

وعرضني ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء
 بالبدئية اذ كان له بالكتاب الجيد وعلا بالبدئية قولاً وفعلًا أما الاول فلقوله
 صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو واجب ثم
 او اقطع او بتر روايات وأما الثاني فلانه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولاً باسمك
 اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بيسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا لله وأدعوا للرحمن
 صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النحل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
 وهذا يقتضي أن البدئية ليست أول ما أنزل مع أنه نقل عن أبي بكر التوحيدي اجماع
 علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبدئية وانها نزلت على آدم ولعله
 انما افتتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها وانها مفتحة بها في نفس الامر
 لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لانها أول ما أنزل لأن أول
 ما أنزل سورة اقرأ وما تقرير بقيد انها نزلت بدون بدئية ثم السابعة في بسم الله ان كانت
 أصلية احتاجت لمتعلق يتعلق به وهو إما فعل كأولف وهو من الكوفيين قال ابن
 هشام وهو المشهور في التفسير والاعراب فاجله فعلية وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل
 والجور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون اسما فاجله اسمية
 وهو إقامه بسم ظرف لغو متعلق به فعل الجور ونصب على المفعولية وقوله المصدر
 لا يعمل محذوف فإخا ص غير الظرف لتوسعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائي بسم
 الله الخ كائن وإما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به فعل الجور ونصب على المفعولية
 أيضا والاصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فولى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره
 محذوفان إلا أن بسم على الاول متعلق بالمبتدأ وعلى الثاني متعلق بالخبر وينبغي على
 الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لغومه دون الاول ويرجح مذهب
 الكوفيين بقوله المحذوف لأن المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات
 وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في آية اقرأ باسم
 ربك وحديث باسمك ربني وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس
 فأضافة اسم اليه حقيقة وان اريد به اللفظ فالأضافة بيانية ويكون في ارجاع
 الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن الرحيم نعتان واشتهر
 فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه برهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب
 الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الاول ويمتنع منها جر الرحيم مع نصب

الرحمن اورفعه واعتراض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث
إن في القطع ثم الاتباع رجوعاً لثبوت التصرف عنه ومن حيث إن التابع أشد
ارتباطاً به فكيف يؤخر عن القطوع وجعل الرحمن تامة على أن كلاماً من الرحمن
الرحيم صفة مشبهة وقيل إن الرحمن علم بدليل وقوعه في القرآن كثيراً متبوعاً
لأنما يجرى على هذا العلم وإن مالاً وعلى هذا فيعرب بدلاً من لفظ الجلالة
لا يفسد والرحيم نعت له لا للجلالة إذ لا يتقدم البدل على النعت ويظهر أثر الخلاف
في الجار للرحمن ما هو على الأول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير
البدل أهو مجرور بما جرت المتبوع أو بنفس التبعية والأصح الأول وعلى القول بأنه
بدل يكون مجروراً بحذف مما نال للعامل في المتبوع لما استترأ بالبدل على نية تكرار
العامل وعلى أحد الوجهين مرة سابقة من جعل كل من الرحمن الرحيم عبراً
لمستأخذ حذف فكل من المجملين اعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استثناءً نحوياً
أو سياقاً واقعاً عن جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس المقصود به طلب التعيين
إذ المولى معلوم غير محمول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤول
عنه مع العلم به فإن قات قد تقرر أن المحل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف
المعارف فتضمنه أن يكون كل من المجملين حالاً على هذه القاعدة فالجواب أن ذلك
وإن صح لفظاً لكنه متع منه مانع معنوي لأن المحال وصف لصاحبها قيد في عامها
والعامل فيهما على تقدير الحالية متعلق بالسملة فكأنه يقول أبداً باسم الله في حالة
كونه رجلاً بارحماً وليس المعنى على التقييد لأن الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقاً
بدون التقييد بوصف من الأوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق
في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للأولف (قوله الحمد لله) الحمد هو
التناء بالجميل على جهة التعظيم لأجل جليل اختياري فعلى جهة التعظيم يخرج
للاستزاء والسخرية واختياري يخرج للشاء لأجل جليل غير اختياري فإنه مدح
لأجل أن المدح أعم مطلقاً من الحمد لأنه يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها أو مدحت
زيداً على رشاقتها ولا يقال حمدتها أو منهم من قال إن المدح مساو للحمد وما قيل
في اللؤلؤة والقدوم لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشاف حيث قال الحمد
والمدح اخوان وعلى هذا فالتمييز بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز

(قوله على جميع الاحوال) يسبح في على أن تكون بمعنى في على حدة قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أعماها والاحوال جمع حال وهي ما عليه الانسان من خبر وشيخ فافهم أن الله في جميع الاحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حده طرفة عين ويصح أن يراد بالاحوال الاوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أي انشئ الحمد لله باعترافي بمفعول هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لا جل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد المجزئ المحاصل من الاعتراف بمفعول هذه الجملة وال في الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع تأكيد وان كانت للجنس فجميع تأسيس ونجده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والاجر وأنه يجوز أن يتبلى الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذا خفف عنه الضرر وابتلاه بما هو أقل مما يجوز أن يتبلى به ونحو ذلك وفي ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف والافاظ وغير ذلك مما لم يحص به المصنف لعلم النحو براعة استهلال وهي أن يذكر المصنف في طائفة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع أي فائق غيره من الابتدآت لكونه أشير فيه للمقصود (قوله واشهد الخ) اتى بها تأسيسا به صلى الله عليه وسلم في خطبه ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها شهادتي كأيدي الحمداء أي أعلم وأدعن واقروا واعترف (قوله أن لا اله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجلة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب والاحرف استثناء والله يصح فيه الرفع على أنه يدل من الضمير المستتر في خبر لا اله موجود أو ممكن أو أنه يدل من محل لامع اسمها لان محلها مرفوع أي بالابتداء عند سيديويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا اله بلزم عليه من كون لا الهات في معرفة ولا انما تجل في النكرات ويصح فيه النصب على الاستثناء لا على أنه يدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة وهي لا تجل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على المحال من الله أي منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى المستفاد منه وهو في المشاركة في الافعال مستفاد مما قبله وأن معنى وحده منفرد في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله وكلامه نائب فاعل فهو نعت سيدي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام القهظي الذي تقرأه وتتعبق بآياته ومعنى اضافته لله تعالى أنه

مخلوق له تعالى ليس من تأليفات البشر وهذا الكلام ليس منزها عن الالتفات
والحروف بل هو الالتفات وحروف ويطلق على الصفة المقتضية القديمة التسامع بذاته
تعالى التي هي إحدى صفات الممانى كالمعلم والارادة وغيرها من بقية صفات الممانى
وهذه الصفة هي المنزعة عن الحروف والالفاظ عند عامة أهل السنة خلافا للعبانلة
القائلين إن كلامه القسبي بحروف قديمة وخلدوا للعترة النافين لتلك الصفة أى
يتفون زيادتها على الذات فيقولون ان معنى كونه تعالى متكلماً انه يخلق الكلام فى
شئ ليسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما يقول أهل السنة ويحل الكلام كتب الكلام
(قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا يتقاس
بجمعه على أفعال بل الذى يتقاس هو معتل العين كما سبأنى والمراد بالالفاظ
التلفظات جمع تلفظ وهو استخراج اللفظ اثره وانما أولنا بذلك ليصح تعلق قوله
بالحروف به والمراد بالفعال القول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول نظرية الحروف فيه
من نظرية الجزئى الكل (قوله محمداً) بدل من سيداً وعطف بيان عليه ومحمد علم
مفعول من اسم مفعول الفعل المضعف أى المكرر العين وهو جدير بوزن فعل بالتشديد
سبحى به لكثرة خصاله الحميدة أو لكثرة حمد الناس له وعبدته خبران وهو فى الأصل
صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امثالا للممانى الحديث الصحيح ولكن قولوا
عبد الله ورسوله ولأنه أحب الاسماء الى الله سبحانه وتعالى وأرادهم اليه قال الشيخ
أبو على الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها البارى
سبحانه وتعالى على نبيه فى أشرف المقامات قال تعالى سبحانه الذى أسرى عبده
إلى الله الذى أنزل على عبده الكتاب تبارك الذى نزل الفرقان على عبده فأوحى
إلى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية الرسول أكمل من رسالته لكونه انصرفا
من الحق الى الحق والرسالة انصرف من الحق الى الخلق ولأن العبد يتكفل مولاه
باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الأمة والرسول لغة المرسل وهو
فى الأصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون ما فهمت عندهم * يقول ولا أرسلتهم برسول

فلذلك نرى وجع وأقرب باعتبارات كما فى إنا رسولاً ربك أى موسى وهارون وتعب
جاءت رسلاً إبراهيم وأفرق فى إنا رسول رب العالمين أى موسى وهارون وشرعاً انسان
أوحى اليه بشرع وأمر بقبليغه والنبي انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بقبليغه

عن الالفاظ بالحروف فى
للقال واشهد ان سيدنا
محمد عبده ورسوله

فيمنه اليوم والمخصوص المصطفى وقد يطلق الرسول على اعم من ذلك قال النووي
 في شرح مسلم إن الرسول يقتول جنيح رسل الله من الملائكة والادميين قال تعالى
 الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا في هذا بين الرسول
 والنبى عموم وخصوص من وجه (قوله الميم) أى المفقوق بين الهدى أى الاسلام
 والضلال أى الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام على
 بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كرامة الاقتصار
 على أحدهما وجه لآلة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وكذا اجابة السلام بمعنى
 صلى الله عليه وسلم طالب أى أرجوه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه أى سلمه
 مما بعد تنقضا بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذ السكامل يقبل الترقى
 في الكمالات (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد
 يفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا جعلهم مصدرا
 لجميع الافعال التفسير باقية الامة ولا يضاف لفظ آل الا للعقلاء ممن له حظ في الدنيا
 كان اودنيويا ومن الشافى آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال
 وانصر على آل الصلوة * بوعابديه اليوم آلك

قال الشافى ان كان الاولى اضافته للظاهر قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى
 مؤنث ورد الشافى بقول زهير في مطلع بعض قصائده * عفان آل فاطمة الجواء
 ولا يدخل المضاف اليه فيه كفعول آل فلان كذا الابقرينة كقوله عليه الصلاة
 والسلام للحسن انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة للآل
 والمصدر مكان الصدور وصحح الافعال من اضافة الصفة للوصوف أى جعلهم الله
 محلا ومنشأ صدور الافعال الصحيحة أى الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما
 اعاد الحب وان كان تفسير الآل باقية الامة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولانه ربما
 يفسر الآل هنا مؤنث بنى هاشم والمطلب فلا يشمل الحب فيعترض عليه بعدم ذكر
 الحب وأصحاب جمع حب بكسر العين مختصر صاحب أو مخفف حب بالسكون
 وليس جمع صاحب لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جمع الحب بالسكون أيضا
 لانه لا يجمع على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وانواب وبيت وابيات
 ومال وأموال وقيل انه يجمع على أفعال كقرن وقرن وقرن وقرن وقرن وقرن وقرن
 نعم هو قياسى في معتل العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد

وانهم ذو حجة فيجمع أن يجمع صاحب على أصحاب وصاحب يسكون المحامد اسم جمع
 لصاحب ويجمع أيضا على صاحب ككعب وكعبان وأما الحاجة بكسر الميم فمفعلة
 فمفعلة بمعنى الحاجة أطلق على الأصحاب مبالغة على حذف زائد عدل واليه ينسب
 الهدى والى صاحب لعمري من ينك وينته مواصلة ومناخلة واصطلاحا من اجتمع
 به صلى الله عليه وسلم مؤمناته ولو في طاعة ولو كان أعشى أو غير جبراجتماعا متارفا
 وإن لم يشعربه ولو كان من جنس غير البشر (قوله من الجن) متعلق بالسلامة وهو
 محالة صواب الأعراب ويطلق على ما شاعل التورية والتعريض وهو ليس مرادنا
 قال صاحب الفكتاف الجن أن تلحق بكلامك أي تليه إلى نحو من الانشاء يستغفر
 له صاحبك كالتعريض والتورية قال الشاعر

وقد تحت لكم لكجة همرا * والجن يفهمه ذو والياب

وقيل تلحقى لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسماء
 معدين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تورية العامل وتوهم معناه ودائمين
 تحت لهما أي مستمرين باقين ووصفهما بالهدى واما ظاهر لان مرجعها للانعام (قوله
 وبعد) اني بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه وهي ضمانته
 على القسم مخدوف المنافي اليه ونسبة معناه أي بعد ما تقدم من البسمة والحمد لله
 وغيرهما وأصلها مهمما يكر من شيء بعد فحذفت مهمما ويكن وأقيمت أماما مهمما
 ثم حذفت أماما وعوضت عنها الواو وهي نائية عن آثاره جمع أن تجعل الواو للعطف
 وبعد معجولة ليقول والفاء زائدة أي يقول العبد الفقير بعد البسمة والحمد لله
 قد سألتك فنسكون الواو عاقبة الجملة وتول على جملة البسمة أو أن الواو للاستئناف
 الجوى أو اليائي على القول بأنه يقترن بالواو قال بعض المحققين الفاء لا يرد كلمة
 نظرف مجرى الشرط كذوله تعالى واظلم بعدوا به فسيقولون هذا افك قديم
 (قوله الفقير) أي المحتاج كبير افيكون صيغة مبالغة أرداهم التقراء بالحاجة إلى
 رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله إلى مولاه) فعل من الولاية يخلق على السيد
 توليه مؤنة عبده وعلى العبد توليه مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

ولرب يد أوى سادة وعبيد هم * على أن اسماء الجمع موالى

(قوله الفنى) صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره متع من ظهورها
 السكون العارض لاجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الفنى بربه عن خلقه

الموصوفين بالسلامة من
 الفنى في الأقول * صلاة
 وسلاما دائمين لا يعتبرهما
 نقص ولا زوال * (وبعد)
 فيقول العبد الفقير إلى
 مولاه الفنى

والمراد الغنى النسبي لأن الغنى المطلق لا يمكن أن يكون إلا لله تعالى وفيه من الحسنات
الدينية الطابق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد يدل من العبد أو عطف
بيان لأن القاصدة أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب
المعرفة بدلا أو عطف بيان على حذف قوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة
البحر (قوله ابن عبد الله) بالرفع نعت لمحمد وقوله ابن أبي بكر بالجر نعت لعبد الله
والأزهري بالرفع نعت لمحمد النسبة للجامع الأزهر (قوله قدسأنتي) أي طالب
مني وهو مقبول القول (قوله صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده
(قوله ولا تسعني محض الغنى) فيه قلب أي لا اسع محض الغنى بمعنى لا أقدر عليها وفيه
استعارة مكنية حيث شبهه المحض الغنى بدراضية وطوى ذكرا المشبه به ورمز إليه
بشيء من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو وتخييل للمكينة (قوله أن أشرح) أن مصدرية
قد خوطبها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة التوسعة والتبسيط قال تعالى أفن شرح
الله صدره للإسلام أي وسعه توسعا معنويا وبهائه لقبوله وفي الاصطلاح الألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم
بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشيء أي جعلته مقدما والكسر أولى وسماها مقدمة
تسبها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لأنه يستعان بها على غيرهما من الكتب المطولة
في هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة لمقدمة وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف
صفة ثانية لمقدمة أي السكائنة في علم الخ والتي أملت صفة ثالثة (قوله في علم العربية
من ظرفية الألفاظ في المعاني لأن المقدمة اسم للألفاظ والعلم اسم للأواعد وهي
معان وأنسب ولا بد من تقدير مضاف أي بعض علم العربية لأنه لم يذكر في هذه المقدمة
جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة جدا بالنسبة للباقى والمراد بعلم العربية هنا
الخبير وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اثني عشر جمعها في قولي

نحو وصرف عروض بعده لغة * ثم اشتقاق وقروض الشعرائـ

كذلك الماماني بيان الخط فاقية * تاريخ هذا العلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مقبول مطابق لشرح وأظف صفة له مأخوذة من اللطافة وهي رقة
القوام أو كون الشيء شغافا لا يحب البصر عن ادراك ما وراءه كالتزجاج والماء الصافي
والمراد هنا سرعة ادراك معانيه أن أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره أن أخذ من
الأول والصفتان معان لوحظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجيبته) العطف بالفاء

خالد بن عبد الله بن أبي
بكر الأزهرى * قدسأنتي
من اعتقد صلاحه ولا تسعني
محض الغنى أن أشرح مقدمتي
الأزهرية في علم العربية التي
أملت بعض الطلبة شرحا
لطيفا فأجيبته إلى ذلك

بقدر التعقب وعدم التراخي لأن التأييد من جهة الخبر المعتبر المبادىء فيه قال
 ة الى فاستقر الخبرات ثم الاجابة بتعقل أن تكون بالقول بأن يعمله بذات أو بالعل
 بأن يشرع فيه (قوله ثانيا) حال من فاعل اجبت وهو التائب والتواب افعال المفع
 الى العمل على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأتاهم الله بما قالوا أى جازاهم والالامة
 على الطاعة جمع على الكفا عند أهل السنة ببعض الفعل وعند المعتزلة على سبيل
 الوجوب ولا مشافهة بين قوله هنا ما ليا التواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لأن
 معناه الخالص من الزيادة والجمعة وليس المراد الخالص من ذاته أى ذات الله لا لخالص
 جزاء كما هو المقام الأول الكمال والاشافي الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على المحال
 فهو ومؤول بالمشتق أى مرغبا حال من التاء فى اجبته هذا ان جعل معنوا على قوله
 ما ليا ومع أن يجعل مفعولا مطلقا والتعريف ورغبت الغلاب به ترغيبا فيكون
 من عطف الجمل لأن هذه الجملة حيث تكون معنوفة على جملة فاجبته والتقدير
 الأول أقل كلمة والغلاب جمع ما لب كتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية
 لغضا انشائية معنى أى اجعله الله خالصا لوجه الكرم غير مشوب بزيادة وشهوة مما
 يحبه الاعمال (قوله لوجه) أى ذاته والفوز التقربا بقصوده أى عنده وعند
 اسم للكان الحاضر والمراد ما اقرب لمعنى على حد قوله تعالى قال الذى عنده علم
 من الكتاب وقوله تعالى رب انى لي عندك ثباتي الجنة (قوله ته) أى الموتى تساراك
 وتعالى على ذلك أى ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وممزاة ان يجوز فيها لكرم
 على الاستئناف والفتح على تقدير لام الجرا المعالية أى وانما طليت منه ذلك لاسيما
 والتدبره معه زلية تؤخر فى القدرات تشدد تعلقه بها فيما لا يزال (قوله وبه لا اجابة)
 جار ومجرور خبر مقدم وجدير به أم مؤخر أى تحقيق لسمه كرهه وتفضله وتقديم
 المجهول إما للجمع أولا فائدة التخصر (قوله الكلام) ال له هذا المحضورى أى هذا المقطع
 المحاضر وانما جملناه على ما ذكره بقوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر به عن المعانى التى
 سيد كرهاه ولما كثر كذا معنى أنه إذا طلق لفظ الكلام عنه انحصار فيه منه هذه
 المعانى أى المقطع والأفادة الخ فتكون ثلاثة لاسانى مدلوله له ويصح أن تجعل ال
 لجنس ما صرح به المحققون أن ال لما عمل على العرفان للتحقيقة والجنس أى حقيقة
 الكلام وما فيه عند القويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النفاة كذا المتكلم
 يراد بالعبارة على هذا الوجه شافى المعبر عنه وفيه تصف لفظه ظاهر قوله عبارة

هذا لبا للتواب وترغيبا
 للغلاب جعله الله خالصا
 لوجه الكرم وموجبا
 له وزلده الله على ذلك تقدير
 وبالإجابة جديره (الكلام)

بما اشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدأ الذي هو الكلام على أي
 سيبويه من يجيء المحال من المبتدأ وأما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام
 باعتبار كونه في الأصل مضافا إليه إذا لاصل تفصيل الكلام في حذف المضاف وإقيم
 المضاف إليه مقامه وشرط يجيء المحال من المضاف إليه موجودا لأن المضاف مصدر
 يعمل عمل الفعل واللغويين يتبع لغوي مقدسب اللغة وهي لغة اللحن بالكلام أي
 الأسراع به وفي الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للعاني (قوله وما كان مكتفيا
 بنفسه) الواو بمعنى أرائني للتوبيخ يعني أن الكلام في اللغة يطلاق على القول أي
 كل ما ينطق به ولو مفردا أو على ما كان مكتفيا بنفسه أي يفيد الدلالة على المعنى
 المقصود وذلك كالمحطوط والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس
 بلفظ وإطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجازا على هذا
 إذا نعت بزيد كان كلاما في اللغة حقيقة وإن كتبه فهو كلام مجازا ويطلق الكلام
 في اللغة أيضا على الحديث الذي هو التكليم تقول أجبني كلامك هذا أي تكليمك
 أي ما قال الشاعر

قالوا كلامك هذا وحي مصفية * يشفيك قلت صحح ذلك لو كانا

وعلى ما في النفس من الماني قال الأختل

إن الكلام في القواد وأما * جعل اللسان على القواد دليلا

ومل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجازا بخلاف واشترط بعضهم في هذا صحة التعبير عنه
 باللفظ المفيد كما إذا قام بنفسك معنى زيد عالم أما إذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد
 وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بمصوّر فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك
 مدان أربعة وإنما اقتصر الشارح على معنيين لأنهما انبأ بالمعنى الاصطلاحي لأن
 المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا (قوله وفي اصطلاح
 المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاح اتفاق طائفة على أمر مخصوص
 إذا أطلق انصرف إليه والمتكلمين جميع متكلم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة
 عن المعنى القائم بالنفس) أي أن لفظ كلام عند المتكلمين إذا أطلق ينصرف للمعنى
 لنفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وإنما جعلنا كلام
 الشارح على هذا المعنى لأنه هو الذي اصطالح عليه المتكلمون أما المعنى القائم بأنفسنا
 الحديث فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وإن كان هو الظاهر من عبارة الشارح

عند اللغويين عبارة عن
 القول وما كان مكتفيا
 بنفسه كذكره في القاموس
 وفي اصطلاح المتكلمين
 عبارة عن المعنى القائم
 بالنفس

بل هو اصطلاح لهوى كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل
قياس العائب على الشاهد ويطلق ايضا عندهم على الالفاظ المعروفة المتلوة كما تقدم
لك واحتسب كل هو حقيقة فيها فيكون مشتركا او حقة تمت في الاول بخلاف الثاني
الذى حققه السعد الاول (قوله الجعويين) جمع نحوى نسبة للنحو يطلق في اللغة على
معان منها التصعد والجمعة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو وعلم بأصول يعرف به
أحوال أو انحرالكام اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه
وهو ما تمارسه الناس فان أردت شعوله قلت بديل اعرابا وبسا ما فراد وتر كيبا يعني يعلم
به حال السكامة في حال افرادها ويندرج في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة
واشتقاقها ووجهها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه ايضا بعض مسائل علم النحو
وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق السكامة معروفة متى وجد سببه وأما البعض الآخر
وهو ما يعرف به الأعراف فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أى مؤلف) المناسب
لهونه فيه بعد وقد التركيب لا حاجة اليه أن يفسر ما بشئ فان التأليف إما احص من
التركيب لاخذ الالف في مفهومة وهي الملازمة بين الاجزاء كما صرح به ابن القواس
في شرح الفية ابن معلى أو ان التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد النجاشي
(قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه يفتح الميم هو عين المشتمل بكسرهما
فيلزم اشتمال الشئ على نفسه وهو باطل والجواب باننا لاحظ في المشتمل بكسر الميم
مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال
الكل على الاجزاء كما اشتمل الخنثى مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي
تعريف اشياء مذهب اصحابها مذهب ليه الخليل وسيدويه وغيرهما من المحققين أن
اصلا شيا تكلمهم فسكرهوا اجتماع همزة بينهما ألف فتقولا اللام وهي الهمزة
لاولى الى موضع المائة الف والاشياء يوزن لعنا وهي عندهم اسم جمع شئ لا جمع له فهو
منوع من الصرف لالف التأنيث المدودة (قوله لارائد عايلوا) أى على ثلاثة
وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف أى أقول ذلك حالة كوني جاريا
على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست موضوعا بل
الموضوع هو المفردات وأن دلالة المركبات عتلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن
المركبات موضوعا وضعا فاعيا فالواضع مثلا ووضع كل تركيب فاعل مع فاعله للدلالة
على ثبوت معنى ذلك الفعل للعامل وكل ميتدا وتعبيره للدلالة على ثبوت الخبر للبتدا

و (في اصطلاح الجعويين)
أى عندهم (عبارة عما)
أى مؤلف (اشتمل على ثلاثة
اشياء) لارائد عليهم اعلى الصحيح

وهذا وحيد فلابد من قيد رابع وهو الوضع العربي المعابر للقصد فان قلت لم تحمل
 عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن التركيب اشتمل
 عليه الكلام اتفاقا وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه انه
 لا حاجة للتصریح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه
 فعلمنا وحيد فليس هو مقابل الصحيح وامامنا زعم ابن طلحة من ان الكلام قديم يكون
 مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بأن الكلام المفيد ما بعده وانما حذف
 اكتفاء بقريضة السؤال ويؤيد ذلك انها لا تفيد وحدها بدون ان يسبقها سؤال (قوله
 وهي اللفظ) أي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت
 مفرداتها لمساكنها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها
 حكم الاعراب والبناء وغيرهما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيد ان موضوع
 هذا العلم كقيمة العلوم العربية واللفظ العربي فلا يبحث له عن غيره فان قلت
 ان اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر فانه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد
 فلا يظهر لانهما وصفان للكلام لا اشتمال عليه اشتمال الشيء على صفة غيره
 والجواب ان المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعمدون بمبدأ
 الاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والانساقية مع
 أن المشتق عليه هو الحيوان والتناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة
 للاحتراز عن الافادة الناقصة فتعولام زيد وغيره من النيب اعقيدية فانه مفيد
 فائدة ناقصة وهي نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على
 الافادة والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكر على ما قررناه سابقا
 الا ان يجاب بان الكلام الاول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والمخط
 سهل (قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه) أي الى التصریح به كما سبق لك تقريره
 واورد عليه أن المقصود شرح المسألة ببيان أجزائها فلا تنكفي دلالة الالتزام لانها
 مهمة في التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتماخون كثيرا في مثل ذلك والذي
 يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورايت في حاشية قديمة جردت من هوامش
 نسخة تليد المصنف مانصه قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة
 والذي وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لا حاجة اليه أي الى التصد اء كلامه لكن
 الذي كتب عليه ارباب الجواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) معناه

وهي اللفظ والافادة) التامة
 (والقصد) وقيد التركيب
 (فاللفظ) لا حاجة اليه

الفاء تسمى فاء التخصيصية بإضافة فاء إلى التخصيصية من إضافة الموصوف إلى الموصوفة
 وتخصيصية فعلية بمعنى فاعلة أى مفعولة بمعنى مبدئية لأنها افتتحت عن شرط مقدّر
 والتقدير هنا إذا أردت معرفة كل واحد من الأمور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام
 فأقول لك اللفظ الخ وقيل من ما افتتحت عن مقدّر أعني أن يكون شرطاً أو غيرهُ
 نحو رأو حينا إلى موسى أن أضرب بعصاك الحجر فانتفجرت أى ضرب فانتفجرت ويصح
 أن تقول الفاء التخصيصية بالتركيب التوصيفي والمبنى واحد (قوله في الأصل) في محل
 نصب على الحال من اللفظ على رأى سيبويه وهو مصدر خبر أى الانتظار حال كونه
 مستعملا في الأصل مصدر وان جريرت على مذهب الجمهور والمائتين من وقوع الحال
 من المبتدأ انتدرت مضافا أى وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الأصلي
 وهو مصدر الخ والمراد بالاصل المعنى اللغوي ووجه كونه أصلا ظاهرا لأن الحقائق
 العرفية مقولة عن الحقائق اللاحقة والمعنى اللغوي أصل بالنسبة إلى المعنى العرفي
 متقدم عليه فكانه قال فاللفظ في اللغة (قوله مصدر لفظ) أى مصدر الفعل الذي
 هو لفظ يفتح الفاء والمضارع يلفظ كضرب يضرب وأما التاء فهي ضمير فاعل (قوله
 إذا طرحت) إذا طرقت لئول محذوف والتقدير تقول ذلك أى لفظت الشيء إذا
 طرحت به بفتح تاء طرحت له لأنه تفسير للفظ المقدّر استنادا للضام ببدليل قولك
 تقول بقاء الخفاف فإذا أتيت بأى بدل إذا بأن قلت لفظت الشيء أى طرحت ضمنت
 التاء لأنه تفسير للفظ المستدل لكأم هذا هو السامع وعليه قول بعضهم
 إذا كتبت بأى فعلا تفسره * فضم تاء كونه ضم معترف
 وإن تكنت بأى أو ما تفسره * ففتح التاء أمر غير مختلف
 ويصح أن تسم التاء التاء بعد إذا في التفسير على معنى أقول ذلك إذا طرحت فهو
 تفسير للفعل المستدل لكأم (قوله ثم نقل) التعبير ثم واقع في مركبه لأن عرف اللغويين
 أسبق من عرف النحاة فينبغي ما زمان مترشح (قوله في عرف النحاة) أى اصطلاحهم
 والنحاة جميع ناه كقراءة جمع غار اسم فاعل من تخاينوا وانظر في علم النحو وأصله
 ناهى استعملت الضمة على الياء فعذفت الضمة فالتى سا كان الياء والتثنية فحذفت
 الياء لانتفاء الساكنين فصارت ناه (قوله إلى الملقوظ) اسم مفعول من لفظ أن
 الملقوظ به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالحناق بمعنى المخلوق فإن المخلوق
 في الأصل مصدر حناق حناق خلقا كضرب يضرب نصرا أى أوجد وهو عبارة

قوله رأو حينا الخ الخشى خاذا
 بين الآيتين فافهم قاله نصر
 في الأصل مصدر لفظت التاء
 إذا طرحت ثم نقل في عرف
 النحاة إلى الملقوظ كالحناق
 بمعنى المخلوق

عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشيء بعد عدمه فإذا أطلق على المخلوق كفاي قوله
 تعالى هذا خلق الله فليس المراد المخلق بالمعنى المصدرى الذى هو تعلق القدرة
 بالعدم وعلى سبيل الاتحاد لأنه أمر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار إليه بهذا المراد
 أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذى هو المخلق وأريد المخلوق أى الذات
 التى وقع عليها الخلق أى الاتحاد (قوله إلا أن المخلق) استدرالك على ما ينهونهم
 من جعل اللفظ بمعنى الملقوط كالمخلق بمعنى المخلوق وتطهيره بأنه ليس بين
 اللفظين فرق فأفاد بالاستدراك أنهم ما وان اشتركا فى النقل لكن أحدهما مجاز
 لغوى والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوى) أى كلمة استعملت فى غير ما وضعت
 له لعلاقة والملاقة هنا التماق فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بـ **كسر اللام**
 وهو الخلق الذى هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم مفعول
 (قوله حقيقة عرفية) الفرق بينهما وبين المجاز اللغوى أن المعنى الاصلى لوترك واشتر
 اللفظ فى المعنى الذى نفل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتيج لقريضة
 فهذه حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة فإنها لفظة اسم
 للدعاء واستعمالها الفقهاء فى الاقوال والافعال المتخصصة بحيث لا يفهم من
 اصطلاحهم إذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى إذا أرادوا استعمالها بمعنى
 الدعاء احتاجوا لقريضة وان كان المعنى الاصلى لم يجز بل متى أطلق اللفظ انصرف
 اليه ولا ينصرف عنه الا بقريضة فهو المجاز اللغوى وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان
 المقرس فى اللغة ويستعمل فى الرجل الشجاع مجاز لغوى لا يمكنه متى أطلق بدون
 قريضة كان قيل رأيت أسدا فلا يفهم الا الحيوان المقرس الذى هو المعنى الحقيقي
 فإذا أريد صرفه عن المعنى الاصلى اتى بقريضة كقولنا رأيت أسدا فى الحمام فى الحمام
 قريضة صرفت عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع
 (قوله ومن ثم) من حرف جر وثم بفتح الشاء المثناة طرف مكان بمعنى هنا مبنى على
 الفتح فى محل جر رأى ومن هنا أى ومن أجل ان اللفظ بمعنى الملقوط حقيقة عرفية
 ساغ أى جاز استعماله فى الحد أى التعريف فالجواز والمجوز متعلق بساغ قدم للصرح
 أى ولا ساغ استعماله فى الحد الا من أجل ما هنا (قوله لان الحدود الخ) تدريل
 للصرح المستفاد من تقديم الجبار والجور وكما بيناه لك وصون الحدود عن الجبار
 إما واجب كفاي حدود أهل المنطق أو أولى كفاي حدود أهل العربية وعلة ذلك

الا أن الخلق بمعنى المخلوق
 مجاز لغوى واللفظ بمعنى
 الملقوط حقيقة عرفية ومن ثم
 ساغ استعماله فى الحد لان
 الحدود تصان عن الجبار

أن التعريف من الحدود والتعاريف الكشف والإيضاح والمجاز عني غيثي لغرض
 من التعريف ثم إن اشتد المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يبان عنه التعريف
 ولذلك إذا اشتمل تعريف على مجاز يشكك في فهمه بدعوى أن المجاز مشهور
 والمجاز اللفظي لا يبان عنه التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى
 الملفوظ أي كان حقه واللاتقي به (قوله ككل مطروح) أي لا خصوص الحروف
 (قوله يفرجه اللسان) أي والخلق والتفتان وخص اللسان بالذكرة لأنه أشهر وقد
 لا لات الثلاث (قوله من الصوت) بيان لما يفرجه (قوله بعض الحروف) أي
 والحركات وإنما اقتصر على الحروف لأن الحركات لا تشكك في كونها ألفاظا
 وأما قول بعض النحاة أن أقل ما يسلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد ذلك لاحتراز
 عن الحركة بل هو ما لم يذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحروف على أن
 سمي به يسمى الحركات حروفا صغيرة والفتحة والصغرة والفتحة الصغرة والكسرة
 بأصغرة (قوله وتخلص) أي تفردها من آثاره لتقرر ما سبق وهو قوله فالفتحة
 التي معنا (قوله تصريفين) مما دل على من المصدر إلى اسم المفعول وتخصيصه بما يفرجه
 اللسان من الحروف بعد أن كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة المفلوطة هذا
 ما دل على عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو أحد تقارير متقدمة لسمي في هذا المقام
 والتحقيق أن اللفظ في الأصل مصدر قال في الأساس وحقيقته الرمي من الهم ولما
 لفظت الرمي المزدقيق والفظ الجبر العبر فجمعا ونوى ثم هو غائق في الفتحة بمعنى المصروف
 إطلاقا شاعرا كالحلق بمعنى الخلق وضرب الأمراء مصروبه في قولهم ليسار
 ضرب الأمراء فإطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من تصرفات النحاة خلافا لما يستفاد
 إنما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لأن الملفوظ من الهم أعم من الصوت وغيره
 ففهمه النحاة بالصوت فليس لهم التصرف واحد وفي شرح الطبراني على المتن ما يفيد
 أن النحاة لم يشر فوايه بشي فراجع (قوله واستعماله) أي الفتحة في الحد أي حد
 الكلام بمعنى تعريفه وعلى الأولوية بقوله لأن الصوت جنس يبدأ أي فلو أخذ في
 تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ الفتحة في التعريف فإنه يكون حدا تاما
 وقوله لا إطلاقه بيان لكون الصوت جنسا يبدأ يعني أن الصوت يشمل الصوت
 الساذج وهو لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحروف (قوله
 على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله وغيرها أي غير

وكان قياسه أن يشمل كل
 مطروح ثم إن الخلق يشمل
 كل عاقل إلا أن النحاة خصوا
 كل يفرجه اللسان من الصوت
 المشتمل على بعض الحروف
 وتخلص من هذا أن النحاة
 تميز فوايه تعريفين وهما
 الأقل والتخصيص واستعمال
 في الحد أدنى من استعمال
 الصوت لأن الصوت جنس
 يبدأ لا إطلاقه على ذي الحروف
 وغيرها

الحروف أى وغير ذى الحروف وهى الاصوات الساكنة كأصوات الطول ومنها
 من كلام المصنف اشكال وهو أن أخذ القول على هذا التقرير فى تعريف الكلام
 أولى لأن القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فإنه يشمل المستعمل والمهمل كزيد
 ودين فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا وأخذ الجنس القريب
 فى التعريف أولى من الجنس البعيد وأحب بيان القول يطلق كثيرا على رأى
 والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق حينئذ بالمشارك والمشارك لا يدخل
 التعريف فإذا ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان أخذه فى التعريف
 أولى من أخذ اللفظ فيه هذا المختص ما قالوه هنا وقد ينافس بأن القول وإن أطلق
 على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال اللفظ المشتركة
 فى الحد لئلا يكون تعصافه إذا لم يتم قرينة تعين المقصود وأما إذا قامت قرينة فإنه
 لا يكون تعصافا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فإنه نقص
 فى التعريف وإخلال به على كل حال فإذا ذكرنى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة
 (قوله مشتمل) بالجر صفة صوت وذى صفة لمحدوف أى حرف ذى أى صاحب
 مقاطع أى مخارج واشتمال الصوت على الحروف ذى المخارج من قبيل اشتمال اللام
 على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الإنسان بمعنى أن فلك
 العام يحقق فى ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع
 الواحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف
 الشارح لفظ مشتمل بأن يقول فإنه اسم لصوت ذى مقاطع لكان أوضح وأظهر
 (قوله فى قوة ذلك) أى الصوت المشتمل على ذى المقاطع (قوله بالقوة) أى
 لا بالفعل إذ لا يمكن الإنسان التناقل بها لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها
 لفظ يدل عليها فهى صوت مشتمل على ذى مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكمية
 لأنهم أجروا عليها ما أجروه على الألفاظ بالفعل من الأحكام كالاستناد إليها وتوكيدها
 والعطف عليها وغير ذلك من الأحكام والحاصل أن اللفظ حقيقة فى عرف النحاة
 أركان الأول ذو مقاطع والثانى ما هو فى قوته فهى ألفاظ حقيقة عند النحويين
 ولا ينافيه قول الشارح فإنها ألفاظ بالقوة لأن اللسان فيه لاسيما أى هى ألفاظ
 حقيقة بسبب أنها فى قوة القطع (قوله ألا ترى أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه
 ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا إشارة إلى أن المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول

بخلاف اللفظ فإنه (اسم
 صوت) مشتمل على (ذى
 مقاطع) كالنطوامر
 والضمائر البارزة (أو ما هو
 فى قوة ذلك) كالضمائر
 المستتره فإنها ألفاظ بالقوة
 ألا ترى أنها مستحضرة عند
 النطق بما لا يسها من
 العوامل استحضار الانحاء

العرب من أن في قام ونحوه من الاقوال خبرا مستترا تقديره هو في قام يقوم خبرا
 مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة الملقوظ به ليس عين
 ذلك المستتر بل هو خبر بارز من فعل استعير للتعبير به بدلا عن المستتر لصيق العبارة
 وتسهيل التعلم كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان الخبر المستتر لا يظهر
 بوجه ما فهم معنى كونه تارة فيكون مستترا وجوبا وتارة يكون مستترا جوارا
 فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (تنبيه) تعريف
 اللفظ بما ذكره في القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظا الله لعدم الاذن
 الشرعي ثم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أي الصوت الذي
 هو معنى اللفظ لا مطلق الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفية يتخلقها الله
 في الهواء عند تنويعه بسبب القرع أو القلق وقال كفار الفلاسفة أن تلك الكيفية
 معاوله للقرع أو القلق على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم إن الهواء المتكيف
 بتلك الكيفية يصل بها إلى صمخ الأذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن
 يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقدم بعمل) صفة كاشفة لأن العرض
 ما قام بنبيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل
 منهما في محل رفع صفة لعرض (قوله الرثة) بالهمزة هي عضو ذو شعبتين أحدهما
 في الجباب الأيمن ولها ثلاث شعب والأخرى باليسر وهي ذات شعبتين بحيث ذلك
 العضو بالقلب كالفرش الذي لا يجذب للقلب بالنبساطه التسميم ويخرج عنه باقباخه
 البخار الدخاني المشتق على مثال المتفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء أي
 معاجاله من مضاجعة الصفا التي هي المرض للموصوف الذي هو النفس (قوله
 مستطيل) حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض أي يخرج ذلك المرض
 في حال كونه مستطيلاً ووصفه بالخروج والاستطالة والامتداد تبعاً لمحلّه وهو
 النفس (قوله متصلاً بقطع) أي معتمداً عليه وخارجاً منه وهذه حال من ضمير يخرج
 أيضاً لكونها حال مقدرة على حذف قوله تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين
 فيها وذلك لأن الساب لذكر العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله
 بالخروج إنما هو عند انجاسه فيه بعد ذلك ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألف المنة
 المحارجة من محض الجوف فإنها لم تصل بقطع وأجواباً بأن فيها مقطعاً مقدراً قال
 بعض أسيانها ولا أنهم لمعنى وأجاب بأنها نفس قوى لا مقطع له غير الجوف

(والصوت عرض) يقوم بعمل
 (يخرج) من داخل الرثة إلى
 خارجها (مع النفس مستطيلاً)
 مبتدأ متصلاً

(قوله بقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مضارع جار ومجرور صفة لمقطع
واضافة مقاطع محذوف من اضافة المحل للعال لان المراد بالمقاطع الخارج
والمحذوف حاله فيها واطرافه حروف للعلق وبابعد من اضافة المحال للمحل
لان الحلق واللسان والشفتين هي الخارج والتقييد بذلك نظرا الى الغالب والواقع
وهو ان آلة التكلم المعهودة في الجملة هي ما ذكر ولو فرض ان الله تعالى وضع قوة
النطق في غير هذه الثلاثة فكيف مثلا كما هو في المنصوص في يوم القيامة وقالوا
بحرودهم لم يشهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء فالوجه ان ذلك لفظ
وقد يقال انه ليس بلفظ لانهم اصطلموا على ان حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف
ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله واطلاق المقطع الخ) أي كيفية قوله تعالى مقاطع
وقوله من مقاطع سورف الخلق الخ (قوله من اطلاق المحال) أي اسم المحال وهو
اللفظ مقطع والمحال هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والحل
هو الخرج فالذي أطلق انما هو اسم المحال لا المحال نفسه كيفية ظاهر عبارته وبقي
ان الحرف هل هو كيفية قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما
أقوال ثلاثة تعرضنا لها في تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذ المقطع الخ) دليل
لسكون الاطلاق مجازيا هذا وقد يعترض بأنه لم يرد على هذا التقرير اشكال تعريف
الصوت على الجواز والتعاريف ثمان عنه وقد يجاب بأن هذا مجاز مشهور ولا ضرر
اشكال التعريف عليه (قوله المويضي) ضبطه شيخنا بكر السنين بلا زيادة بها كلمة
يونانية معناها الانعام والاحسان وما هنا كلام يطلب من تطبيق على شرح أشكال
التأسيس في الهندسة (قوله مصدر افاد) جعلها هنا مصدرا ينافي ما سبق لانتهاجها
سبق جعلناها صفة للكلام أي كون الكلام مفيدا وما هنا يعقني أن تكون
صفة للتكلم لان المصادر أحوال قائمة بالفعل وحديثنا بان قوله افهام معنى أي
تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالافهام مصدر للمضي للجهد فهو وصفة للفظ
حينئذ فتوافق الكلامان (قوله في ذلك) أي في تفسير حسن السكوت على أن كلا
منهما لا يزم للاسكوت من ثم قيل ان الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم يلزمه
حسن سكوت السامع بالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي التكلم بالمسند
والمسند اليه مع الاستناد وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشيء آخر انتظارا
تامنا لا يضر الانتظار الناقص فكيف انتظار الفعل به وبقيّة الفضلات كالجمال

(بقطع) أي يخرج
مقاطع حروف (البيان)
واللسان والشفتين) والاطلاق
المقطع على الخارج من
الاطلاق المحال على المحل
اذا المقطع حرف مع حركة
أو حرفان ثانيهما ساكن
على ما صرح به ابن سينا
في المويضي والافاري
في كتاب الاطلاق والحرف
والخروج محمل خروج
الحرف (والافادة) مصدر
افاد والمراد بها (افهام)
معنى من اللفظ (حسن)
السكوت عليه من التكلم
أو من السامع (أو) من كل
(منهما) على الخلاف
في ذلك (أو) معها أو لمّا لان
السكوت خلاف التكلم فكيف
ان التكلم صفة للتكلم
يكون السكوت صفة أيضا

وتحويه (قوله المفردات كلها) ومنها المركبات الإضافية التي يبعث أعلاما كمتبادلة
على الرابع فإن معناه اذ ذلك الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل
جزءه هذا الاقط على عزم معناه أما اذا لم يجعل علماء فجزءه الاول يدل على النسب
والثاني على النسب اليه ومما جاز ان للمتي وهو ذات منسوبة لله تعالى والجزء
الثالث النسبة الإضافية فهو مركب لا يقال المفردات خارجة بما في قوله عبارة
عما اشتمل الخ لان الشرح قدأ وقها على مؤلف لانا نقول لا يتبين ذلك بجواز أن يراد
المؤلف من المحرور أو أن هذا بالنظر لكلام المتن في حذ ذاته بقطع النظر عن حل
الشرح (قوله إما لكونها ناقصة) وفي حكمها اجلة الصلة والعفة والخبر والحال
واعترض بأن المركب الاستنادي لا يكون الا مفيد الا ان الاستناد ضم كلمة الى اخرى
على وجه يفيد واجب بأنه لم يرد بالمركبات الاستنادية ما فيه اسناد في الحال وانما
أراد بها ما يشمل ما فيه اسناد في الاصل كجمله الشرط فانه كان فيها اسناد لكنه
زال بدخول اداة الشرط الا ترى أن ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل
الشرط وهو ان زالت الافادة يصدق عليه أنه مفيد بحسب الاصل (قوله لكونها
ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يحصل وصفا للفاضة ووجهه
أن ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو ان قيام زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة
الا بتعيين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله أو لكون منه ونها الخ) التحقيق أن قولنا
الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم التسوية أو الاستفا كلام لأنه خبر وكل
خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد فالجواب أن معنى كون الكلام مفيدا
انه بحيث يفهم منه معنى يصح التكسوت عليه وان كان حاصلا عند السامع قال
ابو حيان كان بعض من حاضرناه يقول العجب هؤلاء النخاة يحيون لاصدق القضايا
فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يتبععان ولا يرتفعان والشدان لا يتبععان
وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا
المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام اذا طرقت سمع اسنان
فاستفاد منه شيئا ثم طريقة ثانيا وقد علم مضمونه أولا به لا يكون كلاما باعتبار المرة
التامة لانه لم يفد علم ما يمكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما غير كلام بحسب افادة
السامع هذا خلف انه قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء

فخرج بذلك المفردات كلها
والمركبات التي لا تفيد
الفائدة المذكورة لكونها
غير مشتملة على اسناد ككلام
زيد والمركبات الاستنادية
التي لا تفيد إما لكونها ناقصة
فهي ان قام زيد أو لكون
منه ونها مع اليوم التسوية
أو لانتفاء ما ضرورية فالاول
نحو الجزء اقل من الكل
والثاني نحو الكل اقل
من الجزء

فوتنا وقتنا كمالا ما في اصطلاح النحاة لانهم انما يشتمون عن الانفاظ
 لان موضوع علم النحوي والكلمات الدورية لا المعاني فالوجه ان كل كلام أتت كلماته
 في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية تحكم بأنه كلام ولا التفات
 لمناهج هو معلوم أولا وهذا تعلم ان الكلام المخون ليس بكلام في اصطلاح
 النحاة لانه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام المخون عرف حدث بينهم نعم هو
 كلام لغة لان الكلام نطق لغة على كل ما نطق به ولو هو ملاه بتعريف ويؤيده
 ما قاله المرادى لم يترط كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاسنادي فني
 حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا التصد (قوله والتقصدا لارادة) هذا
 تفسير لما طاق القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما التقصد المأخوذ في تعريف الكلام
 فهو والمعرف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما عرف قوله والافادة مصدر أفاد الخ
 فانه قد جعل التقصد هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام
 بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين
 والتوفيق بينهما بأن يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم أفادة الخ أي يكون الكلام
 بحيث يصح أن يقصد به المتكلم أفادة السامع فتطابق الكلامان ورجع التقصد هنا
 الى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أي سامع كان الى أن أُل في السامع للجنس
 فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمهم ومقتضى هذا الشرط أنه اذا لم يوجد سامع
 بأن تكلم انسان في خلوته بدون أن يقصد سماع أحد لا يسمى الصادرة عنه كلاما قال
 الحاربي وقد يلتزم ذلك لانه أمر اصطلاح وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا
 ان تفسير التقصد بأن يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلقظ ليخرج نحو كلام السامع
 خان الخبيج انه ليس كلاما اصطلاحا ولا فائدة يكون من الانسان كلاما في خلوته
 ولا سماع عنده وقد يكون الكلام بغیر قصد الافادة كالاذكار والاوراد والاستفهام
 فان التامل اريد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغیر
 السائل لكن بعد تنزيهه منزلة من يقل كقولها

أيا شجر الخسار ما لك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف
 وقوله

بالله يا ضياع فان لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
 وكتبه اب اليل كقول امرئ القيس في معلقته

(والتقصدا لارادة وهو
 ان يقصد المتكلم فائدة
 السامع) أي سامع كان

ألا يهمل الليل الطويل إلا انجلي * بصبح وما الاصبح ملك بأمل

وقول الميماء زهير

بالبل طل يا شوق دم * اني على المحالين صابر

لي فبك أرحبجاهد * ان صح أن الليل كافر

ون خطاب الديار كقول السابعة

بادارمية بالعلماء فالسند * أقوت وطال علمه اسالهم الامد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلقاء العرب وحينئذ فالوجه ان قصد اللفظ كان اوضح وأبين اه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالغنى عليه والسكران فان جميع من ذكر لا قصد عندهم لرواى العقل الذى هو محل القصد (قوله فمهملة) الاولى أن يقول ثم مهملة لأن العائدة بالثمة قبيل وليست العين بعد الضاد وهو الامام أبو الحسن على بن محمد بن على لكتفى من شيوخ أبي حيان وأما ابن العثاء فمهملة ثم معجمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبي حيان (قوله لا يشترط) أى التصريح به بدليل قوله فإنه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مقيداً أن يكون مقصوداً فيكون ذكره تصريحاً بما علم التراما رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام فى التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام أن ابن الضائع يقول باشتراط القصد فى الكلام لكن لا يشترط التصريح به استثناء عنه بالمعيد قال الحلي وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه فأطال الى ان قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أى ابن الضائع انه لا يشترط فى الافادة قصد المتكلم ايها انما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع فى لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فإنه مستفاد من حصول العائدة لانه يؤهم أن الذى لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أى قول ابن الضائع أن القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم المجزولى الخ) أى حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد فى تعريف الكلام فلو كان القصد مستفاداً من حصول العائدة كما زعم لما صرح به هؤلاء الثلاثة مع ذكرهم العائدة قال الحلي المجزولى لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فتنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربى كابن الضائع (قوله لماسياتى) أى من أن العائدة تستلزمه وقد يقال الاصل أن تذكر

فخرج بذلك كلام السامى
والسامى ونحوهما وذهب
ابن الضائع بمجمعة وهو ملته
الى أن القصد لا يشترط
فانه مستفاد من حصول
العائدة لأن قول السامى
قام زيد فلا يستفاد منه
شئ والمتأخرون على خلاف
قوله منهم المجزولى فى مقدمته
وابن مالك فى تسهيله وابن
عصفور فى مقوره ولا حاجة
الى ذكر التركيب لماسياتى

في التعريف القيد ولا يكفي بدلالة الالتزام على أن المصنف قد صرح بما هو اخص
 منه او عرّفه سابقا حيث أوقع ما في قوله عبارة عما اشتمل على مؤلف كما يشاهد ذلك
 سابقا (قوله ولا الى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ التزاما من تعريف
 الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتصريح مع أن مراده أنه ليس بموجود رأسا
 ولا يحتاج اليه أصلا بناء على ما يفيد قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات وحينئذ
 لا بد من التأويل في عبارته والمعنى ولا حاجة الى ذكر الوضع لأنه معدوم (قوله لأن
 الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وأن المركبات ايضا موضوعة
 بالوضع النوعي فتكون دلالاتها وضعية لا عقلية فن ثم قال الشاطبي لا بد من قيد
 الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الانجليزي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس
 من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بد من انجازه عن المحذور اذ مدار علم
 العربية على التفرقة بين الكلام العجبي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع العربي
 في حد الكلام تخرج دلالة الكلام العقلية كما اذا قال شخص غير مشاهد زيد
 قائم فان هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وتلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج
 ما يفيد معنى بسبب التحجيف فليس كلاما اصطلاحا لان الاستفادة بطريق العقل
 ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي يترك
 لا يضاف القواعد ويرد على المصنف بحث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل
 القواعد بل من قبيل التعريف لانه تعريف للكلام بأنه عبارة الخ فكيف يحتاج
 التعريف للتشليل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن التعريف الذي
 ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاما عند
 النحويين وانما اختار المصنف التشليل بهذا المثال لاستحالة على بعض حروف
 الخارج اثلاثته ولينشط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب (قوله الهجائية)
 منسوبة للنجاشي وهو النحوي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بدكر
 اسماء تلك الحروف فالألفاظ التي تنحجب بها أسماء سمياتها البسيطة التي
 يقال لها حروف المباني تسعة وعشرون حرفا وقد سأل الخليل بن أحمد أحبابه فقال
 كيف تحلقون بالهمز من جعفر فقالوا له تقول جيم فقال انما أجبت بالاسم ولم تتفقوا
 بالحرف الذي هو المسمى وانما يقال جيم والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء الكسرة
 (قوله والالف من الحلق) فيه تسعة لانها من الجوف (قوله من اللسان) أي

ولا الى ذكر الوضع لأن
 الصحيح اختصاصه بالمفردات
 والكلام خاص بالمركبات
 ودلائلها غير وضعية على
 الاصح (مثال اجتماع هذه
 الثلاثة) اعني اللفظ
 والافادة والقصد (المعلم
 نافع) فالعلم نافع لفظ (لأنه
 صوت مشتمل على معنى)
 حروف الحلق واللسان
 والشفة والحنجرة وهي بعض
 (الحروف الهجائية)
 فالهمزة والعين والالف
 من الحلق واللام والزون
 من اللسان

مع ما بين النشأ والعليا (قوله والله ما من الشقين) فيه تسع لانها من بطل
 الشقة السفلى مع اطراف النشأ والعليا (قوله اذا كان السامع يحتمل ذلك) فيه
 ما تقدم لك ولا تعقل * ثانيا * الاول اشتراط جماعة في الكلام ان يكون
 من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال آخر زيد فليس كلاما وعليه الشيخ ابو بكر
 الباقلاني من ائمة الاصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعتزله الدماميني بما
 بطله ورده المحلي فراجع * الثاني بين الجملة والكلام محمول ونحوه معلق
 لانها مستند ومستند اليه ولو لم يقدحكم الشرط والجملة غير المتسودة بالقائدية
 كالجملة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول او الموصوف فهذه كلها يقال
 لها جملة ولا يقال لها كلام ويحتاجان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو اخص
 والجملة اعم (قوله وكل مركب الخ) اعلم ان كل مركب لا بد له من على اربع على
 مادية وهي اجزائه وعلة قاعية وهي العاقل المركب له وعلة صورية وهي صورته
 ومثبه المحالة بعد التركيب وعلة عادية وهي عمرته ونتيجة المرتبة عليه كالمجولس
 على السرير كقاعدة الكلام (قوله واجزاء الكلام) المراد بها الجنس فانه قد يترك
 الكلام من جزئين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف) بدل من ثلاثة وقدم
 الاسم على الفعل والحرف لمحمول الكلام من نوعه دون اخويه فانه قد يلزم
 الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يثبت من العيان
 كلام كيثاني من الاسم لكنه احد جزاءى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
 فانه لا يثنى منه ومن كلمة اخرى كلام فلا ينعركا في الاستدلال المراد ان الكلام
 مركب من ماصدقات الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف كزيد وضرب وفي مثلا
 لانه يتركب من هذه الثلاثة اعني لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد من افراد الاسم
 اى الامراد التي يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف (قوله
 ولا رابع لها) اى بالاستقراء فحصر الكلمة في الثلاثة استقرائى ثم قوله
 ولا رابع لما ذكره وان كان مستغنى عنه بقوله وهي الكلمات الثلاث فان هذه
 الجملة تعيد المحرر بعد ادواته لقوله وذهب ابو جعفر الخ (قوله اسم الفعل) اى
 المسمى كهيئات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع ككاف بمعنى اتوجه
 واسم فعل الامر كص بمعنى اسكت ثم ان ابا جعفر لم يسمه اسم فعل جنى

واليم والعامس الشقين
 (ومعبد لاه افهم معنى
 خمس السكون) من التكلم
 (عليه) بحيث لا يصير
 السامع مستظرا لشي آخر
 (ومقصود) بالافادة (لان
 انك كل قصده افادة
 السامع) اذا كان السامع
 مجهول ذلك الافادة المذكورة
 تستلزم التركيب وكل مركب
 لا بد له من اجزاء يتركب منها
 (واجزاء الكلام التي يتركب
 منها ثلاثة اشياء الاسم والفعل
 والحرف) ومن الكلمات
 الثلاث ولا رابع لها وذهب
 اوجه من صابر الى ان اسم
 الفعل قسم رابع

يرد عليه أن تسمية اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال الشرح وسماه خالفة أي
أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره بل يقول هو خالفة على أنه قد يقال لو سماه
اسم فعل لما بطلت دعواه مجواز أن يريد الاسم بالمعنى اللغوي وهو ما دل على مسمى
وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضا لأن كلا منهما دل على مسماه (قوله)
لأنه خلف عن الفعل) عليه التسمية خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل أنه يقوم
بقامه في إفادة معناه فإن أسماء الأفعال إنما وضعت لتكون عوضا عن أفعالها
وإنما لم يلزم على ذلك روم الاختصار لأنها تستعمل بلفظ واحد في حال استنادها
سواء للذكر والمؤن مفرد أو غيره ولا فادتها بالمبالغة في المعنى فإن هيئات أبلغ
في الدلالة على البعد من بعد (قوله وهذا القول) أي قول أبي جعفر صابر بأن اسم
الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف (قوله الإجماع) أي إجماع
النحاة والمراد بالإجماع هنا الإجماع بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الإجماع
باصطلاح الأصوليين وهو اتفاق أهل النحل والعقده من الأئمة في عصره على حكم من
أحكام الدين ثم إن القدر بخرق الإجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فإنه
انغاض أن لو فاسد أن الإجماع في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه والمسألة ليست
اتفاقية فالأحسن في مقام الرد على ابن صابر أن يقال إن اسم الفعل من أفراد الاسم
لأن المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في زيد
فانهم واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان فإنه علم جنس للتسبيح أي لتزيده
واسم الفعل أما مدلوله الفعل الاصطلاحي فهيئات مثلا موضوع اللفظ بعد على ما هو
الراجح وأنه موضوع للفعل اللغوي الذي هو المحدث فتكون هيئات موضوعا للبعض
كما قاله البصريون وجرى عليه الرضى فان قلنا بالاول فهو من قبيل زيد ثلاثي وإن قلنا
بالثاني فهو من قبيل سبحان وحده أنه أن اسم الفعل إما اسم اللفظ أو اسم المعنى وبقي
معنا بحث وهو أنه كيف يدعى الإجماع وقد خالف القدر في المسألة وهو عن لا يعتقد
الإجماع بدونه لأن في الكوفيين نظير سيدييه في البصريين حيث قال في كلا
أنها ليست أسماء ولا أفعال ولا حروف والجواب أن القدر لم يحد بأنواع الثلاث بل قال
بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت أي قسم من الثلاثة لتعارض الأدلة
وقد نص في المعنى على أنها عند سيدييه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه
الردع والزجر (قوله والمراد أن الكلام) جواب عن اعتراضه على قوله

وسماه خالفة لأنه خلف عن
الفعل وهذا القول حدث
بعد انقضاء الإجماع على
الثلاثة فلا يعتد به والمراد
أن الكلام يتركب من
مجوعها لا من جميعها

وأجزاء الكلام ثلاثة حاصله أن جعل الاسم والفعْل والحرف أجزاء الكلام
 يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فإن الكلام قد يتركب من
 نوع الاسم وحده كقوله قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من مجموع هذه الأمور
 أي بعضها الحقيقة أو مفردة معناه لم لا يشرح عنها ثم هي أجزاء عريفية له فلا تنعدم
 حقيقة ما بعد ما بعينه فلا يرد أن يقال جعلها أجزاء يقتضي أن الكلام ينعدم بانه لم
 واحدها فإن الكل ينعدم بانعدام الجزء مع أنه لا ينعدم نعم الكل ينعدم بانعدام
 الجزء الحقيقي وهذه ليست أجزاء حقيقية والفرق بين الجزء الحقيقي والاعتباري أن
 الكل إذا انعدم بانعدامه كإزالة رأس الإنسان فهو جزء حقيقي وإن لم ينعدم بانعدامه
 كالشعر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فإن التركيب الخ) علة لكون الكلام
 يتركب من مجموعها لا من جميعها (قوله نحو قلما) أصله قل وهو فعل ماضٍ فاقسمت
 به ما المحرّفة الكاوة فسار يستعمل بمعنى النفي وكلمة ما عن العمل في الساعل فهو
 فعْل لا فاعل له ومثله طالمساو كتر ما وقصرما (قوله وحذا) الراجح الذي ذكره
 ابن حروف وقال الأشعري وهو ظاهر مذهب سيويوه أنه لا تركيب في جيبا بل هي
 فعل ضم لفاعل فجب فعل ماضٍ وذافاعل وزيد في قولك حذا زيد مبتدا خبره جنة
 حذا والفتائلون بالتركيب فرقان فرقة تقولون إن حذا برمتها فعل فزيد فاعل
 في حذا زيد وهو لا يغلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول أنها اسم تغلبها الجانب
 الاسم الذي هو ذال شرفه فحينما مبتدا وزيد خبراً وبالعكس والمعنى على هذا الأخير
 المحبوب المدح والممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتداً وخبراً (قوله نحو
 دالك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنوي من أن المغايرة بينهما
 بتقديم الاسم هنا وتأخيرها هناك لا يقدس شيئاً لاسا لنظرنا إلى هذه التفرقة لآذان
 الأقسام فالأولى استقامتها ويذكر بذهله التركيب من فعلين فانه وإن لم يوجد لا يشر
 ذكره لا تناهضه التقسيم العقلي لا الواقع في ذلك قال في اللب وشرحه والتركيب
 العقلي ينتهي إلى ستة أقسام إذ الميراث التركيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل
 واسم وحرف وفعل وحرف وأما إذا روعي الترتيب فينتهي إلى تسعة لثلاثة أقسام كل من
 الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين (قوله وهو قسمان
 الخ) هذا بالنظر لا قل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام لا يوجد
 من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط

فإن التركيب الواقع بينهما
 على ضربين أحدهما غير
 معيد فائدة الكلام وهو
 ستة أقسام أحدها تركيب
 حرفين نحو ليتما والثاني
 تركيب حرف واسم نحو الرحل
 * والثالث تركيب اسمين
 لا استناد بينهما كعلام زيد
 والرابع تركيب فعل وحرف
 نحو قلما والخامس تركيب
 فعل واسم نحو جندا *
 والسادس تركيب اسم وحرف
 نحو دالك * والضرب الثاني
 ما يعيد فائدة الكلام وهو
 قسمان أحدهما تركيب
 فعل واسم على وجه يكون
 الفعل حلياً عن الاسم نحو
 قام زيد وتسمى جملة فعلية

وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والافتقار يوجد من فعل واسم
 نحو كان زيد قائماً أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيداً انطلقاً أو من فعل
 وأربعة أسماء نحو علمت زيداً انطلقاً أو من جاني الشرط والجزاء نحو ان قام زيد
 قام عمرو وسأعلى مذهب المذهب السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضي
 وذلك لأن الكلام هو جملة الجزاء أو ما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب وتبيينه وأما
 القسم وجوابه نحو والله أن زيداً عالم فالكلام هو الجواب بلا تراخ وجملة القسم
 إننا كيدته وتبينه (قوله خرا عن الأسماء) المراد الخبر بالمعنى اللغوي وهو ما أسند
 الشيء وهذا المعنى هو المعبر عنه أولاً بقوله حديث شافعي العسيرة تقنن واحترق بقوله على
 وجهه يكون الخ من تركيمه ما كلمة واحدة كما تقدم في جسدنا وغلام زيد (قوله
 ولا مدخل للعرف في ذلك) أي في التركيب المفيد ولا ينافي هنا عدّه جزءاً من أجزاء
 الكلام لأنهم انما عدّوه جزءاً بالنظر إلى أنه يؤول به للربط بين أجزاءه على أنه قد
 يتوقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فإن هل تنجزت الكلام عن الخبر إلى
 الانشاء وخبره نداء فكونه جزءاً بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة بالنظر إليه من الصور
 (قوله نحو زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جود هل زيد مظهر وفا
 والله انظر فاف (قوله إن تضرب تضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين
 فلم ينسب المصنف الربط إلى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظر الظاهر
 أن الحرف فيهما هو ما هو الجزم فلهذا كلامهم يحسم الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين
 معنويين الجملتين لأن المعنى أن تحقق مثل ضرب تحقيق معنى أيضاً أما نحو ان جاء زيد
 فهو مكرم فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد فأكرمته الربط بين جملة فإن
 القاء صيرت الجملة الأولى سبباً والثانية مسبباً (قوله نحو مرت زيد) فإن قلت
 إن الحرف قدر ربط بين الجملة أعني مرت لا انما فاعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور
 فلم ينسب الربط لمخصوص الفعل والجواب أن الفعل لما كان مقصوداً من الجملة نسب
 إليه الربط لأن المعنى المقصود ربط المور بزيد وكذا القاء لتخصيص ذلك الفعل
 وتعيينه ويوجد في بعض النسخ نحو مرت زيد بدون ناء الضمير وهي ظاهرة لا غبار عليها
 (قوله فعلامه الاسم) القاء لا الضمير وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا
 شروخ في ذكر علامات كل من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف
 والمراد بالاسم هنا أفراد من تجوزيد ورجل لا بخصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي

والثاني تركيب اسمين على
 وجه ويكون واحد منهما متحداً
 عن الآخر نحو زيد عدل *
 وتسمى جملة اسمية ولا مدخل
 للعرف في ذلك لأنه ليس
 مقصوداً بالذات وإنما يؤتى
 به ليجرد الربط بين اسمين
 زيد في الدار أو فاعل ونحو
 تضرب تضرب أو فعل واسم
 نحو مرت زيد أو جملة
 نحو ان جاء زيداً (وهو لا ملامه الاسم)

هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المستف من العلامات ليس مطردا في كل اسم
 بل هناك أفراد لا قبل هذه العلامات والحال انها اسماء نحو هيأت وكف ونوال
 ودراك وحشند فليست الا في قوله الاسم للاستفراق لانها لو جعلت له كان معاد
 الكلام ان كل اسم صرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح ان تكون الجنس لأن
 الالجنسية مدخولها الحقيقة من حيث هي نحو قولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة
 الرجل خير من حقيقة المرأة يقطع النظر عن الافراد ومعلوم ان الذى يتميز بالعلامات
 هو افراد الاسم لا حقيقته واما حقيقته اعنى كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تستتر
 بزمان وضاعفنى أمر اعتبارى لا وجود له في الخارج وانما الموجود افرادها كما هو شأن
 جميع الماهيات ولا يصح ان تكون للماهيات الخارجية لأن الال التي للماهيات الخارجية مدخولها
 فرد من أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
 الرسول أى الرسول الماهى والذى أرسل الى فرعون وهو وسى عليه السلام الذى هو
 فرد من أفراد مطاق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح ان تكون للماهيات
 لأن مدخلها فرد منهم من أفراد الحقيقة كما في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب
 أى فرد قائم أفراد الدواب فهذه احتمالات ال وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا
 وقد يقال ان ال للاستفراق وهو هنا عرقى لا حقيقى والمضى أن كل فرد من أفراد الاسم
 المقابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحشند فوله الاسم أى ما صدق به
 الاسم في الجملة (قوله المبررة له) فيه إشارة الى أن العلامة هنا من قبيل الخاصة
 فتكون مطردة أى كلما وجدت وجد الاسم منعكس أى متى انتفت استفى فتكون
 كما تعرف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية إذ قد تنفى العلامة ويوجد
 الاسم والجواب أن المراد أنه متى استفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شي منها أى متى كان
 الاسم لا يقبل جنس علاماته المتضمنة به لا بنفسه ولا بمرادفه انتفت عنه الاسمية
 فلا ينافى أنه قد ياتى بعض العلامات وتوجد الاسمية ولو وجد علامة أخرى فإن كلامنا
 في جنس العلامة لا في شخصها (قوله عن قسيمه) تنبيه قسيم بالياء والفرق بينه
 وبين القسم بدون ياء اعتبارى فهو ما شئ واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا
 وأما الفرق بينه وبين القسم بيم أوله فحقيقى وتوضيحه أن المقسم هو الأمر الكلى
 الساقى على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته ويقال لذلك
 لاخص أى ما قسيم بالظن قسم آخر مندرج معه تحت المقسم فهو شئ واحد يقال له

يرواه عن قسيمه

قسم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكسامة بالنظر للاسم والفعل والحرف
 يقال لها قسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر لاندراجها تحت الكسامة
 وقسم بالنظر لكون كل واحد منهما ساللا آخر ومندرجاً تحت أمر كل (قوله
 الخفص) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين المجزأ قال ابن هشام في شرح
 العبدية وذكر المجزأ لئلا يفتقد في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من
 أن فت ولا تفتنساول المجزأ بالحرف والمجزأ بالاضافة زاد في تعليقه وباتبعية
 وبالمجاورة والتوهم أى على القول بذلك واختص المجزأ بالاسم لأن كل مجزور مخبر
 عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل المجزأ الا الاسم فان قيل كان ينبغي أن
 تجعل علامة الاسم مطابق الاخبار عنه لا خصوص الخفص فالجواب أن الاخبار
 عنه علامة خفية اذا الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفص (قوله وهو
 الكسرة) التذكير بالنظر لمراعاة المرحع وهو الخفص والاولى التأكيد مراعاة للخبر
 وهي الكسرة كما في بعض النسخ وفي تعريفه الخفص بالكسرة قصور لانه لا يشمل
 الخفص بالياء كما في المتن والجمع ولا المجزأ الفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويحاج
 بأن التمييز بالكسرة اقتضاه على الاصل وأما غير ما فائت عن اسمان تفسير المصنف
 الخفص بالكسرة يناسب قول المجزأ وان الاعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على
 أنه معنوي فالاولى أن يفسره بأنه تمييز بخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
 تحدث) أى في اللفظ كمنزلة وفي التقرير اما للتعذر كالعصا والنتقل كالتقاضى
 أو للناسبة كغلامى (قوله عامل الخفص) أخذ الخفص في تعريف الخفص موجب
 للدور الذي به يفسد التعريف واجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطال
 شيخنا في حاشيته في ردّه فراجع ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول
 ولا زائد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفى الثالث نفى كل واحد منهما أى من الامور
 الزائدة كالمجزأ بالتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابله اثبات
 الخفص بنفس الاضافة أو بالحرف المقدّر واثبات الخفص بالتبعية نحو مررت برز
 الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا حجر ضربت بحجر ضربت بمجاورة
 لضرب المجزور وكان حقه الرفع لانه نعت بحجر المرفوع على التخرية وبالتوهم نحو
 لست قائما ولا قاعدا بالمجزأ على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخوله عليه
 والاصح رجوع هذه الاقسام للمجزأ بالحرف أو الاسم لأن التابيع في غير البديل مجزور

(الخفص) وهو الكسرة
 التي تصدّد عند دخول
 عامل الخفص سواء كان
 الخافض حرفاً أو اسماء ولا
 ثالث لهما على الاصح
 (نحو يزيد)

بما جازية متبوعه وهو اما الحرف أو الاسم وفي البدل بحرف أو اسم مماثل لجازية متبوعه
 لا بالتبعية وأن الجوز بالمجازرة يرجع للجوز بالمناف فالحركة في حزب ليست حركة
 اعراب بل حركة الاعراب وهي النقة مقدرة منع من ظهورها حركة المجازرة والجر
 بالتوهم يرجع للجوز بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائمها منصوب
 بتقدير يفتحه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله
 وغلام زيد) ههنا بحث وهو أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو
 قوله تعالى هذايوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من
 خصائص الاسماء واجب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من
 أن والفعل وإن لم تكن أن موجودة ولا مقدرة أي هذايوم الرفع فينفع وإن لم
 يكن اسما حقيقة فهو في حكم الاسم أو بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض
 من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والتونين
 هو في اللغة مصدر تون يتون تنوين اذا ادخل النون فهو في اللغة ادخال النون وأما
 المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المصنف بقوله نون الخ فتدبر هذه النون تنوين مجاز
 من قبيل تسمية آله التي باسم ذلك الشيء هذا بحسب الأصل وقد صار الآن حقيقة
 عرفية في النون الساكنة الراءدة الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو
 النون الاولى في ضيفن ورعثن الاول اسم للطفلي الذي يتبع الضيفان والثاني
 اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق الاخر يخرج به النون الاحقة لغير الاخر فحرفون
 انكسر ومنكسر وقوله وتخدق خطا خرج به نون التوكيد الحنفية نحو لنسفن
 وليكونن يساعلى مذهب البصريين انها تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد
 الذي زاده غيره لان تراجم هذه النون لما علمت أنه غير محتاج اليه فخرجها بقوله
 وتخدق خطا فان قلت لاحاجة لذلك قيدى السكون ومحقوق الاخر لان ما خرج بهما
 يخرج بقوله وتخدق خطا فالجواب أن الأصل في التعريف أن جميع القيود صريحا
 وإن كان يلزم من أحدها الاخر لكن الاولى عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الاثرام
 (قوله غالبين) أي في الامور الثلاثة وهي السكون ومحقوق الاخر وشبهها
 وصلا وانما أتى بهذا لاجل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض أفراد التنوين
 فالتقسيم قوله غالب بالادخال الصور التي ذكرها في التعريف التي أشار لها بقوله فمن
 غير الغالب الخ فلولا قيد بغالب لم تدخل فيصير التعريف غير جامع (قوله نحو محظورا)

وغلام زيد (والزوين) وهو
 نون ساكنة تلحق الآخر
 تنب و صلا غا لبين وتخدق
 خطا ووقعا غير الغالب
 أن التنوين قد يحرك لا لتقاء
 الساكنين نحو محظورا والنظر

قوله ضيفن يكتب بنون
 واحدة وكذا تكتب بنونين خطا
 ووقع في الطبعة الاولى قاله نصر

قوله على مذهب البصريين
 الموافق لما في آخر المطر مذهب
 الكوفي لان مذهب
 البصريين كتابتهما العاقله نصر

انظر فان قلت لم يحذفوا التنوين عند التختص من التثنية الساكنين كما حذفوا
 نون التوكيد الخفية في نحو ضرب القوم مع أن كلا منهما نون ساكنة فلا يثنى شيئا بقوا
 التنوين من غير حركه التختص من التثنية الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها
 ولا ساواها بين التنوين وما الفرق فالجواب انهم قصدوا أن يجعلوا التنوين اللاحقة
 للاسم مرتبة على النون اللاحقة بالفعل فأبقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضا
 التنوين كما تجزئ من الاسم الا يمكن للزومه له عند خلوها من الاضافة واللام ونون
 التوكيد الخفية كما تجزئ من الفعل لانها غير لازمة له فذلك حذفوها وأبقوا
 التنوين وحركوها عند التختص من السكونين (قوله نحو شربت ما بالعصر الخ) فهو
 منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر
 ويؤيد أن أصل ما موه مأخوذ من موهبت الشيء اذ اطلبت به بغضة أو ذهب تحركت
 الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ما ثم قد تبدل الماء همزة وهي لفظة المدة وقد
 تحذف وتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الالف أيضا المختص من
 السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار إليها المصنف وعليها يكون المحذوف
 حرفين الألف والماء فالتنوين هنا لم يلحق الا تحريكه بل لم يلحق الا حرفين وهذا
 ما يقتضيه كلام المصنف واحترز عليه بأن الالف قد حذفت له لغة نصرانية
 والمحذوف له لغة نصرانية كالشابت فكان الالف نابتة وجب حذفها كون التنوين
 لاحقا لا تحذفه على انالوسمنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها
 آخر بمعنى أنه لا شيء بعدها خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصل الخ) لم يبين
 المصنف أن هذا المحذف جائز أو واجب وفي المعنى ان الحذف هنا لازم فهو واجب
 وحاصل هذه المسألة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خلف الابن عصفا أو بنت عند قوم من
 العرب نعت العلم ومضافا لم آخر حذف التنوين من أول العليين وحذف الفاء
 ابن أو ابنة خطأ تخفية فالكثر استعمال والحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان
 وفلان قال الحلبي وقد توقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية والمقب وشرط
 بعضهم أن يكون العلم الثاني أبدا لا حقة فان كان حذفا فلا حذف بل يحرك
 التنوين بالسكون لان التقائه ساكنا مع يا ابن فان لم يقع لفظ ابن بين عليين نحو جاءني
 كريم ابن كريم أو زيد ابن انجينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا بل لانه
 الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقله الاستعمال

وقد يلحق الأول نحو شربت
 ما بالقصر وقد تحذف وصل
 اذا كان في علم موصوف
 بابن مضاف الى علم نحو قال
 زيد بن عمرو يحذف تنوين
 زيد بن خلفه

أضامن أن حذف الألف خطا على خلاف القياس لأن قياس الكتابة أن تكتب
كل كلمة بالمحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف فحذف الألف من المحط
اختصارا للكتابة كما حذف التنوين فوجب حذفه وهو موجب حذف الألف واشترط
في حذف الألف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لا به إذا كان في أول السطر
كان في محل يتعدأ به غالب الألف القارئ ينتهي لا حوالا السطر ثم ينتهي بأول
السطر الذي بعده ففكرها أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالب (قوله وهو
اقسام أربعة) اقتصر عليها لأنها هي المختصة بالاسم والشهر والإقسام التنوين
عشرة ونحن نقسم لك البقية أجمالا فنقول: الخماس تنوين الزنم وهو اللاحق
للقواف المطابقة بدل عن حرف المذ كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتان * وقولي أن أصبت أقدا صابن

السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي
المقيدة بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم ياسلي واتن * كان تغيرهم مما قالت واتن

فالبيت من بحر الرجز والتنون الأخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين
الابتساف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت المحدر خدر عذينة * فقالت لك الويلات أنك مرجلي

أو لا تناسب كقراءة سلاسل وأغلا * الثامن تنوين المنادى المفهوم كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بقنوين هؤلاء * العاشر تنوين

الحكاية كما إذا سميت رجلا بعدالة فقلت بقيقه في حال العلية على ما كان عليه منقوبا

فيه وشك (قوله تنوين التمكن) من إضافة الدال للدلول أي التنوين الدال على

التمكن والتمكن هو كقول الاسم معربا ولو غير منصرف فذلك قيل كان الأولى

أن يقول تنوين الامكانية لأن الامكن هو المعرب المنصرف وسمى هذا التنوين

أيضا تنوين العرف وهو اللاحق للأسماء العربية المنعرفة غير ما جمع باله وتاء

مزيتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه

المحرف فيني ولا الفعل فيمنع من العرف (قوله تنوين زيد ورجل) التنوين في زيد

للتمكن اتفاقا وأما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكن أيضا

وهو اقسام أربعة * الأول
تنوين التمكن نحو زيد ورجل

والدليل على ذلك ان اذا سميت به شخصاً فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان
 ذلك التنوين للتكثير زال بعروض العلية فقاء التنوين دليل على انه لا يمكن
 وفي الرضى انه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتكثير والتكثير معاً فاذا سمى به
 تمييزاً للممكن (قوله تنوين التكثير) وهو التلاحق للاسماء المبنية فربما بين معرفتها
 ونكرتها لها ائوز منها كان نكرة وما لم يتون كان معرفة تقول سيدويه بالتنوين
 اذا أردت مصافق رجل مسمى بذلك وبلاتنين اذا أردت به معية او هو سيدويه مثلاً
 تليده الخليل بن أحمد النحوي وهذا التنوين يقع قياساً في العلم اختصم بويه كسيدويه
 وعجربويه ونفطويه ويشتق اسم الفعل من صوته واسم الصوت نحو غاق غاق سمعاً
 وانما يمكن ان نحوقه لاسم الفعل سمعاً لانه قد اختص ببعض منها دون بعض
 فلو كان قياساً لكانها كلها معاً أن منها ما لا يجوز تنوينه كترال ودرالك وبعضها
 يجب تنوينه كواها بمعنى أتجب وبعضها يجوز فيه الامران بالتنوين وعدمه كصه
 (قوله وصه) تقول لمن يضطرب اذا أردت سكة وتام خصوصاً به غير تنوين
 لو اذا أردت سكة وتام طائفة بالتنوين وتقول اياه بالتنوين اذا أردت الزيادة من
 حديث ما وبتكره اذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول صاح الغراب غاق
 غاق بالتنوين اذا أردت صوتاً ما وان أردت صوتاً مخصوصاً قلت غاق غاق بغير
 تنوين وينبغي أن يعلم أن قوطهم مانون من اسم الفعل يكون نكرة وما لم يتون فهو
 معرفة مبنى على القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر الذي هو الفعل اللغوي أما على
 أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر لأن جميع الافعال
 تنكرات وذكر الاصمعي أن العرب لا تقول الاية بالتنوين وانكروا ورد من قول ذي
 الرمة وقتنا قلنا اياه عن ام سالم قال ابوحيان والصاب ما قاله الجمهور ومن جواز
 ذلك ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعي بمجلس أبي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين
 في الثناء عليه وتفضيله على اعيان العلماء في ايامه قال الناقل فرأيت ابا علي كالمنكر
 لذلك وقال للناقل ما بلغ من أمره قال كان يخطئ القبول من الشعراء انكسر على ذي
 الرمة مع احاطة بلغة العرب ومعانيها وفشل معرفته بأغراضها وامر امها في قوله
 وقتنا البيت فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي يخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من
 أوارد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم (قوله تنوين المقابلة) عليه تسميته بذلك
 مانقلاً الشارح عن الرضى هنا ونقل في النص يرجع عن الرضى أيضاً أن تنوين جمع المؤنث

والثاني تنوين التكثير فضعف
 سيدويه وصه * والثالث تنوين
 التمايز نحو هذات ومسلمات

السالم في مقابلة تنوين مفردة كذون جمع المذكر السالم فانها في مقابلة تنوين
 مفردة واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كما علمت
 واجيب بان هذا معارض بجميع المذكر السالم فان مفردة قد لا يكون منونا كما برأهم
 وامامنا عيل ونحوهما من الاسماء المنوعة من الصرف ثم ما ذكره المصنف من أن هذا
 التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض الفتحة نسا ورتبان الفتحة فذو وض عنها
 الكسرة وايضا هو ثابت في الرفع والمجر ولا عوض اذ ذلك وقيل انه تنوين تمكين ورد
 بانه ثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية
 لأن تنوين التمكين لا يجامع الملتين أعني العلية والثاني والثالث ولهذا لم يسمي بمجلة
 وعرفه زال تنوينهما فبقاؤه مع العلية دليل على أنه ليس للتمكين (قوله فانه) أي
 التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيد بن أي والنون في زيد بن قائمة مقام التنوين
 في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أي جوار ونحوه
 من كل جمع تكسیر معتل جاء على وزن فواعل كقواش ومن كل منقوص مستحق
 لمنع الصرف نحو اعيم تصغير اعي فانه ممنوع من الصرف لوصفية ووزن الفعل
 اذاصله اعني بوزن افعيل كما درج ونحو قاض على ما على امرأة فانه يمنع من الصرف
 للعلية والثاني فكل هذا او ما شبهة تستقل فيه الفتحة والفتحة الناسبة عن
 الكسرة في حالة المجر وتظهر فيه الفتحة مقول جاء مجوار ومررت بجوار فالاول مرفوع
 بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل والثاني
 مجرور بالفتحة الناسبة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة
 لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل وتقول في حالة النصب رأيت جوارى
 بظهور الفتحة ومثله بقية الامثلة المذكورة فان قلت لم تظهر الفتحة الناسبة عن
 الكسرة في حالة المجر فيقال في المجر ايضا مررت بجوارى بابات الياء منصوبة كحالة
 النصب فالجواب أن الفتحة في حالة المجر ناسبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة تكذا
 ما باب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست ناسبة عن ثقيل بل هي اصلية
 فلم تستقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام اضافة يوم لاذن
 اضافة احد المترادين الى الآخر وقال الدماميني له في الاضافة لليان مثاها
 في شجر اراك أي يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أي اصيل وهو الياء
 فأصله جوارى بالياء والتنوين استقبلت الغنة على الياء فحذفت الغنة والتقى

فانه في مقابلة نون في زيد بن
 ومسلمين في شركه علامة
 لتام الاسم كأن النون قائمة
 مقام التنوين الذي في الواحد
 في ذلك قاله الرضي والرابع
 تنوين عوض نحو جوار ويومئذ
 فالاول عوض عن حرف وهو
 الياء وأصله جوارى

ساء كان الياء والتنوين فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارب التنوين بعد
 الزاء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التثنية وهو المسمى بتنوين الصرف وقد قرر
 أن المحذوف لئلا كالتأنيب وقد حذفت الياء عن الهمزة وهو النقاء السكوني فتكون
 في حكم التثنية فصيغة منتهى المجموع موجودة وهي لا تتباع تنوين الصرف فحذف
 التنوين بسبب ذلك فصار جوارب دون تنوين فخصف من أن تشبىح الكسرة فتتولد
 عنها الاء فترجع بعد حذفها فيحصل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فأقنى بالتنوين عوضا
 عن الياء فهذه التنوين الموجود في جوارب هذا المحذوف عوض عن الياء وأما التنوين
 الأصلي الموجود في أصل الصيغة قبل المحذف وهو جوارب فإنه تنوين الصرف
 وقد زال ثم ما ذكره الخارج من أن التنوين في جوارب عوض عن حرف وهو الاء بمعنى على
 القول بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الرابع لأن سبب الاعلال قوى وهو
 الثقل الظاهر في الحكمة وسبب منع الصرف ضعيف لأنه المشابهة للفاعل وهي غير
 ظاهرة وما سببه قوى أربع مما سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على
 الاعلال فإنه يكون أصله جوارب ثابت الياء بدون تنوين فيقال استغلت الفهم
 على الياء فحذفت الفهم أرى بالتنوين عوضا عنها فالتنوين ساء كان الياء والتنوين
 فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارب فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا
 عن حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة لمتوصل به إلى حذف الياء الواجبة
 للثقل في الحكمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله
 تعالى فلولاً إذ بلغت المخلوق وأنتم حينئذ تنظرون أي حين إذ بلغت الروح
 المخلوق وبالأكثر كقوله تعالى يومئذ تبدل أخبارها فإن التنوين هنا عوض
 عن جهل ثلاث وإنما كان التنوين في إذ عوضا عن جملة لأن إذ يجب إضافتها إلى
 الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف إليها أبقى بالتنوين عوضا عنها وكسرت
 إذ تخلفا من النقاء الساكنين لانها في الأصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح
 كما في قوله تعالى قال فليتلها إذا وانا من الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة
 (قوله هذا هو الصحيح) ومقابلها أنه تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف لأن
 الأصل في كل وبعض أن يضاف لما بعده فلما قطع عن الإضافة دلالة ما قبله عليه
 عوض عن المضاف إليه التنوين ففي قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل
 إنسان فحذف إنسان المضاف إليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل

والياء عوض عن جملة وليس
 منه العوض عن المفرد في مثل
 كل وبعض فإن تنوينه ما
 تنوين تنوينين يزيل عند
 الإضافة ويوجد عند عدمها
 هذا هو الصحيح

فصلنا بعضهم على بعض أى منهم فخلق القمير وعوض عنه التسوين قال الشيخ
 عميرة إن تسوية ما عوض عن المضاق اليه بالأمرية إلا أنه مع ذلك تسوين صرف أى
 تمكين لأن مدحوله معرب فهو من القسم الأول وهذا يختلف تبوين حيث تدنو وتد
 فإد تسوين عوض لا غير لأن مدحولهما مبنى (قوله والالف واللام) أى وتبوين الاسم
 أيضا بالالف واللام أى بدحولهما عليه فى أوله والمراد بهما الزائدان على بنية
 الكلمة سواء كانت ألى أو موصولة كالضارب والضروب أو زائدة أى ليست معرفة
 ولا موصولة مقارفة للوضع كالبسع والآق والذى أو عارضة لسرورة نحو
 وضبت النفس يا قيس عن عمره أو لشدت ذنوبه وأدخلوا الأول فالأول أو ألج الأصل
 كأنحارت أو فى العلم بالعبية كالعقبة ولو عبر المصنف بأل كان أولى لأن ما وضع على
 حرف بطريق الأصلية يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الساء للبدن ولا يقال ب لغير
 وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للركب من الالف واللام ألى
 ولا يقال الالف واللام وقمر بعد ذر عنه بأنه عبر بما هو الأشهر عند المبتدى والأقرب
 له وهو وإنما اختصت ألى المرفة بالاسم حتى صبح جعلها علامة عليه لأنها موضوعة
 لتعريف ورفع الإبهام وإنما قبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله القلام)
 هو فى الأصل وصف مأخوذ من العلة وهى شدة انجذاب لأن هذا المعنى انما يكون
 حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الأمية فصار اسما كالمؤمن والكافر فانهما
 بحسب الأصل وصفان لكهما صار اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة
 ومعناه الحذر أى دائم التنبيه والشقظ ثم أن ألى فى التلازم معرفة قطعا لا تخلاق
 وأما فى اليقظان فببلى ككذلك وقيل موصولة لأن ألى الداجلة على السفة
 المشبهة موصولة وجرى عليه ما من مائة وفى شرح المضلادى الصحيح أن ألى فى السفة
 المشبهة معرفة وأما ألى الداجلة على أقل التيسيل نحو الأفضل والألم فمعرفة أقدم
 لأنه موصولة فإن قلت قد دخلت ألى على الفعل الماضى كقولهم ألى فعلت وعلى الفعل
 المضارع فى قوله

(والالف واللام) فى الاسم
 والصفة (نحو السلام)
 واليقظان

ما أنت بالحكم الرضى ~~مكروته~~ * ولا الأصل ولاذى الرأى والمجدل
 فالجواب أن ألى فى الأول استفهامية وأصلها هل فأبدلتها معرفة واتساق من
 قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل ألى بدحا وهى أم عندهم فأنهم يقولون اللام ميم
 وبها تنق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من أميراء ميام فى المنسركم هو

مشهور (قوله وحروف الخفض) من أضافه السبب إلى الحروف التي هي سبب
في الخفض أي السكينة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما
اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لأنها توجد الخفض المختص به
فإن قيل لا حاجة لذلك فما فإن الخفض يعني عنها أجب بأنه نص عليها لتدخل
الاسماء المبنية نحو هذا فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن أعراب
المبنى محلى فإذا كانت مثلاً مرتباً بهذا الصكون مبنياً على السكون في محل جر ولا اثر
للخفض هنا ظاهر أضاف الخفض لا يعني عن ذكر حروف الخفض إذ الذي في محل خفض
ليس مخفوضاً فلا يتناولها التعبير بالخفض فيحتاج لذلك حروف الخفض لا حاجة
فإن قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما لي بـيـنام صاحبه * ولا غناط للبان جانيه

وقول بعضهم ما هي نعم الولد وقول آخر نعم السير على بئس الأمير ونحو ذلك فالجواب
أن حرف الجر منادى دخل على اسم مخفوض وفي الأصل في القول ما ليس بـيـنام
صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بئس الأمير (خاتمة)
أما أقدمه ما صنف على هذه العلامات أشهرها وسهولتها والأفعال ما لم يسم
كثيرة قال الجلال السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر تبعناها فوجدناها فوق
الاثني عشرة ثم عدها فن أراد الوقوف على أفعالها (قوله وعلامة الفعل)
أي ما صدق عليه وهذا اللفظ من الأفراد أعم من أن تكون من أفراد الماضي كقام
أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ
فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السككي ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها
أدناها ما يقبل العلامات التي ذكرها كالفعل به وما أفعله في التعجب وخلا وعدا
وجاها إذا نصبته فوجب من جذا وكفى من كفى بهذا أن يفعل وقال الشاطبي إن هذه
أفعال ما مضية يقول ناء التانيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها
غادض لأن العرب التزمت تجردها عن البناء والعبارة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد
جميع أفراد الفعل ثم إن قوله علامة مبتدأ وقوله قد خبر ولا يخفى أن قد حرف
والجواب أن يقع خبراً لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبراً
والجواب أن معنى قوله لم الحرف لا يخبر به أنه يخبر عنه عبراً عنه بمجرد لفظه وهذا
لا ينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه إذا التفت لمعنى

(وحروف الخفض فتكون
الله) ومن الرسول وقس
الباقى (وعلمة الفعل قد)

الحرف لا يصح أن يتغير به ولا عنه كما إذا لوحظ معنى الفعل أيضا فإنه لا يصح أن يتغير
 عنه فإن أريد لفظ الحرف فإنه يتغير به كما هنا ويتغير عنه كما في قولك قد حرف تحقيق
 ومثله الفعل إذا أريد لفظه يتغير عنه كما في قولك ضرب فعل ماضى أى هذا اللفظ
 فعل وحاصل هذه المسألة أن اللفظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعا
 قصديا وهى بهذا المعنى تكون اسما وفلا حرفا كذلك هى موضوعة لانفصها
 وضعا غير قصدي على مذهب اليه التفتراضى وعلى هذا فكل لفظ أريد به
 نفسه فهو واسم متقول علم لنفسه فتكون من أعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشئ
 بعينه غير متناهية غيره وقيل من أعلام الاجناس لكونها علما للفظوم السكلى
 لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بأن دلالة اللفظ على انفسها
 ليست مستندة الى الوضع أصلا لوجودها فى المهملات أيضا بل تفاوت نحو جسيق
 مركب من ثلاثة أحرف وجعلها عندكم ما عليها لا يقتضى كونها اسما لأن الكلمات
 متساوية الأقدام فى جواز الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أو وهملية
 ودعوى أن الواضع وضع المهملات لاسمها وضعا قصديا وغير قصدي وأنها أسماء
 بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف وسكابة فى قواعد اللغة على أن إثبات الوضع الغير
 القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وإنما ارتكبت قصيا عن التزام الاشتراك فى جميع
 الكلام وما وقع فى كلام بعض الحكماء من أن اللفظ إذا أريد به نفسه كان علما له لم يرد به
 أنه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتخصيصه بل تعضد به بأنفسها
 لا بد والحق فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك المحضورات انتهى فيكون المحاصل أن
 اللفظ إذا أريد به نفسه فهو علم له أو بمنزلة العلم فى جريان أحكام الاسم عليه سواء كان
 مهملًا أو مستعملًا لكن إجراء أحكام الاسم عليه وإثبات خواصه له يؤيد المذهب
 الأول وهو مذهب السعدى والسيد أن يقول إنما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه
 فى تأويل الاسم المفرد وإنما ذكرنا هذه العبارة هنا وإن كان فيها صعوبة للبعضى لكنها
 لنفاستها وعموم نفعها ونحوها بها حاشية تاحرصا على تقييدها وأبد القوائد فإن قلت
 إن قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون
 اسما كما علمت والاخبار عن قديانها حرف وضرب بأنه فعل يفيد خلاف ذلك لأن
 المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أى ما صدق عليه قدم من الافراد
 الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا

مستند قائلها اسم لا رادة لفظها وكذا يقال في ضرب فعل فتغنن (قوله قد) أي
 التمرقة وانما لم يقيد بذلك لأنها المرادة عند الإطلاق فيخرج الاسم وفي تستعمل
 نارة بمعنى حسب أي مكافئ فالأكثر في استعمالها أن تكون مبنية على السكون
 ثم قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد
 مضى إليه ودرهم خبر وبقية القول قد زيد درهم برفع قد فعلى مبتدأ مرفوع بالضم الطاهرة
 وزيد مضى إليه ودرهم خبر وتلقها نون الوقاية فيقال قدنى كثيرا وقدنى بحذفها
 قبل الأى حسبي بمعنى كافيني تقول قدنى أو قدنى درهم على المبتدأ أو الخبر وتستعمل
 نارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفى وفي هذه الحالة لا تعارفا النون فتقول قدنى
 درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفى مبنى على السكون والياء غير المتكامل مبنى على
 السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله وتدخل على الماضي
 الخ) قال الشيخ أبو حسان الذي تلقيناه من أدواء الشيخ بالاندلس أن قد حرف
 تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل أى المضارع له
 وتكون للتقليل أى تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يجرد البخل وقد صدق الكذب
 أو تأويل متعلقه كفى قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فإن ما نحن عليه من الأحوال
 بالنسبة لأفراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب والمجهول أقل معلوماته
 فإن من أفرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكما لا تداني لا يتناهى وتفاصيل
 هذه الكمالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية إذ منه
 نعم الجنان الذى لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته
 تعالى وبعضهم جعلها في هذين المثالين للتحقيق أما الثانى فظاهر فإن عليه تعالى
 بما نحن عليه محقق وأما الأول فإن التقليل فيه مستفاد من الصيغة أى لفظ كذب
 وبخيل وليس مستفاد من قد لانه إذا لم يحمل على أن صدور الصدق والجود قليل
 صكك الكلام فاسدا ينافى قوله آخره لأن كذب وبخيل من صيغ المبالغة
 وكل منهما يفيده الكثرة وإذا كان الكذب كثيرا لم يكن الصدق قليلا
 وكذلك إذا كان الفضل كثيرا لم يكن الجود قليلا إذا لم يكن كل من الجود
 والصدق كثيرا الماصح التعبير بكذب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام
 لا آخره وقد تأتى قد في كذا كثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب
 وجهك في السماء أى ربما نرى وجهه ناهى تكثير الرؤية والتأنيث المحدث

وتدخل على الماضي (نحو)
 قد قام زيد على المضارع
 نحو (قد يدور)

وأترك القرن معقراً أمامه (قوله والمين) أي مع ما هو من شأنها التي تدخل
 على المضارع لالفاظ مبنية وهي للدلالة على التنفيس أي التراخي والتأخر لوقوع العمل
 في الزمن المستقبل وهي صيغة مستقلة ليست بقطعة من سوف خلافاً للكوفيين
 وحل زمن الاستقبال فيها أضيق من سوف أو زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب
 المصريون إلى الأول أخذ من قاعدة أن كثرة الشاء يدل على زيادة المعنى
 وذهب بعض إلى الثاني وأجاب بأن قولهم كثرة البناء ليس مطرداً (قوله وناه
 الثابت) أي مع ما هو المراد الشاء الدالة على تأنيث المستداليه وهو على الفعل
 كقامت عند فخرجت التاء في رب وتنت على لغة من سكنها فإنها كانت الفعل
 وقوله الساكنة أي أصله فلا يضر تحريكها العارض نحو ضربنا وقت امرأة العزيز
 وقالت أمة بالقتل وخرج بها ثناء الثابت المتحركة أصله بحركة اعراب فإنها تحتمل
 بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فإنها توجد في الاسم نحو لاجول ولا قوة
 وفي الحرف نحو رب وتنت على ما هو الكثير في تحريكهما (قوله بالصيغة) أي
 بنفس الصيغة وسيأتي محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة لطلب
 وإن استعملت في بعض الصور للاباء والتهديد أو نحو ذلك مجازاً (قوله باللام) أي
 ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدان يرضعن أي يرضعن فالوالدان
 مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لأنه مبتدأ والنسوة وهو في محل
 جزم لدخول لام الأمر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل
 في محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الاعراب أن الفعل وحده في محل جزم
 واد مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدأ فإن دل اللفظ على الطلب
 ولم يقبل ياء التثنية فهو اسم فعل امر فحوصه ومه وإن قبل ياء التثنية ولم يدل على
 الطلب فهو فعل مضارع نحو قومين ثم إن المستفاد اقتصر على هذه العلامات
 لتعريفها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر أن جميع
 ما ذكره الناس من علامات الفعل يقع عشرة علامة وعددها هناك (قوله وعلامة
 الحرف أن لا يقبل شيئا من ذلك) أو رد عليه أنه إما أن يريد بذلك ما ذكره من
 السلامة وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيئا من علامات الأسماء ولا من علامات
 الأفعال وإما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره من العلامات فإن أراد الأول وهو
 المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالته على مجهول وأيضا

والسين) وتخص بالمضارع
 (نحو يفر) الضمير (وناه
 الثابت الساكنة)
 وتخص بالمضارع (نحو
 قامت) وقد تد (وياء
 المضاطعة مع الطلب)
 بالصيغة وتخص بالأمر
 (نحو قومي) بخلاف الطلب
 باللام فإنها تد على
 المضارع نحو قومي بأفنده
 (وعلامة الحرف) عدمية
 وهي (أن لا يقبل شيئا من
 ذلك) المذكور من علامات
 الاسم وعلامات الفعل
 وما لم يذكر من علامات
 فنترك العلامة علامة له

يقتضي أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع
 علامات الفعل ويعلم انفراد تلك العلامات عن الحكمة وهذا امر عسير جداً وإن أراد
 الثاني رده عليه أن هذه الصفات لا تقبل شيئاً من هذه العلامات التي ذكرها وليست
 حروفها بل هي أسماء فلو قلنا في قولك ما فعلته قط فإنها اسم ظرف لا استراق الزمان
 الماضي وهو لا يقبل شيئاً من العلامات التي ذكرت والجواب أننا نختار إما الأول
 ونقول إن هذا الكتاب موضوع للمبتدئ وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف
 ومعلم فتدبر المصنف في ذلك اعتماداً على الموقف والمعلم فإن المبتدئ لا يستغنى عنه
 أو الثاني وأن المعنى لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة أي بنفسه أو بمجرد وقته
 مراداً بالزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فذلك
 نقول سافرت في زمان والزمان زمان زيد غير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض
 أيضاً بأن في تعريف الحرف عياد كـ ر ورا لأن علامات الاسم والفعل حروف
 فلا يكون عدمها علامة تدل على لزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة
 الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب بأن الحرف له
 بهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يمكن كونه
 علامة تدل على لزوم الجهة الأولى (قوله ثم اللفظ) ثم هذا الترتيب الذي ذكرى أي
 الأخبار لا للتربيت الزماني وتوصله أن الترتيب هنا مجرب الأخبار كما قد بعد أن
 فرغ من حكاية الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضاً
 أن اللفظ الخ أو يصبح أن تكون ثم الاستثناف لأن هذا الكلام مستأنف ومنقطع
 عما قبله وال في اللفظ لا هذا الذي ذكرى أي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع
 فإن ما قسم إلى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله المحلي من أن المراد اللفظ
 ولوهو مفرد فليس على ما يذهب لأن المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في مفهوم
 المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بدياه لأن هذا مقام تقسيم والمنقسم
 للمسمى ذاته اللفظ أي إفراده لاسحقته ومفهومة أي الصوت المشتمل الخ
 وإذا كان التقسيم بحسب الذات والمحال أن المفرد جزء المركب وقد تقر بأن الكل
 يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدماً على الكل الذي هو المركب
 تقدم ما عليه عياداً فاسب أيضاً أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع (قوله لأنه
 لا ينزل الخ) صكان الأولى أن يقول لأنه إما أن يدل جزءه على جزء معناه أو لا يدل

(ثم اللفظ قسمان مفرد
 ومركب) لأنه لا ينزل إماماً
 أن لا يدل جزءه على جزء معناه

بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة هي قوله لانه لا يحلوا
 مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس
 على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لان القيود
 في تعريف المركب وجودية وفي تعريف المفرد عديمة الوجود سابق في التصور
 على عدم أي ثبوت الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد ليست
 دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد اثبت للمركب سلبها فخرج عن تعقل ثبوتها
 وقوله لانه اسم ان ضمير الثاني وجلة قوله لا يحلوا خبراى ان ماصدق اللفظ وأفراد
 بحسب الخارح لا يحلوا واحدهما عن ان يتصف إماما لا أفرادا والتركيب والمحصر
 في القسمين استقراني فاذا كره من قوله لانه الخ ليس دليلا لانه لا ان المحصر الاستقراني
 لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم (قوله او يدل
 الخ) حاصل ما ذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة ان يكون اللفظ جزء
 وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على جزء المعنى فخرج بالقيد الاول ما لا جزؤه
 أصلا كهمزة الاستعظام وواو العطف مثلا وبالساقى ماله جزء ولكن لا يدل على شيء
 كالراى من زيد والعين من عمرو وبالساقى ماله جزء يدل لكن لا على جزء المعنى
 كعباد الله علما فان كلاهما الجزأين له دلالة اما الاول فانه يدل على ذات متصفة
 بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك
 الجزأين على شيء من معناه وهو ذات الشخص المسمى بعباده وحذف المستصف قديم
 رابعا وهو ان تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزءه على جزء
 معناه لا يمكن ان تكون دلالة عليه مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان
 مجموع حيوان ناطق يقصده الدلالة على الذات المعينة للمعاملة به ولا يقصد بكل
 من الحيوان والناطق مفهومه الاصلى وهو الحيوانية والناطقية وان كان جزءا من
 المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الاخر الشخص لكن
 لا دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث إنها جزء المعنى العلمى اذ لا يتصور
 دلالة جزء اللفظ باعتبار واحد وضعه على جزء المعنى باعتبار الوضع الا نؤمن حيث
 انه جزء معنى ذلك الوضع الا نؤمن اعلم أن ما خرج بقيود تعريف المركب
 داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب اذ لا واسطة بينهما او توضيح
 تعريف المركب ينفع المفرد اتم انصاح لانه مقابله * وبضدها تميز الاشياء

او يدل * الاول المفرد
 كريد * والثاني المركب
 كلام يدل

بذلك تعرضنا لالـكلام على المركب دون المفرد وبني أن تعريف المفرد والمركب
 بما ذكرنا اصطلاحاً للناطق ذكروه التحفة في كتبهم ونخطوه باصطلاحهم وأكثر
 التحفة على أن المفرد ما تلفظ به حركة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به حركتين بحسب
 العرف فعبداً لله علماً على هذا القول مركب وعلى القول الأول مفرد ويرجح القول
 الثاني أنهم يقولون في مثل عبد الله إنه مركب تركيباً إضافياً ويعبرون كلاماً من جزأيه
 بأعراب ولو كان مفرداً لأعرب بأعراب واحد (قوله والمفرد) أل للعهد الذي ذكره أي
 المفرد الذي ذكر في التقسيم (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم الكل الذي هو المفرد إلى
 جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف والمخبر في الثلاثة المستقراة (قوله أما أن
 يستقل بالفهومية) ضمير يستقل يعود إلى المفرد والفهومية كون الشيء مفهوماً
 والاستقلال بالفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر إليه
 وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من التحفة فوذي
 العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ إلى ضمنية غير رالية فعنى
 قولهم مادل على معنى في نفسه مادل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضمنية (قوله
 الثاني الحرف) أي ما لا يستقل بالفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف
 بالفهومية أن دلالة على معناه كدلالة في على الظرفية مثلاً وموقفه على ذكر شيء آخر
 وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلاً فقوله التحفة الحرف مادل على
 معنى في غيره في سببها أي أن دلالة على معناه بسبب انضمام غيره إليه بخلاف الفعل
 والاسم فإن كلامه ما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم إليه غيره (قوله يدل
 بهيئته) أي أن دلالة على الزمان بهيئته وهو كذلك وقوضيه
 أن الفعل مركب من المادة والهيئة فالمادة هي حروفه مثل ض رب في ضرب والهيئة
 هي الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بما دته على
 الحدث وهو الضرب مثلاً في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئة
 دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلاف فهم اتحاد المادة فإن ضرب يدل على
 الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون
 المادة واحدة وهو ض رب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر
 اللفظ فإنها تكون بالاسماء كما من وغد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهي الماضي
 والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله

(والمفرد ثلاثة أقسام اسم
 وفعل وحرف) لأنه لا يختار
 إلا ما أن يستقل بالفهومية
 أو الثاني الحرف الأول
 إما أن يدل بهيئته على أحد
 الأزمنة الثلاثة أو الثاني
 الاسم الأول الفعل

إما أن يدل بهيئته الخ وقوله والاول العدل أى الاول من هذا التقسيم (قوله والعناد
 حقيقى) العناد معناه التناقى ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل
 أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتناقى بين أجزائها الثلاثة فى الجمع أى التحقق
 والحد أو فى الاستثناء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تتجمع كلها فى شئ واحد
 بحيث تكون كلمة اسما وفاعلا وحرفا ولا اثنان منها أبداً ولا تنفى هذه الثلاثة ما يوجد
 كلمة ليست اسما ولا فاعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهمى اما اسم أو فعل أو حرف
 فهذه القضية تغير قولك المدد إما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا
 أو فردا فلا يتجهان فى عدد ولا يتفان (قوله وقده لم يذلت) أى ببيان وجه الحصر
 وهو قوله لا أنه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمبراد بالحد
 التعريف وقوله لا لاحاطة بتعريف لكون حد كل واحد منها قد علم وجهه ذلك أنه
 قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف والمفرد مقسم وكل من الثلاثة
 أقسام ومعلوم أن القسم متحقق فى جميع الأقسام فيكون جنسا لأن الجنس
 هو الكل الثانى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتداد
 عن صاحبه بقيد محصور به فيكون ذلك القيد فصلا لأن الفعل عند المساقطة
 ما كان ذاتيا للحقيقة محتسبا ما كلناطى للإنسان فيعلم ذلك القيد للامر الكلى
 يخرج تعريف كل واحد فعلا الاسم مفردا مستقلا بالمفهومية ولم يدل بهيئته على
 أحد الأزمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الأنواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل
 اخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان اخرج به الفعل وبقي الحد أو صرا على
 الاسم وحد الفعل مفردا مستقلا بالمفهومية ودل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة
 فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل اخرج به الحرف وقوله دل الخ اخرج به
 الاسم وحد الحرف مفردا مستقلا بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل
 اخرج به الاسم والفعل (قوله والتسم الاول الخ) لما قسم المفرد للأقسام الثلاثة شرع
 الآن فى تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أسما فقسم الاسم الى ظاهر ومتر وبهم
 فقوله مظهر وهو ما بعده يحوز به الجرح على أنه يدل من أقسام والرفع على أنه يدل
 من ثلاثة أو جبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت
 الشئ إذا كشفتته ولم أستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون
 أن يتوسط شئ فى دلالة على معناه كان أظهر دلالة من المظهر والمبهم لأن كلاهما

والسادسة تبقى بجمع الجمع
 والحد وقده لم يذلت
 كل واحد منها للاحاطة
 بالمشترك وهو الجنس وما به
 يتأخر كل واحد عن الآخر
 وهو الفصل (د) التسم الاول
 (الاسم) وهو (ثلاثة) أقسام

يحتاج لاخره يضم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم الظاهر ولذلك بدأ به
 في التسميم (قوله نخوريد ورجل) فمثل بمثلين إشارة الى أنه لا فرق في الظاهر
 بين أن يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع
 الأسماء الظاهرة إما معرفة وإما نكرة ويتفرع من كل من هذين القسمين أقسام ليس
 هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من اضمرت الشيء إذا أخففته
 وسترته سمي بهذا اللفظ إما لأن حروفه الموضوعة له غالباً وهي التاء والكاف والهاء
 مهموسة أي صوتها خفي لأن الهمس الصوت الخفي وإنما قيدنا بالغالب لاختراع
 الضمائر المنفصلة من نحو أنا وانت الخ لأن الضمير هنا وهو أنا وأن حرف ليس مهموساً
 وأما التاء ونحوها فهي ليست ضميراً وإنما هي لواحق كإسبأ في تحقيقه وإما لأن
 دلالة على معناه أخفى من دلالة الاسم الظاهر لأن الضمير يحتاج في دلالة على معناه
 الى قرينة زائدة على اللفظ وهي التسمك أو الخطاب أو الغيبة وما هو محتاج في دلالة
 على معناه لشيء زائد على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى
 أيضاً ضميراً مأخوذاً من الضهور وهو الخزال لأنه في الغالب قليل المحروف أذ هو موضوع
 على حرف واحد أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فإن حقي اللفظ فيه أن يكون موضوعاً
 على ثلاثة أحرف فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر
 فأشبهه الخزيل الخفيف الجسم ثم تسميته مضمر أو ضمير اصطلاح الصيريين وأما
 الكوفيون فأنهم يسمونه كناية ومكنياً والثاني من باب المحذف والإيصال أي مكنياً
 به عن الاسم الظاهر اختصاراً (قوله نحو أنت وهو) أي وأنا من كل ما وضع
 لخطاب أو غائب أو متكلم فدل على الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون
 قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو التسمك أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم
 الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف إن كان جامداً
 كرجل أو يعتبر معها أوصاف كإني المشتقات فنحو ضارب فإن موضوعه ذات متصفة
 بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها
 وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما
 بفرق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها (قوله ومبهم) من الإبهام وهو الخفاء
 مأخوذ من أبهمت الشيء إذا أخففته ولما كان المهم لا يفيد معناه إلا بتوسط قرينة
 زائدة على اللفظ وهي الإشارة المحسية في اسم الإشارة والصلة في الاسم الموصول

(مظهر نخوريد) ورجل (ومضمر)
 (نحو أنت) وهو (ومبهم)

كان من مهم ما يخص بالانتماء للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم اليه
 شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه) أي من جميع اسماء الإشارة كقوله لا وفي زمان
 وذلك قوله نحو محفل التمثيل بالضرر لخص هذا وهذه ونحوهما من بقية اسماء
 الإشارة المفردة فيكون التمثيل لغيرهم قاصرا على خصوص اسم الإشارة ويحتمل أن
 التمثيل بالنظر لرفع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة الممثل له بهذا ونحوه من
 المبهمات وهو الاسم الموصول كذلك في هذا التقرير أولى ليس يدخل تحت لفظة نحو
 الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الدال تحت نحو قية
 أفراد اسم الإشارة ويكون نارا كذا الموصول فيكون كلامه قاصرا واسم ما ذهب
 اليه المصنف من كون القصة ثلاثية هو المذهب ورؤيتهم إلى أن اسم الإشارة
 من قبيل الاسم الظاهر قال ابن عيسى وموافقا لما لا يقتضي أن يقدم ظاهره يكون
 من قبيل المغير ولأنه قد غلب عليه أحكام الاسماء الداعية كوصفه والوصف به
 وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فيعلوه مما مترددين الظاهر
 والمغير لأن له شبهات بالظاهر وشبهات بالمغير فمن حيث أنه مثنى ولم يفارق تعريف
 الإشارة كان كالمغير ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر
 (قوله لأنه لا يخلو ما أن يصلح الخ) هذا بيان لوحه الأشخاص في الأقسام الثلاثة
 وحصره فيها استقرائي (قوله أما أن يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل
 في كل جنس فيه اشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر الكلي والأمور الكلية لا وجود
 لها في الخارج وقد شرط في اسم الإشارة أن ينضم اليه الإشارة المحسية فلا بد أن
 يكون الممثل فيه مشاهدا حتى يشار إليه وليس هو وجودا في الخارج ليس مشاهدا
 والجواب أن مقتضى هذا أي أفراد كل جنس ثم يقال أيضا من الأجناس ما ليس
 فردا مشاهدا بل معقولة فلا بد من تخصيص الأفراد بكونها محسوسة مشاهدة
 أي أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر
 لموصولات فإنها تستعمل في المعقول والمحموس لكن لأفرادها اختصاص ببعض
 الأمور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر إليها ليست عامة وفي المقام
 كلام لا يتحمل هذه الجحالة (قوله أما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير يرى
 على اصطلاح الكوفيين من تسمية التميز كناية ومكنا وقد جرى على اصطلاح
 البصريين وأولاه في التقسيم ولا يخفى شيء من ذلك (قوله والقسم الثاني الفعل)

نحو هذا) وهذه لأنه لا يخلو
 إما أن يصلح لكل جنس
 أولا الأول المبهم والذي
 إما أن يكون كناية عن غيره
 أولا الأول المفسر والثاني
 القسم الثاني (د) القسم الثاني
 (العمل)

أى مطابق الفعل حتى أصبح تسمية الأقسام الثلاثة (قوله على الأصح) مقابله ما يأتي
 في الشرح ما ذهب إليه الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أى الزمن
 المستقبل والمراد أن يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطاً نحو
 إن قام زيد قبلت فإن المعنى متى حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل حصل معنى قيام
 فيه نقد دلل الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع
 بل من جهة أداة الشرط فهي تارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة
 على الزمان الماضي (قوله انشائي) أى الذى لا يتخصص بالاستقبال بل يدل عليه
 وعلى الحال أى الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالاً على الحال
 والاستقبال وهو جهة فهم ما على التحقيق فيكون مشتركاً لفظاً وهو الزمان ومقابله
 قولنا إنه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازاً فيهما
 فاحتمال عقلى لم يذهب إليه أحد ثم إن دلالة المضارع عليه ما بحسب الوضع فلا يرد
 أنه قد يتخصص للدلالة على الماضي إذا دخلت عليه لم يتحول بضرب لأن هذه الدلالة
 عارضة من دخول لم وكلما انما هو في الدلالة بحسب الوضع (قوله والاول الامر)
 أى الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر ويبنى أن يعلم أن دلالة فعل الامر
 على الاستقبال انما هي بحسب المأمور به وهو الحدث المطلوب ايضاً وأما باعتبار
 كون الامر من قبيل الطلب الذى هو من أقسام الانشاء فيكون دالاً على الحال بالنظر
 للطلب فإن الانشاء منه حاضر والحاصل أن فصل الامر باعتبار دلالة على الطلب
 يدل على الحاضر لأن الانشاء ما قارن مدلوله التلقظ به وباعتبار الحدث المطلوب
 يدل على الاستقبال لأن زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما
 ذكره الشارح في وجه المحصر تعريف كل واحد من الأفعال الثلاثة للاحاطة
 بالمستترك وهو الجنس وما به يتميز كل واحد عن الآخر وهو الفصل وله انما سكنت
 عن بيان ذلك هنا كما بينه في تقسيم المفرد إلى أقسامه الثلاثة لأن القرض هنا بيان
 هذه الأقسام على وجه الاجمال لا نسيما التقسيم اليها فذكرها هنا استطرادى
 ونسيما يقرض لها نصيلاً فترك التنبيه هنا على تعريفها التكال على ما سيأتى له
 (قوله ولا يعمل شيئاً) من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعنى أنه يلزم من اشتراكه
 بين الاسماء والأفعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقّه وشأنه فلا يرد النقص بما
 ولا النافيتين فانهم ما يعملان عمل ليس في فعلان الاسم وينصبان الخبر تقول ما زيد

وهو (ثلاثة أقسام) على الأصح
 (ماض نحو قام ومضارع نحو
 يقوم وامر نحو قم) لأنه لا يتناول
 اثنان يدل على الاستقبال
 أولاً الثاني الماضي والاول
 اثنان يتخصص بالاستقبال
 أولاً الثاني المضارع والاول
 الامر وذهب الكوفيون الى
 أنه قسمان نحاسي (و) القسم
 الثالث (المحرف) وهو
 (ثلاثة أقسام) قسم (مستترك
 بين الاسماء والأفعال)
 فدخل عليه ولا يعمل شيئاً

قائما ولا رجل حاضرا مع انهم مشتركان بين الاسماء والافعال (قوله نحو هو)
 ويقال وبها الابدال المضافة وهي حرف استهزاء لم يطلب التصديق بخلاف
 الهمزة فانها الطلب المتصور (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنوي
 بأنه لا حاجة لهذا لأن هل بالبطر لئلا تتكرر الهمزة والاختصاص بالفعل فيما ذكر
 أمر عارض (قوله فتختص به) أي بالفعل في التعبير بلغة الاختصاص نظرا إلى
 على الفعل المقدّر ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي لو دخلت على الفعل
 الصريح لاختص به فكيف بالفعل المقدّر والمجواب أن الشارح لما قدم انهماية
 بين الاسماء والافعال اهتم هذا جوابا عن عراب زيد من هل زيد قام ١٠٠: ١٠٠
 فان كان في حينها فعل الخ على أن هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول
 الفعل فتعين حينئذ عراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذکور
 اختصاصه بالفعل أن أصلها أن تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا
 في الأصل بمعنى قد فقتضاه أن لا تدخل على الجملة الاسمية التي طرفها اسمان
 هل نحو الخ ووجب أنهما تطلعت على همزة الاستفهام في اقامتها للاستفهام صريح
 ودخولها على ما ذكر كالمهمزة وذلك لأن أصلها أمهل وكثر استعمالها ١٠٠: ١٠٠
 الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على ال
 في قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر أي قد أتى وقد يراد بالاستفهام
 بها التي نحو قوله تعالى هل جزاء الا حسن الا الاحسان أي ما جزاء الاحسان
 الا الاحسان هذا وقد أسكر طائفة منهم أبو حيان بحسب ما عني قد قال لم يقم على ذلك
 دليل واضح وانما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لتفسير عراب
 ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال بعضهم كالمختصر أي معناه أريد ان الاستفهام
 المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناه اذا قرئت بالهمزة
 (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام مجرور بمن والمجرور
 والمجرور حلق من المبتدأ على رأى سيديوه وفاعل خبر وانتهى فزيد حالة كونه في هذا
 التركيب فاعل أو المجرور والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور والمالعين وقوع
 المحال من المبتدأ والمعنى فزيد الكائن في هذا التركيب الخ واعلم أن مذهب
 سيديوه انه لا يلي هل في ثمر الكلام الا العمل الصريح فلا يجوز هل زيد امر به
 بالهمير ومثله بالاولى هل زيد امرت بدونه وخالفه الكسائي لكن قال بعضهم

(نحو هل) تقول هل زيد امرت
 وهل قام زيد واما تكون هل
 مشتركة اذا لم يكن في حينها
 فعل فان كان في حينها فعل
 فتختص به فزيد من هل زيد
 قام فاعل بفعل محذوف دل
 عليه المذکور بدوره هل
 قام

ان هذا التركيب أى دخول ما على اسم بعده فمل قبح باتفاق النحاة ووجهه ان قول
 الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل تصحج لقول القبيح لانه حسن سائق (قوله
 في عمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجراى ان حق ذلك المختص وشأنه ذلك
 فلا ينافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلمة كآل المعرفة في نحو الرجل
 أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فاتها نصب المبتدأ وترفع الخبر ولم يعمل العمل المختص
 بالجرح وهو الجرح (قوله وفي السباع رزقكم) الجرح والخبر مقدم ورزق
 مبتدأ مؤخر والكاف عضاف اليه وهو المجمع على لامة الجمع وما توقعه دون الواو عاطفة
 وما عطف عليه عطف على رزق ووجه توقعه من الفعل ونائب الفاعل لا يحمل لها
 من الاعراب صلة ما والعائد محذوف تقديره توقعه وفي معناها النظرية أى
 ان الرزق الذى هو معنى المطر هنا منظر وفي السباع واطاق عليه الرزق مجازا مرسل
 من اطلاق المسبب الذى هو الرزق وارادة سببه وهو المطر (قوله في عمل فيها) أى
 العمل الخاص بها الجرح والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافى انه قد لا يعمل بالكلمة
 كقد والسبب وسوف او يعمل العمل الغير الخاص كمن فاتها مختصة بالافعال
 ولا يعمل فيها العمل الخاص الذى هو الجرح بل النصب (قوله لهو) أى علوه
 واراداعه وعال العلوه قوله بالاخبار به وعنه أى بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب
 البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السم وهو العلو ما على مذهب الكوفيين
 من انه مشتق من السم وهو العلامة فيعمل تسميته اسما بأنه علامة على معناه لكن
 لما كانت هذه الامة لا تخصه لكون الفعل والحرف اضاءا لامة على معناه
 عند الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أى
 الاصطلاح نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح
 من ان لفعل وسائر المشتقات اصله المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر
 هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف فى قوله باسم اصله أى باسم
 مدلول اصله لان الفعل الذى هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من تقدير مضاف
 فى قوله لان المصدر هو فعل الفاعل أى زال فعل الفاعل اذ السمي مصدره هو اللفظ
 الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية ترجع لتسمية لكل باسم
 الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث
 والذى يسمى فعلا لا يجب اللغة هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل

(و) قسم (مختص بالاسماء)
 في عمل فيها (نحو في) كقوله
 تعالى وفي السماء رزقكم
 (و) قسم (مختص بالافعال)
 في عمل فيها (نحو لم) كقوله
 تعالى لم يلد ولم يولد وسمى
 الاسم اسما لهو على قسميه
 بالاخبار به وعنه وسمى
 الفعل فعلا باسم اصله وهو
 المصدر لان المصدر هو فعل
 الفاعل حقيقة

والحدث جزء معنى العمل فسمى به جميع معناه (قوله ليس متصدا بالذات) بين به
 ان معنى كونه طرفا معاوية ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير
 بالطرف بل معناه ما ذكر اى انه لم يقع وصكنا من الاستناد وانما يترقى به لارضا
 كما قد ستم وتقل عن المبرد انه كان يقول اجيز ان اسمها اى الكلمات الثلاث كلها
 اسمها لان كل واحد من اسمها اسم للشيء واجيز ان اسمها كلها والالانها صادرة عن
 التركيب واجيز ان اسمها كلها حروف لانها قطع من الكلام متعربة (قوله والمركب
 الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسمه وهو المركب فقسمه ايضا الى ثلاثة
 اقسام والمقسم الى هذه الاقسام ثلاثة المركب من حيث هو لا المعروف بما سبق
 وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لا بالوارد ما هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل
 مرجلة الاقسام هنا التركيب المزجي ودل لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد
 يقتضى التعريف السابق ويدل على القسم الاول هاءه والمركب الاضافى الاعلام
 الاضافية كبعد الله مع انها من قبيل المفرد يقتضى التعريف السابق وحقيقة
 والمركب بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطبق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار
 على التعبير السابق الذى نقلناه لثلاثة اقسام تعريف المركب والمركب وتبيننا على
 ان اصطلاحهم جار عليه وان الاول اصطلاح للمنطقة فظهر ان اى فى المركب
 هناليت لثلاثة اقسام (قوله ثلاثة اقسام) برده عليه المركب من حرفين كانغا او من حرف
 واسم نحو يارب يد او من حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه ايضا المركب التوصيفى نحو
 الحبيب وان السائق والزجل العاقل والجواب ان المراد ان التوصيفى ملحق بالمفرد
 وما قبله من الاقسام اذا سمى به حكى كالمركب الاستنادى لانه حينئذ يكون
 مزجيا وزجى لا يكون غالب الا على اما المركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا
 لانه غير واقع وكلاهما فى اقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السؤال
 اذ لا دلالة ليس هاتما فيفيد انحصار المركب فى الاقسام الثلاثة فالجواب ان
 الاقتصاد عساه فى التقسيم مفيد لانه صرح بالانحصار فى معرض البيان ففسد له قلو
 كان ثم قسم رابع لم يذكره فاحصر هناليس ما اخذ من العبارة بل من التراث والسياق
 (قوله ملازم حالة واحدة) وهى الجوز بالنسبة للمضاف اليه والكون بالنسبة لمتنوين
 (قوله على ما قبله) اى ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب
 الاصنافى علما وهو كثير فيبقى على اختراجه الاصل قبل الملية (قوله كعبلى)

وهى الحرف حرفا او حرفا
 فى الكلام حرفا اى طرفا
 ليس مقصودا بالذات
 (المركب ثلاثة اقسام)
 الاول (اضافى) وهو كل
 كلمتين تركت ثابتهما منزلة
 التنوين عما قبلهما (كعلام
 زيد) يجامع ان المضاف اليه
 والتنوين كل منهما ملازم
 حالة واحدة والاعراب
 على ما قبله (و) السابق
 (مرجى) وهو كل كلمتين
 تركت ثابتهما مترتباته
 التنوين بما قبلهما (كعلامك)
 يجامع ان الجزاء الاول منهما
 ملازم حالة واحدة

اسم للمدة بالشام مركب من جعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد فيك بمنزلة
 تاما التانيث مما قبله (قوله وهي الفتح) أي فيما هو محتموم بقاء التانيث كعائشة
 والمركب المزجي ويرد عليه أن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الأول نحو
 معدي كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب مزيد
 ثقل فلم يقبل الياء المحركة مطلقا فسكنت للتحقيق وفي أعرابه أوجه ثلاثة * الأول
 ما ذكره الشرح وهو أعرابه أعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح * الثاني أن يعرب
 أعراب المتضايقين فيضاف الجزء الأول للثاني ويكون الأعراب مقدرا في الاحوال
 الثلاثة على آخر الجزء الأول وهو الياء والجزء الثاني يجزى بالكسرة ويوزن على
 المشهور وأما ظهور الفتحة حالة النصب على الياء فتدور أيت معدي كرب فيخلاف
 المشهور * الثالث بناؤه وزوجه حالة واحدة تشبه الياء بجمجمة عشر فيكون أعرابه
 في الاحوال الثلاثة محليا (قوله والأعراب على الجزء الثاني) لأنه آخر المعرب حقيقة
 انتقل اليه مما قبله لما صار كآخر الجزء والمراد بالأعراب ما لا ينصرف فيرفع بالفتحة
 وينصب ويجزى بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب لأن هذا القسم غالب لا يكون
 إلا على ما وجدته في وصفه بالتركيب انما هو باعتبار أصله المتقول عنه والافه والآن
 من قسم المفرد لأنه لا شيء من الاعلام يدل جزءه على جزءه معناه ثم لا يشمل هذا
 الاعلام المحتموة بوجه نحو سديويه وعرويه ونظويه فانها من المركب المزجي
 مع انها ليست معربة لأن الاشهر فيها البناء أما على أنها تعرب أعراب ما لا ينصرف
 فيشملها لا يقال يراد بالاعراب الأعراب ولو محليا وهي معربة محلا لأنها تقول الأعراب
 المحلى لا يقال أنه على الجزء الثاني (قوله كقام زيد) فلو جعل علماء كساب
 قرناها وبرق نحره وتباط شرا كان مبنيا وحكى على ما كان عليه قبل العلمية قال
 الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بنى سباب قرناها تهر وتخلب

وأعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجزى وروا الله مضاف اليه لا تنكحونها
 ان قرئ بضم التاء مضارع انكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع
 مرفوع بنبوت الذون والوفا على والهاء ضميره فمفعول أول وبني مفعول ثان منصوب
 بالياء لأنه ج جمع مذ كرسالم وهو مضاف وسباب قرناها مضاف اليه مبنى على السكون
 في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدي لمفعول واحد وهو الهاء فبني منادى أي يابني

وهي الفتح والأعراب على
 الجزء الثاني (و) التانيث
 (السنادى) وهو كل كلمتين
 اسندت احدهما الى
 الاخرى (كقام زيد)

منسوب بالياء وشاب قرأها متناف اليه وقوله تصر وتقلب كل من العلمين مضموم
 التامعني للقول وهما جلتان مستانعتان ولا يجمع في كلام العرب التسمية بالجملة
 الاسمية نحو زيد قائم ولكن النخاعة قاسوه فلو سمي به حكى على ما كان عليه ونحو
 وما ذكرناه من بناء الجملة التسمية بها والمشهور وما اقتصر عليه المحكي هنا وهناك
 اعراب أخرى وعارضاها اعراب المحكي فنحو جافريد اذا سمي به يعرب بحركات متحركة
 على آخره في الاحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية
 ومثله تأبط شرا وشاب قرأها الا انك في شاب قرأها تاء منع من ظهورها اشتغال
 المحل بألف الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالياء لانه متنى (قوله ثم
 الاسم فسمان معرب ومبني) ثم للترتيب الاختياري والاستئناف وهذا شروع
 في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته وورساؤه
 ومعرب ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد ترأى معرفة
 المشتق متوقفة على معرفة المشتق لان المشتق جزء من المشتق ومعرفة الكل
 الذي هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب
 أن يتكلم أولا على الاعراب والباء ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجيب بأن
 المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن المعرب منه ما يكون كذا ومثله
 المبني فالتفت لما هو المقصود واعلم أن الاعراب يعنى الاسم بعد التركيب مع العامل
 وأما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة
 الاسم للعرف وصف المبني لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحيدثة وصف الكلمة
 بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع
 العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسل علاقتها الاول أى يصلح لأن يصير
 معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أى للعرب والمبني فكل فرد
 وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب والبناء قول القائل الاسم اما معرب واما
 مبني متفصلة - حقيقة تمنع الجمع والتخلوكة والباء العدد اما روج واما فرد (قوله خلافا)
 مفعول مطلق عام له محذوف أى اختلف خلافا او حال من محذوف بقدره اقول
 ذلك خلافا أى يخالفها اذا اختلف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء
 التكامل) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنا لعدم
 موجب البناء وذهب قوم الى انه مبني لاضافته الى مبني وهو الياء التى هي ضمير التكامل

* ثم الاسم فسمان معرب
 ومبني (ولا ثالث لهما خلافا
 لقوم ذهبوا الى أن المضاف
 الى ياء التكامل ليس معربا
 ولا مبنا)

والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب بجزء كانت مقدرة فهو من قسم المعرب تقديره
 (قوله فإذ لك) أي لا جمل كونه ليس معربا ولا مبنيا فاسم الإشارة راجع لقوله
 ليس معربا ولا مبنيا (قوله سموه نصيبا) قيل ان الخصى تذكر حقيقة فليس واسطة
 فالاولى أن يسمى خنثى مشكلا وفيه أن الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا لا يخرج
 عن كونه ذكرًا أو أنثى في الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى أهو ذكر أو أنثى
 كان المضاف الى ياء المتكلم أشبه به من الخصى لان الخصى ذكر حقيقة (قوله
 فامعرب) الفاء للفصيحة أي اذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك
 المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما إما أن تكون اسما موصولا أي الذي في جملة تغير
 آخره صلا لا يحمل له من الاعراب واما منكرة بمعنى شيء فالجملة في محل رفع صفة لما
 الواقعة خبر عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فصدوق ما الاسم المتكلم
 وأنفسه في المضارع الخالي من النونين أي نون التوكيد تنغيفة كانت أو ثقيلة ونون
 النسوة والمعنى المعرب اسم متكلم أو فعل مضارع خال من النونين تغير آخره وقد
 جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوي وهو تغير آخر الكلام بسبب العامل أما على
 القول بأنه لغضي المفسر بأنه اثر ظاهر أو مقدر يحمله العامل في آخر الاسم المتكلم
 أو بالفعل المضارع الخالي من النونين فيفسر المعرب باسم قام به الاعراب الذي هو
 نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أي تغيرت صفة كالانتقال من الرفع
 للنصب للجر فان صفة الحرف الأخير تغير ظاهر أو هذا في الاعراب الظاهر أو تقديره
 كالاعراب المقدري في نحو الفتى فان الآخر تغير تقدير أو تنغير ذاته حقيقة كما في المعرب
 بالحرف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب وبجر بالياء في الانتقال
 لمعالة النصب تنغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديره
 وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والثني فان والجمع وألف التثنية صارا
 علامتين للاعراب أيضا بعد أن كانتا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الآخر
 هنا تقديره (قوله حقيقة) منه وب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء
 كان ذلك الآخر حقيقة أو كان آخر مجازا أي حكما وانما هو مجازا للمشابهة
 قوله حقيقة فليس المراد المجازا بمعنى المصطلح عليه اعني الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت له وبمعنى ارادته لا يمكنه يحتاج لتكليف لا يختصا (قوله كاخريد) فان
 اصلها أي يوزن فعل سا كن العين فحذفت الياء اعتبارا ما وصارت نسيما منسيا

فإذ لك سموه نصيبا (فالمعرب)
 ما تغير آخره (حقيقة) كانه
 زيدا ومجازا كاخريد

ومن الآخر حكى ألف اثنا عشر لآن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكل
من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخر أحكام محل محله وإنما
كانت لفظة عشر حالة محل النون لأن أصل اثنا عشر لآن فعدت النون واضيفت
إلى عشر والنون في التقى عوض عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا نقول في حالة
الرفع جاء اثنا عشر مرفوع بالألف لأنه مشني وعشر عوض عن التنوين ورأيت أني
عشر منصوب بالألف ومثله مررت بأني عشر مجرور وبالألف عشر عوض عن التنوين
في الاسم المفرد (قوله بسبب تأمل) متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أي
بصفة ق ويحصل المعنى يقتضي أي الطالب للأعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلاً
فإنها تقتضي السبب وهذا السبب إنما يتحصل ويحقق من نفس العامل فهو رأيت
زيداً ومرت عمرًا فمضرب عامل تحقق به المعنى الذي يقتضي الأعراب وهو المفعولية
ومقتضى المفعولية السبب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ونم لا فرق في العامل
بين أن يحسكون ما هو مطالبه كجاء في قولك جاء زيداً أو مقدرًا كافي هل زيد قام فإن زيد
فاعل فعل محذوف بغيره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا مقدر
أو يكون العامل ليس لفظي بل معنوي كالأبتداء في المبتدأ والتجريد في الفعل
المضارع فإن العامل الرفع في المبتدأ نفس الابتداء والرفع في المضارع نفس التجريد
وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب عامل بحيث بالفتح
بعد الفهم مثلاً (قوله يقتضي) الغير فيه يعود للعامل والجملة صفة للعامل أي يطلب
ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذي تقتضيه المفعولية أو جره
الذي تقتضيه الإضافية وهي إمساك الفعل لمابعد ولو حكماً ليدخل عامل المجرور إذا
(قوله واختلف في امرئ وأبني) في امرئ لثان أحدهما اتباع عينه وهي الراء
للأمة وهي لغة القرآن قال تعالى إن امرؤمك وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية
فتح الراء على كل حال والأعراب على المعركة حكاهما الفراء وأشد

(ب) سبب (عامل يقتضي)
دفعه أو نصبه أو جره (يقول)
جاء زيد ورأيت زيداً ومرت
زيداً وتقول طالت يد وقلت
يداً ونظرت إلى يد وتختلف
في امرئ وأبني في قولك جاء
امرؤ وأبني ورأيت امرؤاً وأبني
وررت بامرئ وأبني

أنت امرؤ من خيار الناس كلهم * تقتضي الجزل وتشري المجد بالنم
وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقولوا المرأة وحكي المجهرى أن من العرب من يضم
الراء على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرؤاً ومرت بامرؤ وأما أبني فهو ابن
زيدت فيه اليم وفيه لثان أحدهما فتح التون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية
اتباع حركة النون بحركة الأعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضاً

البحر
والكوفيين

(قوله فقال البصريون) جمع بصرى وهم النخاعة المنسوبون للبصرة ويقال لها بة
الاسلام ونزاة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء
وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح اوضح فان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسرها
ولا تضم الباء (قوله حركة ما قبل الا تنبأ) فيكون معربا من مكان واحد وهو
المهمزة واما حركة الراء فهي حركة انبأ وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون)
جمع كوفي وهم النخاعة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوة المجند لانها اختلطت فيها
نخطا العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله
والمبني بخلافه) المبني مبتدأ وقوله بخلافه الباء فيه للابسة أى متلبس بخلافه أى
بمخالفة العرب من قبيل التباس الموصوف وهو مبني بالمفظة وهي الخلاف وهذا
الخلاف هو التضاد فان النسبة بين العرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان
وقد يراد ما كن في بعض الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية فتعزى
(قوله وهو ما لم يتغير الخ) هذا التعريف مبنى على أن البناء معنوى وهو لزوم آخر
الكلمة حالة واحدة اما على انه لفظى فيعرف بأنه ما محقه البناء اعنى ما جى به لا لبيان
مقتضى العامل الى آخر التعريف وما فى قوله ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير ممكن
وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع محقه احدى التوئين فهذه الاقسام كلها مبنية
والمحاصل أن ما خرج من أقسام العرب يدخل فى المبني اذا واسطة (قوله ما يظهر
اعرابه) أى علامة اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوى
اما على انه لفظى فلا حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبنى
للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الارباب والمعنى يقدره اوى
الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة او مذكورة موصوفة ويقدر صلتها
والضمير فيه ليس عائدا على ما قد عبرت الصلة او الصفة على غير من هي له فكان
الواجب ابراز الضمير في قول وما يقدر وهو قد يجاب بأنه جرى على مذهب الكوفيين
وهو أن الابرار لا يجب الا اذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمون (قوله
حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء (قوله نحو
دلو وظي) وغرو وعدو ورعى وانما أشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا تستقل عليه الحركة لمعارضه خفة اليكون تقل الحركة وأما الالف فلا يشبه
الصحيح ما محقه لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة مجانسة لها وهي

فقال البصريون حركة ما قبل
الانفتاح حركة الاخر
وقال الكوفيون معرب من
مكانين (والمبني بخلافه)
وهو ما لم يتغير آخره لفظا
وتقديره نحو جاء هؤلاء
ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء
بكسر المهمزة في الاحوال
الثلاثة (والمعرب قسمان
ما يظهر اعرابه) لفظا وما
يقدر) فيه (فالذى يظهر
اعرابه قسمان صحيح الاخر
وهو ما آخره حرف صحيح (كريد
وما) آخره حرف (يشبه
الصحيح وهو ما كان في آخره
واو او ياء قبلها ما ساكن نحو
دلو وظي) تقول هذا دلو وظي
ورأيت دلو وظيا ومررت
بدلو وظي

الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الـ آخر
 للوقف نحو جاء زيد بكون الـ الـ وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وترى الناس
 سكارى إذا دغما أحد المتأخرين في الـ آخر على بعض اقراءت أو التقفيف نحو
 قوله تعالى فتوبوا إلى ربكم على قراءة من سكن المزة والمحكاة نحو من زيد
 جوا من قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو الحمد
 لله بكسر الـ الـ اتباعا لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومقصود أين * اعراب اسم في سوى احوال

اسكانه للوقف والتخفيف تسم حكاية اتباعه لا والى

واضافة لياء من متكلم * وكذلك ادغام له مع تالي

(قوله والذي يقدر فيه الـ اعراب الخ) هذا والقسم الثاني من المبحث وقد قسم هذا
 القسم أيضا إلى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدر
 فيه حرف وإن كان التماس تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل
 والاعراب بالحرف نائب عنها الطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدّم ما يقدر
 فيه الحرف ليتفرغ منه إليه أولا كان تقديرا الحرف محل خفاء واستقرار بادر
 بالتبينه عليه وقدمه (قوله جمع المذكر السالم المتأخر الخ) سكونه على هذا انقسم
 مما يقدر فيه الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك إذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف
 جمع المذكر السالم إذا اضيف له كلمة أخرى غير لياء نحو جاء صاحب القوم ورأيت
 صاحب القوم ومررت بصاحب القوم فإن الواو في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها
 النقل والياء في حالتي النصب والجزم كذلك والاسماء الستة إذا اضيفت إلى ما ذكر
 نحو جاء أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن والتي إذا اضيفت لكن
 في حالة الرفع تقدّر ألف نحو جاء صاحب القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من
 ظهورها النقل وأما في حالتي النصب والجزم فإن الياء فيه تقهر تقول رأيت صاحب
 القوم ومررت بصاحب القوم فيعبر وينصب بالياء الفاعلة إذا لا استتقال في ظهورها
 كالجمع ولا تنافي في جمع المذكر السالم حذف لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس
 في المتني ما يدل عليها وحذفت فإن ما قبلها في المتني مقروح وأصل الشارح لم يلتفت
 لذلك لأنه امر عارض بسبب الاضافة الكلمة مستقلة بخلاف ما المتكلم فإنها العدم
 استقلا لما بمنزلة العدم كذا أجابوا وهو في غاية الضعف فليست أمثل (قوله في حالة الرفع)

قوله والذي يقدر فيه الحركات كما تظهر
 في الصحيح (والذي يقدر فيه
 الاعراب فسمان ما يقدر
 فيه حرف وما يقدر فيه
 حركة فالذي يقدر فيه حرف
 جمع المذكر السالم المتأخر الخ
 كما في حالة الرفع فإنه
 يقدر فيه الواو نحو جاء صاحب

وأما في حالتي الجبر والنصب فإن أعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الأعراب
غاية الأمر أنها ادغمت في ياء المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقة ما (قوله أصله
مسلوى) هذا الأصل بالنظر للإضافة والأفلاصل الأصلين مسلون لي حذف
النون للإضافة واللام للتخفيف (قوله وقلب الضمة) أي التي على الميم كسرة
للمناسبة الياء وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك
خلافًا لابن جني حيث اختار أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو وجعل لاله بأنه أقدم
على الحركة الضمة قبل الإدغام على الحرف القوي وما ذكره الشارح وهو المشهور
عند القوم (قوله وقد رت الواو) يؤخذ من سياق المصنف أن هذا التقدير ليس
لثقله ولأنه لم يذكر حيث سكنت عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحرف ونكلم عليه في بيان
ما يقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن تقدير الواو هنا للاستقلال (قوله
لأن جميع الخ) علة لقوله وقد رت الواو دون الفحة هذا وقد ذهب أبو حيان إلى أن
أعراب مسلوى لفظي قال لأن ذات الواو ياءية وإنما تغيرت صفتها والتقدير للشيء نخلو
المحل من المقدّر ولا يتأق ذلك هذا لأن الواو قبلت ياء فلم تعد من انما تبدل وصفها
وتغير ذلك في الجبهات استعمله المحرر خلا (قوله ما يقدر للتعذر) أي ما يقدر فيه
الأعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منصرفًا عما ذكره
الشارح بل بقي منه ما أسلفته لك في النظم (قوله كالفتى) المكاف للتمثيل أي مثل
الفتى من كل اسم معرب آخر ألف لازمة وبسمي هذا القسم مقصورا لكونه ضنذا
المدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء ورداء ولكونه
منع من ظهور مطلق المحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الأول أولى لأن
التعليل الثاني يشل نحو غلامى فإنه ممنوع من ظهور المحركات مع أنه لا يسمى مقصورا
الهم الآن يقال إن علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله وغلامى)
أي من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم وليس منى ولا جمع مذ كرسالم ولا مقصورا
ولا منتهوصا (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة منع من
ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين منع من ظهورها التعذر إذا أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلت ألفا فالتقى سا كان الألف والتتوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين
فصار فتى (قوله إن ذات الألف لا تقبل الحركة) وذلك لأنها ساكنة لأنها ألف

أصله مساوى استغمت الواو
والياء وسبقت أحدهما
بالسكون قلب الواو ياء ودغمت
الياء في الياء وقلب الضمة
كسرة وقد رت الواو دون الضمة
لأن جميع المذكور السالم معرب
بالحروف على المشهور (والذي
يقدر فيه حركة قسمان
ما يقدر للتعذر كالفتى وغلامى)
تقول جاء الفتى وغلامى ورأيت
الفتى وغلامى ومررت بالفتى
وغلامى وموجب هذا التقدير
إن ذات الألف لا تقبل الحركة

لينة فلو فرض تحوّلها انقلب حقيقتهامصارتهمزة ولذلك كان التقدير هنا
 لتعذروا ما القدره لتدل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستقل عليه كالتعاضد
 فان الياء قبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد طهرتلك الحرف بين ما يقدّر انقل
 وما يقدّر لتعذر (قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الاعراب
 اذ لا يتوارد أنرا على شيء واحد (قوله فتعذر فيهما) أي في الالف في التقصير وهو
 الفتي ونوعه والياء في المضاف الى ياء المتكلم ثم جعل تقدير الحركات الثلاث اذا كان
 الاسم الذي آخره الف مصر واما اذا كان ممنوعا من الصرف كعيسى وعيسى فانك
 تقدر فيه الضمة وفعاء والفتحة تصابو جراف في حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر
 تكون نابتة عن الكسرة وذهب بعضهم الى ان تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي
 لا يصرف وعلى ذلك بأنها انما امتنت فيه لثقل ولا تقل مع التقدير واجب بأن
 الثقل يتباعده عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير لان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا
 فكذا ما اشتهر (قوله وتظهر الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر
 كسرة اخرى قد ارتبك كعلاء لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال ابو حيان ولا اعرف له
 ساقا في هذا المذهب (تنبيه) قد ظهر أن في المضاف الى ياء المتكلم مذهب اربعة
 الاول مذهب الجوهري وانه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني انه مبني وهو مذهب
 الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزنجشري الثالث مذهب ابن جني
 انه لا معرب ولا مبني الرابع مذهب اليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للجهول
 ونائب القائل غير مستتر في اعتراض يعود لابن مالك والمعترض هو ابو حيان
 والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بأن الكسرة فتكون الياء للتصوير أي
 اعتراضا معصورا بان الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله أن يدعى الخ أي له
 أن يجيب عن الاعتراض مذعبا الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتنبيه وما وصول
 حرفي تسبك مع ما بعدها بعد رأي هذا الادعاء شديد بقولهم في شرب الخ وذلك أن
 النخاعة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للفعل فانه يضم أوله ويكسر ما قبل
 آخره فأورد عليهم شرب فأجابوا بما ذكره هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن
 الذي قال هذا القول هو ابو حيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام النخاعة وأما قول
 النخاعة يضم أول الماضي ويكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب
 واكمل الخ علما بأنه لا معنى لكسر المكسور وحينئذ فالأولى أن يقال ان الكسرة

وما قبل ياء المتكلم اشتغل
 بحركة المناسبة فتقدر فيهما
 الحركات الثلاث وذهب ابن
 مالك الى أن المضاف للياء
 تقدر فيه الضمة والفتحة فقط
 وتظهر الكسرة في حالة الجر
 واعترض بأن الكسرة
 موجودة قبل دخول عامل
 الجر وله أن يدعى أن كسرة
 المناسبة ذهبت وخافتها
 كسرة الاعراب كما قالوا في شرب
 اذا نبهوا للفعل ان الكسرة
 فيه غير الكسرة في المبني
 للعامل

في غلامى قبل دخول العامل كانت لجزء المناسبة وبعد صارت لجزء الاعراب من
غير تبدل ولا شك في ثبوت المغاربة بالاعتبار حينئذ (قوله وما تقدر للاستعمال)
عطف على قوله ما تندر لتعذر رأى وقسم تقدر على أى الحركة للثقل والصلابة والصفة
في الموضعين أى في قوله تقدر لتعذر وقوله تقدر للاستعمال قد جرت على غير من هى له
فكان الواجب ابراز الصبر بأن يقول تقدر على وقدم لك جواب ذلك فلا تغفل
ثم المقدرة على الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة
(قوله كالتقاضى) من كل اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفا
كالتقاضى أو غير منصرف يجرأ الالف في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نسا بة عين
الكسرة ولم تظهر نسا بة عن ثقل فاعطيت حكمه وسعى هذا التسم منقوصا لانه
نقص منه ظاهر وبعض الحركات وهو الضمة والكسرة وانقص لانه أى حذفها
لأجل التقاطع الساكنة مع التنوين في نحو جاء قاض إذا أصله قاضى بوزن فاعل
استعملت الهمزة على الياء فجاءت الهمزة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت
الياء فصارت قاض فهو مرفوع بهمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع
من ظهورها بالثقل ومثله الجرو أما النصب فتظهر فيه الفتحة مخففة تقول رأيت قاضيا
(قوله جاء القاضى) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك فان
زان ناعل مرفوع بهمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها
القول إذا أصله زانى بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاضى (قوله ومررت بالقاضى)
ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثانى على
الياء المحذوفة ثم اعلم أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة أمام ضرورة أو شاذ
يخفى ولا يقاس عليه كقولهم فى تقدير الفتحة أعط القوس باربعه يكون الياء وقوله
ولأن واش بالهمزة داره * وذارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا
وأجازه أبو جاتم السجستاني في الاختيار وقال إنه لغة فصححة ونخرج عليه قراءة
من قرأ من أوسط ما نطعنون أهل السكم بسكون الياء ومن الضرورة أيضا
ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبنى قسمان)
وأما القسم الثالث وهو المبنى على المحرف نحو يازيدان فإنه مبنى على الالف ويازيدون
فإنه مبنى على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه
المصنف لأن بناء عارض بسبب النداء أو تركه مع لا وكلامه في المبنى أصالة فلا يرد

قوله أى وقسم تقدر على الخ
بخالف ما سبق له عند قوله
ما تقدر لتعذر حيث جعله
بالنساء الخمسة وقال أى
ما تقدر فيه الاعراب تأمل اه
(وما تقدر للاستعمال كالتقاضى)
فإنه تقدر فيه الضمة والكسرة
وتظهر فيه الفتحة مخففة تقول
جاء القاضى بضمه مقدرة
ومررت بالقاضى بكسرة مقدرة
وموجب هذا التقدير أن
الياء المكسورة ما قبلها انقلبت
وتحسرت كما يزيد ما قبلها
(والمبنى قسمان)

هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أي حركة البناء على أن البناء معنوي
 أو حركة في البناء على أنه لفظي (قوله الذي تظهر فيه حركة البناء) أي من فتح
 وكسروهم ومن ثلثة لثلاثه وترك التثنية على السكون نحوكم الذي هو القسم
 الرابع من المبنيات لأن كلامه يشمل الحركة في خصوص المبني على حركة وإنما
 اقتصر على المبني على الحركة لأنه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر
 ومعلوم أن السكون لا يتدور في بناء الأسماء فترك لتعرض للمبني على السكون أجرة
 تنبيه ولو ذكره أحد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على المتع) أي على علامته
 وهي الفتحة وكذا يقال في تطايرها وأما قولنا بما ذكرنا لأن ابن ليست مبنية على نفس
 الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وإنما يتبين ابن لفتحها معنى
 حرف الاستفهام إن كانت استفهامية وحرف الشرط إن كانت شرطية وكان البناء
 على حركة لا يثبت ما كان أو يثبت على السكون وكانت الحركة مخصوصة بالفتحة
 لخصتها لأنها أقرب إلى السكون (قوله وأما) أي لفتحة معنى حرف التعريف
 لأنه لا شيء على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم
 وبما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر
 والمقابل في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناءً على
 حركة فلا يثبت ما كان وكانت الحركة مخصوصة بالكسرة فلا ذكره المصنف
 وهونها الأصل في التخلف من البناء لما كتبت وإنما كانت أصلاً لأن الجزم يختص
 بالاسم والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجزم يختص بالأفعال والأصل أن يدل
 عليه بالسكون فصارت الكسرة ضد السكون والأصل أن يختص عن الشيء بمقتضى
 وعمل بناءً أمس إذا اجتمع فيها شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان
 ذلك اليوم هو الذي قبل يومك أو الذي أنت فيه أو قبله على ما سبق ثم الثاني
 أن لا يعرف بالأسأل أن لا يضاف الرابع أن لا يكرر كما توسخ الخامس
 أن لا يصغر كما توسخ السادس أن لا يستعمل ظرفاً نحو استكملت أمس فإن
 تختلف شرطاً من هذه ما عدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير فإنه يكون معه مبني
 (قوله وحيث) يثبت لفتحها حرف الشرط إن كانت شرطية ولا افتقارها إلى الجملة
 افتقار الأركان كانت ظرفية وكان بناءً على حركة تنحصر من التقادير السكتين
 وكانت الحركة نفس التمهيد لفتحها بالفتحة وهي قبل وبعد واسماء الجهات الست

ما تظهر فيه حركة البناء
 وما تظهر فيه فالذي يظهر
 فيه حركة البناء فتعريف
 بالبناء على الفتحة للفتحة
 (وأما) بالبناء على الكسرة
 على أصل التقادير السكتين
 (وحيث) بالبناء على الضم
 تشبيه بالفتحة على إحدى
 اللغات الأربع بفتح البناء
 مع الإياه والواو والالف

سمعت غابات لمسير ورثها بعد حذف المضاق اليه غاية وآخر في النطق بعد
 أن كانت وسما مثلاً تقول جازيد بعد عمر وقت حذف عمر أو تقول بعد البناء
 على الضم والمعنى أن الغابات لما بنيت على الضم بنيت حيث أضاف عليه تشبيهاً بها
 ووجه الشبه أن حيث قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقها أن تضاف إليه
 كسائر أفعالها فبعت ذلك كما تمت قبل وبعد والتزم اضافته الجملة وعلته بناء
 الغابات على الضم الفرق بين حركة أعزاهم أو حركة بنائها لأن الضم ليس حركة
 لها حالة الأعراب فيعمل حركة لها حالة البناء وأما بناء ما على الكسر فلا تاء الساكنين
 وعلى الفتح فلا تنقيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان
 أن بني أسد يكرهونها اجزاًوية فتعومها نصباً وحكى الكسائي أن بني قعس يعبونها
 مطلقاً فلهذا إحدى عشرة لغة وقرئ شاذاً استدرجهم من حيث لا يعلمون إما على
 لغة من يكرهها ومن يعربها اجزاً ومن يعربها مطلقاً (قوله نحو المنادي) ومنه
 اسم لا المفرد المبني قبل دخول لا عليه نحو لا سيديوه في الدار بنون سيديوه قبل
 دخول لا وانما اشتراطه التنوين ليسكون نكرة فتعمل لافيه لأنها لا تعمل إلا في
 نكرة أما إذا لم يتنوين فإنه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء
 نحو يا سيديوه) فسيديوه مبني قبل دخول حرف النداء وعلته بنائه التركيب لتعنيته
 معنى حرف العطف فيسيديوه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة
 فكأنه فعن الاسم معنى الواو قبل أن يعلته بناءه نحو سيديوه مشابهة لاسم الصوت
 فهو مبني ليسكونه شبه المبني (قوله وباحذام) أي ونحوه من كل علم مؤنث جامع على
 فعال سواء كان آخره راء كوابر وحضارام لا كفعهام وحذام وهذا النوع مبني عند
 أهل الجواز لأنه منه معنى المحرف وهو تاء التانيث وكان على حركة للتخلص من
 السكونين وكانت تاءه ووص الكسرة لأنها الأصل في التخلص من السكونين ومثل
 ذلك يقال في سيديوه (قوله فأنك تعذرفيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فيسيديوه
 منسادي مبني على ضم مقدر على آخره منسح من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء
 الأصلي ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدر في هذا النوع ظهور أثر التقدير
 في التسابع للنسادي ولذلك قال المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع)
 أي في العالم الذي هو نعت سيديوه (قوله اتباعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع
 تابعا ومفعول مطلق لهامل محذوف والتقدير فقتبع ذلك اتباعا (قوله لمحل) أي

(والذي تقدر فيه حركة
 الدنيا نحو المنادي المفرد المبني
 قبل النداء نحو يا سيديوه)
 وباحذام (فأنك تقدر فيه
 الضمة) ويظهر أثر ذلك
 في التسابع تقول يا سيديوه
 العالم بالرفع اتباعا للضم
 المقدّر في آخره والعالم بالنصب
 اتباعا لمحلّه.

عمل الاسم المنادى لأن المنادى في محل نصب على التعليل بالفعول المتدثر الذي
 ثابت عنه أو التقدير في نحو يا زيد أدهو زيداً وقضية تقديم الرفع على النصب ارجحية
 وظاهر كلام القدم استواء الوجهين ويزج ابن الأنباري النصب قائلاً إن الحمل على
 الموضع أي الحمل هو الاختيار عندى لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع
 ويؤيده ما قاله التيلي في شرح الكافية أن النصب على الحمل هو القياس كما في سائر
 المبتدات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها ضيقة بسبب لزومها للكامة وعدم مغارقتها
 أيأما (قوله بخلاف العارضة) أي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء
 أي فإنه يجوز اتباعها وعلته الجواز أنها اشبهت حركة الأعراب من حيث أنها تنظر مع
 دخول حرف النداء وتزول بزواله كما أن حركة الأعراب تحدث مع دخول العامل
 وتزول بزواله والحاصل أن كلا من الكسرة والضمة المقدرة في نحو يا زيد به حركة
 بناء لكنهم جواز الاتباع في الحركة المقدرة التي اجتلبت العامل وهي الضمة دون
 حركة البناء الأصلية وهي الكسرة لما أن الأولى وإن كانت حركة بناء لكن ترجحت
 على الثانية من حيث كونها اشبهت حركة الأعراب من جهة أنها تنظر وتزول ولشبه
 هذه الحركة بحركة الأعراب نون المنادى المفرد معها كقوله

سلام الله يا مضر عليها * وليس عليك يا مضر السلام
 * (وقوله)

أحمد دولانت نجل نجبية * في قومها والفعل فعل مروق
 ما كان شركاً لومت وربما * من العتي وهو المقيظ الخنق

وقد ألغز بعضهم في هذه المسألة بقوله

يا مولا، وأخبروا ساكنكم * ما اسم له لفظ وموضان
 ولا يرأى لفظه في تابع * والموضعان قدير اعيان

وقد ألغز الجواب في اللغز قوله يا مولا فإنه من أفراد المسألة وراده بالموضعين الضمة
 المقدرة والنصب الذي هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا
 فتقول في تابع اسم لا لا سيدي به ظرف بالفتح اتباعاً للفتح المقدرة ونظراً بالنصب اتباعاً
 للحمل فإن اسم لا في محل نصب وظرف بالرفع نظر المحل لاصح اسمها لأن محلها ما معاً
 رفع بالابتداء عند سيدي به ويمتنع ظرف بالجر اتباعاً للكسر المفوظ به (قوله معرب
 ندمه أشرفه والأعراب في الفعل على خلاف الأصل لأن الأصل فيه البناء والاسم

ويعتبر العالم بالجر اتباعاً
 لفظه لأن حركة البناء
 الأصلية لا يجوز اتباعها
 بخلاف العارضة بسبب
 النداء ونحوه (والفعل قد كان
 معرباً ومبني)

بالعكس (قوله ولا ثالث لهما) أى على التخييل ونقل الناطقي عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معرباً ولا مبنيّاً فهو حالة بين حالتين كما يضاف لباء المتكلم والصحيح أنه مبني إذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب إذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك (قوله اتفاقاً) منصوب على نزع الخافض أى بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذي هو المبتدأ على رأى سيبويه أى حالة كون بناءه متفقاً عليه (قوله لانه الأصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل وهو في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الرابع والمعنى لأن البناء على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء على الأعراب والأصل في الأعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه السكون تحقيقاً للتضاد أيضاً البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والمساكون خفيف فناسب أن يكون الأصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والأدنى الحقيقة أن الصفة وكذلك الصلة والجر والمحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون إلا جملة شاذ ذكره من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فإن الفعل فيه ليس واقعاً موقع الاسم لأن صلة الموصول لا تسكون إلا جملة قدبر (قوله والامر مبني) أى على السكون أن كان صحيح الآخر أو نائبه وهو المحذوف أن كان معتل الآخر كما سأتى (قوله وذهب الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذي هو قول البصريين وقدرة مذهب الكوفيين بأن أفعال الجازم ضعيف كأفعال الجار وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة طاعة إليه سيما مع مزيد التكلف (قوله مقذرة) حال من لأم الأمر وفي نسخة تهذرا ومعنى كونها مقذرة أنها غير ملفوظ بها (قوله وفقاً) منصوب على الظرفية توسعاً أى في حالة الوقف وهو جواب عما يقال أن الالتباس مدفوع لأن المرفوع محرك لا يتربط به والجزوم ساكن الآخر فلا الالتباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في صورة (قوله ثم أتى بهمة الوصل) فإن قلت هلا حركتها بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغنى بذلك عن همة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة المضارع إذ لو حركت لرجع للماضي (قوله توصلاً)

ولا ثالث لهما (قال العرب) الفعل (المضارع الجزوم) فني الاناث والتوكيد نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (والمبني) الفعل (الماضي اتفاقاً) وكان حقه أن يبنى على السكون لانه الأصل في البناء وإنما بنى على حركته لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلته ونحوها لا في قولك حررت برجل ضرب وجاء الذي ضرب وزيد ضرب ورأيت زيدا قد ضرب وكانت الحركة فحة لتعادل خفتها ثقل الفعل (والامر) مبني (على الأصح) عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه مضارع معرب مجزوم بلام الامر مقذرة وأفضل أصرب عندهم لتضرب حذف اللام تخفيفاً ثم التماسخوف الالتباس بالمضارع وخفا ثم أتى بهمة الوصل توصلاً إلى النطق بإضداد الساكنة

مفعول لا حيلة من قوله ألقى لا أجل التوصل للتعني بالسائر الذي هو الفساد
 (قوله ثم العرب) أل قيمة للهو الذي ذكرى لتقدم مدخولها صريحاً في قوله والفعل
 صمان معرب ومبني وقوله فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر
 اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على أن الأعراب معنوية أو سبق الكلام على ظاهره
 بناء على أن الأعراب لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما
 يقدر) ما لم يوصول أو تركة واقعة على قسم ويقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله
 وثائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الأعراب فقد جرت المقفة والمعلقة على غير من
 هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو
 مقدر للتقدير أو لا يقل وتعرضه بعد ما يقدر للتقل والتعذر في الحركة يقتضي عدم
 اتصاف هذا التقدير بشئ من التعذراً والتقل كما تقدم لك نحو ذلك والبتبادر أن هذا
 التقدير للتقل إذا التون قد حذف فتتوالى الأمثال وتوالى الأمثال قليل لا متعذر
 (قوله الهجج الآخر) وهو آخره حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة وبشروط
 أضاف أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فإن اتصل به واحد مما ذكر
 كان اعرابه بالبحر وحروف وانما رداً هذا الشرط أخذ من تمثله واتصافه على المضارع
 المعرب بالحركات ولوترك هذا الشرط كان التثنية قاصراً إذ يكون القسم شاملاً
 للعرب بالبحر وقد انصرف المثال على المعرب بالحركات (قوله والذي يقدر
 اعرابه صمان) بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كروا وإنما
 لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتي (قوله والذي يقدر فيه
 حرف الخ) كلامه بوجه المحصر وليس كذلك بل إنما يسامح حذف منه التون تنقيهاً
 نحو قول الشاعر
 أبيت أسرى ونيتي تدلني * وسهلاً بالعبور المسك الذي
 (قوله إذا كذب التون) أي الثقيلة فإنه معرب لعدم مباشرة التون له في اللفظ والفعل
 المضارع إنما يبنى إذا اتصل به تون التوكيد وكانت مباشرة له فإن تابشره كالأمثلة
 التي سيذكرها العرب (قوله نحو لتبليون) فعل مضارع مبني للجمهور والواو ضمير
 ثابت فاعل وهذا أمثال للتصل به واو الجماعة وتبليوان مثال للتصل به ألف الاثنين
 وتبليين مثال للتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أي بعد توكيده بنون التوكيد
 الثقيلة وأما قبل التوكيد فأصله تبليون بوزن تنسرون بواو الأولى لا م الفعل
 لأنه مضارع بلا ياء من الأيسلاموه والاختيار والتجربة والواو الساتية واو الجماعة

(ثم العرب من الأفعال
 قسمان ما يظهر اعرابه
 وما يقدر فالذي يظهر اعرابه
 الفعل المضارع الهجج الآخر
 كضرب) ولن يضرب
 ولم يضرب (والذي يقدر
 اعرابه قسمان ما يقدر فيه
 حرف وما يقدر فيه حركة
 فالذي يقدر فيه حرف الفعل
 المضارع المرفوع المتصل به
 واو الجماعة أو ألف الاثنين
 أو ياء المخاطبة إذا أكد
 بالتون فإنه يقدر فيه تون
 الزرع نحو لتبليون وتبليوان
 وتبليين) فلتبليون أصله
 لتبليوزن

(قوله وثلاث نونات) النون الاولى فون الرفع والنونان فون التوكيد لان فون التوكيد
 الثلاثة مشددة والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد (قوله تحركت
 الواو الاولى) وهي لام الفاعل وقوله وانفتح ما قبلها أى استمر على فتحه وما ذكره
 المصنف غير متعين اذ كان يقول أيضا استقلت الضمة على الواو الاولى في حذف
 فالتقى سا كان الواو الاولى والواو الثانية في حذف الاولى لا لتقاء الساكنين
 (قوله فاجتمع سا كان) وهما الالف المنقلبة عن الواو والجماعة (قوله لا لتقاء
 الساكنين) أى للتخافض منه (قوله ثم حذف فون الرفع لتوالي الامثال) وهى
 النونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جرع بين ثلاث نونات في نحو النساء جن
 في الماضي ويحذف في المضارع وأجيب بأن فى كل من المثالين نونين من نفس الكلمة
 ونوناً زائدة وهى فون ضمير جمع النسوة وذلك لان يحن فعل ماضى مسند لضمير جمع
 النسوة ويعين فعل مضارع مسند له أيضاً فاصلة قبل دخول فون الضمير جن
 واما تيلوون فان النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والتل انما يحصل بالزائد دون
 الاصلية فقد ظهر الفرق بين المثالين (قوله والجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل
 من سا كان الذى هو فاعل اجتمع (قوله فحركات الواو بالضمة) دون غيرها من
 الحركات المناسبة للضمة لها وانما تحرك فون التوكيد الاولى لانها مدغمة
 فى الثانية والمدغم لا يكون الا سا كاف لم يمكن تحريكها اذ لو تحركت انقلبت الادغام
 مع كونه واجبا لاجتماع المثليين (قوله ولم تحذف) أى الواو (قوله لمدم ما يدل
 عليها) أى لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة فان قلت هلا حذف
 النون المشددة فالجواب انه جىء به الغرض وهو التوكيد فلو حذفت فان قلت ذلك
 الغرض (قوله يجب قلبها ألفا) أى عملا بمقتضى القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد
 بها) أى فى اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله) أى بعد التوكيد وأما أصله
 قبل التوكيد لتيلوان (قوله لتيلوانن) ثلاث نونات زوائد الاولى فون الرفع
 والثانية فون التوكيد (قوله لتوالي النونات) أى الزوائد الثلاث ولما حذف
 فون الرفع التلى سا كان ألف الاثنين وفون التوكيد الاولى المدغمة فى الثانية
 وحركوا النون الثانية من فون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى
 بجماع الوقوع بعد ألف الاثنين وان كانت هنا ضمير افهى اسم وفى المثنى حرف
 ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين بل اعترف التقاء الساكنين هنا

واو وثلاث نونات تحركت
 الواو الاولى وانفتح ما قبلها
 قلت ألفا فاجتمع سا كان
 حذف الالف لا لتقاء
 الساكنين ثم حذف فون
 الرفع لتوالي الامثال فاجتمع
 سا كان ووا الجماعة ونون
 التوكيد المدغمة فحركات الواو
 بالضمة لا لتقاء الساكنين
 ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
 فان قلت اذا تحركت الواو
 بالضم وانفتح ما قبلها يجب
 قلبها ألفا ولم يقلب ههنا فاق
 الضمة العارضة لا اعتداد بها
 فلا يعمل لاجلها وتيلوان
 أصله لتيلوانن حذف فون
 الرفع لتوالي النونات

لانه يجوز في مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه والساكن
 مدغم كذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت لتبس فعل الاثنين بفعل الواحد
 ولم تحذف النون الاولى من توني التوكيد لانها مدغمه في النائية فلا يمكن تحريكها
 ولم تحذف لامه جي بها الغرض وهو التوكيد فحذفها شافي ذلك الغرض ولم يقلب
 الواو والقامع انها تحركت وانفتح ما قبلها لانها لو قبلت القلزم التقاء الساكنين
 الالف المتقلبة عن الواو والالف الاثنين (قوله اصله لتبليوين) أي بعد التوكيد وأما
 قبله فأصله لتبليوين بوزن تنصيرين (قوله وانفتح ما قبلها قلبت الالف) أي عملا
 بمقتضى القاعدة (قوله فحذفت الالف) وانما خصت بالتحذف دون الياء
 مع ان التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لان الالف جزء
 من الكلمة بخلاف الياء (قوله فحذرت الياء) أي يحصل التخلص من التقاء
 الساكنين وانما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات
 قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف النون المندغمه لانه جي بها الغرض وحذفها
 ينافي ذلك الغرض ويأتي في الياء هنا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين
 في كلام المصنف (قوله تتوالي النونات) وأما اذا حذفت الأتتوالي الأمثال بل
 للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصذب ولا تتبعان فامتازت أصل الاول قبل التوكيد
 ودخول الجازم يصذبونك حذف نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا النائية
 فصار يصذبونك ثم اكذب النون الثقيلة فالتقي ساكن وهما واو الجماعة والنون الاولى
 من نون التوكيد المندغمه في النائية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار
 يصذبونك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تتبعان حذف نون الرفع للجازم
 وهو لا النائية فصار لا يتبعان ثم اكذب نون التوكيد الثقيلة فالتقي ساكن وهما
 الالف والنون المندغمه لاجاز ان تحذف الالف لتلاي تبتس فعل الاثنين بفعل
 لواحد ولا النون ثلاثية الغرض الذي جي بها لاجله ولا يمكن تحريك النون
 الاولى من نون التوكيد التيمية لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحذرت
 لنون النائية بالكسر كنون المتى واعتبرتها التقاء السكونين كما في تسلاوان
 وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم تراين بهمرة مفتوحة بعد الالف الساكنة
 وبعد الهزة ياء مكسورة فصار ساكنة بوزن تمنعين قاله فاء الكلمة والمهمزة عينها
 والياء الاولى لهما قلبت حركة المهمزة الى الراء ثم حذفت المهمزة تخفيفا للكثرة

وتبليوين أصله لتبليوين تحركت
 الواو وانفتح ما قبلها قلبت
 الالف فالتقي ساكنان الالف
 وباء الجماعة فحذفت الالف
 لا لتقاء الساكنين وحذفت
 نون الرفع لتوالي السوات
 فاجتمع ساكنان ياء الجماعة
 والنون الاولى من نوني
 التوكيد فحذرت الياء بحركة
 تبعاتهما وهي الكسرة
 وحيث حذفت نون الرفع
 تتوالي السوات فانها تقدر
 حرسا على بقائه علامة الرفع

الاستعمال فصار ترتيبين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية قلت الياء
 الاولى ألفا المتحركة وانفتاح ما قبلها ساقت ساكنة مع الثانية الساكنة فيحذف
 لانها جزء كلمة فصارتين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان
 الشرطية المدغم في ما الزائدة فمحذفت النون فصارا ما ترى بسكون الياء بعد الراء
 المفتوحة ثم اكد بون التوكيد الثقيلة فالتي ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون
 المدغم وحذف احدهما متعذرا فحركات الياء بحركة تجانسا وهي الكسرة وفيه
 ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه الامثلة الثلاثة
 لفظي لانه محذوف النون للجازم لا تسمى ياء وان النون محذوفة لتوالي الامثال
 كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ماء موصولة او كسرة
 موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير
 مستتر يعود على الحركة وتعدرا منصوب على التمييز او مفعول لاجله وبجمله تقدر من
 الفعل وضميره ضمة او صلة حوت على غير من هي له ومثله قال في قوله وما تقدر
 استعذرا وما تقدر فيه الحركة للتعذرا ايضا ما استعذر آخره بحركة النقل
 كما في قول القائل

وهذه نفسي بعدما كدت افعله

بفتح اللام والاصل افعها فمحذفت الالف اعتبارا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة
 الى اللام بعد سبب ضمها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمه مقدرة
 على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل او سكت آخره للادغام نحو
 يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لان التعذرية ليس
 ذاتا بل عرضيا وكلامه في التعذر الذاق والفرق بينهما ان الاول التعذرية
 لما منع بحيث لو ازيل ذلك المانع ظهرت الحركة واما الثاني فان التعذرية غير منفك
 اذ الالف في يمتنى مثلا ذاتا ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات
 لا يربول (قوله وهو ما في آخره ألف) لو حذف في لكان انحصرا ووضح لان الالف
 نفس التحول انما في التحرف زيادة لفظية في تحوّل السكف (قوله فانه تقدر فيه
 الضمة فقط) وذلك لان كلام الواو والياء حرف ثقل وتحريكه بالضمة يزيد ثقله
 فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل (قوله وتظهر الفتحة)

(والذي يقدر فيه حركة
 قسمان ما تقدر تعذرا)
 وهو ما في آخره ألف (كيتشى)
 فانه تقدر فيه الضمة والفتحة
 نحو هو يتشى ولن يتشى (وما
 تقدر استعذرا) وهو ما في
 آخره واو (كيدعو) ما في
 آخره ياء نحو (يرى) فانه
 تقدر فيه الضمة فقط وتظهر
 الفتحة على الواو والياء متحركتا
 (والذي من الافعال قسمان
 مبني على الفتح كضرب)

وأما عدم ظهوره في حق قول كعب بن زهير رضي الله عنه
أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وما الحال لدينا منك تنوبل

وقول الشاعر

ما أقدر الله أن يدني علي شحط * من داره المحزن من داره سول

فقل ضرورة قال بعضهم واخيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذي يسده
سدة السكاح يكون الواو (قوله اذ المتصل به ضمير رفع متحرك) تعبيد أقوله
مبنى على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد بالرفع ضمير النسب نحو
ضربك وضربه والمتحرك الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة يبنى على الفتح الظاهر
وما ذكرناه من أن الفتحة في ضربا فتحة بناء والعجم لا يحد حيث حصلت بها المناسبة
استغنى عن جعلها مجرد المناسبة وبعضهم جعلها مجرد المناسبة فتكون حركة
البناء قدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لسكارة نوالى اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت رجلا عليه نحووا كرم واستخرجت فالنقل
مبنى على فتح مقدوم من ظهوره هذا السكون المعارض وانما ضم مع الواو في نحو
ضربوا ملأنا كلمة فهذه الهمزة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح متدرج من ظهوره
اشتغال المحل بحركة المناسبة مائة والاربع وذهب بعضهم الى انه ان اتصل به ضمير
الرفع المتحرك يبنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة يبنى على الضم وهو ظاهر
كلام الشارع فان اردت تخرجه كلامه على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح
في قوله مبنى على الفتح بالظاهر اى أن الماضي يبنى على الفتح انما ظاهر اذ المتصل به الخ
اى مدة علم اتصال ما ذكره والا بان اتصل به ما ذكرني على فتح مقدور (قوله فانه
مبنى على السكون) سواء كان ذلك المكون لضميا كضرب أو تديريا كضرب الرجل
فانه مبنى على سكون مقدوم من اشتغال المحل بالكسرة التي اجتمعت للتخلص
من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذ المتبصرة فون التوكيد
فان باشرته يبنى على الفتح نحو ضربين واضربن (قوله والشاقى كاعزواخش وارم)
محل بناء ما ذكره على المحذوف اذ المتصل به فون النسوة ولم تبصرة فون التوكيد
فان اتصل به فون النسوة يبنى على السكون نحو اعزوا واخلين وارمين وان باشرته
فون التوكيد يبنى على الفتح نحو اعزوا واخلين وارمين وبقي ههنا صلة دقيقة ينبغي
التنبية عليها وهو انه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى

واسم متخرج اذ المتصل به
ضمير رفع متحرك اذ واو الجماعة
ومبنى على السكون أو نائبه
(والاول كان ضربا) فانه
مبنى على السكون (والثاني
كاعزوا واخلين وارم وقولا
وقولا وقولا) فانه مبنى
على نائب السكون وهو المحذوف
فالمحذوف من اعزوا والهمزة
قلها دليل عليها ومن خش
اللام والهمزة قلها دليل
عليها ومن ارم الياء والكسرة
قلها دليل عليها ومن قولا
وقولا وقولا فون

على حرف واحد وذلك كقوله الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى وأى كضرب
تحت تركت الياء وانفتح ما قبلها خابت الالف ومضارع يبنى وأصله يبنى
كضرب حذف الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيهما الفتححة والكسرة
وحذف الضمة التي على الياء للثقل فصار يبنى وفعل الامر منه إيه
السكت وأصله إيه كرمى فحذفت الياء لأن الامر يبنى على حذف حرف العلة
وحذفت الواو لاجل ما حذفه إيه على حذفه في المضارع فصار إيه حذف هـ
الوصل استغناء عنها فصار إيه والحقت به هاء السكت لاجل الوقف وأما في الوصل
فحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو
ان عند الماتمة الحسنة * وأى من اضمرت محل وفاء

فان ظاهره ان لن حرف توكيد ونصب فيقال حيثئذ كيف ردت ان الاسم وهو عند
وأى موجب لحذف التنوين فيها ووجهه ان الهجزة فعل أمر والنون للتوكيد
والاصل إيه إيه حذف النون لأن الامر من الأفعال الخمسة يبنى على حذف النون
فصار إيه ثم حذف الواو من فعل الامر لاجل المضارع فصار إيه فحذفت الهجزة
الاولى استغناء عنها فصار إيه ثم أكدينون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار إيه وهند نادى مبني على الضم في محل نصب أى ياءند فعرف
النداء بحذف والمليحة نعمت لها يحجب اللفظ والمحسنات نعمت لها يحجب المحل لأن
النداء في محل نصب أو فعول يفعل محذوف تقديره امدح الحسنة أو وصفة
لموصوف محذوف أى عدى ياءند الجملة أو المحالة الحسنة أو أى مفعول مطلق
اقوله ان أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف لوأى وجملة اضمرت من الفعل
وفاعله صالحة من محل جار ومجرور متعلق بقوله اضمرت وفاعله فعل اضمرت ثم
اذ وقع قبل هذا الفعل وهو إيه ساكن من كلمة جاز تقييل حركة الهجزة لذلك
الساكن على قياس تحقيق الهجزة فحذف حيثئذ الهجزة تقول قل يا خير يا زيد أى
عدي يا خير وهند قالت يا خير يا عمر وبتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من
فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت والتزوية بعضهم بقوله

في أى لفظ يا نحة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقد التزت فيما اذا نقلت حركة الهجزة للتاء في نحو قالت تريد يقول
نحة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

وأما عدم ظهوره في نحو قول كعب بن زهير رضي الله عنه
أرجو وأمل أن تدنو من ذمتها * وما خال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر

ما أدر أراقه أن يدينني على شحط * من داره المحزن من دار رسول

فقبل ضرورة وقال بعضهم «واختار وخرج عليه قراءة بعضهم أو بعض الذي بيده
عقدة الكاح بسكون الواو» (قوله إذا اتصل به ضمير رفع متحرك) بتقييد لقوله
مبنى على الفتح فخرج بالنهي الاسم الظاهر فحضر بزيد بالرفع ضمير النصب نحو
ضربك وضربه والمتحرك الساكن نحو ضربا فإنه في هذه الأمثلة يبنى على الفتح الظاهر
وما ذكرناه من أن الفتحة في ضربا فتحة بناءة والصحيح لأنه حيث حصلت بها المناسبة
استغنى عن جعلها مجردا المناسبة وبعضهم جعلها مجردا المناسبة فتكون حركة
البناءة قدوة وانغماسكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكرهه توالي أربع متحركات
فيما هو وكالكلمة الواحدة في نحو ضربت رجلا عليه نحووا كرمت واستخرجت فالعمل
مبنى على فتحه فقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وانغماس مع الواو في نحو
ضربوا ملبا لكلمة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتحه فقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة المناسبة وهذا الراجح وذهب بعضهم إلى أنه ان اتصل به ضمير
الرفع المتحرك يبنى على السكون وإن اتصل به واو الجماعة يبنى على الضم وهو ظاهر
كلام الشارع فإن اردت نخرج كلامه على الطريقة الأولى الراجعة قيدت الفتح
في قوله مبنى على الفتح بالظاهر أي أن الماضي يبنى على الفتح انما هو إذا اتصل به الفتح
أي مدة عدم اتصال ما ذكره والآن ان اتصل به ما ذكره يبنى على فتحه فقدر (قوله فإنه
مبنى على السكون) - وما كان ذلك السكون لغضا كضرب أو تدبريا كضرب الرجل
فإنه مبنى على سكونه فقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التي اجتمعت للمخلص
من السكونين ثم حمل بناء فعل الامر على السكون إذا لم يأسره نون التوكيد
فإن يأسره يبنى على الفتح نحو اضرب واضربن (قوله والثاني كغزو واخشن وارم)
حمل بناء ما ذكره على المحذف إذا اتصل به نون الذوق ولم يأسره نون التوكيد
فإن اتصل به نون الذوق يبنى على السكون نحو اغزون واخشن وارمين وإن يأسره
نون التوكيد يبنى على الفتح نحو اغزون واخشن وارمين وبقي ههنا مسألة دقيقة ينبغي
التنبية عليها وهي أنه قد يدخل بعض الأفعال من فعل الامر الأفعال حتى يبنى

واستخرج إذا لم يتصل به
ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة
ومبنى على السكون أو نائبه
(فالأول كاضرب) فإنه
مبنى على السكون (والثاني
كغزو واخشن وارم) فإنه مبنى
وقولوا قولي فإنه مبنى
على نائب السكون وهو المحذف
فالمحذوف من اغزو الواو والفتحة
فإنها دليل عليها ومن اخشن
الآلف والفتحة فلهما دليل
عليها ومن ارم الياء والكسرة
فإنها دليل عليها ومن قولوا
وقولوا قولي النون

على حرف واحد وذلك كفعل الامر من رأى بمعنى وعد وأصل رأى رأى كضرب
تدركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت اللفا ومضارعها رأى وأصله رأى
كضرب حذف الواو لوقوعها أساسا كمتبين عدوتيهما المفتحة والكسرة
وحذفت الضمة التي على الياء للثقل فصارت رأى وفعل الامر منه إياه
السكرت وأصله إياه كإيه فحذفت الياء لأن الأمر يبنى على حذف حرف العلة
وحذفت الواو لاجتماعها متاعلى حذفها في المضارع فصارت إياه وحذفت همزة
الوصل استغناء عنها فصارت إياه والمحتمل به هاء السكرت لاجل الواو فوأما في الواصل
فتم حذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يخرج جواب التبريز المشهور وهو

ان جند المنيعة الحسنة * رأى من اضمرت الحبل وفاء

فان ظاهره ان حرف التوكيد ونصب فيقال حيث نذكر كيف زدت ان الاسم وهو هند
وأى موجب محذوف التنوين فيها جوابه ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد
والاصل إياهين حذف النون لأن الأمر من الأفعال الخمسة يبنى على حذف النون
فصار إياهين ثم حذف الواو من فعل الأمر لاجل المضارع فصارت إياهين فحذفت الهمزة
الأولى استغناء عنها فصارت إياهين كدينون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصارت إياهين وهند منادى مبني على الضم في محل نصب أى يا هند فعرف
النداء محذوف والمليحة نعت لها ينصب اللفظ والمحسنة نعت لها ينصب المحل لأن
المنادى في محل نصب أو مفعول يفعل محذوف تقديره امدح الحسنة أو صفة
لموصوف محذوف أى عدى يا هند الجملة أو المحالة الحسنة وأى مفعول مطلق
لقوله إن أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف لإياهين وجملة اضمرت من الفعل
وفاعله صلتة بن وكحل جار مجرور متعلق بقوله اضمرت وفاء مفعول اضمرت ثم
اذا وقع قبل هذا الفعل وهو إياهين ساكن من كلمة جاز قبل حركة الهمزة لذلك
الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حيث نذكر الهمزة بقول قل بالخير يا زيد أى
عدي بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتعريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من
فعل الأمر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز فيه بعضهم بقوله

في أى لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقد ألغز فيهما اذا انقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

به الحذف قام مقام فعل * به استبرأ الضمير على الدوام
وحل اللغزان المحركة التي تحت التامزة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي
فعل واسم التامزة حرف لانها تام التانيث فيسبب تحركات اجزاء الكلام
التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استبرأ الضمير مفعلة فان فعل الامر
ضميره مسترد لما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت ال
في الحروف للاستعراق فكل ما كبدوا به جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل
حرف من الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علم بنائها نعم مبني
منها على خلاف السكون يسأل كما يندكره المصنف فان قلت قد أعرب بعض الحروف
كما في قول الشاعر

الأم على لود ولو كنت عالما * بأدبنا لولم تقتني أدابنا

فقد جرت لود على وهي حرف الجواب ان لو هنا اريد لفظها و قد قرأنا الكلمة متى
اريد لفظها صارت اسماء كانت حرفا وفعلًا والكلمات كلها امتدادية في ارادة لفظها
وانما يترق بعضها عن بعض باستعمالها في مابينة أو أمثال هذا كثيرة كقولهم
من حرف جر ومنب فعل ماض وقد حرف وتحر ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها
الح) الضمير في انها يعود للعرف ويتوارد أي شداول وما في قوله ما تقتصر الخ واقعة
على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة
وافضة وأكثر النسخ لانها لا تبدأ اول عليها ما يقتضي دلالة فيحتاج لتكلف
في تنجيم هذه البارة بان يجعل الضمير في دلالة راجعا لما باعتبار لفظها وهو من
قبيل المحذف والابصال أي دلالتها عليه فعذف الضمير الاول وتصل الساني
بدلالة بعد حذف الجواز والمعنى ان علم اعراب الاسم هو تواردها على معان
في ضمير بعضها عن بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية
بازا فاع والمفعولية امتازت عنها بالنسب ونحو ذلك ومعلوم ان هذه معان تركيبية
أمدل عليها مجموع المركب وأما الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كمن فانها
تكون للابتداء والتتبع وغير ذلك لكن هذه المعاني المدولة للعرف تسمى
معاني افرادية والمعاني افرادية لا تقتصر للاعراب فلما أعربت الحروف لكان
اعرابها ثامنا والحاصل ان الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب
معنى لا يتبس بغيره حتى يحتاج لأن يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة

(والحروف كلها مبنية)
لانها لا يتوارد عليها ما تقتصر
في دلالتها عليها الى اعراب

عليه انما يتميز عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات أخرى كتقسيمها الى مختص ومشارك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجبر وما يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تختصنا هنا (قوله وهو الاصل) أى في كل مبنى لأنه الاصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله تحولات) بنيت على حركة ثلاثية في ساكنين وكانت نفس الفتحة للفتحة (قوله من الحروف الناصخة) حال من ليت لأنه قد أريد بها القظها فتكون اسماء معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناصخة انها منزلة رفع المبتدأ من النسخ وهو الازالة لأن الحروف الـ ناصخة وهى ان وأخواتها التي منها البت تنصب المبتدأ وترفع الخبر تحولات الحبيب حاضر (قوله تحوير) بنيت على حركة ثلاثية في ساكنين لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل في قوله من الحروف الناصخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت اليه لأنه يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم او جبر وقد فتح الزاء قال في المغني جبر بالسكسر على أصل التقاء الساكنين كما مس وبالفتح كما في وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفي المجنى الذي جبر بكمرازا وفتحها والأكمر أشهر (قوله اسمها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الفتحة وأما علة كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات أن كلا من منذ والغايات مفتقر في أداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للضاف اليه ومنذ مفتقرة للجبرور والعامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام في جميع حروف الجبر فانها كلها مفتقرة الى الجبرور والعامل فالاحسن أن يقال ان حركة المذال حركة اتباع للميم والساكن حاجر غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في الغرة ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يحبرها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيت منذ يومنا فتكون بمعنى في ومذهب الجمع هو أن منذ مفتقرة النون وأصلها منذ فليستا كلمتين أصليتين مستقلتين فان كانت اسماء ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وان كان الزمان حاضرا نحو ما رأيت منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم)

(و) بالنسبة الى البناء
(أربعة اقسام) قسم (مبنى على السكون وهو الاصل)
(فحول) من الحروف الجارة
(و) قسم (مبنى على الفتح)
(و) قسم (تحولات) من الفتحة
(مبنى على الكسر) على اصل التقاء الساكنين
(تحوير) بفتح الحيم وسكون
الماء التحتية من الحروف
الجوابية (و) قسم (مبنى على الضم)
لشبهها بالغايات
(تحوير) من الحروف
الجارية بخلاف الرافعة فانها

أى مبتدأ وخبره قول ما لقيه من ذيومان فإن جعلها مبتدأ فالتقدير أمد عدم
 القاء ذيومان وإن جعلها خبر لقائه فيرى متى وبين لقائه ذيومان واستأناف رفع اليها
 في قول المصنف ارفعة ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ لأنها تكون رافعة للخبر
 حينئذ أما متداولو رفة خبر ارفعة ورافعة وإن كانت اسماً لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ
 لا رافع له إلا هم الأعلى القول بأن كلامه ما رافع لما جره لكنه ضعيف فلا يخرج
 كلام المصنف عليه بل يخرج على الأرجح من أن المبتدأ أرفع للخبر وحينئذ يرتفع
 في كلامه من ذلك الواقعة مبتدأ لأنه قد قدها بكونها رافعة وقيل إن من لم يثبت رافعة
 لشيء فليست مبتدأ ولا خبر بل هي ظرف متعلق للجملة بعدها وذيومان فاعل بفعل
 محذوف أى انتهى التقي من معنى ذيومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون
 احتياج إليه وبني قها من الأوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي)
 البناء مبتدأ وقوله لزوم خبر والجوار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ويجوز
 الحال فانما من المبتدأ لأنه في الأصل مضاف إليه أى وتغيير البناء حالة كونه جارياً
 على القول بأنه معنوي ومعنوي نسبة تقي من قبيل نسبة الجزئي للكل لأن المعنى
 امر كل شيء شمل البناء وغيره وإنما قدم البناء على الأعراب لقلة الكلام على أنواعه
 (قوله لزوم آخر للكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل
 فتدل على ما يختلف أصلاً كزوم كم البكون وهو لا يتكسر أو يتخلف إلا أن لا يسبب
 دخول العامل نحو اختلاف حيث بسبب التثنية التثنية وتخرج فعولاً فإن اختلاف
 آخره باختلاف العامل مقدر فمؤخر تقدير أو قوله والبناء واحدة مقول لمصدر
 الذي هو لزوم المساق لعل عليه وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من
 الزوم قيل وكان الأولى حذفه لأن آخر العامل يعرض ويؤول وليس لنا كلمة تليبه
 حالة واحدة للعامل وقد يجاب بأن هذا التعليل كالتحقيق للماهية كما هو الأصل
 في القيود (قوله ولزوم هؤلاء) إنما يثبت هؤلاء بوقوع اسماء لا إشارة لكونها مثبتة
 المحرف شبهة تسمى لأنها تضمنت معنى وهو لا إشارة وحق ذلك المعنى أن يردى
 بالمحرف لكتبتهم لرفع الفعل المحرف فإيدل عليه (قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف
 على القول بأنه معنوي أى والبناء على القول بأنه لفظي ما جى به الشيخ فاجب
 خبر عن البناء والجوار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجب فعل ما جى به
 ليدل عليه نائب الفاعل أى جامه الواضع أو وجد في آخر للكلمة المبينة والإحسان

(والبناء) على القول بأنه معنوي
 (زوم) آخر الكلمة حاله
 واحدة لغير عامل
 كم البكون وزوم إن لفتح
 وزوم هؤلاء للسكر وزوم
 حيث لضم وعلى القول بأنه
 لفظي ما جى به

من هذه العبارة أن يقال بالزعم الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير عما هي به
 يوهم أن البناء امر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائماً (قوله
 لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جى به لبيان مقتضى العامل فإنه اعراب وقوله
 من شبه الاعراب بيان لما جى به وشبه بفتح الشين والياء او بكسر فسكون بمعنى
 المشابهة ويبينه أن الحركة في أمس مثلاً وهي الكسرة تشابه الحركة في يزيد وإنما
 الغارق بينهما أن حركة يزيد جى بها مقتضى العامل فهي حركة اعراب وحركة أمس
 ليست كذلك لكن بينهما ما مشابهة في الصورة فإن حركة البناء صورتها لفظها
 تحركه اعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أى انراقتضاه العامل وطلبه
 من رفع أو نصب أو جر وكان قد قال البناء ما يشبه الاعراب في كونه حركة
 أو حرفاً أو سكوناً وحذفاً وفي كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم
 ليس ضمير مستتر يعود على ما جى به أى وليس ذلك الاثر الذي جى به حكاية
 ولا تعلق الخ فإن هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعراباً ولا بناءً وزيد على ما ذكره
 المصنف أن لا تكون تلك الحركة للبناء نسبة أو يكون السكون للوقوف أو للتخفيف
 فيخرج الضمة في ضربها لأنها للنسبة والعلل مبنى على قبح مقدر كما تقدم ونحو جاز زيد
 بالسكون فإنه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض
 لأجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فان حركة البناء مقدرة في جميع
 ما ذكر لا يسمي اعراباً ولا بناءً (قوله من زيد) من اسم استفهام مبتدأ مبنى على
 السكون في محل رفع وزيد اخبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة المحكية ومثله من زيد بالجرح جواباً لمن قال مررت بزيد بالرفع أيضاً جواباً
 لمن قال جاز زيد ووجهه في الأخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي
 هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل المحكية التي العامل فيها جاز وحينئذ فقد تزحمت
 الرفع حالة جعله خبراً فثبت لك أن الحركات الثلاث تعذر في المحكى (قوله بكسر
 الدال) فالجاء مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة الاتباع فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل لا يقضيها
 لان العامل لا يقضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال
 في البقية (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي
 اصططح عليه المناطقة وهذه انواع للبناء مطاوعة كل لفظياً ومعنوياً فعلى أنه

لا لبيان مقتضى العامل
 من شبه الاعراب وليس
 حكاية ولا تعلقاً ولا اتباعاً
 ولا تقاضاً من ساكنين
 فالجحائية نحو من زيداً
 بالانصب جواباً لمن قال
 رأيت زيداً والنقل نحو من
 اوتى بضم النون تقلاً من
 الهزاة والاتباع نحو والحمد لله
 بكسر الدال اتباعاً للكسر
 اللام والتخلص من التسقاء
 الساكنين نحو لم يكن الذين
 كسروا (وانواع البناء أربعة

لنقلني يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالألف في يازيدان والواو في يازيدون
وعلى أنه معنوي حوزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها واوس الداعي وكذا
القول في أنواع الاعراب (قوله نعم) أي نوع من الزوم الذي وصفت الكلمة المبنية
به يدل عليه بالضم فتكون هذه الأقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه
معنوي أو يبيح الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في القيمة
قال الرضي وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع إلا على
حركات غير عارية بنائية كانت كضمة حيث ولا كضمة فافى قل ومع القرينة تطلق
على حركات الاعراب أيضا كقول المصنف يعني ابن المحاجر بالضم رفعا ولكوفيون
يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله وتلقهما) أي الضم والكسر لم يدخل
فيه أي في الفعل وتؤخذ منه أن الضمة في ضربها ليست ضمة بناء بل للنسبة وأن الفعل
مبنى على فتح مقدور على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم
ما فيه (قوله تحوكم وابن) كل منهما اسم استفهام (قوله تحوكم وابن) الأول فعل
أمره بني على السكون والثاني فعل ماض مبنى على الفتح (قوله تحوكم وابن) بتشديد
النون لأن الأول مثال للمبنى على السكون والثاني مثال للمبنى على الفتح (قوله
والاعراب على الأول بأنه لفظي الخ) في أعرابه ما سبق في قوله والبناء الخ ولفظي
نسبة للفظ بالمعنى المصدري أي التلغظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب
إلى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلغظ فإن أبقينا اللفظ على معناه الاسم اعني
الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب
إلى العام وهو اللفظ مطلقا عدم من أن يكون تلك الحركات أو غيرها والقول بأن
الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لأن الاعراب انما هي به لتمييز
المعاني والتمييز انما يكون بما يتلغظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول
الكلام على تعريقه باعتبار أنه معنوي ثم ما ذكره من الأسماء الاصطلاحية وأما معناه
لغة فهو مصدر اعراب الشيء إذا غيرته أو حسنته أو ألبانه إلى غير ذلك من المعاني وأعلم
أن الاعراب منه محلى وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعرف بالمصنف لا يشمله
وقد يقال أن قوله ولو تقديره أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلى أيضا
(قوله ما جى به) أي أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجى وقوله
من حركة إلى آخره متعلق بجى أيضا وهوسان لما والمعنى أن الاعراب نفس الحركة

ضم وكسر) ومما ثقلان
وتلقهما ونقل الفعل
لم يدخل فيه ودخل الاسم
والحرف (فتح وسكون)
ومما خفيان ومختلفهما
دخول الكلام الثلاث الاسم
والفعل والحرف (فالسكون)
والفتح يشترك فيهما الاسم
تحوكم وابن (والفعل) نحو
قسم وابن (والحرف) نحو
لم وإن (والكسر والضم
يخصص بهما الاسم والحرف
ولا يدخلان الفعل) مثال
دخول الكسر في الاسم
والحرف امس وجبر ومثال
دخول الضم في الاسم والحرف
منذ في لغة من رفع بها
أوجز فارغة اسم والجماعة
سرف (والاعراب) على
القول بأنه لفظي ما جى به
لبان مقتضى العامل من
حركة أو حرف أو سكون
أر حذف

وعلى القول بأنه ممنوع (تغيير آخر الاسم) المتمكن (والفعل المضارع) الخالي من النونين (لفظاً أو تقديراً) بمعامل ملفوظ به أو مقدر مثلاً تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بمعامل ملفوظ به جاء زيد والفتى ورأيت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغيير الفعل لفظاً أو تقديراً بمعامل ملفوظ به لن يضرب ولم يضرب وإن يخشى ولم يخش ومثال تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بمعامل مقدر زيد والفتى في جواب من قال من قام وفي جواب من قال من رأيت زيد والفتى في الأول مرفوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد واقفى وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره رأيت زيدا والفتى ومثال تغيير الفعل لفظاً أو تقديراً بمعامل مقدر حتى يقوم ويسمى زيد فيقوم ويسمى منصوبان بمعامل مقدر وهما أن المصدرية (وأنواع الأعراب أربعة رفع ونصب وخفض وخزم فارفع والنصب يشتركان في الأسماء والأفعال والمخفض يختص بالأسماء

وهي الضمة والفتحة والكسرة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون التي أتى بها العامل أو الساكنون وما ناب عنه وهو الحذف وهذا وقد اعترض أبو حسان على قول أكثر النحاة أو ساكنون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لأن الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب إذا دخلت الجازم قات لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهباً أصله يذهبان فأحذف شمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسمين من الشيء قسمين (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أثره الذي هو التغيير وذلك لأن القائم بالكلمة إنما هو التغيير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلما بقي التغيير على معناه الأصلي لم يصح تغيير الأعراب به لأنه يلزم عليه وصف الشيء بعينه غيره لأن الأعراب وصف بالكلمة كالتغيير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير ما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال الرضي ولا يقال إن التعريف غير جامع لأن التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاختلاف الآخر والنون وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكأن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذلك النونان (قوله المتمكن) أي المبرح فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فإنه مبنى نحو هذا والذي (قوله والفعل) بالجر عطف على الاسم أي وتغيير آخر الفعل الخالي من النونين وأما إذا باشرته إحدى النونين فإنه يكون مبنياً وعن أبي طهارة أنه مع نون الأنثاء محذوف بحرف مكسب مقدرة منع من ظهورها ساكنون النون وقال بعضهم بأعرابه أيضاً وإن باشرته نون التوكيد (قوله لفظاً أو تقديراً) حال من تغيير أي حالة كون ذلك التغيير ملفوظاً به أو مقديراً والمراد التلغظ بدله أو تقديره لأن التغيير بمعنى التغيير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بمعامل الباء فيه السببية متعلقة بتغيير وقد تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الأعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حسان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحدة عدمية لأنه عديم تلك الثبوتيات وما يكون عديمها لا يشترك في النوعية مع الوجودي فإذا ليست أنواع الأعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وبنابهم على ذلك المازني روى عنه أنه قال الجزم ليس بأعراب إنما هو عدم الأعراب (قوله رفع) على القول بأن الأعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها أما على أنه معزوي فهو تغيير مخصوص بعلامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي (قوله على

والجزم يختص بالأفعال) مثال دخول الرفع والنصب والمخفض في الأسماء أحسن زيد برفع زيد على النفي

الاستفهام والنزول في الاولين مقبولة
وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول
الرفع والمحب والمجنون في الالتمال
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع
تشرب على الاستثاق ونسبه على
المصاحبة في التبع وبمقتضه على التبع
عن التشرب أيضا ومثال دخول الرفع
في الالتمال والافعال زيدا تشرب على
الابتداء والخبر (فزيد الاسم مرفوع
بالابتداء) وعلامته رفعه الفتحة (ويقوم
خبره وهو فعل مضارع مرفوع
بالتجريد) من الناصب والجار وعلامه
رفعه الضمة ومثال دخول التبع
في الالتمال والافعال ان زيدا تشرب
فزيد اسم منصوب (ان) على زيدا اسمها
وعلامه نصب الفتحة (ويضرب فعل
مضارع منصوب بل على علامته نصب
الفتحة) ومثال اختصاص الاسم
بالتخفيف نحو زيد مررت فزيد اسم
مختص بالباء وعلامته خفضه الكسرة
(ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو
لم يقيم فعمل مضارع مجزوم بل)
وعلامته جزمه السكون وانما اختص
الاسم بالتخفيف والفعل بالجزم للتساؤل
بينهما فان الاسم خفيف والفعل ثقل
والسكون أخف من التحريك فأعطى
التخفيف الثقل والتخفيف التثقل
لتساؤل حقة الاسم ثقل التحريك

(التثني) أي تجعل ما تافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أي لم يوجد من زيد أحسن
(قوله ونسبه على التبع) فالتبعية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
وجوزا يعود على ما وزيدا منصوب على التبع والتبع انفعال النفس عند رؤية شيء
حتى يسيه ويخرج عن أمثاله باعتبار أنه ثقل وجوده في المادة (قوله على الاستفهام)
أي تجعل ما المستفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفصيل خبر زيد بالجر مضاف إليه
والمعنى أي شيء في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستثاق) أي تجعل الواو
للاستثاق وتشرب مرفوع بالفتحة المارة وعلى هذا يكون التبع متوب بها على كل
السمك (قوله ونسبه على المصاحبة) فالواو والمعية وتشرب منصوب بأن منصورة
بعد واو المعية وعلى هذا يكون التبع عن كل السمك مصاحبا للشرب التبع فالنهي
عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على التبع) فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم
مضاف على ما كل وحرك بالكسر لانتفاء الساكنين كما حركنا كل أيضا
لذلك (قوله فزيد اسم منصوب) الفاء المحكية وزيدا مبتدأ مرفوع بضمه مقصورة
منع من ظهوره الاستفهام المحل بجره المحكية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه
(قوله اختصاص الاسم بالتخفيف) الباء داخلية على المقصور يعني أن التخفيف مقصور
على الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على التخفيف بل يتعداه
إلى الضم والفتح (قوله من المحدث والزمان) أورد عليه أن بعض الأسماء أيضا
مدلوله مركب كاسم الفاعل فإنه يدل على المحدث والزمان واجيب بأن الكلام
في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان الترابية وليست وضعية وقولهم
اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع لزم من بل معناه أنه لما اعتبر
في مفهومه المحدث وهو لا يدل على زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك المحدث إنما يكون
في الزمان الحال وبقى أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات
وحدث لأن الوضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالمحدث فمضى شارب ذاتا اتصفت
بالضرب ولا يختص عن هذا السؤال على كلام الساج فمضى يختص عنه بما قاله
المحققون أن مدلول الفعل مركب من المحدث والزمان والنسب وحيث قد تكون
أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت أجزاؤه أكثر فهو ثقل وبعضهم
علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيستل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث
عليه فيقال من ضرب ولن ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم

وبعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما ذلك الاسم خفيف والفعل ثقل لأن مدلول الاسم بسيط ومدلول مستق
الفعل مركب من المحدث والزمان والمركب ثقل والاسم خفيف

(وهذه الانواع الاربعة) اعني

انواع الاعراب (علامات اصول
وعلامات فروع تعرف بها)

الانواع الاربعة وتميز بها عن

انواع البناء (فالعلامات الاصول

اربع) على عدد انواع الاعراب

الاربعة كل علامة منها

تختص بنوع الاول (الفحة)

وهي علامة (الرفع نحو جاء

زيد) فزيد فاعل وهو مرفوع

وعلمة رفعه الضمة (و) الثانية

(الفحة) وهي علامة

(النصب نحو رأيت زيدا)

فزيد مفعول وهو منصوب

وعلمة نصبه الفحة

(و) الثالثة (الكسرة) وهي

علامة (التنقيص نحو مررت

بزيدا) فزيد مفعول بالياء

وعلمة خفضه الكسرة

(و) الرابعة (السكون)

وهو علامة (الجزم نحو لم يضرب

فيضرب مجزوم بلم وعلامة

جزمه السكون (ولها موضح)

تقع فيها) فأما الضمة فتكون

علامة (الرفع في اربعة مواضع)

الاول (في الاسم المفرد نحو جاء

زيد) والثاني (في زيد والقي مرفوعان

على الفاعلية وعلامة رفعهما

ضمة ظاهرة في زيد مقدرة في القتي

مستغن عن هذه الاسئلة اذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط (قوله وهذه
الانواع الاربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والانواع بدل من هذه والاربعة
صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله اعني أي اقصدا وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن
نفسه لان المتن له فلذلك لم يقل يعنى والعلامات جميع علامة وهي لغة الامارة وعرفا
عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف والم حذف
(قوله تعرف بها) الانواع الاربعة وتميز بها عن انواع البناء أي تعرف انواع
الاعراب الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتميز هذه
الانواع بهذه العلامات عن انواع البناء والتميز ليس الا باختلاف التعبير فيقال
في الاعراب رفع ونصب وجز وجر وفي البناء ضم وقح وكسر وسكون فالاربعة الاول
علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع
شيئا واحدا وهو الحركات الخمسة وهناك فرق آخر وهو ان حركة البناء لازمة
وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لاحقي فان قلت
حيث كانت ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند
الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المقررين بيننا وبين القاب البناء بدل
ضمة رفعه وبدل فتحة نصبه الخ والجواب أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة
وال توسع لما ان الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت اما الكوفيون فلا يفرقون
بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا تسج في الاستعمال (قوله وعلامة رفعه
الضمة) هذا جرى على القول بأن الاعراب معنوي أما على انه لفظي فيقال ورفع
الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى مألوقة تدل ولها الالسن
على كلا القولين (قوله ولها موضح) أي تلك العلامات الاربع الاصول مواضع
أي كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما
الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مشئي ولا مجموعا ولا ملحقا بها
ولما من الاسماء الستة فان هذه المذكورة اعرابها بالحروف كما سيأتي (قوله جاء
زيد والقي) أي والقاضي وهذا فاقاضي مرفوع بضمة مقدرة لانقل وهذا مبني على
السكون في محل رفع (قوله مقدرة في القتي) وأما نحو جاء في فانه مرفوع بضمة
مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها لانه ذكر ومثله جاء
قاضي فانه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من

ما هو رها النقل وقد ألف بعضهم في ذلك بقوله ما معرب اعرابه قد في حرف ذهب
 ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنتين دان فبني اسم بمعنى الجنى أى المتناول من ثمار
 الشجر مبتدأ مرفوع بنسبة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
 ظهورها لتعذر الجنتين مناسف اليه مجرور الياء لانه متى ودان خبر مرفوع بنسبة
 مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل وأصله
 داني فعل به ما قبل بتمامى وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحدة) في العبارة
 ركة والأفصح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لانه الذى يتغيره الجمع وأما المفرد
 فهو وابق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد قول عبارة بأن المعنى ما تغير فيه بناء
 واحدة عن حاله قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد في ضمن الجمع وتبرجع التكسير
 لما حقيقى أو تقدرى فالأول مختصر في ستة جوع لان التغير اما بالزيادة عن المفرد
 خصوصاً ومنه لان أكثر من اثنين لان هذه السيفه تستعمل ثنى وجمعاً والفرق
 بينهما انما هو بالاعراب فصوران متى يعرب بأعراب الثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر
 بالياء مع كسر الدالين فيها واما في طحال كونه جمعاً فانه يعرب بغير حركات ظاهرة على الثنى
 أو بالقص عن المفرد نحو تخمة ونخس أو بتبديل الشكل نحو أسد وأسداً أو بالزيادة مع
 تبديل الشكل نحو رجل ورجال أو بالقص وتبديل الشكل كرسول ورسلاً أو بالقص
 والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلان والثاني له امثلة منها نحو نك فانه يستعمل
 مفرداً وجمعاً بصيغة واحدة قال الله تعالى في المالك المشكون فهو مفرد بقرينة رجوع
 الضمير اليه مفرداً في المشكون انما التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
 فجرين بهم فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو الزون في وجرى فبصيغة المفرد
 والجمع واحدة لكن التفسير بقدرى فتجعل الحركة في ذلك مفرداً الحركة قتل وفيه
 جمعاً الحركة بدن ونحوه جان يقال لا واحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة
 المفرد فالكسرة في جبان مفرداً كالكسرة في كتاب وجمعاً كالكسرة في جراح وقس
 عليه فذاثه (قوله وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع ألف وتاء مزيدتين وما واقعة
 على مفرد ومعنى جمع أى تحققت جمعيته فانه في جمع المؤنث السالم مفرد تحققت
 جمعيته بألف وتاء مزيدتين وهذا التقدير يتدفع ما لو ردنا ولو قيل بدل جمع المؤنث
 السالم الجمع بالالف والنساء السالكات اهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون
 مذكراً كحمام وحمامات وإصطبل وإصطبلات وقد تغير الجمع عن صيغة المفرد كترفة

(د) الثاني في (جمع التكسير)
 وهو ما تغير فيه بناء واحدة
 (نحو جاء الرجال) ولا سارى
 فالرجال والاسارى مرفوعان
 على الفاعلة وعلامة رفعهما
 ضمة ظاهرة في الرجال مقدرة
 في الاسارى (د) الثالث
 في (جمع المؤنث السالم)

وعرفات الاول بسكون الراء والثاني بضمها ونحو ذلك وقد يجب بانه من باب تغليب
 الاكثر على الاقل اذ لاكثر في هذا الجمع ان يكون مفردة مؤنثة او الجمع سالما قال في شرح
 اللب جمع المؤنث السالم ما يحق بآخره ألف وتاء سواء سكنان مؤنث كسمات اولئك
 كذريهمات وسواء كان لم يغير بناء واحد كما ذكرنا وغير نحو عرفات وتسميته جمع
 المؤنث السالم باعتبار الغلبة (قوله اسما كان اوصفة) اسما خبر كان مقدم عليها
 وقوله اوصفة معطوف عليه واسم كان ضمير مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم
 والمعنى ان مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل الاول
 بقوله الهندات والثاني بالمسلات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما
 الخ ولم يستوف اقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله انه يتقاس في خمسة امور الاول
 ذوالنساء الاشفة وشاة وامة فلم يجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعه اجمع تكبير على
 شفاء ونشياه واماه الثاني علم المؤنث الاحذام ووبار ونحوهما عندهم بناتها لان الجمع
 ينصرف البناء اما على القول باعتبار اعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات
 ووبارات الثالث صفة مذكرة لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات * الرابع
 مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه صليق بالصفة اذ مفاده الوصف بالمصغر كجمع ذريهم
 على ذريهمات * الخامس اسم جنس مؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وعرفات
 او ألغا كهمي اسم لثيب وعفري اسم لذبسة لونها اعفر وبشري ومصري ومن قبيل
 اسم الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث كجبل وحبليات وهذه يشترط فيها ان يجمع
 مذكرة هاجع تصح فخرج فعلا مفعلا فيقال في جبراء جرات وفي فلان
 كسكري الخ فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماء كسموات وجامات
 واصطبلات وبنات واخوات بخلاف ابيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكبير لان
 تاء اصلية في مفردة وقد نظم بعض ماشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذى التاء ونحو ذرى * ودرهم مصغر - حجرا

وزين ووصف غير العاقل * وغير ذامم للناقل

(قوله بالشرط) اما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لمحقته تاء كعائشة او جودتها كهند
 واما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه ان يكون
 مذكرة الخ) فخرج بهذا نحو جبراء وسكري فان ذكر الاول اجر وهو لا يجمع
 على اجر ون وهذا الثاني سكران وهو لا يجمع على سكران ون وقد اشرنا لهذا

اسما كان اوصفة (نحو جامات
 الهندات المسلمات) فان كان
 المؤنث علما فانه يجمع هذا
 الجمع بالشرط كهندات وان كان
 صفة واه مذكرة فشرطه ان
 يكون مذكرة وجمع بواو ونون

في الكلام السابق قولنا ان لا تكون الصفة من ما فعلنا فعل ولا من ما فعل
فعلان أي ان لا تكون الصفة على وزن فعلا ما نذا الى مد كرماعلى وزن فعل كعمراء
وأجروصواه واسود وبخودك ولا ان تكون الصفة على وزن فعلى التي مد كرماعفلا
كسكرو فان مد كرماعفلا (قوله كسكرون) يمثل لما تحقق فيه شرط المد كرم
(قوله فشرطه ان لا يكون) برادة لا بالاية قبل يكون قال بعض ملائمة المصنف
وله في نسخة ان ثواب قال ووقت على نسخ عديده بها وان لم يكن له مد كرمشرطه
ان يكون بدون لا وفي غيره صحبة والصواب زيادة لا (قوله كحائس) هذا مثال
لشيء فلا يقال في جمع حائس بدون ما حائسات اما ما به التام كحائسة فإنه يجمع
هذا الجمع ويقال حائسات والعرق بين حائس وحائسة ان الاولى معنى ذات اطلاق
للجمع فلو قلنا نخذ ما يحبس لماعى أحد الارزمة أنى ما شاء وحاصل كلام المصنف
ان الاسم الذي يجمع بالالف واللام إما صفة أو موصوفة فان كان صفة فاما ان يكون
له مد كرماولا فان كان داما ان يجمع ما او او الموصول او لا فان جمع كسكرون قيل في مؤنثه
مسلات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لاسيما لم يرد في المصدر على الاصل اذ يجمع
المؤنث فرع عن جمع المد كرموه ان في الاصل داسى اعرب فلا يعل جرا ويجزوا وان
لم لا يقال اجرو ولا سكران ان لا سال سكران وان لم لا قالوا المسليات حيث
قالوا في المد كرماولا وان لم يكن له مد كرمشرطه هو محذور من علامة التأنيث
اولا وان لم يكن مجردا منها جمع نحو حلمات وان كان مجردا كحائس وطامث وماتق
لم يقل فيه طامثات ولا حائسات (قوله للمعرب) أي للمعرب من السويين أي ولم يصل
به واوالجماعة ولا ألف الاثني ولا ياء المشاطة فان اعرابه حية شذيك يكون بثبوت
السو والكلام حساق اعرابه بالجر كات (قوله فيصرب ويحشى مرفوعان) الغاء
للمكايبة ويصرب منه الاله فسد لغته فيكون اصحا وهو مرفوع بسمعة معذرة على آخوه
مع من شاء ورما صفة المكايبة ويحشى معه لى عليه مستد ابا مرفوعتان خبر
مرفوع بالالف لانه مشى (قوله فقد رقتى الفتى) أي لتعد رالتى وثابتا لتعد
العرصى بخوة وله تعالى وترى المساس سكرى ما نعام أحد المتكلمين في الآجران
الفتحة على المساس متذرة لتعد العرصى وهو الكون لاجل الادغام (قوله جمع
التكبير) أي ولوعيه مصرى كذا يجمع وما سجد لار الكلام حساق طائفة المص
والحكم واحديه تحل حالها الجرح فانه يخالف المصروف في الجرح بالصفة ولذلك ترك

كسكرون وان لم يكن له مد كرم
وشرطه ان لا يكون مؤنثه مجتزأ
من التام كحائس (و) الرابع
في العمل المتأخر المعروف بمحو
في (و) يصب ويحشى
مرفوعان وسامعة مرفوعة
ظاهرة في يصب مقذرة في يحشى
(واما الفتحة فيكون علامة
للتصنيف في ثلاثة مواضع) الاول
(في الاسم المعروف بمحو آيت ريدان)
والغنى مريد او اللى مصوبان
وعلاصة تصهما فتحة ظاهرة
في ريدان متذرة في الفتى (و) الثاني
في جمع التكسير بمحو آيت
او حال (والاسارى والرجال
والاسارى مصوبان بفتحة
ظاهرة في الرجال مصدرة في
الاسارى (و) الثالث في العمل
المتأخر المعروف بمحو يصب
ولم يحشى في يصب ويحشى
مصوبان وعلامة تصهما فتحة
ظاهرة في يصب مقذرة في يحشى

التقييد هنا بالمنصرف وقد يديه في حالة الجرح فيما بعد (قوله للمنصرف) وهو ما سلم
 من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما شبه الفعل فهو مساجد ومصابيح فإنه يجز
 بالفتحة (قوله يهذون) أي يتصنون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق
 بمعنى اللطف والاسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع اسرى يفتح فسكون ففتح
 جمع اسير مأخوذ من الاسارى بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الاسير او رجله
 (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لانه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت
 في مجيئ التنوين أن تنوينه للقبالة لالتكئين والصرف هو تنوين التمكين وقوله
 بأفصح على جمعيته حال من جمع المؤنث قسيده لاختراعه اذ لم يبق على جمعيته
 بأن أنسخ عن الجمعية وسعى به فان فيه اعراب ثلاثة كما اشار لذلك بقوله فان زال
 معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنقاني ولا ضرورة لهذا التقييد أي قوله باقية الخ
 لأن الكلام في جمع المؤنث السالم وأما اذا جعل علما صار مقرونا مع أن يطابق
 عليه جمع باعتبار اصله (قوله بأن جعل علما) تصوير لوال معنى الجمعية منه أي
 أن معنى الجمعية وهي الدلالة على الاحادير ولي اذا جعل علما لئلا يفسخ عن
 تلك الدلالة ويصير كقيمة الاعلام ليس له دلالة الا على مجرد الذات (قوله جاز فيه
 الصرف) أي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعية
 للقبالة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين وتنوين الاعلام المنصرفة
 وهو تنوين التمكين ثم ان ركبة عبارة الشارح لا تخفى لانه افاد هنا انه في حال جعله
 علما يجوز فيه الصرف أي التنوين وعدمه ثم قسم كلاما من هذين القسمين قسمين
 فقال فعلى الصرف يخفص الخ وعلى منع الصرف الخ أما قوله فعلى الصرف يخفص
 الخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدرك والمقام للاختصار
 بأن يقول يخفص معه وأما قوله وتركه فزيادته بمنزلة لانه يصير المعنى فعلى
 الصرف أي التنوين يخفص بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام
 مفروض في حالة التنوين وأما قوله وعلى منع الصرف يخفص بالفتحة بلام تنوين
 فقوله بلام تنوين زيادة مستدركة لأن الفرض انه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى
 قوله وعلى منع الصرف أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جاز اعرابه
 اعراب المنصرف واعراب غير المنصرف فعلى الاول يخفص بالكسرة مع التنوين
 وتركه وعلى الثاني يخفص بالفتحة بلام تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن

وأما الكسرة فتكون علامة
 للغة في ثلاثة مواضع) تنوع
 فيه الاول (في الاسم المفرد
 المنصرف نحو مررت بزيد)
 والثاني في زيد والثاني مخفوضان
 وعلامة خفضهما كسرة
 ظاهرة في زيد مقدرة في الثني
 (و) الثاني في (جمع التكسير
 المنصرف نحو يهذون ويزنون برجال
 ويرفقون بالاسارى برجال
 والاسارى مخفوضان وعلامة
 خفضهما كسرة ظاهرة
 في الرجال مقدرة في الاسارى
 (و) في (جمع المؤنث السالم باقيا
 على جمعيته نحو مررت بهنديات
 ومسلميات فهنديات ومسلميات
 مخفوضان وعلامة خفضهما
 كسرة ظاهرة في آخرهما فان
 زال معنى الجمعية منه بأن جعل
 علما جاز فيه الصرف وعدمه

فعل الصرف يخفف بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى منع الصرف يخفف بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ليس في آخره حرف تامة (بحول) يعرب فيضرب بحروم ولم علامة يرمه السكون (وأما العلامات الدروغ فسيح) أربعة أحرف وحركات وحذف والأحرف (الواردة) الألف والياء والتنوين (و) المحركات (الكسرة يابه عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة يابه عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السالبة (المحذف) فهذه السبعة تنوب عن المحركات الثلاث وعن السكون فيها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون

فما حذف من الصرف بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى منع الصرف يخفف بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ليس في آخره حرف تامة (بحول) يعرب فيضرب بحروم ولم علامة يرمه السكون (وأما العلامات الدروغ فسيح) أربعة أحرف وحركات وحذف والأحرف (الواردة) الألف والياء والتنوين (و) المحركات (الكسرة يابه عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة يابه عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السالبة (المحذف) فهذه السبعة تنوب عن المحركات الثلاث وعن السكون فيها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون

فما حذف من الصرف بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى منع الصرف يخفف بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ليس في آخره حرف تامة (بحول) يعرب فيضرب بحروم ولم علامة يرمه السكون (وأما العلامات الدروغ فسيح) أربعة أحرف وحركات وحذف والأحرف (الواردة) الألف والياء والتنوين (و) المحركات (الكسرة يابه عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة يابه عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السالبة (المحذف) فهذه السبعة تنوب عن المحركات الثلاث وعن السكون فيها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون

فما حذف من الصرف بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى منع الصرف يخفف بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ليس في آخره حرف تامة (بحول) يعرب فيضرب بحروم ولم علامة يرمه السكون (وأما العلامات الدروغ فسيح) أربعة أحرف وحركات وحذف والأحرف (الواردة) الألف والياء والتنوين (و) المحركات (الكسرة يابه عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة يابه عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السالبة (المحذف) فهذه السبعة تنوب عن المحركات الثلاث وعن السكون فيها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون

ولأنها أصل لا حرق مدحا = أو عكس

والاعديل انهما اصلان وقوله وثلاثها الى الحركات الثلاث اصل لا خرف مذهبها
 الواو والالف والياء وأما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فاذلك
 اشار لها في التسمية (قوله امثلتها) على حذف مضاف أى امثلة ما تنوب فيه (قوله
 وينوب عن السكون واحدة) انث بالفتحة لكون الموصوف مؤنثا أى علامة واحدة
 وتلك العلامة حذف حرف الهمزة وحذف النون كما سيأتى (في جمع المذكر السالم) وهو
 ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء على مفردة الذى من لفظه المجعول ذلك
 المفرد علما المذكر عاقل أو صفة له فيخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل
 علما من هذا الجمع كزيد بن عليا رجل مثلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك
 الزيادة كشمس زوج وما لا مفردة كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو
 أولو يمتنى أصحاب فان مفردة ذوبعنى صاحب وبالمجعول علما أو صفة أسماء الاجناس
 نحو صالمون وأهلون وبابلون فان مفرد الأول عالم يفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد
 الثاني أهل وهم الاقارب ومفرد الثالث بابل وهو الماطر الكبير وأرضون وستون
 فيجمع هذه الامور الخارجية عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في اعرابه
 (قوله اسما كان) اسما خبر كان مقدم علما واسما خبر مستتر يعود على المذكر
 في قوله يجمع المذكر كافتاد به تميم مفرد هذا الجمع أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما
 أو صفة ويشترط في العلم أن يكون المذكر عاقل خال من التاء ولو لغير تانيث كعلامة
 معربا ليس مركبا فان أردت أن تجمع من اسمه مبنى أو مركب تركبا بمنجيا انث بجمع
 ذو في المذكر ويجمع ذات في المؤنث فنقول جاء ذو وسيدويه وذو وبرق فخرو وذوات
 حذام وأما المركب الاضافى فانه يجمع صدره ويضاف لغيره نحو جاء عبده والله وجاء
 غلاموزيد وجوزا لك وفيون جمع الجزأين نحو جاء غلاموزيد واشترط في العلم
 أن يكون منكر أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على
 علمته فاذا اريد جمعه فلا يذمن تنكيره بأن يراد به شخص ما صمى بهذا الاسم
 وقد الغز البدر الدما مبنى في ذلك بخلاف العلماء اللند بقوله

أيا علماء اللند لا زال فضلكم * مدى الدهر يد وفي منازل سعده
 ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لتصحده
 وهما ويبدى ما تعسر فهمه * عليه لتهدوه الى سبيل رشده
 فبسال ما أمر شرطتم وجوده * تحكم فلم ترض الضميمة برده

(وينوب عن الضمة علامة
 الواو والالف والنون) وسأيت
 أمثلتها (وينوب عن الفتحة
 اربعة الكسرة والياء
 والالف وحذف النون)
 كما سيأتى (وينوب عن الكسرة
 اثنان الفتحة والياء وينوب
 عن السكون واحدة وهي
 حذف الحرف) الانخير ولها
 مواضع تكون فيها (فالواو
 تكون علامة للرفع نيابة
 عن الضمة في موضعين)
 لا ثالث لهما الا (في جمع
 المذكر السالم) اسما كان

فلا وجدتم ذلك الامحاصلا * منعتم ثبوت الحكم الابقده
وهذا المعنى في القرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده
واجاب بعض الفضلاء بقوله

أمان على أفراس افكاره غذا * يصيد عزيرك ارداد بجده
فهاك جوابا للسؤال موثقا * يفوق قويد الذرف نظم عقده
قد اشترما في مفرد علمية * يجمع على تخرج المشي وحده
فما راوا تعريف ذلك محققا * اوجعه الابابيات ضده
ويذفع هذا الاشكال أن شيعته * لنعمه جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لا قدم حاذق * عليه فلا تنفرد بشرط فقده

وبحصول الاشكال أن اللمة كيف تشتط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط تقيضا وهو
التكثير في تحققه وبحمل الجواب أن العلية ليست شرطا حتى يتحقق التناقض بل هي
من قبيل المعذبين الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده - حصول المطلوب
ولا يخاف منه وذلك كالتحذرات الموصلة للقصده فإنه يتوقف عليها الوصول للقصده وعند
الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وما هو أن اطلاق الشرط على العلية بطريق
الاستعارة لعلاقة المشابهة بينهما وبين المعذني توقف المطلوب على كل ولا يصح
أن تكون العلية شرطا حقيقيا لأن الشرط يتبع مع المشروط واللمة لا تتابع الجمع
كما علمت والحاصل أن كلامنا المعذور الشرط يتوقف عليه حصول الشيء لكن الشرط
يستمر مصاحبا للملوب والمعذني تنعدم عند حصوله والعلية من قبيل المعذلات الشرط
(قوله اوصفة) وبشرط فيها أن تكون صفة لمذ كفاعل خالية من الشاء ليست من
باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب افعال فعلا كاجر سمره ولا من باب
فيه المذ كروا المؤنث نحو صبور ولا وصف المذ كروا مؤنث له نحو اكروا وأرغضم الكمرة
وهي عمرة الذ كروا الادرة وهي كبر لا تقيس فلا يقال اكرون وأدرون (قوله تنوعوا)
الزيدون المسلون) بدون واو فيه يكون الزيدون فاعلا والمسلون صفة له فتقرله
والزيدون المسلون فاعل الخ فيه تنوع ظاهر لأن الفاعل هو الزيدون وأما المسلون
فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار اليه اعراب الجمع بالحروف أى رفع جمع
المذكور السابق وهو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف
فرفع بصفة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويحذف كسرة مقدرة على الياء في حالة

اوصفة (تنوعوا الزيدون
المسلون) فالزيدون المسلون
فاعل والفاعل مرفوع وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الهمزة
هذا هو المشهور

الجسر وبقيته مقدره عليها أيضا في حالة النصب وهناك اعراب آخر احصها
 ما ذكرناه وانما رفع هذا التجميع بالواو لانها تقع ضمير الجمع في نحو يضربون ولان
 التجميع اقل دورا نافي الكلام من المثني فيجعل التثنية وهو الواو القليل وهو الجمع
 ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين في المفرد وقبل عوضا عن حركة
 المفرد وزيدت الياء عوضا عن الواو وقبل غير ذلك وحركت حرف القاء الساكنين
 وكانت فتحة مخففتها ونقل الجمع (قوله وجوك) بكسر الكاف بناء على أن الحم قريب
 الزوج فقط وقرب الزوجة يقال له ختن بفتحين كما هو المشهور وعلى مقابله من
 أن الحم يطلق على اقارب الزوجة أيضا يجوز فتح الكاف (قوله وذومال) أشار
 باضافته المال الى شرطها وهو أنها لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر نكرة كان
 كمال مثل او معرفة فتحو الله ذوالمتغرة رجلا وما اضافتها للضمير كما في قول الشاعر
 انما يعرف الفضل عن الناس ذوره * فشاذ هذا كله في ذوالمذكورة هنا التي
 بمعنى صاحب وما ذوالطائفة فهي مبنية على السكون في الاحوال الثلاثة لانها
 اسم موصول بمعنى الذي تقول جاءني ذوقام ورأيت ذوقام ومررت بذوقام أي الذي
 قام وبمعظم اعرابها اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكتي به عن اسماء
 الاجناس كالمال والقراب والدة قي وغير ذلك وقبل اسم لما يقيج التصريح به وقبل
 اسم للفرج خاصة (قوله بشرط أن تكون) أي هذه الاسماء (قوله مفردة)
 فان ثبتت نحو ابوان او جعت جمع تكسير كآباء أو تصحیح كما ثبتون اعراب ما ذكر
 (قوله مكبرة) فلوصفرت كما في اعراب بحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو
 افردت نحو جوامب وأخ اعراب المفرد وكما استطع عن الاضافة سوى ذوقام
 بالواو فانها لا يستعملان الا مضافين (قوله لغير ما لم تكن) شرط في الشرط الذي
 هو الاضافة أي لا يشترط أن تكون تلك الاضافة لغير ما لم تكن بان تضاف للضمير
 المخاطب كما مثل المصنف أو ضمير الغائب نحو ابوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو ابونا
 شيخ كبير أو اللام الظاهر نحو جاءني أو زيد ورأيت أبا زيد ومررت بأبي زيد فان
 اضيفت لياء المتكلم نحو جاءني اعراب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء المتكلم ما عدا
 ذوقامها انما تضاف لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد معجمة فعين
 مهملة لأن لا تليها ياء النسبة فان تحققت اعراب بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي

(و) الثاني (في الاسماء
 الستة) وهي أبوك وأخوك
 وجوك وفوك وذومال وهنوك
 بشرط أن تكون مفردة مكبرة
 مضافة لغير ياء المتكلم (نحو
 هذا أبوك وأخوك وجوك
 وفوك وذومال)

وردة هذا الشرط بأنها في حالة التسمية خرجت عن الأسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب اليه والذي اعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق انه لا حاجة لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) واجمع لمنوك أي وأما شرف لغته وأفعها فانه يعرب بحركات ظاهرة بقوله هذا منك ورأيت منك ومرت بهنك ولذلك قال ابن مالك

أب أخ حم كذلك ومن * والنقص في هذا الأخير أحسن (قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة جارية على المشهور لأن هذا الوجه أسهل المذهب وأبعد ما عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها أنها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدّر الضمة على الواو والكسرة على الياء للتقليل والتخفة على الألف للتعذر وبقي أوجه أخرى لا يسعها لتمام (قوله في المتن) اسم مفعول من شئت الشيء لذا أعطيت بعضه على بعض بحيث به الصيغة المذكورة وهذا المتن هو الاسم المعرب الدال على اثنين فنظير زيادة ألف أو ياء على مفردة فيخرج بالمعرب المبني نحوذان ونان واللدان والكتان والدال على اثنين مادل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكلبتان بالياء الموحدة اسم للألف المعروفة ونخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالة على أكثر من واحد ومثله زوج ونضع لانه لا يتعين الدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج ونخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكلا فان دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لامن الألف لأن الألف في الأول أصلية متقلة عن ياء أي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كالف جيلي والنساء عوض عن لام الكلمة ونخرج بقولنا على مفردة ما لمقرده نحو ثمان واثنتان ويشترط في المتن أيضا أن يكون له نان في الخارج ليخرج نحو قران ثنية شمس وقر على سبيل التعليل ومثله الإخوان للاب والام والشرق للشرق والمغرب فلهذا كله من قبيل الحق بالتي لامن التي حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم اذا اريد تثنية نكرة قد أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شروط للتي أن يكون معربا * ومفردا منكر اماركا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينس عنه غيره

قوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمر وأب يكون

هـ وفي لغة قليلة حكاهما
يدويه فلهذه الأسماء الستة
فوتته على الخمسية وعلامة
مها لوا في زيادة عن الضمة
على المشهور (والألف تكون
إلانة للرفع نيابة عن الضمة
في المتن) المرفوع (نحو قال
وسلان) فمرسلان فاحسان
والفاعل مرفوع وعلامة رفعه
الألف نيابة عن الضمة

على المشهور (وتكون الای علامه للنصب نیابة عن المعنى في
وقاك وذامال وهنالك في لغة قليلة) فابالك (۸۷) وما

موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا المحققة والمجاز وقوله له مماثل ای له مان
في الخارج فحقه قران الشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم یعن عنه غيره ای
لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ومن ثم لم يقل لو اسوا آن استغناء بسيان ثنيته سی
بمعنی مثل وزید علی ما فی النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعرب
وتحورهما بما یزعم النبی لا ستغراق الافراد ونظم ذلك شیخنا زیادة علی الیبتین
ولم یکن کلا ولا بعضا ولا مستغرقا فی النبی نلت الاملا

(قوله على المشهور) ومقابل له انه عرب بضمة مقدرة على ما قبل الالف وقمحة
أو كسرة مقدرة على ما قبل الیاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لان
هذه الحركات التي قبل الالف والیاء اتی بها المناسبة فقد حركت الاء عراب حیث
وقيل غیر ذلك من الاء (قوله المسكور ما بعدها) وقد تقع كما فی قوله
على اسودین استقلت عشية * بفتح النون صف قطاة بسرعة الطيران واحودین
مثنی اسودی وهو خفيف المثنی وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المقروح
ما بعدها) ای للضم المناسبة لثقل الجمع وقد تسكر النون كما فی قوله
عرفنا جعفر ارمی بیه * وانكرنا زعاف آخرین

بكر نون آخرین وهو فتح الخاء جمع آخر فتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع)
أی سواء كانت ظاهرة كضربون أو مقدرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي اتلون
الخ. وقد تقدم شرحه (قوله في الافعال الخمسة) ويقال لها الامثلة الخمسة لانها
مثال لغيرها من الافعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من اضافة الصفة
للموصوف أی النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا المشهور)
ومقابل ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة للرفعها) قائله الاخفش كما نقله
في التسهيل قال أبو جهمان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الاخفش حكاه
لنا صاحبنا أبو جهمان في شرحه عید النور الما لقی صاحب كتاب وصف المباني
في حروف المعاني عن ابی زید السهلی قال زعم أبو زید السهلی أن الاعراب مقدر
في الحروف التي قبل هذه الحروف كما هو متدر في غلامی وأن شغل تلك الحروف
بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع
الاضافة الى ما المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي
تطلبها ایاها المتكلم قيل له فابال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب

الفتح (والیاء تكون علامة للرفع
ایة عن الكسرة في ثلاثة مواضع الاول
(في المثنى) المقحوض (نحور مرت
بازیدین) فالزیدین محفوض وعلامة
نخفصه الیاء المفتوح ما قبلها المكسور
ما بعدها (و) لثانی (في جمع المذكر السالم
نحور مرت بازیدین) فالزیدین محفوض
وعلامة نخفصه الیاء المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الاسماء
الستة) المتقدمة ذكرها نحور مرت
بأبیک وأخیک وجیک وفیک رذی
مال وهنیک في لغة قليلة) فایک
وما عطف عليه محفوض وعلامة
نخفصه الیاء نیابة عن الكسرة
(والیاء تكون علامة للنصب نیابة
عن الفتح في المثنى المنصوب نحو
رأیت الزیدین) فالزیدین مفعول
وهو منصوب وعلامة نصبه الیاء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها
نیابة عن الفتح (وفي جمع المذكر
السالم نحور رأیت الزیدین) فالزیدین
مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه
الیاء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
نیابة عن الفتح (والنون تكون علامة
للرفع نیابة عن الضمة في الافعال
الخمس) وهي كل فعل مضارع اتصل
به ألف اشین أو واء جمع أو یاء
مخاطبة نحو تفعلان وتفعلین

بالياء والیاء الفوقانية والفتحانية (وتفعلون وتفعلین) بالياء
المثناة فوق لا غیر فهذه الافعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نیابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها

يقال ما معناه هذه الون إنما حقت هذه الأفعال لوقوعها وقع الاسماء فهي
من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زياداً يقوم
قرصته محلولة محل قائم فكذلك اذا قلت ان الزيدان يقومان فتحته هذه الون
محلولة محل قائمان فاذا اعمل محل الاسم لم تحقه النون فاذا قلت ان يقوموا اولم يقوموا
لاية ذوان قائمان ولا قائمان فم ثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع
في يقومان ضمة مقدرة في الميم وأما في التسب فتحة مقدرة وأما في الجمن فمكون الميم
قد برأه مع حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو والالف
أو الياء وتلك الحركة مقدرة لتعذر منع من خلفه وروها اشتغال محل بحركة اللام
(قوله بالياء وتاء) الياء للمبينة فذكر قوله مزيدتين لمزيد التوضيح فان جعلت
الياء للمباحية احتيج لذكر هذا التزيد فان قيل الذي جمع بالياء وتاء هو المفرد وهو
لا ينسب بالكسرة لانه ليس جمع مؤنث سالم فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة
على جمع كان المعنى جمع جمع فليزم عليه تحصيل المحاصل والجواب ان ما واقع
على الجمع أي الجمع الذي جمع أي تحققت جميعته وحصلت بالالف والتاء (قوله
مزيدتين) نخرج بزيادة الالف نحو قنساء وغزاة فان الالف فيهما منقلبة في الأولى
عن ياء وفي الثانية عن واء والاصل قضية وغزوة ونخرج بزيادة التاء نحو ياسات
وأهوات فان الساء فيهما صلية فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نفسه
الكسرة) ويجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكى السكاكي
سمعت لغاتهم يفتح التاء (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا يتون تنوين
تتمكن بناء على أن الصرف هو تنوين التمكن كما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين
تبعد في السقوط الجبر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه اكونهما الخون في الاختصاص
بالاسم وعدم وجودهما في الفعل وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجبر
بالكسرة وقيل هو الجبر بالكسرة فقط فليس الجبر تابعاً في السقوط للتنوين قال
أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته (قوله وهو ما) اسم موصول بمعنى الذي
أو نكرة موصوفة بمعنى شيء فأنشأ صلة وأوصفه وما واقع على اسم مفرد أو جمع تكسیر
(قوله في عتين فرعتين) فان قلت لا شيء احتيج في منع الاسم من الصرف
لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا
اكتفى في منعه الصرف بسله واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل في أمر عرضي

ضمة مقدرة على لام الفعل
ويقال فيها كما فعل وفاعل
وعلامة رفعها ثبوت النون
(والكسرة تكون علامة
لنصب نيابة عن الفتحة في
جمع المؤنث السالم) وهو
ما جمع بالياء وتاء مزيدتين
(نحو آيت اللهات) فاللهات
مفعول وهو منصوب وعلامة
نصبه الكسرة نيابة عن
الفتحة جهلاً بنفسه على جرة
كأن جمع المذكور السالم
ليأتي الفرع بأصله (والفتحة
تكون علامة للرفع نيابة
عن الكسرة في الاسم الذي
لا ينصرف) وهو ما أشبه الفعل
في عتين فرعتين

وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للرفق فانها قوية لكونها
 ذاتية فان قلت لم اعطى الاسم حكم الفعل ولم يبط الفعل حكم الاسم
 مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تطلق على الفعل فيما هو خاص به
 وهو كونه فرعاً من وجهين وليس ذلك لما تطلق المشابهة بينهما فان قلت
 لم يبين الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لنفسه هذه المشابهة فان
 الاسم لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء فان قلب فلم يبط الاسم بهذه
 المشابهة عمل الفعل قلت لانه لم يتغير معنى الفعل المطالب للفاعل والمفعول
 اء من الشئ وانى (قوله مختلفتين) صفة ثانية لتعني وقوله مرجع احدهما
 اللفظ الخ يبين وجهة الاختلاف ومعهم هذا القيد أن هاتين العنيتين ان رجعتا
 للفظ فقط كما جبال أن اللفظ كذا أى أوله لفظ والمعنى من جهة واحدة كدبرهم صرف
 الاسم وبما أن ذلك أن الأول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظاً والثاني فيه فرعية
 التأنيث والوصفية معني والثالث فيه تفسير لفظه وتفسير معناه المفيد للتحقيق
 (قوله تقوم مقام الفرعيتين) أى فى افادة الفعل (قوله وهو عند الكوفيين)
 القائلين بأشتقاق الفعل من المصدر وخبر هو أن على العلة الفرعية وذكره
 مراعاة للتبني وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولوراعى المرجع لانه
 (قوله وعند الكوفيين) القائلين بأشتقاق المصدر من الفعل (قوله كما لفرد)
 الأولى حذف السكاف لانه مفرد حقيقة لانه على شئ واحد وهو مجرد الذات
 وأما دلالة بعض الإسماء المشتقة على انزمان فهي عارضة لا اعتدال بها وقد يحجب
 عن المصنف بأنه زاد السكاف لمشاكلة قوله فى الفعل كالمركب (قوله كالمركب)
 السكاف هذا فى موقعه لأن الفعل ليس مركباً حقيقة بل شبه به فى كونه مدلوله
 الحديث والزمان والتمسبه فلما كان مدلوله مركباً فكان كانه مركباً وتجوز دبره من
 الافعال عن الزمان غير قاذح لبروز ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أى
 افتقار الفعل الى الفاعل ليم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى (قوله ما يمتنع
 صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القيم لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على
 وزن صيغة) المراد بالوزن معناه التحقيق وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف
 لمفعوله والصبغة هي الهيئة أى الحركات والسكنات وأما المادة فهي الحروف التى
 تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أى هيئة منتهى المجموع

مختلفتين مرجع احدهما
 اللفظ و مرجع الاخرى المعنى
 وفرعية تقوم مقام الفرعيتين
 وذلك أن فى الفعل فرعية
 عن الاسم فى اللفظ وهو عند
 البصريين اشتقاقه من
 المصدر ف ضرب مثلاً مشتق
 من الضرب وعند الكوفيين
 التركيب لأن الاسم كالمفرد
 والفعل كالمركب والمفرد
 أصل المركب وفرعية
 فى المعنى وهو احتياجه الى
 الفاعل والفاعل لا يكون
 الا اسماء الاسم الذى
 لا يصرف نوعان الا قول
 ما يمتنع صرفه بفرعية
 واحدة (وهو ما كان على
 وزن صيغة)

أى لا يعكس أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعل
 (قوله منتهى المجموع) أى الصيغة التى انتهى الجمع لها وايتجاوزها (قوله بعد
 ألف تكسيرة) أى الألف التى حدثت في جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) أى
 أولهما مكسور لفظاً كما جاد أو تقديره كدواب فإن أصله دواب ادغم أحد
 الثنتين في الآخر قوله كما جاد) ومنها بروراتب يا كالب جمع اكلب جمع كلب وأما
 نحوه ملاوث وصياف وصياف قل فإن تجرد من التاء منع من الصرف وإن تحققت
 كلاً شكه صرف (قوله أوسطها ما كن) خرج نحوه لاشك في راعته وصياقة فأنها
 معروفة لما كلة هذه المجموع الأحاد كطراعية وكراعية (قوله وقناديل) أى
 وأما جمع انعام جمع نعم يقتضين وهى الإبل (قوله استأثر) أى اختص وعمل
 ذلك قوله لأنه بمثابة جمع من أى ترانها حالان عدم جمع مرة أخرى بمنزلة جمع أتر
 فسكانه جمع مرتين واعترض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العتين وما ذكره
 الشارح ونسب درجوعهما لشي واحد وهو اللفظ فالأولى ما قاله بعضهم في عمله ذلك
 أن صيغة الجمع على ترجع للفظ وعدم تغير هذه الصيغة في الأحاد أو عدم مجازاة الجمع
 لها واتهمناه عند ما علم ترجع للفظ (قوله كذا كرى) مصدر ذكر بمعنى تذكر
 (قوله كرمى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالدينة المشرقة والنسبة إليها رضى
 قاله الجوهري (قوله كجرى) جمع جريح كرمى ورمى وقيل وقيل (قوله
 تقبل مى) أى الألف الثانية همزة كراهة اجتماع الفين وإنما قبلت هى دون
 الأولى لتصرفها فهى محل للتغير ولم تحذف لنوات ما يدل على التانيث عند حذفها
 ولم تحذف الأولى لتلايف وت المدفحة لمرة يدل عن ألف التانيث ولمدود هو الألف
 الأولى وحينئذ فوصف ألف التانيث بأنها مدودة قيسه تجوز باعتبار أنها السبب
 في حصول المدفوع ومن قبيل الاستدلال بوقيل الدال على التانيث هو الألف
 الأولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان فإن الأول مؤنثه
 مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف التانيث بالمدحقيق لا تجوز فيه وقيل
 هما معاً للتانيث (قوله كجره) وهى القلادة أى الأرض الواسعة والمجمع النجاري
 بفتح الراء وكجره والبحراوات (قوله لأنه تانيث لازم) وإنما كان لازماً لأن
 ألف التانيث غير مقدرة الانفصال فهى كالجزء من الكلمة بخلاف ناء التانيث فأنها
 مقدرة الانفصال فلا يقال فى حبل ولا فى حجره جربل الألف لازمة غير منعكة

منتهى المجموع وضابطه كل
 جمع بد ألف تكسيرة حرفان
 سواء كان فى أوله ميم أم لا
 (كما جاد وصرايح أو) بعد
 ألب تكسيرة (ثلاثة) أحرف
 (أوسطها ما كن) سواء كان
 فى أوله ميم أم لا (كما يجمع
 وقناديل) وإنما استأثر قد
 الجمع بالمتع لأنه بمثابة جمعين
 (أو كان محتوماً ألف التانيث
 المقصورة) وهى ألف مقردة
 ويمتنع صرف معجوبها
 كفسا وقع سواء وقع نكرة
 كذا كرى أو معرفة كرمى
 أو جمعاً كجرى أو صفة
 (كجلى أو) ألف التانيث
 (المدودة) وهى ألف ما قبلها
 ألف تقبل هى همزة ويمتنع
 صرف معجوبها كفسا وقع
 سواء وقع نكرة كجره أو
 معرفة كز كراء أم جمعاً
 كأصدقاؤه صفة (كجره)
 وإنما استأثر ما قبله ألف
 التانيث بالمتع لأنه تانيث لازم

بخلاف ضاربة مثلاً فإنه قد تعذف الشاء ويقال ضارب (قوله تانيث آخر) أى
 تحكاته اثنتين مرتين وفى كلامه همام سبق فى قوله فكأنه جمع مرتين فالاولى
 ان يقال العلة الفرعية للفظية هى لزوم الزيادة حتى صارت المزمرة كأنها
 من اصول الكلمة وفرعية المعنى هى الدلالة على التانيث قاله الشوانى وفى شرح
 الباب للسيد أن الالف تكون سبباً كأنها وزومها الكلمة من حيث أن الكلمة
 صيغت عليها بمنزلة تانيث آخر فهم اثنا عشر أحدهما الفعلى وهو فى الالف والثانى
 معنوى وهو لزومها (قوله مع العلية) أى سواء كانت شغصية كزمرة وطلمحة وخديجة
 أو جنسية كإسماء لأن علم الجنس كعلم الشخص فى الأحكام اللفظية التى منها
 الصرف وعدمه (قوله وزيادة الالف والنون) من إضافة الصفة للموصوف أى
 الالف والنون الزائدتان لأن العلة هى الالف والنون الزائدتان لانفس زيادتهما
 ودوله المضارعتين أى المشابهتين وبين السارح وجه الشبه بأمرين الاول قوله لانهما
 فى بناء الخ الثانى قوله وانهما لا تكتفى لهما الشاء ولما خص الشبه بالالف التانيث
 التمدودة مع انهما مشابعتين للضرورة أيضاً ظهور المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة
 الالف والنون محتاجة لعل أخرى معها فى منع الصرف وهما استقلت بال منع وحدهما
 كالف التانيث وجوابه أن الف التانيث مستزمنة لعل أخرى معنوية بخلاف الالف
 والنون ولما قيد بها بالزيادة احتراز عن غير المتردتين وقد يكون لفظ واحدحة لا
 طهما كحسان فان أخذ من المحسن صرف وان أخذ من المحسن بفتح الحاء وهو القتل يقال
 حس البرد الجراد أى قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد
 صرف أو من شاط بمعنى احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أو من
 العفونة صرف وحيان ان أخذ من الحمية منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء
 بمعنى الحلاله صرف فلو أبدلت من النون الزائدة لاما كما صيلا مسمى به أصله
 أصيلا ن تصغير اصل ان منع من الصرف أعطاهم المبدل حكم المبدل منه (قوله
 كمران) وعطفان اسم تعبية واصبهان اسم بلادة من بلاد الجعم (قوله فان فيه
 العلية) أى الشخصية وعملها العلية الجنسية فى تحوير قان فإنه علم جنس لداية أصغر
 من الخنفساء على قدر الدينار مرة الفأخر وشاسته أرجل تولد فى الاماكن
 الندية (قوله فان فيه العلية) لأنه علم بلادة بالشام مركب من بعل وهو اسم صم
 وبك وهو اسم صاحب هذه البلادة (قوله والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة

فنزول وزومه بمنزلة تانيث
 آخر والشاء فى ما يمنع
 صرفه بفرعيتين وهو نوحان
 ما يمنع مع العلية وما يمنع
 مع الوصفية فالاول ما شربنا
 اليه بقولنا (أو اجتمع فيه
 العلية وزيادة الالف
 والنون) المضارعتين لالف
 التانيث التمدودة لانهما
 فى بناء بعض المذكور كما أن
 الف التانيث فى بناء بعض
 المؤنث وانهما لا تكتفى لهما
 الشاء (كمران) فان فيه
 العلية وهى فرع التنكير
 والزيادة وهى فرع المترادف
 عليه (أو الالية والتركيب
 المزيجى كعبلبك) فان فيه
 العلية وهى فرع التنكير
 والتركيب وهو فرع الافراد

المتبوية فهي العلية (قوله والتأنيث لغزاً ومعنى) أي من جهة التأنيث بأن تلتزم
 علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تغلب في الوقف دائماً لتأتي في فاعلة وممر
 جهة المعنى بأن يكون علم المؤنث (قوله أو معنى) وهو المعنى بالتأنيث المعنوي
 (قوله لرجل) أملاًو كان علم المرأة فانه يكون من التسم الأول (قوله وهو تأنيث
 معنوي) أي يرجع للمعنى والعلية أينما علمه معنوية فلم يتحقق حدث في هذا الاسم
 علان فرعتان مختلفتان بل المتأنيث هنا مرجعه مالم يثنى كما تقدم في حائض فأى
 موجب لمع العرف ولا صرف هذا النوع كما صرف حائض مع كونه مثله وأحسن
 ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعاً لمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث
 بحسب الأصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فخرجت هذه العلة لفظاً بواسطة
 هذا التحويل ولما كان ذلك التأنيث المعنوي ضعيفاً عن التأنيث اللفظي أصبح
 إلى تقوية شرط أن ينضم إليه واحد من الامور الأربعة التي ذكرها الشارع ليستقر
 به ويلحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره المنع من الصرف فإن هذه الامور والتي شرط
 معاجبة واحد منها له ترديده تفلان الحركاته انقل من السكون والجملة نقل
 من العربية وكون اللفظ للذكر ثم يستعمل لمؤنث يحصل فيه نقل باعتبار أن الشيء
 في غير محله يستقل وبقي بحث آخر هو وأنه اذا صح اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار
 المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوي يقال حينئذ يصح أيضاً أن يكتسب اللفظ
 حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزيت فالفروق بينهما حكمها والجواب
 انساني حائض واعتبار الاصله ولم تلتفت لاكتساب اللفظ التأنيث وفي زيت
 لاحظنا الاكتساب بفصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح فيجيب
 بأن هذه حكم تلتبس لما مع بعد الوقوع والنزول وليست عللاً لاعتاج قولها
 لطلب المرجح اذ ليست أحكاماً عقلية وانما هي علل تلتبس لأحكام لفظية ونحن
 في ذلك كله أسرى الجماع فهو المرجوع اليه آخر فان العرب صرفت حائضاً ومنعت
 صرف زيتاً فتبع ذلك ونقل الحكم في كل منهما بحسب الامكان (قوله كما مثلاً)
 أي كتمثيلها مصدرية تسبك مع ما بعد ما مصدر والسكلام على حذف منافي
 أي متعلق بمثلاً وهو ما مثل به من زيت فإنه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم
 مقام اللفظ تاء التأنيث ثم حيث كان الاسم زائداً على الثلاث ومنع من الصرف
 ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلاً بزيت ومعنى كون التأنيث معنوية في حال تسمية

(الاولية والتأنيث) لفظاً
 ومعنى اولاً فاعلة ومعنى
 لالفاظ الاول (كفاطمة)
 (و) الثاني (كلمة) لرجل
 (و) الثالث نحو (زيت)
 (و) التأنيث معنوي
 لا امرأة وهو تأنيث معنوي
 وشرط تحتم منه من الصرف
 الزيادة على الثلاثة كما مثلاً

المأثور كرهه أنه باعتبار الأصل أى قبل جعله علما للذكر مستعجل في المؤنث
 (قوله أو تترك الوسط) أى يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثا لكنه محرك
 الوسط فيكون متحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسعر علما
 بهم (قوله أو أوجهة) أى مع كونه غير متحرك الوسط (قوله كيمص) علم اجمعي
 على بلدة فالجمعة مائة وثبة التائيت المعنوية فيصيرها بمنزلة التائيت اللفظي فان قلت
 في حص أيضا الجمعة فلم يمنع من الصرف العلمية والجمعة فالجواب أن شرط منع
 العلمية الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مقود عنها
 فلم تعتبر بل اعتبر التائيت وبقي أنهم يجعلون العلمية عدلة معنوية مع أن الذى يوصف
 بكونه تعلما للفظ لا المعنى واجيب بأنه لما كان لامعنى العلمية اللفظ لا يتخصص
 معناه جعلوا العلمية عدلة معنوية (قوله أو النقل) أى مع كونه غير اجمعي فهنا
 النقل يلحق التائيت المعنوى باللفظي (قوله فان تخالف شرط من هذه الشروط)
 أى لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح أن يقول كما قلنا (قوله وجعل) بضم الجيم
 وسكون الميم (قوله قاومت) أى قاوت فسكانه لم يوجد فيه الاعاء واحدة (قوله
 نظر الى وجود الفرعين) أى ولم يتصرفا قد شرط تأثيرهما فان السكون لا يغير
 حكم الواو منه اجتماع عاتين ثم جعل بوزن الوجهين ما لم يصغر وتلقه التساوي لا منع
 من الصرف نحو هذه (قوله بالوجهين) فعدد الأول مصروف والتانى ممنوع من
 الصرف (قوله لم تنافع) البيت من بحر المنسرح وأجزؤه مستقلة مفعولات مفعلة
 مرتين وأخر الشرط الأول قوله مبرزه اذ هو الاول الشرط التانى وإعرايه لم حرف جازم
 وتنافع مضارع مجزوم ولم مبرزه جار مجزوم متعلق بقوله تنافع وفضل مضاف ومبرز
 مضاف اليه ومبرز مضاف وإشاء مضاف اليه وددع فاعل منون مصروف ولم تسق
 لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبنى على ما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف وأعماله
 تسق بالالف فما دخل الجزم حذفه فالله مضارع متل وددع بترك التنوين نائب
 الفاعل وفي ألعاب جار مجزوم متعلق بتسقى والعباء يضم العين جمع غلبة وهى اناء
 من شرب تشرب فيه اعيان العرب كذا في الجملى وفي الصحاح اللعبة مخاب من جلد
 والجمع علباء وعلاب والمعنى ان ددع هذه ليس لها فضل أى زائد على مبرزها تسق به
 ولم تشرب في تلك الاواني وهذا كناية عن كونها ليست من نبات الاعيان لان التنافع
 بفضل المبرز والتشرب في تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة

أو تترك الوسط كيمص
 أو أوجهة كيمص أو النقل
 من المذكر الى المؤنث كزيد
 لا امرأة فان تخالف شرط من
 هذه الشروط جازا صرف
 وعدله كزيد وددع وجعل
 فن صرفه نظرا الى خفة اللفظ
 وانها قد قاومت احدى
 الفرعتين ومن لم صرفه نظر
 الى وجود الفرعتين فى الجملة
 واختار فى الاولى منها فعن
 سيبويه الاولى المنع من الصرف
 وعن ابي على الفانى الاولى
 الصرف وروى بالوجهين
 قول الساعى
 لم تنافع بفضل مبرزها
 وددع لم تسق وعلاب

نفي لارمه وهو الشرف قطع كونه كناية لانه التمسك من الملزوم الى الملازم والحاصل
 أن المعنى المحقق ليس مراد ابل المراد لارمه وهو نفي عتو التمرة والزنة (قوله ووزن
 الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعذ من اوزان الفعل بأن يكون محتسبا أو تابا
 فيه واولى به أما ما يحتص بالاسم أي غلب فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء
 فلا يمنع الصرف (قوله كثر) وهو أنه خضع عجمتين علم لرجل وعبر لولد بالعقيق
 ونذر لما من مياه العرب فان هذه كلها أفعال تنبت الى الاسمية اذ هذا الوزن يختص
 بالفعل ككسر وعرق ونحو ذلك من الأفعال المماثلة قال النيلي أما شعر فمختص
 بالفعل لأن مثال قبل بتشديد العين مخصوص بالفعل ككونه للتكبير والتعدي
 وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي شرط كونه فاعلم مع الغلبة من
 الصرف (قوله لكونها تدل) أي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم أي
 بل قد تدل وقد لا تدل فالأول كالحمرة في الفعل التفضيل فان به يهادت الصيغة
 على المنة افضل نحو كرم بقول زيد اكرم مثلك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالحمرة
 في أيسر وأسود (قوله كاحمد) علم إيتيم به أحد قبل نيتنا صلى الله عليه وسلم
 وما محمد فقد نسي به قبله جماعة قبل أربعة عشر وقبل خمسة عشر (قوله والعدل)
 هو رقمان تحقيقيتي وقد يرى فان كان هذا الدليل على العدل غير منع الصرف كشي
 فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار
 اذا سمى بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيق
 فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه وأقول به المنع من الصرف
 بأن وجدنا الاسم ممنوعا من الصرف وليس في مسوي علم واحدة فانه يقدرفه العدل
 وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علمه فرعية أن العدول فرع عن
 العدول عنه (قوله كعمور) أي وسحر اذا أريد به سحر ليلته بعينه فانه
 معدول عن السحر معر فإلما أن سحر المنوع من الصرف تنكرة وقد دل
 على التعيين فحقه أن تدخل عليه ال المنقذة لتعيين لكمم لم يندخلوها
 عليه واكتفوا في دلالة على التعيين بكونه معدولا عما فيه ال
 (قوله عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قدموا التسمية به وجعله علما خافوا
 التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فهما فعدلوا عنه الى علمنا أن صيغة
 عمر هذه وهي فعل بضم الفاء وقع العين قد كثر فيها البدل التحقيق كعدول

(أوله) تدور العلم
 وشرط الوزن احتسابه
 بالفعل ككسر وعرق
 أو فاعله زيادة في الفعل
 أو لكونها تدل في الفعل
 ولا تدل في الاسم كاحمد
 المصاحفة كاحمد ويؤكد
 علمين إيتيم وفتح سبلى الله
 عليهم ما وسد فان الحمرة والياء
 لا يدلان في الاسم ويدلان
 في الفعل على التكملة والتقدير
 (والعلمية) أو العلم
 (كعمور) فانه معدول عن عامر
 خوفا لالتباس بالصفة

وفسق فانهم معدولان عن غادرو فاسق فان ورد فعل مصر وفا كما دد علمنا انه غير
معدول لما اننا انما نتركب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة
واحدة فنلجأ الى العدل ونفهمه لتلك العلة حفظا لما أثبت من قاعدة أن المنع من
الصرف انما يكون بعلمين فرعين ومفهوم قولنا في سخرانه يراد به معين أما إذا لم
يرد ذلك فحينئذ يكون نكرة ويصرف لزوال التعيين وأدجمع أدته وهي فعله من الود
وأصلها ودة فهو زت الواو المضومة وتقل بعد الجمع وسمى به فليس معدولا (قوله
والعجمة) وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني
والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبيية
العرب نحو اسمها عيل باللام والنون وإبراهيم وإبريس ومنها عجمتها في كلامهم غير
منصرفة نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلية وحدها لا تمنع
الصرف ومنها نقل الأئمة ومنها أن الجيم والقف لا يجتمعان في كلمة عربية فتخويف وجق
وجلق علم على دمشق وكنتصيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص
والصويجان والسكاف والجيم كاسكرجة وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها
راء نحو ترجس ولا زاي بعد ذال كذال و منها ما نض عليه ابن جني وغيره أن كل رباعي
الأصول او ثمانية ما هي خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو انجيمي وهي الزاء
والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولك من لب فرو لا يرد نحو يوسف من
حيث أنه انجيمي مع أنه لم يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط ان تكون كاسما (قوله
في اللغة الاجممية) بأن تستعمله الأجم علمائهم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع
من الصرف اتفاقا نحو إبراهيم أما ما استعملته الأجم اسم جنس ثم استعملته العرب
علمائهم ممنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام
بذلك نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الاجناس اسم جنس للجد استعملته العرب
في أول أحواله علماء من ثم لقب به عيسى وروية نافع لجودة قراءته أما ما استعملته
الأجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فصرف اتفاقا ومثاله فيروز و زنجار (قوله
والزيادة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا لشيء التصغير فانه يصرف (قوله
كإبراهيم) فيه ست لغات إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم
الانبياء كلها الاجممية الامجد اوصالحا وشعبيا وهو داوكل أسمائهم ممنوعة من

(او العلية والعجمة) وشرط
العجمة كون علميتها في اللغة
الاجممية والزيادة على الثلاثة
(كإبراهيم)

الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها. وفي نوح ولوطا وثم فاتهم وان كانت
العجمة الا انه تختلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهو الزيادة على ثلاثة اعراف
واسماء الملاشكة كلها العجمة متنوعة عن الصرف للعجمة والعجمة سوى اربعة فاتهم
عربية وفي منكر وكبير ومالك وضوان الثلاثة معروفة وضوان ممنوع عن الصرف
للعجمة وزيادة لالف والنون واسماء الشهور مصرورة الاجمادى الاول ويجمادى
الثانية فتمنعان من الصرف لالف التانيث المقصورة وشعبان ورمضان للعجمة
وزيادة الالف والوز وسعر وجب اذا اريد بهم ما معين منعان من الصرف للعجمة
والعدل الاول معدول عن الصفر والتاني عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرنا
وقد نضمت ما ذكرته

وكل اسماء النيسين العدا * في عجمة لها السقام وولا
ولستين منها اربعة استمر * هود شيب صالح محمد
اسماءهم معروفة ومنها * لوط ونوح ثم شيبث كلها
وذا لفقد علة في الاول * وقد شرط عجمة فيمن ولي
ولستين من اسماء املاك السما * وضوان ثم مالك المعضل
وشجبكران ثم تكبرا للصرب * اسماءهم معروفة تلك الارب
واسمهم لرضوان بنسج الصرف * حكم الجميع والاف اصراف
لكنه يعلو الزيادة * مع علم وفي السوي بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور ماعدا * شعبان ثم رمضان الماعدا
كسمل وضوان وفي جمادى * لالف التانيث ع المراد
ورجب مع صفر ان عينا * فاتهم هذه الصرف والاف
والمنع فيهما اثنى للعدل * مع عجمة فمعرف للفضل

(قوله فيروز وجمام) الاول اسم جنس مجزوم معروف كالياتون واسماني اسم
لما يجعل في ضم الذابة (قوله لفقد الشرط الاول) وهو استعماله في اللغة الاجمعية
علما (قوله وشتر) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم
حسن ياران اورد يابكر وفي نسخة بدل وشتر وشيث (قوله لفقد الشرط الثاني)
وهو الزيادة على ثلاثة اعراف لان اللغة الاجمعية مبنية على الطول بخلاف اللغة
العربية وانما لم تؤثر العجمة هنا في المنع من الصرف مع سكن الوسط كما اثرت العجمة

بمختلف فيروز وجمام فاتهم
من اسماء الاجناس الاجمعية
فان جعلوا عليين لذكرين
فاتهم بصرفان لفقد الشرط
الاول وبخلاف نوح ولوط
وشتر فاتهم معروفة لفقد
الشرط الثاني

فما سبق في منع صرف المؤنث الساكن الوسط لأن العجمة سبب ضعيف اذ هي امر
معنوي فلم يعتبر مع سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض
التسرة فالتسرة نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق في جواز
المنع من الصرف وعنده في التأنيث الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت العجمة
في جنس وماء وسور مع سكون الوسط فلم تعتبر هنا فالجواب أن اعتبارها فيما سبق
تقوية للتأنيث المعنوي والعلمية للتسرة لا يعم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم
من اعتبارها قوة سببية أكثر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه
الصرف وعدمه) قال في المساعدة والبحر على نتم الصرف (قوله منتم المنع) لقيام
مرتكبه مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي مشترك الوسط الساكن
الساكن الصرف ويزيد بينهما وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي أقوى من العجمة لأن
له علامة مقدرة بخلاف العجمة (تنبيه) قد علمت مما سبق أن ابليس اسم انجسي
فهو مجموع من الصرف العلمية والعجمة وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر
صاحب هذا القيل عن منع صرفه بأنه لا تأثير له في الاصماء العربية وقد بان له
تسائر في العربية كتحليل واكيل وغيرهما وقيل شبهه بالاصماء الانجسية فامتنع
من الصرف العلمية وشبه العجمة فاندون كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم بد أحد
من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله عليه فصار كانه دليل في اسان العرب فهو علم
مرتب (قوله أو الوصف) قال في شرح اللب وهو سكون الاسم ووضوع الذات
باعتبارها معني هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال كل شيء متأخرة
عن ذاته (قوله والعديل التحقيق) قال الرضى ونهى بالعديل المحقق ما يتحقق
سأله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا
لا يمكن هناك طريق الى معرفة كونه معد ولا بخلاف العديل المقدرة الذي صار
اليه ضرورة وجد ان الاسم غير منصرف وتعدر سبب أكثر غير العديل فان عجز مثلا
لو وجدناه منصرفا لم نضحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (قوله كاشف) يضم
المضرة به مع اخرى مؤنث أكثر بفتح المضرة والخاء والمضرة غير وهو من باب اعمل
التشديد فاذا قلت مررت بزيد ورجل أكثر فغناه اسحق بالتأني من زيد الذي كرا لأن
الاول قد اعتنى به في التقدم في الذكر قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الرضى معنى
أكثر في الاصل أشد تأنرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل أكثر أشد تأنرا من زيد

وقيل التأنيث الساكن الوسط
يجوز فيه الصرف وعدمه
والمقتضى الوسط منتم المنع
والنوع الثاني ما يمنع مع
الوصفية وهو ما أثرنا ليه
يقوله (أو الوصف والعديل)
التحقيق (كاشف)

في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل
 الاقيما ومن جئنا المذكور ولا فلا يقال جاءني زيد وجمارا آخر ولا امرأه اخرى
 (قوله مقابل آخرين) بالجزم صفة آخر بمعنى المقابلة أن آخر مفردة اخرى مؤنثة
 فهو جمع المؤنث وآخرين فتح الخاضع المذكور الذي هو آخر يقتضيا واحترضا لما القيد
 عن آخر بضم الحمة وفتح الخاضع مقابل آخرين بكسر الخاء فانه معروفا لانتفاء العدل
 وذلك لان مفردة آخر هذا اخرى بمعنى آخره مقابلة للاولى ومنه كسرهما آخر بكسر
 الخاء مقابل أول كافي قوله تعالى قالت اولاهن لانهن فانهن فانهن فانهن فانهن فانهن
 وتنتي وتسمع والفرق بين اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وانرى التي بمعنى اخرى التي هي
 مؤنث آخر بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذ كرها فلذلك
 يعطف عليها أمسا لها في وصف واحد بقول عندي بغير وآخر وهكذا عندي
 ناقة وانرى وانرى ويمكننا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها
 في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من معنى في أي الواقعة في قوله تعالى
 (قوله فانه) أي آخر المنوع من الصرف صفة لا يام وقوله معدولة صفة لصفة ومعنى
 الدل هنا ان القياس كان يقتضي أن توصف أيام بآخر بفتح الحمة المفردة المفردة
 افضل تفصيل مجردا عن الاضافة والعدل عن ذلك ووصف بآخر جمع اخرى
 فان قلت ان آخر وقع صفة لا يام ومفردة وهو يوم بوصف بآخر بفتح الخاء لا يامرى
 فالجواب أن اليوم لما كان مما لا يعقل لم يجرى مجرى المؤنث فوصف بآخرى ثم وصف
 بجمه بآخر الذي هو وجهه ولا فلو كان المفرد آخر لما صح جمه على آخره معه على
 أنه دليل على أن المفرد اخرى ثم ما ذكره الخارج من أن آخر معدولة عن آخر قيل انه
 التحقيق وقيل انها معدولة عن آخريات قال السنائي وهو الصحيح لان آخر جمع
 اخرى وانرى مؤنث آخر وقد جمع بالوارد والنون فتح اخرى أن تجمع بالالف والتاء
 لان ما جمع منه كره ما جمع مؤنثه بالالف والتاء فعدل عن آخريات الى آخر
 وقيل انها معدولة عن الآخر لانه من باب افعال التفضيل فاصله أن يقرن بال اذا جمع
 كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به بما فيه ال الى الجرد عنها واعطى
 ما لا يعنى غيره الا مقرونا بال (قوله بفتح الخاء) الذي هو افضل تفصيل أصله
 أن آخر بهذين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة بذلك الثانية ألفا للتخفيف وهو
 في الاصل بمعنى اشتد ناسوا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا اختراع عن آخر بكسر

مقابل آخرين من قوله تعالى
 فعلة من أيام آخر فانه صفة
 معدولة عن آخر بفتح الخاء

الخاء فإنه مقابل أول وليس أفضل تفصيل (قوله فان قياس أفضل التفصيل الخ)
 تعليل للردول (قوله ولو كان موصوفة مؤنثا ومتنى أوجها) حاصله أن أفضل
 التفصيل إذا كان مجردا من آل والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول هو
 أفضل وهي أفضل وهما أفضل وهم أفضل ومن أفضل وإذا كان معرفتا بالالف واللام
 لزمه معاقبة ما قبله في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول هو لا أفضل
 وهي الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون وعن الفضليات والفضل فكان القياس
 أن يقول مررت بامرأة آخر يومين آخر يومين آخر ولكنهم قالوا انثى واخر
 واخرون واخرون قال الله تعالى فقد ذكر احداهما الاخرى فعبرة من أيام اخر واخرون
 اعترفوا بانثى يومهم فاستمران يومان مقامهما وانما يخص النحويون آخر بالذكور
 لأن في آخر وزن الفعل وفي انثى التأنيث وهما أوضح من العدل وأما استمران
 واخرون فعريان بالحرروف فلا مدخل لهما في هذا الباب (قوله فان مؤنثة سكرى)
 وليس مؤنثة سكرانة ومثله ندمان من البذاعة فان مؤنثة ندمى لاندمائة أماندمان
 من المندامة فان مؤنثة ندمائة فصرف وأشار المصنف بالتسالي الى القسم الذي
 يتنوع صرفه انما قال وهو ما يستلزم له مؤنث لا على وزن فعلا لانه اما لا مؤنث له
 أفضل لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلا لانه كرجاء لكثير من الرجاء ومجان له فاعلم الصيغة
 منه نوع من المرفوع على الاصح المجاز له بما مؤنثة على وزن فعلى ومقابل الاصح انه
 بهرف المجاز له بما مؤنثة على وزن فعلا فان هذا القوم مصروفون ايضا فاعلى
 الاصح يكون النسرط في منع صرف فعلا ان لا يكون له مؤنث على وزن فعلا لانه سواء
 كان له مؤنث على وزن فعلى او لا مؤنث له فدخل القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له
 أصلا وعلى مقابل. يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني
 وظاهر كلام المصنف انه يجري على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع
 العمية) أي فانها تكون في فعلا في القوم نحو جديان وبالفهم نحو عثمان وبالكسر
 كجربان (في قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن الفعل به اولى لأن في أول
 الفعل زيادة قبل على معنى فيه دون الهم وما زيادة بمعنى أهل لما زيادته لغير معنى
 ويدخل في قوله ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثة على فعلا ونحو جربا وشمله اوعلى
 فعلى يضم الفاء فيقبل اولا مؤنث له كالكسر لضم الكسرة وآدر لضم الهمزة فيضم
 الثلاثة ممدودة من الصرف الصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ)

فان قياس أفضل التفصيل
 انما يمكن مجردا من آل
 والاضافة محبان يكون
 مفردا مذكرا ولو كان موصوفة
 مؤنثا او متنى أوجها
 (أو الوصف وزيادة الالف
 والنون كسكران) فان مؤنثة
 سكرى ولا تكون الزيادة
 المانعة مع الصفة الا في فعلا
 بالفتح بخلاف الزيادة المانعة
 مع العمية (أو الوصف ووزن
 الفعل) وهو فعل (كأجرب)
 فان مؤنثه جربا ولا يكون
 الوزن المانع مع الصفة الا في
 فعل بخلاف الوزن المانع مع
 العمية

مرد عليه نحو اجبر واميقروا افضل فانه لا ينصرف لسكونه على وزن الفعل كما سطر
 وان لم يكن حال التصغير على وزن افعّل (قوله كونها اصلية) بأن تكون
 موضوعة لا على الوصف بل ابتدائية وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية ان تصير
 الصفة غير محتاجة الى موصوف يتبعه فتحواسود متنوع من الصرف لانه في الاصل
 موضوع لكل متصرف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية صار
 مختصا بالحجة ومثله ارقم موضوع لكل مافيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات
 وكذلك ادهم وضع لكل مافيه دهمة أى سواد ثم اختص بالقييد (قوله صفوان)
 هو في الاصل اسم للبحر الالمر وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فنكرن
 الوصفية عارضة ولا اعتدائها وفي المصباح صفوان يستعمل في الجمع والمفرد
 فاذا استعمل في الجمع فهو في الحجارة الملّس الواحدة صفوانة واذا استعمل في المفرد فهو
 الجمر (قوله ارب) هو في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل
 لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم قبولها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن
 القبل (قوله ندمان) أى المأخوذ من الدمة على الشراب وهي الحادثة عليه
 بلطائف لعبارات وقائى الاشارات وفعل هذا ادم والاسم النديم ويجيبى هنا
 قول بعضهم

وأصيف قلت له * حل لك في المأدمة

نقال كم من عاشق * سفتك في المني دمه

(قوله لغوهم ندمانة) أى في مؤثنيه وأماندمان من الندم مؤثنيه ندمى كما سبق وقوله
 ندم كعلم والاسم نادم (قوله وارمله) أى لا زوج لها ونقيرة وأما الرمل وصعابان
 قولهم عام ارملى أى قتل المطرفان مؤثنيه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى
 (قوله المثل الآخر) باضافة لعل الى الاختراصة لفظة أى الذى اغسل آخره
 والمثل اسم فاعل من اعتل أى مرض وبمى هذا القسم مبتلا لما فيه من الاعلال
 وانما جاز حذف الاختراصة انه ليس علامة للرفع لأن الجازم عندهم يحذف الرفع
 فى الآخر والرفع فى المثل محذوف للاستعمال كما فى يدعو ويرى وأللة ذكر كما فى يثني
 فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة
 للحركة فحذفها (قوله اصالة) سأتى مقابلة فى قوله فان كان حرف اللام غير أصلى
 (قوله فى آخر ألف) لو اسقط فى لكان انحصروا ظهر (قوله هذا) أى القول بأن

و شتر المائير المنة أمران
 كونها الصلية فيجب الصرف
 فى ذلك هذا قاب صفوان
 يعنى قاسر وهذا رجل ارب
 يعنى ذليل ضعيف القلب
 والثانى عدم قبولها التاء
 فيجب صرف ندمان وارمل
 لقولهم ندمانة وارملة
 (والحذف يكون علامة
 للجزم نيابة عن السكون
 فى موضعين) الأول (فى الفعل
 المضارع المثل الآخر) اصالة
 (وهو كقول مضارع فى آخره
 ألف نحو يثني او وارخو
 يغزو او يا فتوى يرى تقول
 لم يغزو ولم يثني ولم يرى) فكل
 منها جازم ومجزم وعلامة
 جزمه حذف آخره فالحذف
 من يثني الألف والغنة قبلها
 دليل على ما لأن الغنة
 تجانس الألف والحذف
 من يعز الواو والقمة قبلها
 دليل عليها لأن القمة تجانس
 الواو المحذوف من يرم الياء
 والكسرة قبلها دليل عليها
 لأن الكسرة تجانس الياء
 هذا هو المشهور

حذف هذه الحروف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابلها امران الاول ما اشار اليه
بقوله وذهب سيديوه والثاني قوله ومن العرب (قوله وذهب سيديوه) هذا مقابل
المشهور قال الشيخ الشنوافي في عزوه لسيديوه نظرقان سيديوه لم يذكرا مقاله المصنف
وانما ذكرهما من هشام الاتصاري بجهة تقرير ما على ما ذهب اليه سيديوه من تقديره
الاعراب في الافعال المتعلقة لاقتلاع سيديوه اه بتصرف (قوله محذوف عند
البحازم لانه) قيل انه لا معنى لكون البحازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة للوجود
واجب بان معنى المحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والنظر اليها قال
ابوحيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند البحازم لا بالبحازم أن البحازم
لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع خمسة مقدرة فيها (قوله
اذا البحر) البيت لروية من بحر الجزء المعجوزة على فعل محذوف بفسره المذكور
والشاهد في لترضاه حيث اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست نافية فككون
الفعل مرفوعا بضمه مقدرة على ألف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقة حال كونك
غير مترض عنها وقوله ولا تلتق قال في الصحاح الملقى الود والاعطف الشديد قال
أبو يوسف وأصله التلين وقد ملق بالكسرية ملق ملقا ورجل ملق يعلى بلسانه من الود
ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لا ترى ذات دل موق * لينة اللس كس المحزنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هجوت زيان) البيت
من بحر البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجوت زيان لم تهجو ولم تدع
فيافي المصنف تغييرا اختل به الوزن وزيان برأى فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو
ولم تدع أي لم تهجو مشا قوله ومستمر على هجوك اياه ولم تدعه بدون هجو مستجلبا
وده وأراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة
واحدة فصار هجوه لاذم فيه كما أن اعتذاره لاشكره عليه للحرق الاول بالاعتذار
وسبق الثاني بالهجو والشاهد في قوله لم تهجو حيث اثبت الواو مع البحازم (قوله
المبأتيك) البيت من بحر الوافر والانباعع نيبا بمعنى الخبز وتني بفتح التاء المشناة
فوق من نيت الحديث انية بالتخفيف اذا بلغت على وجه الاصلاح وطلب الخبر
واذا بلغت على وجه الافساد والنهية قلت نيتته بالتشديد واليون الناقعة ذات اللين
ويروي القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقعة الشابة وتوزيادهم الربيع بن

وذهب سيديوه الى أن البحازم
انما حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها بتمها بصارت
صورة المجزوم والمرفوع
واحدة فرفوا بينهما حذف
حرف العلة فيعرف العلة
محذوف عند البحازم لانه
ومن العرب من يحذف الفعل
محذوف في حذف الضمة
محذوف ولا يحذف حرف
العلة فيقول لم يضي ولم يغزو
ولم يرمي بالمبأتيك والالف
والواو والياء وعلى ذلك جاء قوله
اذا البحر غضبت فطلق
ولا ترضاه ولا تلتق
وقوله
هجوت زيان ثم جئت معتذرا
سكانك لم تهجو ولم تدعي
وقوله
المبأتيك والانباعع تني
بجلاقت لبون بها زياد

زياد واخوته الذين انما رقيس على اهلهم والا قرب من اوجه الاعراب هان افاعل
 باقى موقوله مالاقت والبالزائدة وجعله قوله والاتباء تنبي معترضة وارتفاع لبون
 او قولوس على انه فاعل لاقت والشاهد في بانيك حيث انتهت السامع الجارح (قوله
 على الضرورة) هذا ومذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك
 وطائفة لقوله تعالى لا تخافوا وكافلا تخشى واجب بان الالف الاطلاق والصحيح
 ان لا ما فيه هنا كالتى قبلها انى بالهوى في سورة الخبر كفى قوله تعالى لا عسى
 الا المطهرون وقيل ان ماو من ذلك يجوز مجتزأ في الحروف ثم اشبهت الحركات
 فنتشأ عنها هذه الحروف الموحدة فيهم احرى اشباع واما الحرف العلة فتجوز فيها
 الجارح واما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باباءه ويصبر فقد احبب عنه
 بان من موصولة لشرطية وتسكين الزا من بصير لتحقيق (قوله فان كان الخ)
 هذا مجتزأ قوله امسالة (قوله بان كان بدلا من همزة) اى موافقا لجنس ما قبلها
 من الحركة (قوله كيقرا) بفتح الياء واللام مضارع قرا (قوله ويقرى) بضم الياء
 وكسر اللام مضارع اقرا (قوله ويؤثر) بفتح الياء وضم اللام مضارع يؤثر يعنى تظن
 وحسن (قوله ثم دخل الجارح) اى بهذا الابدال فيكون الابدال حينئذ شافا لان
 ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها اشاذ لوقوع الهمزة بالحركة فتكون
 متماسكة عن الابدال اما اذا كان الابدال بعد دخول الجارح فانه يكون قياسيا
 ويختص حينئذ بحذف حرف العلة لان الجارح قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة
 قبل الابدال فتقول المصنف ثم دخل الجارح قد في حذف حرف العلة اى ان شرطه
 ان يكون الابدال قبل دخول الجارح (قوله وتركه) اى ترك حذف حرف العلة
 وعليه فيكون الجزم بمكون مقدرا (قوله بناء) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل
 محذوف والتقدير سواء ذلك بناء او على المفعول له اى لا اجل البناء (قوله على
 الاعتداد بالابدال وعنده) لف وتشرى ب لائى الاعتداد بالابدال علة للحذف
 وعدم الاعتداد به عليه لعدم الحذف والحاصل ان الابدال ان كان بعد دخول الجارح
 امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتدينا بالابدال وجاز عدمه بناء
 على عدم الاعتداد به (قوله الف اثنين او اوجه) ويكونان ضمير انخوال الزيدان
 يقومان والزيدون يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة
 اكلوني البراغيث (قوله اوبا مخاطبة) ولا تكون الا ضمير انخوات يقومين يا هذا

وعلى الامة المشهورة فيجعل
 امثال ذلك على الضرورة فان
 كان حرف العلة غير اولى بان
 كان بدلا من همزة كية را
 كان بدلا من همزة ثم دخل
 ويقرى ويؤثر ثم دخل
 الجارح جاز حذف حرف العلة
 وتر كد بناء على الاعتداد
 بالابدال وعدمه (و) الموضع
 الثاني (في الافعال الخمسة)
 وقد قدم انها كل فعل مضارع
 اتصل به الف اثنين او اوجه
 اوبا مخاطبة (تعمل بفعلا
 ولم تعمل ولم يفعلوا ولم تفعلوا
 ولم تفعل فمفعله مجزئة بلم
 وعلا منه جزؤها حذف النون

(قوله هذا) أي كون الحزب محذوف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصداق بالمآذارجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا غير) لانا في الجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النساء الأصلية في محصل نصب والحزب محذوف تقديره جائر وانما بنيت غير على الضم لتحذف المضاف إليه ونية معناه تشبيهها بالمقبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله) وعلامة نصبها كلها حذف النون) وأما بنيت النون في قول الشاعر

أن تقرأن على اسماء يحكما * مني السلام وأن لا تسعرا أحدا

فهو شاهد لا يرد تضاد ويحتمل أن تكون أن غير عامله تشبيهها بالهاء المصدرية كما في قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله العربيات قسمان) اعترض بأن فيه اخبارا بالمتنبي عن الجميع وأحسن ما اجب به انه لا ضرر في ذلك حيث كان المتنبي جمعا في المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهذا كذلك لأن كل قسم تحته أفراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أي وجود أو عدمها يشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أي الأربعة وجودا وعدمها يشمل المحذوف (قوله فالذي يعرب بالحركات) أي يحسنها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أي يحسنها (قوله) وما جل عليه) كالأول في قوله تعالى وإن كن أولات حمل فكان حمل ما مضى والنون اسمها وهي ضمير يعود على المعتذات وأولاد خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل أعزاه كأعزب الجمع فنصب بالهكسرة فكما جلاوا أو لو على جمع المذكور السالم جلاوا أولاد على جمع المؤنث وقد ألغز بمن شيوخنا في نصب جميع المؤنث بالهكسرة بقوله

يأمن لنحو يعانى * ويأرقق البساق
في الحركسة نابت * عن فتحة يامعاني
هذا المعرى ينجيب * وفيه قلب العيان

وأجبت عنه فتحات

يامفرد العصر يامن * حوى جميع المعاني
أبدت لنزاديعا * برزى عقود الجمان
هذا مؤنث جمع * بالحزب نسبة عاني

كذلك الأماجل منه على جمع المذكور السالم كسنتين فإنه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما جل عليه

هذا هو المشهور وعلى القول بأن
أعزبها بحركات مقدرة على لاماتها
فالمحذوف حذف الحركة المقدرة واكتفى
بها وحذفت النون عند الجازم لانه
كما تقدم (وحذف النون يكون
علامة لنصبها) أي الأفعال الخمسة
(أيضا فتحذفون تفعلوا ولن يفعله
بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية
(ولن تفعلوا ولن يفعله لواء التاء)
الفوقية (والياء) التحتية (ولن
تفعلوا بالتاء) الفوقية لا غير فهذه
منصوبة (وعلامة نصبها كلها
حذف النون نيابة عن الفتحة على
المشهور) وقيل منصوبة بحركة
مقدرة على لاماتها وحذفت النون
للفرق بين صورتى المرفوع والمنصوب
(والخاص أن العربيات) من الأسماء
والأفعال (قسمان) لأنات لهما
(قسم يعرب بالحركات) الثلاث
الضمة والفتحة والكسرة (وقسم
يعرب بالحروف) الأربعة الألف
والواو والياء والنون (فالذي يعرب
بالحركات) من الأسماء والأفعال
(الأربعة أسماء) الأول (الاسم المفرد)
مذكر كان أو مؤنثا منصرفا كان
أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة
جامدا كان أو مشتقا منصوبا كان
أو تابعا (و) الثاني (جمع التذكير)
(جمع المؤنث السالم) وما جل عليه

اذ لم يتصل به نون الامة ولم يتاخره

نون التوكيد. (وضابط هذه)

الاشياء الاربعة) التي تقرب

بالحركات (ما كانت الفحة علامة

لرفعها والذي يعرب بالحروف)

الاربعة (اربعة اشياء ايضا) الاول

(المتنى) وما الحق به (د) الثاني

(جميع المذكور السالم) وما الحق به

(د) الثالث (الاسماء الستة)

الفحة (د) الرابعة (الافعال

الحقة) على المشهور وفي جميع ذلك

(وتفصيل هذه الاربع) المعربة

بالحروف وان المتنى يرفع بالالف

تجوجا الزيدان) فالزيدان فاعل

مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة

عن الفحة والالف تنوب عن الفحة

في التثنية خاصة) ويجوز نصب بالياء

المفتوح ما قبلها المكسرة وما بعدها

نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدتين

فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة

نخفها الياء نيابة عن الكسرة والياء

تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع

في المتنى وجميع المذكور السالم والاسماء

الستة وفي المثال الثاني منصوب

وعلامة نصب الياء نيابة عن الفحة

والياء تنوب عن الفحة في موضعين

في التثنية وجميع المذكور السالم

(قوله اذ لم يتصل به نون الامة) قال أبو حيان المسألة خلافية ذهب ابن درستويه

الى انه معرب وتبعه السهيلي وابن ملحمة ومثاقفة من الخويين واستدلوا بأن

الاعراب قد اسقطت في المتعدي ولا يعدم الا يعدم موحده وقده موحده دال على انه

معرب كما كان قبل النون الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا ومعه مقدر

في الحروف (قوله وما الحق به) ولفظ في به تحية انما هو الاول والثاني كلا وكلما

لكن بشرط ان يضاف الفتح نحو جاء كلاهما وكلاهما فلو اضيفا لظاهر اعرابا

بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا الرجلين وكلا المرأتين وهذه استغرفة هي

النحوية وعليها انجهم ورومن الناس من يعرب ما بالحركات المقدرة على الالف اضيفا

لظاهر او معتمرا * الثالث والرابع والخامس اثنان واثنان وثلاثان وثلاثان تقرب

اعراب المتنى اضيفا لظاهر او مضمرا ولم تصفها المتنى قاله بعض الفضلاء وقال ابن

مالك هذه الكلمات المنقحة بالمتنى لا تسمى ثناء حقيقة فان اطلق عليها ذلك

فبمقتضى الفحة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال الشناني فافاد انه

يقال لها اسماء تثنية كما يقال اسماء جمع (قوله جمع المذكور السالم وما الحق به)

ومنه عشرون واخوانه الى تسعين وهي اسماء مفردة وزعم بعضهم انها جمع وهو

مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع ارض

يسكنونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل ومنون وابون واخون وهنون وذوون لانها

غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمنع لكن لا اهله انه مع

وقال أبو حيان ينبغي ان يمنع لان القياس باباء وجمع اب واخوانه شاذ فلا يقاس

عليه ومن ثعلبانه يقال في قوم قون وقين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه

عالمون وهو اسم جمع وقيل جمع عالم ومنه سنون وبابه من كل جمع ثلاثي

حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسيرة نحو ثوبه وشين ومن

المحق يجمع المذكور السالم مجموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون

والسادرون والماهدين ولا يقاس عليه الراجون ولا المحكمون لان اسماء تعالي

توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في التقط حرق علة فلا يرد

ان قولاهما هو اصله فهو يفتح الفاء واسكان الواو وزن فعل بفتح الفاء وهو

ما عليه سيدييه والتحليل وذهب القراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو

من المصادر التي جاءت على فاعلة صكها العاقبة بمعنى خصوصا منصوب على انه

وقدم الخفض على الرفع لأن الرفع مجهول عليه (وجمع المذكر السالم برفع نوا وأخوها الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع
وعلمة رفعه الواو نيابة عن النجمة والواو تنوب عن النجمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنوب
بالياء المكسورة وما قبلها المفتوح ما بعدها (١٠٥) نحو مروت بالزيدين ورأت الزيدين) والكلام فيه كما تقدم في المتن حرفا

بجرف (والاسماء الستة ترفع بالواو
نحو حواء البرك وأخوك وجوك وفوك
وهنوك وذو مال) فهذه مرفوعة وعلامة
رفعها الواو نيابة عن النجمة والواو
تنوب عن النجمة في موضعين في جمع
المذكر السالم والاسماء الستة (وتنوب
بالالف نحو رأت ابناك وإخاك وجمالك
وفالك وهناك وذو مال) فهذه منصوبة
وعلمة نصبها الف نيابة عن النجمة
والالف تنوب عن النجمة في الاسماء
الستة خاصة (وتخفض بالياء نحو
مرت بابيك وأخيك وحيك وفك
وهنك وذو مال) فهذه مخفوضة
وعلمة خفضها الياء نيابة عن
الكسرة والياء تنوب عن الكسرة
في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع
المذكر السالم والاسماء الستة

(والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون
نحو تفعّلان ويفعلان) بالفوقية والفتحية
(وتفعلون ويفعلون) بالفوقية والفتحية
(وتفعلين) بالفوقية لا غير فهذه
مرفوعة وعلامة رفعها بثبوت النون
وثبوت النون يكون علامة للرفع
في الافعال الخمسة خاصة (وتجزم بحذف

الفوقية والفتحية (ولم تقلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والفتحية (ولم تفعل) (ولم تفعلين)
وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف
بلواول تفعلي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون
لآلام الافعال واحكامها على التثنية (الآتى في كل واحد منها علامة)
وتنحو قامت

مفعول مطلق بحذف تقديره انحصر التثنية بزيادة الف على النجمة خصوصاً
على ما هو المتصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالاً لأن ذلك يقول
جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أى المصنف فيه تجريد فان قرئ
بالبناء للرفع فلا تجريد (قوله سرفا تحذف) حال بتأويل متساوياً (قوله ترفع
بثبوت النون) حال ذلك بأن هذا اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالجر كونه المناسبة
للتعرف الذى بعدها لم يكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علامة البناء حتى
يتمنع الاعراب بالكيفية فتجزم بثبوت النون بدل الرفع لمسابتها الواو في الغنة قال بعض
شيوخنا ونظروا في الساعة الفظه لم يسبق به فيما أعلم وموافقا لثبوت النون فصل
بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المفعول بينه
وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم موقوف وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوي بين لنا * ما معرب قد خالف المعربات
الفصل بالمجهول شرط أتي * في حالة الاعراب عند الثقات

(قوله وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظماً ونثراً في غير جازم ونائب
فقد قرئ ساسران نظماً ارباباً شديداً لظاهراً أن قد دغجت الساء في الظاء
وساسران خبر مبتدأ محذوف أى انما ساسران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى

تؤمنون وقال الشاعر
ياك بالخير والمهلك الذي
ياشئ من ذلك في الاختيار ٣
بحال *

ون باب خبر مبتدأ محذوف أى هذا
للدلول كما يؤخذ من قوله وتدل
بيك الفارض كقالت امرأة العزيز
سكنت ناء التانيث للفرق بين ناء

ل بالفوقية والفتحية (ولم تقلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والفتحية (ولم تفعل) (ولم تفعلين)
وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف
بلواول تفعلي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون
لآلام الافعال واحكامها على التثنية (الآتى في كل واحد منها علامة)
وتنحو قامت

الاقوال وقاما لاسمها ولم يحسن التلاصق في الحركة الى ثقل الفعل (قوله ثابت
 جال ذلك لانه ل) أي الاسم الذي استدله الفعل قد دخل باب العاقل نحو ضربت
 هذه وهذه اثناء لحق الماضي متممها كان نحو قامت هذا وغير متمم في نحو وليت
 هذه قائمة وسواك كانت للعاقل التخصي كما مثل أو انجس نحو نمت المرأة عند
 أو انجازي نحو بقت المدينة ما يلتزمه كير فاعل ذلك الفعل نحو انزل في لتجيب
 وحذا راعدا وما خلا وليس في الاستثناء ولا ترد هذه المذكورات لانها قبل
 الداء في الاصل والعبرة به لا بعارض (قوله لان الاسم) عليه حذف والتقدير
 وانما ميز واين الفاعل المذكور والمؤنث بهذه السامع أن كلا من العاقلين متخير
 عن الاشتغال أبو حيان ومحقق الداء لعل وكان حقا أن لانها لان المنى الذي
 حامت له ليس للعل بل هو في العاقل وهو التأنيث لكنه لا تساله بجزء منه في علت
 الدلالة على التأنيث فيه ولان تأنيث العاقل غير موقوف به نحو اشتراك المؤنث
 والمذكر في لفظ واحد نحو ربة وصبور ولان المؤنث قد يسمى مذكرا وبالعكس
 فاحتاجت العرب في الدلالة على تأنيث العاقل بوصف الفعل بالاء لعل تأنيث
 العاقل أو ما جرى مجراه من أول وهله نحو طهرت النجس وكانت الربعة حائضا وهذا
 الفرق بين المذكر والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الاسن فلا يوجب ذلك
 في لسان العرب ولا لسان الترك بل المذكور والمؤنث في ذلك سواء ويشككون على
 العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يستدريه عن التذكير
 في قوله تعالى فلما رأى النمس بازغة قال هذا في فائضا يلفظ المذكر لانه حكى
 قول ابراهيم عليه السلام وايمكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث فحكى قوله على
 لفته اه ولا يفتي أن سيد ابراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعده فافارقة
 نمردو والقصة كانت قبل مفارقتها وكان لسانه اذ ذلك شريبا فيلحذر (قوله
 أن يفتح آخره) أي يبنى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كذا وقوله للتحقيق
 عليه لكون الباء على خصوص الفتحة وأما على بناءه على الحركة فقد تقدم في كلامه
 (قوله ودو يجمع) بنال قراءه هملية في موحدة فجم فمردا الشارح بمعنى لان بعد
 صعوبة وفي الصحاح درجحت الجماء له كرها خفت له وما وقعته وكذلك درج
 الرجل اذا طارأ راسه وبسط ظهره (قوله ما اتصل به الخ) مرتبط بقوله وحكمه
 أن يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان استدله ظاهر أو اتصل به ضمير نصب نحو

٣ قوله في الصيغة الماسية
 ولا يقاس الخ برق يقول
 التبرؤى على صواب
 الدور ومثلهما العبراني
 واسبب انشأ مشهورات
 اه قاله من

ونزل على تأنيث فاعل ذلك
 الفعل الذي حقه لان الاسم
 المذكر قد يبنى على المؤنث
 وعكسه كزيد لامرأة ومثله
 رحل مع تاج فعل المؤنث
 الى ضمير بالياء (وحكمه
 أن يفتح آخره) للضعف
 (موا كان نذرا نحو ضرب)
 ومرب (اوربا عيا نحو
 دحرج) ودرج (اوربا عيا
 مواطاني) وانصلح (اوربا عيا
 نحو استخرج) واستعظم
 زما اتصل به ضمير رفع متحرك

ضربك وضربنا واتصل به ضمير رفع سا صكن فهو ضربا فانه لا يسكن في هذه
الاحوال لعدم توالي اربع متحرركات الخ (قوله فانه يسكن) يحتمل انه يعني على
السكون وهو قول مرسوخ ذهب اليه بهن ويحتمل انه يسكن للتخفيف ويكون جيبا
على فتح مقدّر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه يضم للنسابة
(قوله كراهة توالي الخ) أي لفظا فهو ضربت أو تقدير انجوسرت وقلت اذا اتصل
سبوت وقوات قلب كل من الواو والياء ألفا اقتركه وانفتاح ما قبله ثم حذف كل
منهما المتخلص من الالتقاء الساكنين ثم اجعلت الفتح في فاق قلت دليلا على الواو
المحذوفة والكسرة في سين صرت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخسرت
وأكرمت فعلها سكنوه ابراعلة تسكين الآخر في جميع الافعال الماضية طردا
للاب (قوله فيها كالحكمة الواحدة) أي انهم يكرهون توالي اربع متحرركات
في كلمة واحدة وفيما هو بمنزلة الفعل مع فاعله لانهم السدة التلازم بينهما
صارا كالحكمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالحكمة الواحدة
اذ لا تلازم بينهما ولذلك سككت باء ضرب اذا اسند للفاعل في ضربنا وفجعت
في اتصاله مع المفعول في ضربنا زيد واعترض بانما تجذر اربع متحرركات في الكلمة
كشجرة وبقرة واجيب بأن ناه التثنية وحركتها في نية الانفصال لانها زائدة على
اصل الكلمة للتأنيث فليس الفعل معها كالحكمة الواحدة (قوله فهو ضربت) هذه
الامثلة على ترتيب قوله ولا فرق في الغير المتعديين أن يكون للتكلم الخ (قوله
فانه يضم) يحتمل انه يعني على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه يضم للنسابة
كما قال المصنف ففتح الباء مقدرة منع من ظهورها حركة النسابة وسكت عن حكم
ما اذا اتصل به ألفا اثنين فهو ضربا خفي ان الفتح الموجودة فتحة للنسابة وفتحة
النسابة مقدرة والراجح أن الفتح الموجودة فتحة للنسابة اغت عن فتحة النسابة (قوله
وأما نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدّر نشأ من قوله فانه يضم ويحصل السؤال انه قد
فتح الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ويحصل الجواب انه لا يخرج من القاعدة
لان المراد يضم ما قبل الواو لفظا أو تقديره في نحو غزوا وما قبل الواو ضم تقديره ساكن
من المثانين مبنى على فتح مقدّر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
(قوله فانه غزوا) واو اوين الاولى لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهي
الفاعل (قوله فيه ذفت) أي الفتح وان شئت قلت متحركت الواو والياء وفتح

فانه يسكن) كراهة توالي
اربع متحرركات فيما هو
كالحكمة الواحدة ولا فرق
في الفاعل والمتعديين ان
يكون للتكلم وحده او لمعظم
نفسه والخاطب والمخاطبة
او متعديهما او مجموعهما
(فهو ضربت) يضم النسا
(وضربنا) يسكن الواحدة
(وضربت) بفتح الناء (وضربت
بكسر الزاء) (وضربت) (و) ما اتصل
بها (واو جماعة الذكور
فانه يضم) للنسابة الواو
(فهو ضربوا) وأما نحو غزوا
وهو ما بفتح الزاي والميم
فأصله غزوا ورويه الاستنقات
الفحة على الواو والياء
فيذوت فالتسبي ساكن
فيذوت الواو والياء لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبل واو
الجماعة فتحة وحده على حاله

ما قبله ما قبله انما اتى ما كان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهو
 المشابهة متى بذلك لانه شبه الاسم في الابهام والتعويض وقوله لام الابتداء
 وجوابه على حركات اسم الفاعل وسكانه وهذا شبه أعرب دون بقية الأفعال
 ورد هذا ابن مالك بأن ما ذكر ليس عتسما بالمضارع بل بقوله الماضي أما الزول
 والساني ذلك اذا قلت ذهب زيد فيحصل قرب الذهاب بعده فاذا دخلت قد فقد
 انتمض وأما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام لواقع الماضي
 جوابا له وأما الرابع فليس بطرد ولو سلم الماضي أيضا يجزى على الاسم كقوله فهو
 فرج وأثره وأثره وثلب غلبا وجلب جليا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى
 لأعرابه توافر الماضي المتصلة عليه كلاس في دخولنا كل السلك وتنبه القين
 كما تقدم قال وهذا اول من قولهم انما العرس سلبا به لاسم في الاربعة المدة كورة
 (قوله ان يقبل) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن علامة أى علامة
 المضارع التي يتميز بها عن الماضي والآخر قبول لم وانما أثرها على غيرها من العلامات
 لانها اسم وعوامله ولان لها امرا جارية بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كالجزء
 منه (قوله فون النسوة) قال ابن هشام التغيير ينون الجمع اولي ليدخل فيه فون
 المذكور ضميرا كانت كقوله

(وه لامة العدل) المضارع
 ان يقبل لم نعم لم ضرب
 وربه مع (وحكمه ان يكون
 معربا) معا ونسبوا وبنوا
 (ما لم يتصل به فون النسوة فانه
 يبنى على السكون) (نحو ضربين)
 جملة على ضربين لان المضارع
 فرج الماضي

يتموز باله من اخفا واعياهم * ويرجع من دارين عبر الحقائق
 أو علامة كقوله يصرن السباة اقاربه وقال وقد يحجاب بأنها يهاون الاثبات
 استعبرت لمجمع المذكور وحيتند فالمراد بنون النسوة فون الابات الموضوعه فون
 وان استعملت في غير من مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلته بناءه حيثند ضعف
 شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لاتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء
 لما عرفت ان أعرابه ليس بطريق الاصاله (قوله لان المضارع الخ) علة لمجمل المضارع
 المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فورا عن الماضي لان
 المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضي
 بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف جملة الخ يفيد ان علة بناء المضارع المتصل
 بنون النسوة هي الجملة على الماضي المتصل بها وقد سبقه في التعليل ابن مالك واورد
 عليه ان هذا التعليل يقتضى ان الماضي انما يبنى لاتصاله بالنون المذكورة وليس
 كذلك لان الماضي مبنى مطلقا اتصل به النون اولافان كان تعليلا لمخصوص البناء

على السكون فغير يحتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعل على انا لولم يثبته لعل
 فلا يثبتي هذا التعليل الان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك يثبي على السكون
 وليس كذلك بل يثبي على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاول له حذف
 هذا التعليل وعلى البناء بضم الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه
 والسبيلي وابن طحطا الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب
 فيه فهو مذكر في الحرف الذي صكان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبيدا) وعلة
 بثبانه تركبه مع النون المذكرة تركبه خمسة عشر واستراحه بها قال الرضي
 فان قيل لما امتزجوا فلا عربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم المخرج بالنونين
 على ما قبله قلت لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع فحذف على اعراب الاسم
 بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهته
 للاسم (قوله فان لم يثبته) اي في اللفظ بان فصل بينهما فاصل ملفوظ به
 اوفي التقدير بان فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك
 لانه جاء على البناء وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح
 انه معرب مطلقا الى بصرية النون ام لا وذهب قوم منهم الانغص الى بثنائه مطلقا
 ونقله الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصل به النون مطلقا لم يعرب ولا يثبي كما تقدم
 ذلك (قوله وتوالتلون) وتوالتون وتوالتين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون
 المحذوفة لتوالي الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم يثبته اذ قد فصل
 بينهما وبينه فاصل ملفوظ به وهو الواو الجامعة في الاول والآخر والآخر في الثاني ويا
 الخاطبة في السات (قوله ولا يتبعه ان فاما تين) هذان المثالان فيهما الفعل
 معرب لفظا ايضا لان النون لم يثبته في الاول والفعل بالآخر الاثنين فهو مجزوم
 بحذف النون والالف فاعل والمثال الثاني فبطل فيه باء ضمير فهو مجزوم بحذف
 النون ايضا وقد تقدم تصريح هذه الامثلة مسبوقة ولم يذكر المصنف ما فصل بينه
 وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدر ذلك فانه معرب مجزوم بالانهاية
 وعلامة مجزومه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد الواو الجامعة فانها
 حذفت لابتقاء الساكنين فادست ملفوظة لكنها مذكورة (قوله ان يقبل) مذكور
 ان في تاويل مصدر ضمير علامة أي وعلامة الامر قبول الخ (قوله وان يدل) عطف
 على ان يقبل أي والذلة فهو في تاويل مصدر وانخذ عنه ان علامة فعل الامر

(و) ما لم يثبته (نون التوكيد)
 فانه يكون مبيدا على الفتح
 اقبل التركيب ولا فرق
 في ذلك بين الثابتة والحذفية
 (تحو اليه) وليكونا فان لم
 يثبته كان معربا على
 الاصح فهو تلوون ولا يتبعه ان
 فاما تين يتسديد النون فمبتدئ
 (وعلاوة الامر ان يقبل ياء
 الخاطبة وان يدل على
 الطالب نحو قومي) فان دل
 اللفظ على الطالب ولم يقبل
 ياء الخاطبة فهو واسم فعل امر
 فموصوفه وان قبل ياء الخاطبة
 ولم يدل على الطالب فهو فعل
 مضارع نحو قومي

(وحكمه ان يبنى على
السكون ان كان صحيح الآخر)
وهو ما ليس آخره الفاء
او وارا اوياء (نحو اضرب
او يبنى على حذف الآخر)
اصالته (ان كان مثل الآخر
وهو ما آخره الفاء او وارا ياء
(نحو اخش واغز واربم)
فأخش مبني على حذف
الالف واغز مبني على حذف
الواو واربم مبني على حذف
الياء وهذه الاحرف الثلاثة
اواخر اصالته بخلاف النون
في الافعال الخمسة فانها ليست
آخر اصالته (او يبنى على حذف
النون ان كان مستندا الى اثنين
نحو اضربا او واجمع نحو اضربوا
اوياء انخاطبة نحو اضربي)
وضابط ذلك ان الامر يبنى
على ما يجزم به مضارعه فان
كان مضارعه يجزم بالسكون
فالامر مبني على السكون
وان كان مضارعه يجزم
بحذف آخره فالامر مبني
على حذف الآخر وان كان
مضارعه يجزم بحذف النون
فالامر مبني على حذف
النون (باب)

مركبة من امرين فحي استقبلا او احدهما فليس فعل امر كما اشار لذلك المصنف
ثم معنى دلالة على الطلب ان يكون الفعل وضوفا لها وان استعمل في غيرها
كالامانة ثم لا بد ان تكون الدلالة بنفس السبعة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب
لا بالسبعة بل من اللام نحو ليتفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة
من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أي ولم تسامره نون توكيد
ولم تسبل به وواجب اواف الف اثنين اوياء انخاطبة فان باسمره نون التوكيد يبنى على
التفتح نحو اضربن واضربن وان تجتمع اوياء الجماعة والالف الاثنين اوياء انخاطبة
فانه يبنى على الحذف كما يصرح به (قوله او يبنى على حذف النون ان كان معتل
الآخر) محله ما لم يعمل به نون الدوة ولم تسامره نون التوكيد فان اتصلت به نون
الدوة بنى على السكون كما يصح نحو واغزون واثنين واربم اوياء باسمره نون التوكيد
فانه يبنى على التفتح نحو واغزون واثنين واربم ويحله ايضا ما لم يكن من الافعال
الخمسة والابى على حذف النون نحو واغزوا واربم ونحو ذلك (قوله واربم) مبني
على حذف الياء من هذا القليل قولك للفر دالمه ككر امر له الى الشئ أي كن
والياء وفي الشئ أي منه وع الشئ أي احفظه وذريدا أي ادفع ديتيه وابعثني عد
بالخبر فهذه الافعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس
ما تقدم لك في تصريف اومانيها من التثنية (قوله اواخر اصالته) فان لم تكن هذه
الحروف اواخر اصالته بان كانت بدلا من همزة نحو اقرا بكسر الهمزة وقم الزمان
حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتسريل ذلك الحرف منزلة
الحرف الاصل وجاز تركه بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط
فصور لانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه مبني على السكون صحيحا كان كاضربن او معطلا
كاغزون ومضارعه تعويضين ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه
ولا يشمل الامر المؤنث كدبا نون فانه مبني على التفتح ومضارعه ليس مجزوما بالتفتح
بل مبني عليه فالاولى ان يقال في الضابط الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه
بعد دخول الجازم

(قوله باب) بالتثنية يتبين ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح ان يكون
مبتدأ محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الا ابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض
النسخ ونصها والمرفوعات بالواو وهي هنا استثنائية لعدم ما تعطف عليه

(قوله المرفوعات) جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو وصفة لذكر لا يعقل ووصف غير
العاقل يجمع جميع التانيث كما تقدم نحو جمال راسيات وأيام معدودات ولا يصح
أن يكون جمع مرفوعة وصف المثنى أى كلمة مرفوعة فإنه وإن جمع هذا الجمع أيضا
لا أنه يجمع منه الاخبار بقوله سبعة فان العدد يجمع المثنى فلو كان جمع مرفوعة
لقل سبعة فثبت التافى العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن المديونة مع المذكر
كذا قالوا السكن قال بعض شيوخنا أنه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف
الساكن من عدد المثنى وانتهى فى عدد اللذ كران كان المعدود مذكورا تميز العدد
أما إذا لم يذكروا أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتانيث كما هنا وقدم المرفوعات
على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدأ والخبر والواقف
مجمولة عليها والمنصوب فى الأصل فضله لكن يشبهها بعض النحاة كاسم إن وخبر كان
وأخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الأصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها)
أراد بالآخوات ما يوافق فدخل فى أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولا
ولات وإن المشبهات باليس ودخل فى أخوات إن خبر لا النافية للجنس لكن يبعد
هذا قوله فى أخوات كان وهى ثلاثة عشر فعلا فى أخوات إن وهى ستة ويمكن الجواب
عنه باعتبار الألف والاشهر واطلاق لفظ الآخوات هنا بطريق الاستعارة التوضيحية
حيث شبه النظائر فى العمل بالآخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق اللفظ
الدال على المشبه به وهو الآخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشياء)
هو فى الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق (قوله لأنه
أصل المرفوعات) وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية التى هى أصل الجملة الاسمية ولأن
عامله قوى بخلاف المبتدأ ولأنه أشد فى باب الركبة حيث لا يجوز حذفه إلا بدسئ
مستدرة ولأن رفعه لا ينسخ بالزواجر بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات
المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولأنه
يتحكم عليه بأحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس
الأو قيل إن كلا أصل وهذا خلاف لا طائل تحته (قوله لأن المبتدأ فاعل معنى)
لا يشمل كلامه المبتدأ الذى له فاعل يعنى عن الخبر نحو أقام الزيدان وقد يجاب
بأن المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر ما حقيقته
أو حكما وهذا منزه إليه حكما (قوله لأنه مبتدأ فى الأصل) والذي أخرجه عن

(المرفوعات) من الأسماء
(سبعة) الأول (الفاعل
والثانى) تانيث (والثالث
والرابع) المبتدأ وخبره
والخامس (اسم كان وأخواتها)
السادس (خبر إن وأخواتها)
السابع (تابع المرفوع وهو
أربعة أشياء) نعت وتوكيد
وعطف وبديل (قدم الفاعل
لأنه أصل المرفوعات ثم
تانيث لأنه يخلفه عند حذفه
ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ
فاعل معنى لكونه مسندا
اليه والخبر مسند ثم اسم كان
وأخواتها لأنه مبتدأ فى الأصل
ثم خبر إن وأخواتها لأنه
خبر فى الأصل ثم السابع
لأنه مستأنف عن المتبوع

الابتداء ودخول الاسم بحيث لا يزال الناصح لأعرب مبتدأ وهذا التقرير يدفع
مأعاه أن يقال إن اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم سماه
سيدويه فاعلا فكان الأولى تقديمه على المبتدأ (قوله وإذا اجتمعت الخ) في التسهيل
وسيداً عند اجتماع التوابع بالثبوت ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل
ثم بالنسب اهـ وهذا معنى النظم المشهور

إن التوابع إن جاءت بأجدها * وورث محوى من الترتيب ما نقلنا
فانعت وبين وأكذباً لنرجو * بالمعطف بالحرف نحو العلم والعلا
خافي المصنف مخالف للشعر ورومنا لاجتماعها مررت بأخيك الكريم محمد
نفسه رجل صالح ورجل آخر وإنما قدم النعت لأنه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان
لأنه جار مجزأ ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت
ثم البدل لأنه تابع كذا تابع لكونه كالمتصل ثم عطف النسق لأنه تابع بواسطة
(قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد
الفعل (قوله المستند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مقول فالمرجع بعده نائب
فأقل قال الشاعر الطيلاوي ماى الذى نسب اليه وربط به فخل باعتراب حذلوله
فقط ما قيل لا يخولون أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو المحقق الذى هو المصدر
لا جاز أن يراد الأول لأنه غير قائم بالفعل كما أنه غير قائم بالفعل والمحقق لا يحتاج
معنى قوله أوشبهه اهـ بتغيير ما تم لا بد من تقييد الاستناد بالإصالة فخرج
المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاماً يخرج الناقص نحو كان وأخواتها
فإن ما يستدل به الإسمى فاعداً عند الجمهور وظاهر إطلاق المصنف أنه لا فرق
في الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلاوه صرح سيدويه وأورد على المصنف
أن التعريف غير مانع لأنه يدخل فيه نائب الفاعل فإن في قولك ضرب زيد استناد
الضرب الذى هو مصدر للبنى للجموع ولأن كونه مضر وبالزيد فإنه معنى قائم به
والجواب أن يراد الاستناد بحسب الإصالة والاستناد للفعل إنما حصل بعد حذف
الفاعل أو يقال إن المقصود من التعريف إعمال معنى المعرّف وهو الفاعل لذهن
الطالب ولو وجه ما فلا يضر فيه كونه أعم خصوصاً وقد جوز المتقدمون من المناطقة
التعريف به (قوله مستند) صفة قبل مرفوع بصفة مقدرة على الياء المحذوفة لا لاقاء

وإذا اجتمعت التوابع تقدم
النعت ثم التوكيد ثم البدل
ثم البيان ثم النسق (ولهذا
أجاب) نذكر فيها الباب
الأول باب الفاعل وهو الاسم
المعرب أو المؤول (المستند
إليه فعل) متعدياً ولازم

الساكنين منع من مذهبها الثقل وأصله متعدى استتقت الضمة على الياء
في زوت الأتية ما اتقى ساكنان الياء والتتوين فحذفت الياء لاتقاء الساكنين
فصار متعدى والفعل متعدى هو ما نصب المفعول بنفسه ~~كضرب زيد عمرا~~ واللازم
عكسه (قوله أو شبهه) أى الفعل أى ما يشبهه في العمل (قوله اسم الفاعل)
وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل في الذات التي قام بها ذلك المصدر كضارب
فانه مشتق من الضرب الذى هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها لفظا
ضارب فعنه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثاله المبالغة) جمع مثال
ومثال الشيء ما كان على صورته بحيث هذه الصيغ بها الانهامثال لكل ما وزنها
فان فمال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب واكل وشرب ونحو ذلك
واضافتم المبالغة باعتبار انها مفيدة لها فهو من إضافة الدال للدلول ومعنى
المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل
الذات إلى صيغة فعال أو فاعل أو فاعل أو فعل أو فعل قصد المبالغة والتكثير
(قوله والصيغة المشبهة) أى باسم الفاعل وهي ما أنشئت من فعل لازم لن تلبس
بذلك الفعل على معنى ثبوته واستمراره كحسن مثلا المأخوذ من حسن للدلالة
على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل
ثلاثى متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقى على المصدر
من أفراد ما أشبه الفعل المصدر نحو قول لا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة
رضي الله تعالى عنها من قبله الرجل امرأته الموضوع فلفظا مجازاة فاعل بالمصدر وبالرجل
فاعل باسم المصدر الذى هو قوله وقوله الموضوع بالرفع مبتدأ خبره الجبار والمجرور قبله
واسم الفعل نحو هيئات هيئات المتوعدون وهيئات اسم فعل وهيئات الثانية توكيد
لأعنى وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله

هيئات هيئات العتيق ومن به * وهيئات نحل بالعقيق نواضله

والجبار والجور ونحوه فى المازيد والظرف نحو أعندك زيد إذا قدر زيد فيه ما فاعلا
ومنه أفى الله شك في صحيح في الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ أو ما قبله
من الجبار والجور والظرف خبرا (قوله أى على الفاعل) قال الناصر
الطبرلاوى الأحسن عود الفاعل على الاسم لأنه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل
يلزم منه تشييت التخمير وهذا ذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجاعلة أنه

(أو شبهه) وهو اسم الفاعل
وامثاله المبالغة والمبالغة
المشبهة واسم التفضيل
(متقدم) أى على الفعل أو شبهه
(عائشه) أى على الفاعل
(على) بجهة قيامه به أو وقوعه
منه فالأول

وهو اسناد الفعل الى الفاعل
على حجة قيامه به (فمعلوم
زيد) فان العلم قائم بزيد أي
مثلن به (والثاني) وهو
اسناد الفعل الى الفاعل
على حجة وقوعه منه (فمعلوم
قام زيد) فان القيام وقع من
زيد أي احسنه وعلم من
هذين المثالين ان اسناد
الفعل الى الفاعل يكون
حقيقة كالمثال الثاني وبجاء
كالمثال الاول ومثال اسم
الفاعل مختلف ألوانه ومثال
ما يفيد المبالغة أضراب زيد
ومثال العفة المشبهة حسن
وجهه ومثال اسم التفضيل
ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه
في عين زيد

لاحتياج الى هذا القيد أي قوله مقدم عليه أي لان زيد في قولك زيد قام لم يسند
اليه قام بل اسند قام الى ضمير فيه وعروضه مستند الى زيد الا انه اتفق أن الضمير
هو عين زيد فتوهم وروده فقيده به وليس بوارد له كلامه وأما جعل زيد فاعلا متقدما
على قام فهو طريقة الكوفيين وهي مرجوحة فلا يعتد بها وأما قوله تعالى وان أحد
من المشركين استجارك فأخذ فاعل فعل محذوف يفرضه المذكور أي وان استجارك
أحد الفاعل ويشرف قوله تعالى أشرهم دوننا يجوز كونه فاعلا لجمه وذوف ويجوز كونه
مبتداً والاول ارجح كارجح الثاني في قوله تعالى انتم تخلقونه (قوله وهو اسناد
الفعل الى الفاعل) أي اسناد مدلول الفعل الذي هو المحدث الى ذات الفاعل (قوله
فان العلم قائم بزيد) أي باعتبار أنه كيفية نفسية يوجد لها المولى فيهما اما ان يفرض الى
العلم باعتبار تحصيل مسببه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا
المثال محتمل والمثال النص ما ثبت زيد (قوله أي احسنه) فيكون مستندا اليه حقيقة
لانه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يسند حقيقة للجد باعتبار
كونه احسنه وان كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير له قدرة العبد فيه (قوله وعلم
من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمة تكرر المثال (قوله حقيقة) أي لغة
وامتلاحا لا اصطلاحا فقط (قوله وبجاء) أي لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان
الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء وجد أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل)
وشرط علمه أن يعتمد على وصف كالمثال المذكور واستفهام نحو قائم زيد اوتفي نحو
ما ضارب زيد اوتد امتعوا باطالع الجبال او على مبتدأ نحو زيد ضارب بـ كذا فان
كل من طالع وضارب فيه ضمير مستمر مرفوع على انه فاعل وهذه الشروط تجري
في امثلة المبالغة (قوله أضراب زيد) المحمزة للاستفهام وضارب مبتدأ وزيد فاعل
فاعل مستند الخبر (قوله حسن وجهه) بتكوين حسن ورفعه وجهه على انه فاعل
له (قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) هذه المسألة قد
اشتهرت بمسألة الكحل وقد اقررت بالتأليف وضابطها أن يكون اسم التفضيل
صفة لتكبره مسبقة بتثني او شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل
في المثال هنا الجنيا لاصيها الموصوف بأن لا يتصل بضمير مودعه وأن يكون ذلك
الاسم الاجنبي مفصلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين
أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كفي المثال المذكور ومثله

ومثال الاسم المؤنول اول
يكفهم أنا أنزلنا أى أنزلنا
(وهو) أى الفاعل (على قسمين)
ظاهر ومضموع فظاهر اقسام
ثمانية (الاول الاسم المفرد)
المقابل للثمنية والجمع (نحو)
جاء زيد فجماء فعمل ماض وزيد
فاعل (والثاني مثني المذكر)
نحو جاء زيدان فالزيدان فاعل
مرفوع وعلامة رفعه الالف
(والثالث جمع المذكر السالم)
يرفع السالم صفة لجمع (نحو)
جاء الزيدون فالزيدون
فاعل مرفوع وعلامة رفعه
الواو (والرابع جمع التذكير
للمذكر نحو جاء الرجال)
فالرجال جمع رجل (والخامس
المفرد المؤنث نحو جاءت
هند) فهند فاعل مؤنث
لدخلول التاء في فعلها
(والسادس مثني المؤنث
نحو جاءت الهندان) فالهندان
مثني مؤنث لدخول التاء
في فعلها (والسابع جمع
المؤنث السالم) من التغير
(نحو جاءت الهندات والثامن
جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت
الهنود) فالهنود جمع هند

ما جاء رجل افتح في وجهه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع سندا التركيب في القرآن
واعراب المثال مانافيه ورأيت رجلا فاعل ومفعول واحسن صفة رجلا
وفي عينه جار ومجرور حال من الكيل مقدم عليه والكيل فاعل احسن ومنه
جار ومجرور وصلة بأحسن والضمير عائذ على الكيل وهو المفضل عليه وفي عين
زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا احسن الكيل
حال كونه في عينه منه أى الكيل حال كونه في عين زيد (قوله اول يكفهم)
لمعرفة في مثل هذا التركيب إمام مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت
على الواو العاطفة لان حرف الاستعظام له الصدارة اوداخله على مقدروا الواو عاطفة
عليه وتقديره هنا يطلبون آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أنسا فان
حرف تو كيد ونصب وان اسمها فتحذفت احدى النونات اثنان للغة وأدغم الاثنان
فقبل أنا ومن امثلة الفاعل المؤنول قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع
قلوبهم لذكر الله وقول القائل

يسر المرء ما ذهب اليالى * وكان ذهبا بين له ذهبا

وأحرف المصادر التي يسلك الفعل بعدها مصدر المسماة ايضا بالموصولات المحرفية
نحسة انقاسا فواسته بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد
نظمت الجميع بقول

موصول الاحرف أن وأن وكى وما * والذو وأوست انت فلتعلما

(قوله على قسمين) أى مشتمل عليهم ما من قبيل اسمثال الكلى على جزئياته (قوله
ظاهر) المراد به ما عدا المضمر فيشمل المهم نحو جاء هذا الذى ونحوهما (قوله اقسام
ثمانية) لانه امام مفرد أو مثني أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منهما اما المذكر
أو مؤنث وتزيد هذه الاقسام بزيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا الخ وكون
الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضى والمضارع يرفع الظاهر ما عدا افعال
في التشجب ونحوها وعدا وحاشا في الاستنعا فأنها افعال ماضية لا ترفع الظاهر
بل ترفع ضميرها مستتر فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لا يكون في الاستنعا فانه
لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا وأما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير
دائما (قوله المقابل للثمنية) فيصدق بالاسماء الستة فأنها هنا من قبيل المفرد
وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود

بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على تسمية الم وجهه وععمل الاراد
 أن الم يدل على الوحدة والمتنى والجمع يدلان على التمدد وهما متناقضان قيل
 ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المتنى والجمع
 فلا تنافي حيث دلان شرطه اتحاد المحل والجهة هنا منفك (قوله فان) أى
 في الجواب وعمله أن السلم حين يقضى اربيعه تنزل منه العلمية الى هي الشخص
 وبصير من قيل التكررة قيل على الوحدة الثانية المناسبة لتعدد ونفث هذا
 الجواب بأن الوحدة المعينة زلت بالتكثير وبقي الوحدة الناشئة في حال التكثير
 والوحدة مطلقا تنافي التعدد فانحنى أن لا ورود له وأل من أصله كما علمت (قوله)
 بدليل جواز دخول ال عليه) ما ذكره من جواز دخول ال عليه هو المشهور
 ومقابلها ما حكاه اربع أن منهم من لا يدخاها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان
 زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول
 أى حال كون الدخول عوضا عن ال وهو قول طائفة من المراءى بتعريف
 العلمية التبعين المستفاد من الاسم حاله لانه تعالى (قوله وهو ما دل على التكلم الم)
 المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكره لا بالوضع نحو زيد في زيد
 يقوم اذا كان التكلم معه زيد ونحو ذلك ان اسمه زيد يارب اقول كذا وقولك زيد
 لغائب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على العا في الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض
 لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الغيبة الغائب مسبوق بتقديم
 المرجع بخلافها (قوله او مخاطب) أى شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض
 الوجود بتزليل المدوم منزلة الموجود (قوله اكرمتا بسكون الميم) وهي مشتركة
 بين متنى المتكلم وجهه مذكروا وتساوت تستعمل في التكلم المعظم نفسه المحاطة
 بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير وصيغة ما برمتها كما علم ذلك
 من كلام الرضى وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون اطاء نافعا لاختلاف
 ما اذا فحمت الميم فانها تكون مفقولة وتستعمل ما جردة نحو اللفظ بنا وليس في الغيبة
 ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

لارفع والنصب ويرناصلح * كاعرف بنا فاننا لئلا المنح

(قوله اكرمتا) زبدت الميم من الثلاث ليس بالمفرد مخاطب عند اشباع الفتحة
 للاطلاق (قوله اكرمتين) قال بعض الصرفين انما شد وانوز ضربت لان أصله

فان قيل الزيدان والمزدان
 والزيدون والمزدات وازيد
 والمزود مفرداتها اعلام والاعلام
 يدل على الوحدة فاذا زيد عليه
 ما يدل على التثنية أو الجمع
 دل على التعدد والوحدة
 واتعدت متضادان قلت اذا
 اريد تسمية العلم اوجه قصد
 تنكيره ثم يبنى ويجمع بدليل
 جواز دخول ال عليه عوضا
 عما فاته من تعريف العلمية
 (و) التام الثاني (المضمر) وهو
 ما دل على متكلم او مخاطب
 او غائب وهو (منا عشر) نونا
 (انسان) للتكلم اكرمت
 اكرمتا بسكون الميم (وتثنية
 للمخاطب اكرمت) بفتح التاء
 للذكر (اكرمت) بكسرهما
 للأنثى (اكرمتا) لمتنى مطلقا
 مذكرا كان او مؤنثا (اكرمتين)
 مجمع الذكور (اكرمتين) مجمع
 الاناث فانه تنافي في الجميع هي
 الافعال

شربين بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليكون مطرداً بجميع فوات
 النون في سكن ما قبل النون ولا يمكن أن يسكن ما قبل النون وهي ناء المخاطبة لانه
 لو سكن لاجتمع سا كان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد
 علامة اخرى فلما لم يمكن أن يسكن ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الاخرى
 لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراج ومثله يقال في اكرمتم (قوله)
 محله رفع) أي ذورفع اوهو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو
 والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الا في
 في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفاً في النداء نحو يا سقاً على يوسف
 فان أصلها ساق في قلبت الياء ألفاً وليس لنا الف في محل جر الا هذه وقد انفردت
 في ذلك فقلت

بين لنا يا امام النحوي ما ألف * محله الجر جر بالماضف لها

وذهب المازني الى أن الفاعل في اكرموا اكرموا اكرموا اكرموا اكرموا اكرموا اكرموا
 والواو والنون علامات كداء التأييد وواقعه الانقش في الواو دون الالف والنون
 * (باب نائب الفاعل) *

قال أبو حيان لم أرهذه الترجمة لتغيران مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله
 ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم
 فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان
 جازاً ومجروراً ونحو ضرب في الدار وطرقت فأنحوضب عندك ولا يصدق على المفعول
 الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول فعمل لم يسم فاعله واجيب عن الاول
 بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا استدل تغير المفعول به لا يكون
 استناده حقيقة لانه على خلاف الاصل ولهذا لا يثوب غيره مع وجوده عند جمهور
 البصريين لانه شريك الفاعل ومن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول
 الثاني لا يعطى منه وسم ثم ان جعل المفعول نائباً عن الفاعل نظر الى أن الاصل
 أن يبنى العامل للفاعل والافيد بناء العامل للجهول حقه أن يستدل للمفعول
 (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقدّم والمراد فاعله وانما اضيف الفاعل
 للمفعول للملازمة كونه فاعلاً للفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل
 النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أئبت الربيع البقل

وهي اسم مبني محله رفع
 لا يظهر فيه اعراب والمحرف
 الملاحة لها لا مدخل لها
 في الفاعلية (ونحو نائب
 اكرم) ففي اكرم ضمير مستتر
 تقديره هو اكرمتم بضمير مستتر
 التاء ففي اكرمتم ضمير مستتر
 تقديره هي اكرموا اكرموا
 اكرمتم) فالالف والواو
 والنون هي الفاعل محله رفع
 لا يظهر فيه اعراب
 (باب الثاني) من المرفوعات
 (باب نائب الفاعل و) نائب
 الفاعل (هو كل اسم حذف
 فاعله)

أن الفاعل الحقيقي ليس مذكورا أو مذكورا لا يقال له نائب فاعل (قوله
 تعرض) أي تعرضي أو معنوي والاول لا يتعدى نحو ومن قاب يشمل ما عوقبه
 ومواقفه للسوق السابق كقول بعض النحاة من ثابت سريره جئت سيرة
 واسلاح انتم كقول بعضهم

والمال والأهل والأولاد * ولا بد مما امرت به الأوامر

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجمل به نحو ضرب زيد أو المرفوع من
 غيره وأن لا يتعلق مراد التكميل بتعديده نحو وناحيته نتيجة وتقيم الفاعل بسون
 اسمه عن مقارنته اسم المفعول كقولهم عليه الصلاة والسلام من بلى منكبه بصد
 الفاذورات أو تقيم المفعول بسون اسمه عن مقارنته الفاعل نحو من عمر واستمر
 على الفاعل غوامته ما عليه وهذه الأغراض انما تخص علمه المعاني لانهم هم
 الباحثون عنها (قوله أي نائب الفاعل) ارجاع الضمير كالفاعل نائب الفاعل بلزومه له
 فيقعد التعرف والمواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليس من ذلك
 ومن تثبت التعرف ولاه انما حذف عنه (قوله معناه) بضم أوله مأخوذ من أقام
 أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام لنفسه به ونحو هذا القيد
 المفعول الثاني في نحو نضى زيد وما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقيم مقامه
 هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل (قوله وغيره اعلم) هذا ليس من التعرف
 وفيما شارة أن الأصل استناد المفعول لفاعل عدل عنه واستدلال غيره على
 خلاف الأصل وهو ذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن استناد المفعول
 لغير الفاعل سواء أصلية (قوله إلى صيغة فعل) أي وعذارى وكنايسة التي يفعل
 ليعلم الفعل النحاس والزباني والسداسي والله انفسه على الثلاثي فيجوز ان يكون
 أصلا للزباني والزيد فيه (قوله أولى صيغة مفعول) أي ونحوها كمكرم ومختار
 فتقول مكرم زيد ومختار عمرو واستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل المالاني
 ككفر على وزن مفعول وأما من الزباني فهو على وزن مفعول بضم الميم ونحو
 العين فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان قمت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمل المختار

ومختار على أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مسكورة
 في أصله وهو مختار فهو اسم فاعل وان لاحظت أنها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى

تعرض من الأغراض (وقوله
 هو) أي نائب الفاعل (مقامه)
 أي مقام الفاعل (وغير
 عامه إلى صيغة فعل) بضم
 أوله وكسر نونه في الماضي
 (أورد على) بضم أوله وفتح
 ما قبل آخره في المثنى (والى)
 صيغة (مفعول) في الاسم
 (فان كان عامه فعلا ماضيا
 ضم أوله وكسر ما قبل آخره
 فتحية نحو ضرب زيد) والأصل
 ضرب عمرو زيد انما حذف الفاعل
 وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد
 مقام الفاعل فعاد عمرو بعد
 أن كان منصوبا وعمدة بعد أن
 كان فاعلا وتسلط الفعل بعد
 أن كان متفعلا عنه وأمتنع
 قد جاز على الفعل بعد أن كان
 جازا لله سبحانه عليه

وأنت الفعل لتأنيته إن كان مؤثرا وغير عامله عن صيغته الأصلية إلى فعل بضم **و** وكسر ما قبل آخره (أو تقديرا نحو كبل الطعام) والاصل **ك** بضم الكاف وكسر الياء فاستغاثت الكسرة على الياء فقلت منها إلى الكاف فصار كبل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (٢١٩) (وشدا الحزام) والاصل شد فادغم أحد المائتين في الآخر فكسر أو قلما

مقدر (وان كان عاملا) مضارضا م
أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقا نحو
يضرب زيد) فيضرب ذل مضارع
مبني للمفعول وزيد نائب الفاعل (أو
تقدير نحو يبيع العبد) والاصل يبيع
بضم أوله وفتح ما قبل آخره نقلت فتحة
الياء إلى ما قبلها فقلت الياء الياء
لتحررها إلى الأصل وافتتاح ما قبلها بعد
النقل ففتح الياء مقدر (وشدا الحبل)
والاصل شددا لحبل بدالين أدغم
أحد المائتين في الآخر ففتح أو قلما
مقدر (وان كان عاملا) اسم فاعل جى به
على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو
مضروب زيد) مضروب اسم مفعول
وزيد نائب الفاعل والاصل ضارب
عمرو زيد فحذف الفاعل وحولت
صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم
المفعول (أو تقدرا نحو قيل عمرو)

فقتيل بمعنى مقدر وعمرو نائب الفاعل
فصيغة مفعول مقدرة (ونائب الداعل
على قسمين ظاهر كالمثل والمضمر
فحوا كرم) بضم التاء للمتكلم وحده
(أكرمنا) للمتكلم ومعه غيره أو أعظم
نفسه (أكرمنا) بفتح التاء للخطاب

كل يقال بجزز كـ الياء وفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله وأنت الفعل لتأنيته)
لم يستثن الجور والمؤث في نحو مريد لان نائب الفاعل مجموع الجار والجور وهو
غير مؤث (قوله إلى الكاف) أي بعد حذف حرفها (قوله فكسر الياء مقدر)
ظاهرا أن قوله تحقيقا أو تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم
الأول أيضا فـ كان الأولى أن يقول فكسر الياء وضم الكاف نعم يجوز في نحو
يبيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقا أو تقديرا فهو تعميم
في الفتح فقط وأما الضم فمقتضى دائما (قوله قيل عمرو) بالتثنية في قيل فهو مبتدأ
وعمر و نائب فاعل سدم مضافا بالخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف
مبتدأ من غير اعتماد كما أشار إليه في الخلاصة بقوله وقد يجوز نحو فائز أو والرشد
فان جرى ما على طريقة المانهين جلى الوصف خبرا مقصدا والمر فروع مبتدأ فورا
ويقال بمثل ذلك في مضروب زيد ثم إن مراد المصنف بالتقدير في قوله قيل عمرو والمعنى
أي أن قيل في معنى مقول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الأصل (قوله
فحوا كرم) إلى آخر الأمثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الأمثلة
وهو ليس بعقيد وأجاب الدما ميني عن نحو ذلك بأنه أخبار متعددة لان قول
المصنف مثلاً كرمت خبر مبتدأ محذوف مع تقدير مضاف في الموقوفات دل عليه
ما قبله والتقدير وذلك نحو كرمته في أخبار متعددة كل منها خبر مستقل فنور زيد قائم
وقاعد فيجوز العطف وتر كرمه قياسا أو انما كان الغرض هنا مجرد التعداد وترك
العاطف كما يتكرر على الكاتب فيقول دار كرمك فرس من غير عطف
(قوله معنى تالم لم يسم فاعله) أي مبنى للاستناد لمفعول لم يسم فاعله أي فاعل فعل
ذلك المفعول أي لم يذكر أصلا فلا إضافة لا دفي ملازمة كما تقدم ذلك

(باب المبتدأ والخبر) *
جمعها في باب واحد لتلازمها ما غلبا والافتقار يكون المبتدأ لا خبر بل له ما يفتي
عن الخبر كمر فروع الوصف في نحو أقام زيد ومضروب عمرو ونحو أقام رجل يقول
المذكر (أكرمنا) بكسر التاء للخطابة المؤنثة (أكرمنا) للثني الخطاطب مطلقا مذكر
(أكرمنا) لمجمع المؤنث (أكرمنا) للمفرد المذكر العائيب (أكرمنا) للمفرد الغائبة (أكرمنا) للثني الغائب (أكرمنا) لمجمع
المذكر الغائب (أكرمنا) لمجمع المؤنث الغائب (والفعل في جميع هذه الأمثلة مضعوم الاق) وهو الممزة (مكسور ما قبل
الآخر) وهو الزاء ويقال في الجميع فعل ماضى مبنى للمسلم بسم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب
(الباب الثالث والرابع) من المرفوعات (باب المبتدأ والخبر)

ذلك وقرة تكلمت فان الجملة هنا في المسألة وصف النكرة الواقعة مبتداً أغنت عن
 الخبر لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدأ للخبر قال شيخنا والذي
 يقوله الفهم ان الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاختيار
 عنها بذلك واستخرج الاستدعاء ككون الخبر من حوارق العادات ولو جعلت الجملة
 مفعلة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تم التأنيده لانه بمنزلة ان يقال
 البقرة المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أي السراج والمؤنل
 فدخل نحو وان تصوموا خير لكم أي صومكم خير لكم وقوله الجرد أي الخالي وعن
 العوامل متعلق به ولا اسناد متعلق به ايضاً واللام فيه لتعليل أي الذي اتى به خالسا
 من العوامل اللغوية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم واسناده لغيره نحو قائم
 الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدأ بضميمة وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن
 الخبر (قوله فخرج) أي بقيد الجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم
 بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فهو ما ليسا داخلين اسلاحي
 يحتاج لانراهما (قوله والعامل مجازاً) أي على طريق الاستعارة التورية بحية
 أعكس جعله مجازاً يعني على طريقة الجمع ورأى ما سيديه فانه عنده فاعل حقيقة
 كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب
 زيد (قوله المبرودة) أي المتابعة (قوله لاسنادها) خبر عن قوله فانها واجلة
 قوله وان تجردت حاله فان أخبر فيها اسناد كان أخبر مبتدأ أو خبر كانت إماماً أخبرا
 او مبتدأ فتدخل وعلى عدم الاخبار فاستعمال اثنان بالالف في حالة المبرور يكون
 من قبيل استعمال الشيء في أول احواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تركت مع
 عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد خبر الزائدة الذي وقع قيداً في القيد فان قيد
 القيد يكون لا دخال ومثل حرف الجزر الزائد حرف الجزر الشبيه بالزائد نحو رب رجل
 كرم عندي وقول الشاعر

(المبتدأ هو الاسم المرفوع)
 المبرور عن العوامل اللغوية
 خبر الزائدة للاسناد فخرج
 الفاعل حقيقة نحو قائم زيد
 والفاعل مجازاً نحو كان زيد
 قائماً لعدم التجرد لان
 ضاملاً للقضي وهو الفصل
 ونحو اثنان ثلاثة فانها
 نحو وحداثنان ثلاثة فانها
 وان تجردت عن العوامل
 اللغوية لاسناد في ادخل
 نحو بحسبك درهم

قلت ادع اخرى وارفع الصوت جهره * لعل إلى المغوار منك قريب

فعل حرف جر شبه بالزائد والى مبتدأ مرفوع وواو مقدرة منع من ظهورها الياء
 التي قبلها حرف الجزر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف اليه
 ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويحاجب بأنه اراد
 بالزائد ما ليس اصلياً ففعل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيك

فالتجربة فيها كلها مفردة لانه

ليس جملة ولا شملها (وعبر
المفرد اربعة اشياء الاول

الجملة الاسمية) وهي ما صدرت

باسم (نحو زيد ابوه قائم فزيد

مبتدا اول وابوه مبتدا ثان

وقائم خبر المبتدا الثاني)

وهو ابوه (والمبتدا الثاني

وعبره) جملة اسمية في موضع

رفع (خبر المبتدا الاول)

وهو زيد والجملة اذا وقت خبرا

وكانت غير المبتدا في المعنى

فلا بد فيها من رابط (والرابط

هنا بين المبتدا الاول وخبره

الحامض ابوه) فانها عائدة

على زيدو الشيء الثاني الجملة

العقلية) وهي ما صدرت

بفعل (نحو زيد فعلا اخوه فزيد

مبتدا) والجملة بعده (وهي

فعلا اخوه فعل وفاعل خبر

زيد والرابط بينهما) اي بين

زيد وخبره (الحامض اخوه)

لانها عائدة على زيدو الشيء

(الثالث الظرف) المكاني

او الزماني (نحو زيد عندك)

والمفردة (ان زيد مبتدا وعندك

ظرف مكان متعلق بمحذوف

وجوبا تقديره مستقر) ان قدر

مفردا (واستقر) ان قدر جملة

وان طابقت متى او جمعا وقائما ان الزيدان واقائمون الزيدون تعين كون الصفة
تعبرا معتمدا والظاهر مبتدا وخبر ولا يجوزها عكس الاعلى ضعف لان الصفة
انما تتبني وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا يحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر متنى
او جمعا والصفة مفردة مثل قائم الزيدان واقائم الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا
والصفة مبتدا ولا يجوز كون الظاهر مبتدا والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما
واما كون الظاهر مفردا والصفة متنى مثل قائم زيد واقائم زيد فلا يجوز
اذا لا يجوز فاعله الظاهر لان الفاعل مستر ولا يكونه مبتدا لعدم المطابقة
(قوله وكانت غير المبتدا في المعنى) فان كانت عينه بان كانت خبرا عن مفرد هي
مدلوله فلا يحتاج رابط نحو مقول زيد متعلق بفعله زيد متعلق خبر عن مقول وي
نفس المبتدا وكقوله عليه السلا والسلام افضل ما قلته ايا واليكون من قبلي
لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله افضل وهي نفس في المعنى او كانت خبرا
عن ضمير الشأن نحو قل هو الله احد او خبرا عن ضمير التهمة نحو قوله تعالى فاذا هم
شاحصة ابعار الذين كفروا (قوله فلا بد فيها من رابط) أي ربطها بالمبتدا
لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصير خارجا من الكلام فلا بد من شيء يدل على
الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو ما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط
مذكورا ونحو زيد ضربته ومحذوف كقوله انا من سيرة المحدث وكل وعنده الله
الحسن أي وعنده والاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير او اعادة المبتدا بلفظه
نحو المحاقمة ما المحاقمة القارعة ما القارعة او ان يكون الخبر عاما يشمل المبتدا نحو
زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك قلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقت * ولم تكن عينه بخبر مفرقت

او الاشارة او كسر مبتدا * او العزم فهذه اربع نظمت

(قوله الظرف) أي التام وهو ما يعم مجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد
عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيدهم قولنا استقر وقيد مع قولك جالس مثلا
(قوله بمحذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لا اله الا الله ولا اله الا الله * فانت لذي بمجموعة المون كائن

وما كان واجب المحذوف لا يصح به فالجواب ان كائناتنا ليس من المكون
المطلق بل القيد والمراد به الملازمة وعدم التفارقة (قوله مستترا واستقر) اول تنوع

الخلاف فإنه اختار هل يقدّر المتعلق اسمناظر الى أن اصل الخبر الافراد وفعلنا نظرا
الى أن الاصل في العمل للاعمال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف والمجرور
صفة أو حالا أما اذا وقع احدهما صلة فإن المتعلق يقدّر فعلا لأن الصلة لا تصحكون
الاجلة فإن قلت اذا جازت تدوير المتعلق مستقرا واستقرا للظرف أو الجار والمجرور
لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم يجعلهما مستقرا فالجواب أنه لما كانت صورتها
الظاهرة ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تدوير المتعلق محتمل جعلناهما
مستقرا فإن قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب أنه لما صح
الاصل في الخبر الافراد جعلنا كما فهمنا مفردا حقيقة فلم يقل شبه المفرد
لكن لما كنا بحاجة لأن يحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدأ
على الصحيح) وقال جماعة الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال
الشنوافي والخلاف لفظي لأن القائل بأنه محذوف نظر الى العامل الذي هو
الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والتأثيل بأنه المذكر ونظر الى الظاهر
الملة وظله وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والتأثيل بأنه مجموعهما نظر الى المقصود
(قوله الجار والمجرور) أي السام فخرج الناقص نحو زيد بك أو فيك لأنه لا يفيد
الا اذا قدر خصوص واثني في الأول ورابع في الثاني ولا يفيد مع مستقرا واستقرا
(قوله على الصحيح) فيه ما سبق في الظرف (قمة) قال المرادى قال بعض المتأخرين
في الظرف والجار والمجرور اذا وقعان خبرا أربعة مذاهب أحدها أنهم من قبيل
المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثاني أنهم من قبيل الجمل فيكون
العامل فيهما فعلا فتحوكان أو استقرا واستقرا وهو مذهب جمهور البصريين الثالث
يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين
الرابع أنهم ما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج (قوله اسم كان) الاضافة فيه
لادنى ملازمة لانها لما عملت فيه الرفع اضيفت اليه ومثله اضافة الخبر لما في قولهم
شعركان وزيد هذا بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول كان
عليه (قوله واسم اخواتها) أي نظائرهما في رفع المبتدأ ونصب الخبر فاطلاق لفظ
الاخت على النظر استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة متصفة
ترك الصفة بمصدر ذلك لفعلي فمعنى كان زيدا قائما ان زيدا متصف بصفة القيام
المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيدا غنيا أن زيدا متصف

(وذلك المحذوف خبر المبتدأ)
على الصحيح وقرئ على ذلك
السفر غدا الشيء (الرابع)
الجار والمجرور نحو زيد في
الدار والبرد في الشتاء
(فزيد) والبرد كل منهما
(مبتدأ في الدار) وفي الشتاء
(جار ومجرور متعلق بمحذوف)
وجوبا تقدره مستقرا
أو استقرا وذلك المحذوف
خبر المبتدأ على الصحيح
(الباب الخامس) من
المرفوعات (باب اسم كان)
(و) اسم (اخواتها)

بصفة التي المتصف بصفة الصيرورة الى الحصول بعد ان يحصل ومعنى تقرير
 الفاعل على الصفة جعله وتبنيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنسب الخبر) ومذهب
 الصيريين وذهب الكوفيون الى انها تنسب الخبر وينسب المبتدأ على رفعه وزعم
 القراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر اتصبت بشبهه بالحوال فتقولت كأن
 زيد صاحبك مشبه عند مجيء زيد صاحبك بالجميع مذهب الصيريين ويدل عليه
 اتصال الخبر بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان التغيير لا يتصل الا بعامله
 وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل التغيير بها ان يفصل بين العامل والمفعول
 باجنبي وهو التغيير لانه ليس هو ولا لها وقد فعل بينهما وبين معمولها والخبر
 (قوله وهي ثلاثة عشر فعلا) قال ابو حيان في شرح التهليل وقد انتهى ذكر
 الكلمات التي ترفع الاسم وهي احدى وثلاثون كلمة بالتفصيل عليه والتخلف فيه
 وحصرها بالعدة طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها وتضمن
 (قوله وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر) أي بعد الخبر والكلام على حذف
 مضاف وقس عليه السابق وقوله في الماضي أي اذا كان العامل كالمثل
 اما اذا كان العامل يكون فهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الحال او الاستقبال
 وقوله امامع الدوام التي ترفع الاسم ان الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهي
 في هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيمًا اهـ وحيث ان الدوام خارج عن مدلول
 كان انتمائها الثبوت فيما مضى وكونه يديم ويستمر لادلاله لكان عليه (قوله
 في المساء) قال الناصر الطبراني ينبغي ان يراد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لان
 امسى يدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصفة فيجب ان يقتدر مصدر
 خبره ما ضا الى اسمها بالزمانين المذكورين وقابها ما صرح به ابن الحاجب وغيره من
 ان كان وانما واقعة لاخبارها بالوقت الذي دل عليه الافعال والماء فخرج الميم
 والماء بعد الزوال الى الغروب والى نصف الليل والمصباح من التجرد الى الزوال او من
 نصف الليل الى الزوال (قوله في الضحى) بضم الصاد والقمر وهو من الشروق الى قيل
 الزوال (قوله وظل) من باب تعب والمصدر اقبل قال الحليل لا تقول العرب ظل
 الا له لي يكون بالنهار فاده في المصباح وجهه ان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل
 ظل الا في الوقت الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفي القاموس
 ظل نهاره فعل كذا ويقال له عليه وليمع في الشعراء فهي لاتصاف الخبر عنه بعد الخبر

(اعلم) وقيل الله العمل
 الصالح (أن كان واخواتها
 ترفع الاسم) أي المبتدأ
 (وتنسب الخبر) أي خبر
 المبتدأ (وهي ثلاثة عشر فعلا)
 الاقل (كان) وهي لاتصاف
 الخبر عنه بالخبر في الماضي
 امامع الدوام والاستمرار
 نحو كان الله غفورا رحيمًا
 وامامع الاقطاع نحو كان
 الشيخ شابا (د) الثاني
 (امسى) وهي لاتصاف
 الخبر عنه بالخبر في المساء نحو
 امسى البرد شديدا (و) الثالث
 (اصبح) وهي لاتصاف الخبر
 عنه بالخبر في الصباح نحو
 اصبح الممر رحيبا (و)
 الرابع (انضى) وهي لاتصاف
 الخبر عنه بالخبر في النسخ
 نحو انضى الفقه مجتهدا (و)
 الخامس (ظل) وهي لاتصاف
 الخبر عنه بالخبر في النهار
 نحو ظل زيد صائما (و)
 السادس (بات) وهي
 لاتصاف الخبر عنه بالخبر
 في الليل نحو بات زيد ساهرا

في الزمن الماضي جميع التمار قال الرضى وقد جاء بظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى
 ظل ووجهه مودا (قوله وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أى تحول اسمها
 من صفة الى مصدر خبر مودا وقد استعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى فصر من اليك
 أى ضمهم فصر فعل أرفعا عليه مستوفيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون
 علامة جمع النسوة وعلى هذا فحل لغزاً ورد عليه بعض الأكياء في مجلس وهو

أني رأيت غلاماً * اورث قلبي غملاً

قد صار كياماً وقد * وصار بعد غزلاً

ولي بذلك دليل * في قول ربي تعالى

يشير الى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصر من اليك (قوله ليس)
 أصله ليس بكسر الهمزة ووزن علم ففقت بسكون الهمزة فان قلت المساعدة أن الياء
 اذا تحركت وانفتح ما قبلها انقلب الفاعل لم يتب هنا فاجواب أن ليس لما كانت فعلاً
 جامداً غير متصرف فناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء الفاعل (قوله وهي لنفي
 الحال) أى لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف الخبر على الإطلاق
 للتفسير واستتره عن نحو وليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى اليوم يأتيهم ليس
 مصروف عنهم فان الأول ماض لوجود التقيد والى الثاني مستقبل لوجود القرينة هذا
 مذهب الجمهور ومذهب سيبويه أنها لنفي مطلقا غير مقيد بزمان فيجوز أن الحال
 وغيره ولذا تقيد تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب)
 بفتح السين أى قدر ما يقتضيه الحال والشأن فاذا قلت ما زال الله مكملاً فاعلمى أن
 هذا الوصف ثابت له غير منكف وإذ قلت ما زال زيد عالماً فاعلمى أنه متصف بذلك
 من حين إمكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان
 وما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلاً لها على حسب
 ما قبلها فان كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمان دامت له كذلك نحو ما زال
 زيد عالماً وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى
 الدنانير ألا ترى أن إعطاءه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأى أداة كانت) أى
 سواء كانت حرفاً نحو ما ولم أو اسماً كغيره وأفعلاً كليس فقال النفي بليس قول
 الشاعر ليس ينفك ذاتي واعتزازي * والنفي بغير كقوله غير منكف أسير هوى *
 ومثله ذلك النفي بقلاً نحو ما زال عبد الله يذكرك اذا لمعنى ما زال وسواء كان

(و) السابغ (صار) وهي

للتحويل والانتقال نحو صار

البحار عالماً (و) النبا من

(ليس) وهي لنفي الحال

عند الإطلاق والتجريد عن

القرينة نحو ليس الصلح قائماً

أى الآن (و) التماسع والماشتر

والحادى عشر والثاني عشر

(ما زال وما فتى وما برح وما

أنفك) وهذه الأربعة للملازمة

الخبر للغير خبر عنه على حسب

ما يقتضيه الحال نحو ما زال

المجدو محبوباً وما فتى إليه لم ناقما

وما برح المجدل فصر أو ما أنفك

الصبر (و) الثالث عشر

(مادام) وهي لاستمرار الخبر

نحو لا راحة مادام الاختلاف

موجوداً (وهذه الأفعال)

الثلاثة عشر بالنسبة الى

العمل (على ثلاثة أقسام)

الأول (ما يعمل بلا شرط وهو

ثمانية من كان الى ليس)

أى كان وليس وما يندرج (و)

الثاني ما شرط فيه نفي (بأى

أداة كانت (أو شبهه)

التي مفقوتها أو مقدرها كقوله تعالى قالوا بالله نفوذ كبره فهاى لانها
ولا تحذف الناقية بها قياسا لا بعد القم وهذا حذف بدونه كقوله تنكك جمع
أى لا تنكك جمع (قوله وهو النقي) ومثاله قول الشاعر

صالح شعر ولا تزل ذا كرم * تفسياه ضلال مبین

والاستفهام أى الانكارى لانه بمعنى النقي ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما أى
لا يزال متصف بالعلم والدعاء ومثاله

ألا يا سلمى يا دارى على البلى * ولا زال منها لا يجرحا لك القطر

وقوله

لن تزالوا كذلك ثم لازل * تأسكم خالد اخلاود الجبال

(قوله زال) أى التي مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل، ككسر العين

يفعل بفعلها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر ولا اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى تحض العين مغض

وأما زال ماضى يزول كباع يبيع من باب فعل، يفتح العين يفعل بالكسر كغرب

يضرب فانه تام بمعنى مازى مبروكة مصدره وافر فأمره زل بكسر الزاى وتول زل ضايف

من معركه أى مبريتهم ما مصدره الزيل يفتح الزاى وأما زال ماضى يزول كقام يقوم

من باب فعل يفعل كغمر يغمر فهو تام أيضا بمعنى استقل تقول زل عن مكانك بضم

الزاى أى استقل ومصدره الزوال بمعنى الاستقلال ولقد نعت ذلك بقول تفرلا

لا يزال المدى قنت معنى * ذا ككتاب عن الهوى لا يزول

قد أبجن الهوى بقلب شجبي * لا يزال الغرام عنه عذول

(قوله وقنى) بوزن علم ومضارعه يتقن الشيء ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع

(قوله ويرج) بوزن علم ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع تقولن نرج عليه ما كفن

ومثله أنفك وأما البراح والافتكاك فهو مصدر التامين ومثله مغفل اسم فاعل

(قوله لان معناه النقي) قال الرضى أصل هذه الأفعال الاربعة أن تكون تامة

بمعنى ما انفصل فتعدي بمن الى ما هو مصدر خبر ما قيل فى موضع ما زال زيد تاما

ما زال زيد من العلم أى ما انفصل منه لكانها جعلت بمعنى كان دائما لانه اذا كان

لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وانما اذا دخل النقي على النقي التبعوت

لان نقي النقي اثبات واذا قيل نقي النقي بزمان وجب أن يع ذلك النقي بجميع الزمان

وهو النقي الاستفهام والدعاء
وهو أربعة زال وقنى وانفك
ويرج) ونما اشترط فيها
ذلك لان معناه النقي
التي اثبات (و) القسم اثبات
ما يشترط فيه تقدم
ما المصدرية الطرية ومودام
خاصة مثال كان) قولك
(كان زيد قائما وكان فعل
ماض ناقص يرفع الاسم
ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وزيد اسم مفعول
مرفوع) وعلامة زوده الضمة
(وقائما خبرها وهو منصوب)
وبعلامته نصبه الفتحة

وسميت ناقصة لاقعة مارة الى خبر منصوب (وكذلك القول في معنى زيد في قوله) فاعلم فعل ماض ناقص
(وزيد اسمها، فقيها خبرها واصبح عمرو رعا) (١٢٧) فاصبح فعل ماض ناقص وعمرو اسمها وورعا خبرها (واضح)

محمد متعبدا) فأضحى فعل ماض ناقص ومحمد اسمها ومتعبدا خبرها (وظل بكر سامرا) فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها وسامرا خبرها (وبان اخوك ثمانا فبات) فبات فعل ماض ناقص واخوك اسمها وثمانا خبرها (وصار السعر رخيصا) فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها ورخيصا خبرها (وليس الزمان متصفا) فليس فعل ماض ناقص والزمان اسمها ومتصفا خبرها (وما زال الرسول صادقا) فما نافية وزال فعل ماض ناقص والرسول اسمها وصادقا خبرها (وما قاتل العبد خاضعا) فما نافية وقاتل فعل ماض ناقص والعبد اسمها وخاضعا خبرها (وما انقش الفقيه مجتهدا) فما نافية وانقش فعل ماض ناقص والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها (وما برح صاحب متبهما) فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبهما خبرها (ولا احتجبت مادام زيد مترددا اليك) فما مصدرية ظرفية وسميت ما هذه ظرفية لتسا بهما عن الطرفين وهو المدة ومصدرية لتأولها مع صلتها بالتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك وكذا القول فيما تصرف منها من المتعارع والامر واسم

(قوله وسميت ناقصة لانح) أي لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التسامة وعلل بعضهم نقصها لانه لا يتم على الزمان دون المصدر وردة الرضي بأن كان في كان زيدا قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون الخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجاء أولا بل بظلال على حصول ثمانين بالتحريك فكذلك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالقاعدة في امر مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالقاعدة في الاتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة اخرى هي ما يعي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق بقيده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطابق بقيده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة التحريك على الزمان المطلق بالعقل اه ملخصا فان قلت اذا كانت الدلالة على الحدث قائم فاعله فالجواب ما قاله الناصر الطيلاوي انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها (قوله وصار السعر رخيصا) (تنبه) يلحق بصار في العمل ما وافقه في المعنى من الافعال وذلك عشرة أض ورجع وعاد واستحال وعمد وحوار وارتد وتحول وغدا وراح فحوار أض زيد اسمها فوافي الحديث لا ترجعوا بهدي كفار وقال

وكان هضلي من هديت برشده * فقه مغرعا ديار شدأمرأ
وفي الحديث فاستحالت غيرة باور هف شغفته حتى قدمت كأنها حربة
وقال بعضهم

وما المرء الا كالثهاب وضوئه * يحور رماد بعد اذ هو ساطع
وقال تعالى انعام على وجهه فارث بصيرا وقال امرؤ القيس
وبذلت قرحا داما بعد حمة * فبالك من نحي تحولت أبوسا
وفي الحديث لو توكلتم على الله حق توكله زدكم كاي رزق الطير تغدو نصابا وتروح
بصانا (قوله فيما تصرف منها) أي تتحول الى امثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودوام على الاصح وأما يدم ودم ودوام فن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو السابق (قوله وكذا المصدر على رأي الكوفيين) القائلين بأن الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أي من هذه الافعال يدخل فيه المصدر على رأي الكوفيين

الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على رأي الكوفيين (فتقول في مضارع كان يكون زيدا قائما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمه وقائما خبره) (وفي الامر كن قائما) فكن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره (وفي اسم الفاعل

(قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتقاد على نفي واستفهام يحتمل ان السامع قد سمع الاسم وقبض اليه به الكلام ونشرط السامع ان يتم به الكلام اللهم الا ان ياتي الى ان هذا الاحتياج لا يضرك في كونه سادسا هنا ويحتمل ان السامع قد سمع الخبر والخبر لان به تمام الفائدة ويسارع فيه قوله ويفني عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا ان تكون قضية موهلة ويحتمل ان مجموع الاسم والخبر والسامع قد علم بما سبق ودعوى ان الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة لقواعد كلامهم فلا تغفل اذا ذهبا الناصرا للعلل (قوله على رأي) وهو جواز بناء كان واخواتها للمفعول وهو مذهب الجوهري ورواهه فالاصح انه لا ينقام خبره مقام اسمه الا انه مستدل الى اسمه فاقولوا بيبقى المستند بغير الاستدلال وهو مجتمع خلافا لرواه بل على القول بانها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف انصرف او الجار والمجرور فيقال مكنون فيه وعندك قائما فاذا ذكره المصنف فنامن نيابة الخبر في مكنون قائم مبنى على قول القراء (قوله فارفع ارتفاعه) فسمي الاسم من حيث التلخيص وسمي خبر مكنون من حيث الابتداء ومما رده الى اى حصرهم صحة النيابة عن الفاعل في واحد من اربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا ياتي من الالف صلة اسم مفعول) اى يشاء على رأى ابي ابي على القمارسى وهو عدم جواز بناء كان واخواتها للمفعول واختاره ابو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والافراس باياه فوجب اطراحه (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر

بذل وحلم صاد في قومه الفتى * وكولنا اياه عليك يسير

(قوله ان تكنتى بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حيث ذاعل حقيقة (قوله ولا يحتاج الى منصوب) فلورفع بعدها منصوب اعرب حالا (قوله فاصرة) اى لازمة ترفع الفاعل ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع اوضم فانها حيث ذاع متعدي بنفسها الى واحد ويمكن ان يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا اغفله كثير من النحاة (قوله فعنى كان وجد) اى حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والمصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقى) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض اى بقيت ولم يذ كر المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا

في زيد قائما) فمكث اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائم خبره (وفي اسم المفعول) على رأى (مكنون قائم) فمكث اسم مفعول كان الناقصة محذوف عن اسم الفاعل الرفع للاسم المناسب للخبر (فمحذوف الاسم وانيب عنه الخبر فارفع ارتفاعه) وقيل لا ياتي من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر عجب من كون زيد قائما) فمكث مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائم خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من اخواتها) وكما يجوز ان يسميها قائما لا ثلاثة ليس وفنى وزال فانها ملازمة للمقضى ومعنى التمام ان تكنتى بمرفوعها ولا يحتاج الى منصوب ونكسور افعلا فاصرة ومعانيها مختلفة فعنى كان وجد وظل اقام نهارا وابات اقام ليلا واضمحى واصبح وامسى دخل في الضمى والمصباح والمساء وبرز وانقلب انقلب ودام بقى

لما عنيين فيما سبق هي فهم جاء تهذيبه لواحد بنفسه واستعمل أيضا بمعنى رجع
فتعدي بالي كقوله تعالى ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع
(باب خبر إن وأخواتها) *

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب السكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان
عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرفع له المبتدأ مرة فزال وصف
الابتداء ثمة عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان وانما علمت هذه الاحرف هذا
العمل لان فيها شبه بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف
ولزم آخرها الفتح كالمضارع وأما معنى فمن حيث إن في إن وأن معنى حقيقت
وأكدت وفي كأن معنى شبهت وليكن معنى استدرجت وليت معنى غنيت
ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب والمرفوع قصد الفرق بينهما وبين الاعمال التي هي
اصها من أول الامر وتبين العمل عملها فرفعها على كونها فروع الفعل وغير ذلك من
النكات (قوله ستة احرف) لم يذ كر في التسهيل أن المفتوحة نظرا إلى كونها
فروع المكسورة وهو صنيع سيئ وبه حيث قال هذا باب المحرور في الخمسة اه طيلوا
(قوله لتوكيد) أي تقوية وتثبت النسبة السكاكينة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت
المستند للمستند اليه أو تفيده في ثبوت في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم في مقام
النفي نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وباعده على توكيد
النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة
والانكار لها زال بالثبوت كيد فكيف في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك
يكون مستحسنا وأما اذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاك ولا منكرا فان
الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر الامر) الامر
الاول المشبه والمثاني المشبهة وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك
زيد كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه وهو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة
بالعاقول ووجه الشبه يكون مشتركين الطرفين المشبه والمثبه وهذا التعريف
الذي ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحو قال زيد حمرا فان صبغة فاعل
دلت على مشاركته زيد لعمر في معنى وهو المقابلة وليس ذلك تشبيها فكان
الاولى أن يزيد في التعريف بالكاف ونحوها الخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد
ذلك كله فقد قال الناصر الطيلاوي والظاهر وظاهره ان التشبيه الذي

(الباب السادس) من
المرفوعات (باب خبر إن و)
خبر (أخواتها اعلم)
وقد قال الله (إن ان وأخواتها)
تنصب الاسم وترفع الخبر
تشبيها بفعل تقدم منصوبه
على مرفوعه (وهي ستة احرف
إن المكسورة) المهزلة
(وأن المفتوحة) المهزلة
(وكأن ولكن المشتدات)
الزوائد الاربعة (وليت ولعل
المفتوحة) ومعانيها مختلفة
فإن المكسورة وأن المفتوحة
لتوكيد النسبة ورفع
الشك عنها والانكار لها
وكأن لتشبيه وهو الدلالة
على مشاركة أمر لا في معنى
قوله فان رفع الخ الصواب
حذف رفع أو ابدال بزال
بجعل مثلا اه

(قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مستند عند من لم يشترط الاعتقاد على نفي أو استصحاب يحتمل أن الساتر منه هو الاسم وقبه انه لا يتم به الكلام وشروط الساتر أن يتم به الكلام اللهم الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا يترتب كونه سائنا هنا ويحتمل أن الساتر منه الخبر والخبر لان به تمام الفائدة ويستأن فيه قوله ويغني عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا ان تكون قضية معلومة ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هو الساتر وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة لتأخر كلامهم فلا تغفل اذ هذه النامر العلوي (قوله على رأي) وهو جوار بناء كان وأخواتها مفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فلا يصح انه لا يقام خبره مقام اسمها لانه من دال على اسمها فلو أتى بلفظ المسند بغير المسند اليه وهو متعجلا فلا يقرأ بل على القول بأنها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أو الجار والمجرور فيقال مكرن فيه أو عندك قائما فإذا ذكره المستف من أن نسيابة الخبر فيكون قائم مبنى على قول الفراء (قوله فارتفع ارتفاعه) فمنعته الاسم من حيث التسخن ومنعته خبره مكرن من حيث الابتداء ومما رده هذا إلى أن حصرهم صحة نسيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص وانظر في المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبي من الة قصة اسم مفعول) أي بناء على رأي أبي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها على مفعول واختاره أبو حيان قال لا يسمع شيء من ذلك عن العرب والنياس بأياه فوجب إضراره (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر

يذل وحلم ساذ في قومه اتقي * وكركك أياه عليك يسير

(قوله أن تكنتي برفوعها) ويقال لذلك المرفوع حيث ذنا ناعل حقيقة (قوله ولا احتياج إلى مندوب) فلورفع بعده منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل ويرد عليه استعمال صار نامة بمعنى قطع أوصم فإنها حادثة متعدي بنفسه إلى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا اللفظ نادر ولذا انتقاه كثير من النحاة (قوله فغني كان وحده) أي حصل وتب نحو كان الله ولا شيء معه وقوله تعالى وإن كان ذو عسرة (قوله والمباح والماء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تسرون وحين تصبحون (قوله ودام بقي) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والأرض أي بقيت ولم يذ كر المستف معنى سار في حال تمامها وقد ذكرنا

كائن زيد قائما) فكائن اسم فاعل كان الة قصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفي اسم المفعول) على رأي (مكون قائم) فمكون اسم مفعول كان الناقصة محمول على اسم الفاعل الرفع للاسم المناسب للغير (فمحذوف الاسم وأنيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه) وقيل لا يبي من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر) يجب من كون زيد قائما) فككون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على أنه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من أخواتها) وكله يجوز استعمالها تأنيذا لا ثلاثة ليس وفي زوال قائما ملازمة للنقص ومعنى تمام أن تكنتي برفوعها ولا احتياج إلى مندوب وتكون أفعالا قاصرة ومعانيها مختلفة فغني كان وحده وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأصحب وأصحب وأصحب أدخل في الغنى والباح والماء وبرج وأنه انقل ودام بقي

للمؤمنين فيما سبق من ذمهم جاء تهذيباً لراى نفسه او تستعمل أيضاً بمعنى ترجيع
 قد عذبني بالي كقوله تعالى ألا إلى الله ترجع الامور اى ترجيع
 (باب خبر ان واخواتها) هـ
 (قوله نصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب السكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان
 عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرفع له المبدأ ارفع قد زال وصف
 الابتداء عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان وانما تجلت هذه الاسرف هذا
 العمل لان فيها شبهة بالافعال لفظاً ومعنى اما لفظاً فمن حيث بناؤها على ثلاثة اسرف
 ولزوم آخرها الفتح كما مضى واما معنى حسن حيث إن في ان وان معنى حقيقة
 واكدت وفي كان معنى شبهة ولا يمكن معنى امتهل درجته وليت معنى تخفيف
 ولعل معنى ترجيع وقدم المنسوب والمرفوع قصد الفرق بينهما وبين الافعال التي هي
 اصلاها من اول الامر وتنبه ليجعل عملها فروعاً على كونها فروعاً للاصل وغير ذلك من
 النكات (قوله ستة اسرف) لم يذكر في التسهيل ان المفتوحة نظراً الى كونها
 فروع المسكورة وهو صريح سيده حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه جلابوى
 (قوله لتوكيد) اى تقوية وثبت النسبة الكائنة بين اسمها ونوعها وهى نبوت
 المسند للسند اليه اوفيه فيؤتى بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام
 النفي نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد
 النسبة من قبل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك اى التردد في النسبة
 والانكار لما يزال بالنا كيد لكفه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك
 يكون مستحسنا واما اذا كان الخطاب على الذهن ليس شاكوا ولا منكرا فان
 الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله امر الامر)
 الاول المشبه والناسخ المشبهه وقوله في معنى هو وجه المشبه وهو الجراحة في قولك
 زيد كالاسد وانما جعلنا وجه المشبه وهو الجراحة دون الشبيبة لان الشبيبة مستحسنة
 بالما قبل ووجه المشبه يكون مشتركين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف
 الذى ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل
 دلت على مشاركة زيد لعمرو في معنى وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان
 الاولى ان يزيد في التعريف بالكاف نحو عمرا فاعل امثال هذه الصورة ثم بعد
 ذلك كله فقد قال الشاعر الطبري واظهاره وفاقا لبعضهم ان التشبيه الذى

(السبب السادس)
 المرفوعة (باب خبر ان و)
 نحسب (ان واخواتها اعلم)
 وقتل الله (ان ان وانواتها)
 تنسب الاسم وترفع الخبر
 تشبيهه بفاعل تقدم منه سببه
 على مرفوعه (وهى ستة اسرف)
 ان المسكورة (المهمزة)
 (وان المفتوحة) المهمزة
 (وكان ولكن المشتدات)
 الزوائد الاربعة (وايت واهل
 الله وحان) ومعانيها خمسة
 فان المسكورة وان المفتوحة
 لتوكيد النسبة ورفع
 الشك عنها والانكار لما
 وكان التشبيه وهو الدلالة
 على مشاركة امر لامر في معنى
 قوله فان رفع الخبر الصواب
 حذف رفع اوله بالي
 يحصل مثلاً اه

تدل عليه كأنه والكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره
المصنف اه وتحتيق هذا المبحث في علم البيان (قوله برفع ما يتوهم شيئا
أو نفيه) مثال الاول قولك زيد شجاع فيترهب منه شيرت الكرم لئلا يترهب ما عاده
فرفع ذلك التوهم وذلك لانه يحيل والثاني كذا زيد ما قائم لانه لما قيل ما قائم
زيد فكأنه توهم أو عمر أمته لانه يتوهم ما ملازمة فرفع ذلك التوهم بالاستدراك
(قوله ما لا مضمع فيه) وهو السخيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأنخروه بما فعل المثيب

فإن عود الشاب مستحيل وقوله أو ما يرب عسر وذلك في الجائز نحو لست لي ما لا أواجه
منه وتقتضي التخييل بالمستحيل كثير بالممكن قليل ولا يكون التخييل في الواجب أي
الحق المحصول وإن كان في نفسه جائزا فقلنا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله
طالب الامر المحبوب) نحو لعل الله يرجنا والترجي ارتقاب يعني لا يوفق بمصولة في تم
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
معي محبوب والاشفاق ارتقاب مكره ونحو لعل ثوب الساعة (قوله لا بد أن يطلبها
عائل) فتع فاعلا نحو أولئك هم أنا أنزلنا أو نسلعته نحو قل أوحي إلى أنه استمع
نفر من الجن أو عقلوا لا نحو ولا تخافون لكم أمركم أو مبدأ نحو ومن آياته أن خلق
الارض خاشعة أو خيرا عن اسم معنى غير قول ولا لصادق عليه خبر ما نحو اعتقاد
أه فاضل أو بضرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة)
ويجب كسر همزة إن لاذ وقت في استدراك الكلام حقيقة نحو ما أنزلنا وأوحى
نحو ألا إن أولياء الله وبعد القم نحو وح والكاتب المين ما أنزلنا ويصدق القول
نحو قال أني عبد الله وقبل لام الاستدراك المتعلقة للعامل نحو والله يعلم أنك رسول
وفي أول الجملة المخبر به عن اسم عن نحو زيد إنه فاضل وفي أول الصلة
نحو جاء الذي إنه فاضل وفي أول الصلة نحو جاء رجل إنه فاضل وفي أول الجملة
الحماية كونه وإني ذو أمل وفي أول الجملة المناسف اليها ما يخص بالجملي نحو
جئت حيث إن زيد لعالي (قوله ولا أصل إن زيدا كذا شأخ) هذا مذهب
التحليل وهو الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب
(خاتمة) قد يرفع بعد أن البدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوف وأمره قوله عليه
الصلاة والسلام إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الموصرون والأصل أنه أي

ولكن للاستدراك وهو متعبد الكلام
برفع ما يتوهم شيئا أو نفيه وليست لاني
وهو مطلب ما لا مضمع فيه أو ما فيه عسر
وأهل الترجي وهو طلب الامر المحبوب
(تقول إن زيدا قائم وليتني أن زيدا
قائم فإن بالكسرة في الاول وفيه
في الثانية حرف توكيد ونصب وزيدا
اسمها وقائم خبرها) وتنتاز أن المفتوحة
بكونها لا بد أن يطلبها عامل كقولنا
بجلا في المكسورة (و) تقول (كان
زيد أشد فكاك حروف تشبيه ونصب
وزيدا اسمها وأشد خبرها) والأصل
إن زيدا كاسد فتقدمت الكاف على
أن ليدل الكلام من أول الامر على
التشبيه كما في أخواتها (وقام لناس
لست زيدا جالس فلكن حرف
استدراك وزيدا اسمها) وهو منصوب
(وجالس خبرها) وهو مرفوع (وليت
المحب فادم فليت حرف تمن والمحب
اسمها) وهو منصوب (وقام خبرها)
وهو مرفوع (وأول الله راحم فليل حرف
ترج وإله اسمها) وهو منصوب (وراحم
خبرها) وهو مرفوع

الشان كما قال

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظنا
وانما لم يجعل من اسمها الاشارة بدليل جزمها للفاعل والشرط له الصدر فلا يعمل
فيه ما قبله وتغريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان ياءه غير الاختفش
من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ياءه ايضا
لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قاله في المغني وأما نحو ان الماء بكسر همزة
ان مع تشديد النون ورفع الماء فاصله ان زيد الماء بفتح همزة نون وهو من عمل ماض
أى صب وزيد فاعل والماء مفعول فمعدول الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع
ارتفاعه وكسرت همزة ان على لغة من بكسر فاء الفعل الثلاثي المضاعف اذا بنى
للمفعول ومنه قوله تعالى ردت الينا ولوردوا بكسر الراء فيه ما وهي قراءة شاذة

(باب تقيم النواسخ)

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المقيم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتمة
لأنواع النواسخ وانما قدرنا أنواع لان المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقى من أفراد
النواسخ التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الخبرين
كما أنه فها سبق انما ذكر نوع ما رفع المبتدأ وينصب الخبر وما ينصب المبتدأ وما رفع
الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد ولم يستوف جميع أفراد النواسخ والنواسخ
جميع ناسخ اسم فاعل بمعنى عزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخ الشمس
النيل اذا ازالتها أطلق لفظ الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان كلا
منها يزيل حكم المبتدأ والخبر أى المحكم الذى كان حاصله قبل دخول الناسخ
وتعول الأعراب ويتجدد له اعراب آخر يعمله الناسخ واعلم أن افعال هذا الباب
قسمان * احدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي
تدخل على الجملة الاسمية لتعين الاعتقاد الذى حكم المتكلم على المبتدأ بجمعهم
الخبر صادر عنه ففى علمت زيدا قائما حكما بالقيام على زيد صادر عن علم
وفى علمت زيدا قائما صادرا عن ظن وقس الباقى وهذه الأفعال غير مختصرة
فى السبعة التى ذكرها المصنف اذ بقى منها نحو عدا وجرى الأولان للظن والآخر
للعلم القسم الثانى أفعال التصيير وهي التى تفيد التحول والانتقال كجعل ورد
وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله بقوله فيما بعد

(باب تقيم النواسخ)
وهو ما ينصب المبتدأ والخبر
مفعولين

وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقضة الالتمية (قوله وهو) تذكير الخبر واقراده
 باعتبار الخبر أو بناويل كل واحد أو أنه عائد على التامع المذكور بمعنى أنه لا لفظ
 التامع عليه أو واسع لتتبع معنى التامع ولو أوجه للفظ التامع ولا خلاف ذلك الموضع
 ولم يلاحظ الخبر لانت وقال وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالتامع هو
 خصوص ظن وكذا يقال في القيمة في تعبير المنصف صالحة لوجه عليها ظهر والمراد
 المراد وشرط عملها أن تكون بمعنى اعتد راجحا كما هو الحال وعلمه بحمل كلامه إلا في
 أوجاز ما كتبه قول المؤمن ظننت أنه يحاسب المحقق فإن لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن
 كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا أي اتهمته (قوله
 وحسبت) وشرطها كطقت أما إذا كانت بمعنى مرت أحسب فهي لازمة تقول
 حسب زيدا أي صار أحسب وهو الذي في شدة مشقة فإن كانت بمعنى هذا كحسب
 المال تعدت لواحد (قوله وزعت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط
 ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فإن كانت بمعنى كذا تعدت لواحد نحو زعت زيدا
 بمعنى كلفته وشغنته وإن كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أو بمعنى خزل أو سمن أو طمع
 كانت لازمة (قوله ونحلت) بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيدا وبمعنى طلع
 نحو خال العروس أي طلع والطلع فتح اللام العرج ولا يعني صار خال فانه في هذه
 تكون لازمة فإن كانت بمعنى نظر وأبصر تعدت لواحد نحو خال زيدا لئلا أي أبصر
 ونظروا فإن ذكر منصوب ثان فهو حال كخال زيدا لئلا أي أبصر (قوله وعلت)
 أي إذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان فإن كانت بمعنى عرفت تعدت لواحد نحو علنت
 المسألة أي عرفت (قوله ورأيت) أي إذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلهما رأى
 الجمعية على الأصح فإن كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فإن وجد بعده منصوب ثان فهو
 حال نحو رأيت زيدا قائما أو بمعنى اعتقد تعدت لواحد أيضا نحو رأيت أبو حنيفة
 وجوب الترتيب يعني أشار كذلك نحو رأيت زيدا كذا أي أشار به (قوله ووجدت)
 بمعنى اعتقد اعتقادا جازما فإن كانت بمعنى أصاب كوجدت الغلالة تعدت لواحد
 أو بمعنى استغنى أو حقد أو خزن فهي لازمة كوجد زيدا أي استغنى أو حقد أو خزن
 (قوله فالاربعة الأولى) وهي ظننت وحسبت وزعت ونحلت (قوله بقيد ترجيح
 وقوع المفعول الثاني) أي تعيدان المحكم على المفعول الأول بمعنى أن الثاني
 صادر عن طرف راجح والثاني زعم وغالبا فيماعداه وقد تقدم تحقيق ذلك في غير

(وهو ظننت وأندرتها)
 وهي سبعة ظننت وحسبت
 وزعت ونحلت وعلت ورأيت
 ووجدت فالاربعة الأولى
 تعيد ترجيح وقوع المفعول
 الثاني

قول المحشى والطلع فتح اللام
 غير مصواب بل يسكون فان
 الفعل والمصدر من باب نفع
 أو منع كقضى الصباح والناموس
 قاله نصر

والثلاثة الباقية تفيد تحقيق

وقوعه (تقول ظننت زيدا

قائما فضننت فعل وفاعل)

الفعل ظن والمفاعل ضمير

المتكلم وهو النساء (وزيدا

مفعول أول وقائما مفعول

ثان وكذا القول في حديث

عمر أم قيس) فحسبت فعل

وفاعل وعمر أم قيس مفعول أول ومقيا

مفعول ثان (وزعمت راشدا

صادقا) فزعمت فعل وفاعل

وراشدا مفعول أول وصادقا

مفعول ثان (وخات الهلال

لأنها) فخلعت فعل وفاعل

والهلال مفعول أول ولائها

مفعول ثان (وعلمت المستشار

ناصحا) فلمت فعل وفاعل

والمستشار مفعول أول وناصحا

مفعول ثان (ورأيت المجود

محبوبا) فرأيت فعل وفاعل

والمجود مفعول أول ومحبوبا

مفعول ثان (ووجدت الصدق

منجيا وما أشبه ذلك) مما ينصب

مفعولين أصلهما المبتدأ

والخبر بخلاف نحو أعطيت

زيدا درهمما فإنه ليس من

النواسخ لأن مفعوله ليس

أصلهما المبتدأ والخبر

اذ لا يقال زيد درهم

الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أي تغيد أن الحكم على المفعول الأول بمفعول
الثاني صادر عن علم وتحقيق دائم في موجدت وغالبها عداها وقد تفيد الترسيع
من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما ليس موصول مبنى على السكون في محل
رفع مبتدأ وأشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والمجمل
صلته ما لا محل له من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أي مثل الافعال السبعة
في العمل لا في المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل
رفع خبر لأن المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان لما مراده
بما ينصب مفعولين أعني من أن يكون من أفعال القلوب التي لم يذكرها سابقا
نحو دري تقول دريت زيدا فاضلا وجعل يعني اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اثنان ومن أفعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أي صيرته ورددت
المعدو وصديقا وترك المجاهر عالما واتخذت الدقيق خبزا وتصل من هذا أن
جعل تكون من أفعال القلوب إذا كانت بمعنى استقدر من أفعال التصيير معنى صير
وقد تكون بمعنى أوجد فتعدي لواحد نحو وجعل النملات والنوروعني أوجب
فتعدي لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أي فرضه وبقي في كلام المصنف بحث
وهو أنه إن جعل المشار إليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أي وما أشبه هذه الامثلة
فلا إشكال في ذلك مع قوله بالسابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب
مفعولين يعين أن مرجع الإشارة لافعال التي ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه
الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين فيعكز على قوله سابقا وهي سبعة وأجيب
باختبار الشق الثاني وهو أن المشار إليه لافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب
مفعولين وأن قوله فيما سبق وهي سبعة المحصر فيه اضافي أي بالنسبة للعرضية
هنا (قوله لأن مفعوله ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بد في مفعولي
جميع النواسخ من صحة جعل الثاني على الأول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن
الطين بأنه ابريق في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن
المجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال إنه صح الاخبار في هذه
لأن كورات بضرب من التأويل والتخويز كأن يرتكب مجازا لأول أي الطين
آيل لأن يكون ابريقا والعدو قابل لأن يؤول صديقا ونحو ذلك وأما نحو زيد درهم
فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك للتأويل فإن قدره مضاف بأن قيل زيد أخذ درهم

وجعل من مجاز الخذف صريح الانحارجة ذلك لكون الخبر في الحقيقة هو أخذ
 ودهم معقول اسم الفعل الذي وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فأنفع المرق
 (تجمل) أنه مال الحواس كذاق وليس وسمع وشتم وتظار تعدى لواحد ذهب أبو علي
 إلى أن سمع أن دخلت على مالا يسمع وهو الذات تعدت لاثنتين نحو سمعت زيدا بشككم
 فزيدا مفعول أول وبجمله يشككم صدت هذا المفعول الثاني وإن دخلت على ما يسمع
 تعدت لواحد نحو سمعت كلام زيدا والتحقيق أنها كقبة أفعال الحواس
 إنما تعدى لواحد فجعله يشككم في عمل نصب حال وليست سادة هذا المفعول الثاني
 (باب تابع المرفوع) *

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه أن الفمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون
 التعريف وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالأحسن
 أن يعمل الفمير عائد للتابع من حيث دولا بيقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب
 أو مجرور لأن التعريف المذكور تعريف لطلق التابع والمعرف أيضا مطلق
 التابع فساوى المعروف التعريف (قوله كل ثان) أي لفظ ثان في الربعة أعرب
 بأعراب أي يجنس أعراب مابقه ونوعه وإنما قد رأينا ذلك لأن شخص أعراب السابق
 لا ينتقل عنه إلى الثاني وإنما المعنى أن المتبوع والتابع يشترطان تحت نوع من
 الأعراب من رفع أو نصب أو جر وقوله المحاصل والمتجند وصفان لأعراب المضاق
 لسابق والمراد بالمحصل مانع بعامله أولا وسواء كان رفعا أو نصبا أو مجرورا والمراد
 بالمتجند ما مارأى على مطلق بعامله أولا (قوله فخرج) أي بقيد والمتجند (قوله
 المتجند بدخول التاسع) الباء لا سببية فإن قلت قد عرب الخبر بالاعراب المتجند
 أيضا كما إذا كان التاسع مما نصب المجزأين نحو شئت زيدا قائما فقد صدق على
 الخبر في هذه الصورة أنه أعرب بأعراب سابقة بالمحصل وهو الحالة التي كان عليها
 قبل دخول التاسع في زيد قائم والمتجند ثان قائما في ثلث زيدا قائما أعرب
 بأعراب سابقة وهو نصب قيد دخل في تعريف التابع ويكون التعريف غير
 مانع فالجواب أن المراد بالأعراب المتجند كل أعراب تجدد بحيث يكون الثاني تابعا
 للأول في كل أعراب ورد على الأول وما من ليس كذلك فإن قائما وان تبع زيدا
 عند دخول التاسع الناصب لا يتبعه إذا دخل على الميتة أنا سمع آخر ككان أو أن
 (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أي خرج حال المنصوب وإنما قد حال

(السابع) (باب تابع
 المرفوعات) (باب تابع
 المرفوع والمراد به) كل ثان
 أعرب بأعراب سابقه
 المحاصل والمتجند فخرج
 الخبر فانه معرب بأعراب
 سابقة المحاصل دون المتجند
 بدخول التاسع وحال
 المنصوب نحو رأيت زيدا
 ضاحكا فانه معرب بأعراب
 سابقة إذا زال عامل النصب
 وخلقه عامل الرفع أو المتجر

بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب بأعراب سابقه المحاصل حتى يخرج
 بقصد المتجدد أما حال المرفوع فليس بدخول أصلا حتى يحتاج لخرجه فإن راكبا
 في قولك جاء زيد راكبا لم يعرب بأعراب سابقه وبقي أن هذا التعريف الذي ذكره
 المصنف غير مانع لأنه يدخل فيه الخبر الثاني إذا تعددت الانحياز نحو الرمان
 مدلولها من فان جاء من يعرب بأعراب سابقه المحاصل والمتجدد بدخول التاسخ
 وبحساب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا مان فانه ليس المراد ثان في العدد بل المراد
 ثان في الرتبة كما ينهنا عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا
 لما قبله بل انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شأن
 التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما في القصد سيان فهما
 في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد وزاد المراد في التعريف قيد
 لا تنوع الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بانه كان عليه أن يزيد أيضا
 وغير حال يخرج الحال الثانية فهو جاء زيد ضاحكا راكبا فان الحال الثاني
 مدلولها الاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب بأعراب سابقه الخ معناه أن يكونا
 صالحين لتغير إعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذ إعرابهما
 واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد
 اللفظي في أسماء الأفعال فهو

فهيات هيئات العتيق ومن به * وهيئات دخل بالعتيق فواصله
 وفي الأفعال كقولهم (أناك أناك اللاحقون احبس احبس) وفي المحذوف
 نحو قوله

لا لأبوح بحب بنة انها * أخذت على موافقاه وهو دا

ويجاب بأن معنى أعرب بأعراب سابقه الخ أي ان كان له إعراب قد دخلت
 المذكورات لانه بحيث لو كان للسابق إعراب لأعرب اللاحق بذلك الإعراب
 (قوله أربعة أقسام) يشمل العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت
 والعطف الخ وإذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم
 بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت)
 ويراد به الوصف والصفة (قوله وهو التوابع) هذا جنس في التعريف شامل
 لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل من جنس لبقية التوابع فانها

ويقسم التابع أربعة أقسام
 (النعت والعطف والتوكيد
 والبدل) واسكن منها كلام
 خصه (فالأول النعت وهو
 التابع المشتق بالفعل
 أو بالقوة الموضح المتبوعه
 أو المخصص له)

لا تكون مستقاة ولا موقوفة بالمشق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جازيد الفاضل
 الفاضل الاول نعم والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضع لتبرعه أو لخصه
 له فان التوكيد اللفظي ليس القرض منه واحدا من هذين الأمرين ثم كونه موصفا
 أو مجعلا هو الأصل الكثير الغالب والافتدائي في مجرد المدح أو الذم أو الترسيم
 وقد يكون لنا كيد نحو تلك عشرة كاملة ولتسمي نحو بان اقه ينشر الناس الاولين
 والاخرين ولتعمل نحو مرت برجلين عربي وبجيمي وبعضهم جعل أمثال هذا
 من قبيل بدل المفعول عن المفعول ولا يهائم نحو قد ثبت بعدة قليلة أو كثيرة
 ولتعليل نحو معظم زيدا العالم وبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة فتعول الجهم
 الطويل العربي عن العميق يحتاج تحيز (قوله العالم) أو رد عليه أن في اسم الداعل
 واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشق والموصول
 ليس مستقيا للفظ فلم يعاقب أمثال المثل له وأجيب بأن محل كون آل الداخلة
 على اسم الداعل واسم المفعول موصولة إذا أريد به المحدث أما إذا أريد به
 الثبوت كالؤمن والكافر لولا أن قال فيه معرفة وليست موصولة (قوله هو واسم
 المفاعل) شامل لأهله ليس اللفظ نحو مرت برجل لاهة (قوله الجملة الموقوفة)
 ومنه السبعة نحو مرت برجل عدل فإنه في قوة عادل أو ذي عدل وكذلك
 الجملة المحذرة نحو قوله تعالى واقتربوا من ربكم فإنه إلى الله فإن جملة ترفعون
 في محل نصب صفة وما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما ترجعوا إليه إلى الله
 (قوله رفع الاحتمال في المعارف) سيأه أن زيدا في قولك جازيد مثله مشاركان
 في هذا الاسم لا يدري من الجاهل منهم فإذا قلت العالم فقد دعت الاشتراك
 وقطعت الاحتمال فإن قلت قد دعت في الاشتراك في الوصف أيضا فلا يرتفع الاشتراك
 بل يقل مما في التكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لثقله
 وقد علم من هذا التقرير أن الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك
 وحينئذ يكون التمييز برفع الاحتمال في جانب المعارف وبقتل الاشتراك في جانب
 التكرات بمجرد دقتن أو إشارة إلى قلة الاشتراك في المعارف أولان اشتراكها
 طارئ واشتراك التكرات وضحى (قوله ثم النعت قسما) بنى النعت بالجملة هل هو
 من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الضيلاوي لكل من التبيين فتعول مرت برجل
 فأم يرجع لثقت التحقيق لأن الفعل واقع لغير المنعوت أولانه في قوة أم ونحو

مثال المشتق بالفعل (نحو)
 جاءني زيدا العالم (والمشتق
 بالقوة (نحو جازيد
 الذمشتق) فإنه في قوة المنسوب
 إلى دمشق ونعتي بالمشق
 بالفعل المشتق الصحيح وهو
 اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة واسم التفعيل
 ونعتي بالمشق بقوة الجملة
 الموقوفة بالمشق كاسم الإشارة
 وذى معنى صاحب والمنسوب
 والمراد بالإيضاح رفع
 الاحتمال في المعارف
 كما سنذكر (والمراد بالتقصيص
 تقليل الاشتراك في التكرات
 نحو جازي ورجل فاضل
 ومرت برجل عر فريح) بالعين
 وإزالة المهملة والنقطة
 والجيم أي خشن (ثم النعت
 قسما حقيق وسببي) لانه
 لا يخلو إما أن يرفع ضمير
 المنعوت المستتر أو لا الأول
 التحقيق والثاني السببي
 (فالنعت الحقيقي) هو
 الجازي على من هو له
 في المشتق

و) يتبع منعه في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والمجرور واحد من الافراد والثنائية والمجمع واحد من التذكير والذكورة واحد من التعريف والتذكير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعت (وعوارف اضيق منعه المستتر ووافق منعه في أربعة من عشرة (١٣٧) وذلك ان زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع

والنصب والمجرور هما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والثنائية والمجمع وهما مذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والذكورة وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتذكير فهذه أربعة من عشرة وانما وافقه فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعه في المعنى والموافقة تشعر بالماثلة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظا في مثل مرتب بسبويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جاء في عبد الله الظرف او به ذلك الظرف او تأبط شرا الظرف فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفي مثل مرتب برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل لاننا نقول المراد بالتبعية في الاعراب ان يكون لفظا واحدا والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا فيدخل في ذلك العلم المركب باقسامه ومضمون الجملة مفرد

مررت برجل قام ابو يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير المنعوت (قوله ويتبع منعه في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالحواعن المانع اما اذا وجد مانع فقد يختلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان افعول التفضيل المجرود من ال والاضافة فانه يخص به عن المفرد والمثنى والمجمع مذكرا او مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وان لا يكون النعت بجملة فانها لا توصف بتعريف ولا تذكير ولا افراد وثنائية ومجمع ولا تذكير وتانيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح ان يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعه الخ والتعريف لا يقال يؤذن بضعف السؤال اى لا ينبغي ان يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) اى لا في اللفظ فالشرط انما هو التبعية في الاعراب وسبويه وهذا متوافقان في الاعراب غاية ان الاعراب محلى لا يظاهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) اى فقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) اى فلا يراد مرتب برجل يكتب عما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككاتب في جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المصدر المضاعف للسند اليه ولا التثبوت وبقي ايضا التقص بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة قلزة الذي جمع ما لا حيث وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو اعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين لا تقيد تعريفا لانها اضافة لفظية

لا مركب (ومضى) هذا النعت ٣٥ عط (حقيقة المجرورانه على المنعوت لفظا ومعنى) اما لفظا فلا له تابع له في اعرابه واما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجارى على غيره من هوله في المعنى (ويتبع منعه في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والمجرور واحد من التعريف والتذكير)

الصامع في اثنين من النحمة
الساخية واحد من الافراد
والثنية والجمع على لغة وواحد
من التذكير والتأنيث (نحو)
مررت برجل قائمه امامه قائمه
تابع لرجل في الجرح وهو واحد
من ثلاثه) وهي الزرع والنسب
والجرح (وفي التنكير وهو واحد
من اثنين) وهما التعرف
والتنكير وقائمة مطابق
مرفوعة وهما في التأنيث
والافراد وهما اثنان من خمسة
والانصاع في النعت اذا رفع
مثنى أو مفعولاً أن يكون كالفعول
في الافراد نحو مررت برجلين
قائم ايواهما برجل قائم
آباءهم والاحسن في نعت
جمع التكسير الجمع نحو مررت
برجل قعود غلظتهم (ولا يلزم)
في السببي (أن يتبعه في النحمة
الساخية) وهي الافراد
والثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لانه في المعنى نعت
للمرفوعه لا للجارى عليه
(و) لذلك (معى حيداً لكونه
قائماً في المعنى بالسببي وهو
المضاف الى ضمير المنعوت)

كما مثلنا

والجواب اما عن الاول فان الموصول يعرب بدلاً وليس نعتاً واما عن الثاني فان اسم
الفاعل اذا قدمته الاستقرار لا خصوص الحال والاستقبال صكانت اضافته
معنوية ويكون معرفة فيصح حيث نعتت المعرفة به (قوله على لغة) واجمع
لتحوص التنقية والجمع أى ان النعت السببي يطابق مرفوعة في اثنين من النحمة
الساخية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعة مثنى أو جمعاً ان جرياً على لغة كلاً في
البرابغث وهي لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة للتنقية أو الجمع اذا استدلتي
أوجع فتقول على هذه اللغة مررت برجل حسن غلامها وحسن غلامتهم
فان لم يشر على هذه اللغة واقفه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث
ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعاً كما يشير اليه بقوله والانصاع (قوله)
والانصاع في النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعنى ان الانصاع الافراد في النعت
مطلقاً ولو كان المرفوع مثنى أو جمعاً وبذلك كذا كبر مرفوعة وبذلك لتأنيثه
فيقال مررت برجلين حسن غلامها وبرجل حسن غلامها وبامرأة حسن غلامها
وبرجل حسنة جاريت وبناه حسن غلامهم كما يقال حسن غلامها وحسن غلامتهم
وحسن غلامها وحسنت جاريت وحسن غلامهم (قوله والاحسن في نعت جمع
التكسير الجمع) هكذا في النسخ التي كتب عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه
الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جهة التكسير اه ومعنى هذه العبارة
ان الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التهجج يعنى اذا اريد جمعه على
خلاف الانصاع فيصح ان يجمع جمع تهجج فتقول مررت برجل قاعدتين وجمع تكسير
فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا الاساني ان الافراد اولى من جمع التكسير
ولا تناقض على هذه النسبة بخلاف النسبة المشهورة التي كتب عليها هنا قائماً
مناقضة لقوله والانصاع الخ (قوله لانه) أى النعت في المعنى أى في الواقع والحقيقة
سيانها لك اذا قلت مررت برجل قائم ايواه اعياناً في الحقيقة وصف قائم بالآب
وان وقع صفة في اللفظ لرجل (قوله لا للجارى عليه) أى ليس نعتاً في المعنى
للمنوب الجارى ذلك النعت عليه (قوله معى سيبيا) نسبة للسببي بياه
النسبة في المنسوب اليه ايضاً فلما نسب اليه حذف باء النسبة من المنسوب
اليه كما تقول في النسبة للشافعي شافعي فان المنسوب اليه والشافعي فيه الياء
لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فتقوله لكونه قائماً الخ بيان

الغنية في الذهن فيكون مدلوله معيناً وشخصه في الذهن دون الحارج وبسبب عدم
جنس كاسامة فله موضوع لما فيه السبع الغنية في الذهن باعتبار كونها معينة
معروفة ومكتنه له وذو اللفظ فان الاثر في وضع لما فيه السبع الغنية في الذهن
والثاني لما فيه الثقب كذلك (قوله وإشارة اليه) تخرج هذا القيد ما عدا اسم
الإشارة من المعارف والمراد بالإشارة الإشارة المحسية فتجوز إذا استعمل اسم
الإشارة فيما لا يمكن أن يشار اليه إشارة حسية كان مجازاً فتجوز مع هذا القول
فان الصوت لا يشار اليه إشارة حسية لكنه غير مشاهد والمشار اليه إشارة
حسية لا بد أن يكون مشاهداً (قوله هكذا) ما حرف تنبيه وهذا اسم إشارة للمرد
الذكر ولو حكما لخصه قولك هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما
هكذا الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة ونحو ذلك (قوله وهذا) مبني على الالف
كثانان في حالة الرفع وعلى الياء في حالة الجز والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك
إلى أن هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف الدوامل (قوله وهذا) ما
هالكتنبيه وأولاه بضم أوله وكسر آخره محذوران عند المجازين مقصورا عند غيرهم
(قوله لجمع الذكر والمؤنث) سواء كانوا عقالاً أو غيرهم كقوله

ذم المنارل بدمعزلة القوي * والعيش بدأ وللك الأيام

تقداسير به الأيام وليست من الغلاء (قوله وهذا) ما انتقل إلى الوصل الخ أي دائماً
تخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة تنحويها رجل يكتب فان النكرة
في حال وصفها بالجملة تعتقر اليها وإلى المائل كما لا تعتقر اليها البدل في حالة
الوصف وقوله بجملة خبرية تخرج الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذي
أضربه وإنما اشتراط في جملة الصلة أن تكون خبرية لأن ضمنون الصلة لا بد أن
يكون معاً ودأبين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك إلا في الجمل الخبرية وقوله فاقين
سفة لمجرد ووطرف أي مفيدين تنحويها الذي في الدار وأعندك فخرج ما لا يقيد
الإذاذ كرمقه الخاص فلا يقال جاء الذي بك أو فيك وقوله وإلى عائد أي
وهو الضمير أو ما خلفه من اسم ظاهر كما في قوله وأنت الذي في رجة الله اطمع

وقوله سعاد التي أضناك حب سعاد * وأعرضها عنك استغروا

أي في رجة وأضناك حبها واحترز به عن فتوحيت وأذا وإذا ما يقدر دائماً بالجملة
يضاف اليها الصكن لا يقدر إلى عائد (قوله والأي) مقصور كالعلاء وقيد

(د) الثالث (اسم الإشارة)
وهو ما وضع له معنى وإشارة
اليه ويكون للذكر والمؤنث
ومثنىهما وجه (ما هكذا)
للذكر (وهذه) للمؤنث
(وهـ ان) لثنى الذكر
(وهـ انان) لثنى المؤنث
(وهـ لاه) لجمع الذكر
والمؤنث (د) الرابع الاسم
(الموصول وهو) ما انتقل
إلى الوصل بجملة خبرية
أو ظرف أو مجرور تامين
وإلى عائد ويتبع على الذكر
والمؤنث ومثنىهما وجه ما
نحو (الذي) للمفرد المذكر
والتي (للمفردة المؤنثة
والانان) لثنى الذكر
أو الانان) لثنى المؤنث
(والأولي والذين) لجمع
الله

(وقوله واللاتي واللاتي) مجمع الموث

(و) الخامس (المعرف بالالف

واللام كـ رسل) بالـ كـ

(والمرأة) للموث (و) السادس

(المضاف) اضافة محضة

(الى واحد من هذه الخمسة)

فالمضاف الى الضمير (كغلامي

(و) المضاف الى انه لم نحو (غلام

زيدو) المضاف الى اسم الإشارة

نحو (غلام هذا) المضاف

الى الموصول الاسمي نحو

(غلام الذي قام) المضاف

الى المعرف بالالف واللام

نحو (غلام الرجل) بخلاف

اضافة الوصف الى معوله

كضارب زيد غدا او الآن

فهو باق على تنكيره لان

اضافته غير محضة (وهي) أي

المعارف الستة بالنسبة الى باب

النعت (على ثلاثة اقسام)

الاول (ما لا ينعت ولا ينعت به

وهو الضمير) أما انه لا ينعت

فلانه غنى عن الايضاح لكونه

نصافي معناه وأما انه لا ينعت

به فلانه ليس مشتقا ولا مؤولا

بالمشتق (و) الثاني (ما ينعت

ولا ينعت به وهو العلم) أما انه

ينعت فلانه قد يقع الاشتراك

الاتقاف فيه

(وقوله واللاتي واللاتي) وقد حذف يا وهما يقال اللات واللات وقد جمع اللاتي

على اللواتي (قوله اضافة محضة) اعلم ان اضافة على قسمين محضة وغير محضة

وتسمى أيضا فظة فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه امران امر في المضاف وهو كونه

صفة وامر في المضاف اليه وهو كونه مع مولا لثلاث الصفة وذلك يقع في ثلاثة ابواب

اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كعلى الدينار والصفة المشبهة كحسن

الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة

لانها في نية الانفصال اذا اصل ضارب زيد او سميت لقطعية لانها اذا ذات امر الظيا

وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد او الاضافة المحضة عبارة عما

اتفق فيه الامران المذكوران او احدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه متفقان

وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة

وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معه ولا

لما لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المفعول فهذه الامثلة الثلاثة وما اشبهها

تسمى الاضافة قيم المحضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لانها

أفادت امرامعنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معروفا نحو غلام زيد

او تخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل (قوله فالمضاف الى الضمير) وهل هو في رتبة

الضمير أو في رتبة متعته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شيء

من هذه المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم وأطلق

ابن مالك (قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم

المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهذا قابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا

او الآن) فيدب ذلك ليشير الى أن محل كونه اضافة اسم الفاعل غير محضة

اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا أريد به الاستمرار فان اضافته تكون محضة

وبهذا الاعتبار لا يتوقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله

ما لا ينعت ولا ينعت به) الفضلان مبینان للجهول أي لا يقع منعونا ولا يقع نعتا فلا

يقول مررت بالكرم ولا جاعرجل هو بناء على أن الضمير منعوت أو نعت (قوله

فانه غنى عن الايضاح) أي والنعت في المعارف لا يوضح فيلزم تحصيل المحاصل

(قوله ما ينعت أي يقع منعونا فتقول جاع زيد العالم ولا ينعت به أي يقع نعتا فلا

تكون مررت بأخيك زيد يجعل زيد نعتا بل هو بدل (قوله الاشتراك الاتقاف) وهو

العارض بسبب التكرار في وضع العلم بسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع
 وإيهام فأصبح إلى التفت زوال ذلك (قوله لما بينهما) أي العلم والمستق (قوله
 لأن العلم) عليه محمول التقادير وراعاة التماثل بالمعنى القوي وهو معنى التماثل أي
 لما بين العلم والمستق من التماثل (قوله على الوحدة) أي الذات مجردة عن قيد
 خذلول العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات المنصفة بالحدث كقائم
 فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة) تذكير القمير واقراده
 باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المنصف من أن اسم الاشارة ينبت وينبت به
 فهو مذهب المعبرين فقال العتب به قوله تعالى بل ذم له كبيرهم ذموا قوله احدى
 ابنتي هاتين ومثال نعت هذا الذي بعث الله رسولا هذا الذي يذكركم انتم وتتل
 عن الكوفي أنه لا يجوز أن ينبت أسماء لاشارة ولا تنبت فهي عندهم لا توصف
 ولا يوصف بها وتسمهم الزجاج والسبيل وحيدته في الاصله ونحوها تخرج على
 البدلية (قوله ماسوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا راسخة بين المكره
 والمعرفة كما أنهم كلهم كلامه وهو مذهب الجمهور ورايت به منهم الواسطة في الخالي
 من التكوين كما هو وابن ومو وكيف (قوله وفي ما) أي اسم شاع أي استعمال
 على سبيل الشيوع واليدل في جنس أي في أفراد جنس موجودة تلك الافراد وليس
 المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل هو في الامر الكلي الشامل للوع والمنصف
 واقفا ذمنا المنصف وهو أفراد لان الجنس الذي هو الامر الكلي لا يتصور فيه شيوع
 بل هو شيء واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي يحصل في الخارج أفراد
 (قوله كرجل) أي هذا الاسم فانه شائع في زيد وعمرو ويكره غيرهم من الافراد
 المخصوصة وهو الاصح الذي هو الامر الكلي الذي وضع له لفظ رجل
 فانه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي أصلا فاحقيقا من حيث كونه
 فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدور وجوده) أي وجوده أفراد مقدرة له غير هذا
 الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للمذكور التام الذي يمنع ظهوره وجود
 اليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تختلف ذلك من جهة
 عدم وجود أفراد له في مخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها
 (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما رضى له المخصوص بسبب أنه لم يوجد
 غير ذلك الفرد فهذه المخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به (ففيه) كما أن

ولما انه لا ينبت به فحقه زده
 وعدم تأويله بالمشتق الينبوا
 من التقادير لان العلم يدل على
 الوحدة والمشتق يدل على
 التعدد (و الثالث) ما ينبت
 وينبت به وهو الباقي من
 المعارف وهو الاشارة
 والموصول والمعرف بالالف
 واللام والمضاف الى واحد منها
 (والمكرات ماسوى ذلك) وهي
 ماساع في جنس واحد
 في الخارج (كرجل) فانه
 شائع في جنس الرجال (أو)
 شائع في جنس مقدور وجوده
 (كشمس) فانه الموضوع على
 أن تكون خاصة كمنذ وغما
 هي موضوعة وضع أسماء
 الاحناس كرجل فحقها أن
 تصدق على متعدد كما أن نحو
 رجل كذلك

(فجميع أسماء الاجناس الزكرات المجامدة كرجل شئت) لاجتماعها واحتياجها الى التخصيص (ولا يشترط)

اذا لم تنوّل بالمشتق (فهى كالاعلام) (١٤٣) في هذا الحكم (والعلم ينعت بما ذكره من المعارف) فيدعى باسم الاسر

والموصول والمعرف بالالف واللام
والمناف الى واحد منها (واسم الاشارة
لا ينعت الالهامية الف واللام لان
الجنس المعرف بالالف واللام يزيل
الالهام الحاصل في اسم الاشارة لان
السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه
اذا كان بحضرة المنكلم اجناس متعدّدة
فاذا جىء بالجنس المتسرون بال زال
الاجهام (وقول في نعت العلم باسم
الاشارة جاء زيدا هذا) أى المحاضر
(وفي نعت الموصول) الاسمى (جاء
زيد الذى قام أبوه) أى القاسم أبوه
(وفي نعت المعرف بالالف واللام
جاء زيد المحسن وجهه) وفي نعت المضاف
الى معرفة جاعز يدا صاحبك) بالاضافة
الى الضمير (وجاء زيد) بالاضافة
الى العلم (أو صاحب هذا) بالاضافة
الى اسم الاشارة (أو صاحب الذى
قام) بالاضافة الى الموصول (أو صاحب
الرجل) بالاضافة الى المعارف بالالف
واللام (أو صاحب غلامى) بالاضافة
الى المعرف بالاضافة الى الضمير
(وقول في نعت اسم الاشارة بالموصول)
المعرون بال (جاء هذا الذى قام أبوه)
أى اقام أبوه (وفي نعت با) اسم الجنس
(المعرون بالالف واللام جاء هذا لرجل
أى) المحاضر (وفي نعت المضاف
المعرون بال جاء هذا الضارب الرجل

المعارف مقترنة كذلك التكررات فما كان أكثر أفرادا واشد تنكيرا مما
تحت كائن فانها أشد تنكير من رجل لشعوله للآراء ورجل أشد تنكير من عالم وانكر
التكررات على الاطلاق مذكور أى شئ يتعلق به الذكر وجرى على الانسان ذكره فان
لفظا مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل
وقد نظمت التكررات مرتبة ثم المعارف كذلك قلت

وأذكر التكررات حذوا * مذكور موجود يليه محدث
فجوده ثمسة جسم مطلق * كذلك نام حيوان حقيقوا
كذلك انسان يديه رجل * فسام فاحصر فيما يكمل
وان أردت اعرف المعارف * خذها على الترتيب والترادف
فمضمر فعلم اشارة * كذلك موصول يحل يثبت
وما لواحد يضاف فهو فى * رتبة الالهام غير فاعرف
فانه فى رتبة العلم * وأطلق ابن مالك فاستفهم
وأعرف لغمائر الكلام * ثم خطاب غيبة متمم
(قوله اذالته) قول بالمشتق) فان أولت به فخورت بـ رجل اسد أى شجاع نعت بها
(قوله أى المحاضر) فيه الاشارة الى أن ال تعريف العهد الحضورى وأن رجلا
وان كان جاء هذا الا أنه مؤق بالمشتق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا)
قال تليده هذا ومنه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بال فلا يجهل ان يقع
صفة للمقرون بال اذ لم تقبل ان تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا
محمدا ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة فكما
توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيجعل كلام المصنف عليه
وان كان ضعيفا لكنه يضاف الى المحل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام
لا يوصف الا بمثله أو بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون
الموصوف أعرف أو مساويا للصفة وحيث قد كان الاولى اسقاط هذا المثال اه مع
زيادة من المناصر وبقي أن المصنف لم يجعل نعت المضاف والموصول يغيرهما وشال
نعت المضاف جاعى أبوزيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الذى فى الدار العاقل
(قوله ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيعاء هذا اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك
فى اسم الاشارة وهذا العامل لغنى وقيل الرفع للثمت معنوى وهو كونه

وفي نعت المقرون بال بمثله جاء الرجل الكامل وبالموصول جاء الرجل الذى قام أبوه) أى القاسم أبوه (وباسم الاشارة نحو جاء
الرجل هذا) والرفع للثمت فى هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا ومحلا

تابعا و قول الاغتش فانه ذهب الى أن العامل في العت والتوكيد وعطف
 السان معنوي كافي المبتدأ والخبر وورد بأن هذا خلاف العام لان العامل المعنوي
 في كلام العرب بالنسبة الى المفعول كالمبتدأ والخبر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل
 أن عامل الثاني مقدّم من جنس الأول وورد هذا أيضا بأنه خلاف الأصل (قوله
 التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة ويأينها ألفا فعلى القياس في نحو
 رأس والأول أنصح قال تعالى ولا تقنوا واليمان بعد توكيدها ومعناه لغة
 أحكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المؤكد (قوله لغنى) نسبة لفظ
 من نسبة المخصوص للعام وشبهه يقال في معنوي (قوله إعادة الأول) أي المعنى
 الأول وقوله بأنه على أي لفظ المعنى الأول فإن أعيد له فاعني آخر فليس تأ كذا
 كما سأتى والمال التصوير أي إعادة المصورة باللفظ والمراد في ذلك المقتضى أنه قال
 التوكيد وهو للشيء الأول المعاد بلفظه وإنما أوتب بذلك لأن الذي يطلق عليه
 تأ كيد هو نفس اللفظ الثاني لا إعادة التي هي فعل الثاني (قوله وجلس قد)
 جعلها مترادفين معنى على ما هو المشهور وقال بعضهم المجلس ما كان عن قيام
 والقفود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليد اعتبار اثنين (قوله ونعم جبر) جعلها
 مترادفين فطر الى اشتراكهما في مطلق الإيجاب والافتقار تخالف جبر باستتار أن
 نعم تقع بعد الاستفهام فمضى نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب لم يقم زيد نعم لم يقم
 وأما جبر فانه لا تقع بعدهما في معنى الطلب كما لا يستلزم الأمر وغيره ما قال المحلبي
 ومن ثم أي ومن أجل أن بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لوعبر
 بالموافق بدل المرادف لكان أولى ولشأنه كما قال بعضهم لم يحوز يد عثمان نطشان
 وحسن بن فان كلاما نطشان وبسن توكيد لغنى وليس بمرادف بدليل أنه
 لا يفرد وكل من المترادفين بمعنى أفراد قال الجبال ابن هشام في شرح الضرر وليس من
 التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة
 أي لأن الثاني انشاء تكبير آخر وذهب ابن السراج الى أنه من قبيل التأكيد وقوله
 شيخنا وقال أنه الحق لأن الله أكبر انخبارا بثبوت الكبرياء لله والثاني توكيده
 ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر لئلا أنه من قبيل الانشاء فمن أين أن الثاني
 غير الأول لم لا يجوز أنه انشاء بالاول فكيف أي بعدا عن كل ما لا يليق ثم
 أعاد ذلك التأكيد نفسه على هذا ضربا ضرب أه وليس من التأكيد لغة

(و) الثاني من التوابع
 (التوكيد) وهو ضربان لغنى
 ومعنوي واللفظي إعادة الأول
 بلفظه ويكررون في الاسم
 وانعمل بالمحرف فالاول
 (كجاء زيد زيد) والثاني
 كلاما فام زيد والثالث كعم
 (أو) إعادة الأول (عزادته
 كجاء لبت أسد) وجلس قد
 زيد ونعم جبر

(وانما جيء به) أى بالتوكيد
 اللفظي (لقصده التفسير
 أو خوف النسيان أو عدم
 الاصغاء أو) عدم الاعتناء
 من السامع (و) التوكيد
 (المعنى هو التابع الرافع
 احتمال تقدير اضافته
 الى المتبوع أو ارادة الخصوص
 بما ظاهره العموم) فالتابع
 جنس يشمل المعلوم وغيره
 والرافع الى آخره فصل يخرج
 بقيمة التوابع (ويجى)
 التوكيد (في الغرض الأول)
 وهو الرفع احتمال تقدير
 اضافته الى المتبوع (بلفظ
 النفس والعين) بمعنى النفس
 حال كون النفس والعين
 (مضافين الى ضمير المؤكد)
 بفتح السكاف حال كون
 التفسير (مطابقا له) أى
 للمؤكد (في الافراد) ان كان
 المؤكد مفرد (والتذكير)
 ان كان للمؤكد مذكرا
 (وقروعهما) وهى التأنيث
 والتثنية والجمع (بقول جاء
 زيد) فيجتمعت تقدير مضاف
 الى زيد

قرأت الكتاب بابا بابا وسورة وسورة صفا صفا وكذا كفى قوله تعالى كلا اذا دكت
 الارض وكذا دكا وخافرك والمالك صفا صفا فانه لا بدق التأكد اللفظي من اعادة
 معنى اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لاجتماعه بل معنى
 يفسر الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال فى البقية فان قلت ما عرب هذه
 المذكرات حيث لم يتحمل توكيدها فاجاب عنها احوال والمعنى على التأويل بلفظ
 مفرد كترت با ونحوه وليس من التأكد اللفظي أيضا قوله تعالى فى سورة والمرسلات
 ويل يومئذ للكذابين مكررا وفى سورة الرحمن فبأى آلاءه يكذب ان
 لان كل مرة ذكرت فيها جهالة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض
 المفسرين (قوله وانما جيء به الخ) شروع فى بيان النكات الموجبة للتأكد اللفظي
 وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر أغراض حذف الفاعل
 ونسائه الفعل للجهول (قوله لقصده التفسير) أى تقرير المؤكد بفتح المكاف أى
 تحقيق مقصده ومطلوبه بحمله مستقر لمحققا بابا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت
 جاءنى زيد زيدا واسدلت حى بالناسى لثلاثتهم أن الجائى غيره كعمرو مثلا وذهب
 مثلا وانما ذكر زيد واسد على سبيل السم وأوال الغفلة (قوله أو خوف النسيان)
 لى نسيان الاول ومثله يقال فى القيمة واعتراض بان التأكد بخوف النسيان
 أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة فى ذكرهما بعده وأجيب بأنه وان لم يكن ذلك للتقرير
 الا أنه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجمع بينهما
 أنسب بمقصود الكتاب وللخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظي هو التابع
 الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء اليه واعلم
 أن التوكيد اللفظي يمتنع لرفع السم ونحوه جاني زيد زيد لثلاثتهم أن الجائى عمرو
 وانما ذكر زيد على سبيل السم وقال فى المطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكد
 المعنوى وهو ظاهر ووجهه السيد فى حواشيه بأنه اذا قيل جاءنى زيد نفسه ما حصل
 انه أراد أن يقول جاءنى عمرو ونفسه فيها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير
 اضافته) أى مضاف وقوله أو ارادة الخصوص مجرور معطوف على تقدير أى
 أو الرفع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أى احتمال تقدير ارادة الخ (قوله
 بلفظ النفس) أى معنى الجنة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا فى رأيت زيدا
 نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة

كاتبه لا كرات زيد اعينه اذا أدوت الدوا لخصوص فالعين بدل بعض من كل
 أو في قوله أو العين مافعة خلق تجوز الجمع في كذا النفس والعين مع بلا عطف
 يقال جازيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل بمن (قوله من الاستاد
 الجازي) وهو استاء الشيء إلى غير من هوله والأصل جازي رسول زيد مثلاً فمدف
 المضاف وأسند الفعل إلى المتأني إليه الذي هو زيد وقوله بالنفس الباسمية
 أي الجازي الاستنادي الحاصل بسبب النقص أي حذف المضاف هذا تقرير كلامه
 بحسب اظهار التبادر منه والذي في علم البيان أن الجازي الاستنادي هو الجازي العقلي
 وأما الجازي بالنقص فليس من قبيل الجازي لأنه على بل فهم آخر مغاير لما في والافوى على
 ما حقق في محله (قوله قترع بذ الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال الجازي يرتفع
 بما ذكره ذهب جمع منهم ابن عصفوراني أنه إنما ضغف ولم يرتفع من أصله وهو متجه
 والمنسوب لسيدي به أنه لا يرتفع الجازي حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله
 جمع قاله) استعزبه عن جمع الكثرة نحو قوس وعيون فلا يؤكدهما وقد يكون
 جمع التثنية على أفضل احتراز عن جمع عين جمع قلة أيضاً على أعيان فانه لا يؤكده
 (قوله جاء زيدان أو الهندان أنهما أو عينهما) قال أبو حيان في شرح التمهيد
 وترك الأصل كراهة اجتماع تينين وسير إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى
 وروى ابن المصنف بدر الدين محمد فاجاز أن تقول في تأكيد التثنية قام زيدان
 فاعلم عيناهما واذهب إلى ذلك أحد من التوحيين أنه كلامه ومنعه الناصر
 الطبري بأن ابن باز قال في شرح الفصول ولوقات نقضهما الجازي فصح يجوز
 التثنية وقد صرح الخفاء بأن كل مشي في المعنى مضاف إلى متفهمه يجوز فيه الجمع
 والامراد والتثنية والختار الجمع نحو قوله تعالى قد مضت قلوبكم وارتجج الأفراد
 على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بكل الخ) اشترط جمع منهم
 ابن هشام لو كيد التثنية صحة وقوع مفرد موقفه ليكن إرادة البعض باسم الكل
 بخلاف الزيد أو كلاهما والمرافان كلاًهما إذ مع حلول المفرد محل المؤكدهما
 ويحتمل أنه أطلق التثنية وأريد به واحد فلا يقال اختصم زيدان كلاًهما
 لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين واعلم أن التوكيد بكلا وكذا في التثنية ليس
 لرفع قوم عدم التحول لأن التثنية نفس في مدلوله لا يطاق على الواحد أصلاً فلا يتوهم
 فيه عدم الثبوت فالأولى أن التأكيد هنا دفع قوم أن يكون الجازي واحداً منهما

وأنه من الاستناد الجازي بالنقص
 فإذا أدوت رفع الجازي وثبات الحقيقة
 فأنك تقول جازيد (نفسه أو عينه
 ورفعه بذ كذا النفس أو العين احتمال
 كون الجازي رسول زيد أو خبره)
 أو قوله (أو نحو ذلك) من ملائحته
 (ولفظ النفس والعين في توكيد
 المؤث كلفه هما في توكيد المذكور)
 في الأفراد (تقول جاءت هتد نقسها
 أو عينها) بأفراد النفس والعين
 (وفي التثنية والجمع تجمع النفس
 والعين جمع قلة) (على أفضل قول)
 في توكيد التثنية (جاء الزيدان)
 أو الهندان (أنتسهما أو أعينههما)
 وهو أفصح من الأفراد والأفراد
 أنصح من التثنية (و) تقول في توكيد
 الجمع المذكور (جاء زيدون أنهم
 أو أعينهم) في توكيد جمع المؤنث
 جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن
 (ويجيء التوكيد في الغرض الثاني)
 وهو الرفع إرادة الخصوص بما
 ظاهره العموم (في توكيد التثنية
 المذكور كلاً) في توكيد التثنية (المؤث
 بكلاً) (حالي كون كلاً وكلاً) (مضافين
 إلى ضمير المؤكده) بفتح الكاف
 (فجاء زيدان كلاًهما) جاءت
 (المرأتان كلاًهما)

والاستناد إليها لغيره وقع سهواً (قوله ماله لغيره) أي سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار ما ملأها كالبدن في قولك اشترت العبد فان التعدد في العبد باعتبار العامل وهو يتجزأ لغيره فان اجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل وتفرع بكل قوم اشترى البعض كالنصف اماما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤثر بكل فلا يقل جامع زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وما ابن مالك واجتبهوا بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافاً الى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضاً طابقة له نذكر انوا ثانياً وان أراد اوجهاً ولا يجوز حذف هذا الضمير استثناء عنه بنيتة واما جيعاً في قوله تعالى خالقكم ما في الارض جميعاً وحال لانا كيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير واما كل في قول القائل

يا أشبه الناس كل الناس بالفسق ونعت لانا كيد وانعت هنا وان كان جامداً الا انه مؤنث فيشتمق أي الحكام لين (قوله جاء لقوم) أقوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خير منهم ولا نساهن نساء عسى أن يكونن خيراً منهم وقول زهير

وما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازاً) أي مرسلاً من إطلاق الكل وإرادة الجزء وقوله اما لانا كيد لاسبب المجاز (قوله لم تعدد المتخالف) أي قلته أو حقايره مثلاً (قوله في حكم شخص واحد) لتمامهم واشتراك مصالحهم ومعضاتهم ورضي كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويختلف كذا) مفعول مقدر وفي هذا الغرض متعلق بخلاف واجمع وما عطف عليه فاعل ومراد بذلك ان اجمع وجهاء الخ قد يختلف كذا في التأ كيد لرفع احتمال الخصوص بما ظاهره العزم (قوله رأجمعون) جمع اجمع وجمع جمع جماعاً ولم يجمع بتنية اجمع ولا جمعاً (قوله وان شئت جعلت) أي حيث اردت تريد التأ كيد وقوله بشرط تقدم الخ أي وبشرط عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم ان اريد زيادة في التأ كيد على ذلك جئ بهدا اجمع باكتع فأبضع فأبضع وبعد جمعاً بكتعاً فبضعاً فبضعاً لان هذه الصيغ تقيده معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأ كيد بها فان اردت

(و) يجيء (في توكيد ماله اجزاء) يصح وقوع بعضها موقعه بكل حال كونها (مضافاً الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف (تقول) في المفرد المذكور (جاء الجيش كله) في المؤنث جاءت (القبيلة كلها) في المجمع المذكور (جاء القوم كلهم) في اسم المجمع المؤنث جاءت (النساء كلهن) وتفرع بذكر كل وكلا وكلا احتمال كون المجاني بعض المذكورين وانك عبرت بالكل عن البعض مجازاً (امالنا كيد نعتاً متخالف) عن المجيء أولاً لانا كيد جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل) مبانة (بناء على انهم في حكم شخص واحد ويختلف كذا) في هذا الغرض اجمع وجمعاً وأجمعون وجمع وقول جاء الجيش اجمع (جاءت القبيلة جمعاً) (جاء القوم اجمعون) جاءت (النساء جمع قال الله تعالى لا غوينهم اجمعين وان شئت جعلت بين كل و اجمع بشرط تقدم كل على اجمع لان اجمع كالتابع لكل في قاعدة التقوية) قد تقول جاء الجيش كله اجمع وكذا الباقى) تقول جاءت القبيلة كلها جمعاً والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع

الجمع بين الفاظ التوكيد كلها اقتضت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخوانه من
 أكتع الخ تقول جاء الجيش نفسه عينه كله اجمع اكتب ابيع ابع وبي أنه اذا
 تعددت المؤكدات هل يكون كل واحدا كيدنا قبله او كلها كيدنا كذا الاول
 كالصفات المتتالية ذهب الى الاول ابن برهان وغيره الى الثاني وهو ان يجمع المنصور
 فيما بينهم (قوله فيجد الملائكة كلهم اجمعون) قال المبرد والزجاج ان كل
 دال على الاحاطة والمنقول وأجمعون دال على ان السجود منهم في حالة واحدة قال
 الرضي وليس بشئ لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فغناه المنقول والاحاطة
 اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذلك يكون مع تقدم لفظ كلهم ركناهما
 كرهاتر اذ في لفظين معنى واحد وأي تخذوري ذلك مع قصد المسالفة (قوله
 احدها انه لا يتبع فكرة عند العبرين) المعنى انه لا يأتي بعد النكرة توكيد
 لها وليس لمعنى ان التأكيدها لا يوافق السكرة في التكبير لان الفاظ التوكيد كلها
 معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكثا وبعضها بالعددية
 الجنسية ومو اجمع وجمعا وجهها وتوابعها ما قبل قول العبرين ما ذهب اليه
 الكوفيون فانهم اجازوا كيد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان
 المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا كله وقول الشاعر
 (يا ليت عدة حول كله رجب) بخلاف صمت زمة اكله لان النكرة غير محدودة
 ولا صمت شهر انفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف
 هو التوكيد للمعنى أما التوكيد لللفظ فانه يتبع السكرة اتفاقا نحو جاءني رجل
 ورجل (قوله لا يطف بعضه على بعض) خلافا لابن الطراوة وعليه ذلك
 ان الفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا
 ايضا خاص بالتوكيد للمعنى ما لللفظ فانه يطف بعض الفاظ على بعض
 نحو واته ثم واته وقوله * وهذا أي من دونها البأى والبعد * (قوله لا يقطع
 عن متبوعه) لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه وأيضا الفاظ التوكيد ليست
 مستقلة مستتية عما تقدم عليها وبقى من وجوه المخالفة انه لا يجوز حذف المؤكد
 خاليا راقامة التأكيده مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام اجمعون ولا جاءني جمع
 لان الفرض من التوكيد هو تعيين الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل
 جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة الرجوع والاتفات ويطلق امطلاحا

(قال الله تعالى فستجد
 الملائكة كلهم اجمعون)
 والتوكيد فيها انما التبع
 في أمور احدها انه لا يتبع
 نكرة عند العبرين والثاني
 ان الفاظ لا يطف
 بعضها على بعض والثالث
 انه لا يقطع عن متبوعه
 بخلاف التثنية في (و) التات
 من التوابع العطف

بمعنيين أحدهما المعنى المصدرى ولثاني المعنى الاسمي الشامل لعطف البيان
وعطف النسق وعرف المصنف كلامهما (قوله عطف بيان) سمي بذلك لأن
أصله العطف فإذا جاءت أعول زيدا فالأصل أعولك وهو زيد فيعطف حرف العطف
والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يمكن أن يكون في غير الأسماء الظاهرة تنقل عن
الذاتية طاقه أبو حيان (قوله لا يضاف متبوعه) أي الذي يحصل باجتماعه
مع متبوعه من الإيضاح والبيان لا لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط في عطف
البيان أن يكون في حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب (قوله كأنهم
بأنه أبو حفص عمر) هذا بيت من مشطورات البرز وبعبارة
مأهولة من ثقب ولادير * فأخبره الله أن كان فجر
بروي هذا الشعر لعرائي قال السيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن فاقني دبرت
ونقبت أي رقي خفيها فاقماني على غيرهما فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله
سيدنا عمر على بعير وكساهما ثيابين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل
من أجساد أهل جهنم ويرجى عطف البيان لغير التخصيص والإيضاح كالمذبح ومنه
قول الزمخشري إن لبث الحرم عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله
الكعبة وليت الحرم حرمي به لجرد المذبح (قوله وطى النسق) بفتح السين
اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنقعه أي سقطت بعضه على
بعض والمصدر بالنسك (قوله أخرج ما عدا المحدث من التوابيع) قيل
عليه أنه لا يخرج التبع المعطوف نحو جاء زيد العالم والمامل فإنه تابع متوسط بينه
وبين متبوعه أحدهما عطف لعطف وأوجب يمنع أن المعطوف نعت في الحقيقة بل هو
معطوف على العالم وأطلق التبع عليه لما أن المعطوف على التبع نعت (قوله
على أنه بيان أو بدل) قال في التفسير ويحتمل أن عطف بيان بتوسط حرف
الاهتمام (قوله خلافا للكويتيين) الفاعل أن بأنه سطر نسق بناء على أن أي
من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة
النظر من وجهين أحدهما أن حرف العطف المعطوف به في غير التوكيد
أن يكون ما بعده مبينا لما قبله وما بعده أي بخلاف ذلك الثاني أن سطر إنما يعطى به
غير صفة أن لا يطرده حذفه وأي بخلاف ذلك فلك أن تقول حررت بغضن فرأى أسد
وأن تقول بغضن فرأى أسد وتستغنى عن أي استغناء مطردا (قوله إما التسمية)

نسق فعطف البيان (أي المبين) هو
التابع المجامد الذي جرى به
لا يضاف متبوعه في المعارف
(كأنهم بأنهم أبو حفص عمر)
عطف بيان على أي حفص
(أو التخصيص) في التكرات (نحو
من ما صديد) فصيدي عطف بيان
على ما هو يوافق التبع في الإيضاح
والتخصيص وفي أنه يتبع ما قبله
في أربعة من عشرة واحد من الرفع
والنصب والنحو واحد من الأفراد
والثنية والجمع وواحد من التعريف
والتذكير وواحد من التذكير
والتأنيث ويشترك التبع في الجود
الحرف (وعطف النسق) أي المذوق
(هو لتابع المتوسط بينهما وبين
متبوعه أحدهما عطف) فالتابع
جنس يشمل جميع لتوابيع والمتوسط
إلى آخره فصل أخرج ما عدا المحدث
من التوابيع ونحو نحو عندي عبيد
أي ذهب فإن ما بعده حرف التفسير
تابع لما قبله على أنه بيان أو بدل
لا عطف نسق خلافا للكويتيين
وسمي نسقا لأن ما بعده حرف العطف
على نظم ما قبله في إعرابه ونسقه
والنسق التبع يقال هذا على نسق
هذا أي على نظمه (وحرف العطف
على الأصح تسعة) باستقاط إما التسمية في نحو فاما ما بعده وإما فاداء

والأولى فليست عاطفة اتفاقاً لأن حرف العطف لا يستقيم على المطلق (قوله
 أطلق الجمع) أي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطابق لقوله من غير تعييد في معنى
 التفسير للأطلاق وإضافة مطلق الجمع من إضافة العطف إلى الموصوف فلا فرق
 بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما ورقة العطف بين مطلق ما وما مطلق
 وأما ما مطلق ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) أي ~~يكون~~ ما بعده ما واقعاً
 بعدما قبله ما لوقى المذكور فتدخل في ذلك عطف المفصل على الجمل ومعنى التعقيب هو
 أن يكون ما بعده ما واقعاً عقب وقوع ما قبله من غير مهلة وترخا لكن ذلك التعقيب
 في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فإن الترتيب لازم له فذكر
 التعقيب يعني عنه وأجيب بأنه نص عليه لم استباره في الوضع (قوله الأمدة
 الجمل) قال في المعنى وإن كانت مدة متعاطلة ويقول دخلت الصرة فبعد إذا لم يتم
 في البصرة ولا بين البلدين (قوله فبما باستنا) لا يخفى أن مجيئ البأس سبب
 للإهلاك فيكون متقدماً عليه والاية أفادت تأخره عنه وهذا من عكس الترتيب ومن
 هنا قال الدرمان انهاء لا يفيد الترتيب وأثبت ذلك للوار فقال إنه مفيدة له (قوله
 على تقدير الإرادة) الأولى أن يقول أن الإهلاك مستل في الإرادة على طريق الجواز
 المرسل انتهى من إطلاق المسبب وهو الإهلاك وإرادة سببه وهو الإرادة ثم اشتق
 منه إهلاك كما يحسن إردماف ومن قيل فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعل
 قراءته وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة أي أردتم القيام لها أو ما
 لفظ قد سدر في كلام المصنف فيفيد أن الإرادة معذرة منوية فيكون من قيل
 بجواز الإحذف والاحتمال أنه ليس كذلك كما علمت ثم على استمهال لفظ الإهلاك
 في الإرادة يراد بها تتعلق التخييزي الحادث المتبرقيل إشارته إلى تعلق القدرة
 به أي تعلقت إرادته لتأثيرها بإحداث الإهلاك فبما باستنا ولا يعمل تعلق
 الإرادة على التعلق الأول لأن المجيئ ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر
 وهو أن الآية من قيل انقلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو البلية في تعلق
 الإهلاك بهم حتى كأنهم أهلكوا قبل مجيئ لباس (قوله واعترض المعنى الثاني)
 وهو التعقيب (قوله فبما غشاه) أي يابس أحوى أي أسود ومن الجفاف واليبس
 فهو وصف غشاه على هذا التفسير أما أن قسر الاحوى بالأسود من شدة الخفزة
 لكثرته الرى يكون حالاً من المرعى أي نخرج المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا

الأول (الوارطاطق الجمع)
 من غير تعييد بقبلية أو مشاحة
 أو بديهة وقسمت فاد القليلة
 والمأخوذة بالبدية بالتعبيد
 بالتعريف (نحو جاء زيد وعمر
 قبله أو معه أو معه) فإذا اخلا
 من ذلك احتل المعنى الثلاثة
 على السواء (و) الثاني (الهاء
 للترتيب والتعقيب بحسب
 الاحتمال نحو جاء زيد فسرور)
 إذا كان عمر جاء بعد مجيئ
 زيد بلا مهلة (و) نحو (نروح
 زيد فولد له) إذا لم يكن بين
 النروج والولادة إلا امدة
 الجمل واعترض المعنى
 الأول بقوله تعالى أهلكها
 فبما باستنا وأجيب
 بأنه على تقدير الإرادة أي
 أردنا إهلاكه فبما
 باستنا واعترض المعنى
 الثاني بقوله تعالى والذي
 أخرج المرعى فبما غشاه
 أحوى وأجيب بأنه على تقدير
 خضت مدة فبما غشاه
 أحوى

(و) الثالث (تم للترتيب)

والتراتبى نحو جاز زيد ثم عمرو
إذا كان يحيى عمرو بعد يحيى
زيدة بعده واعتراض المعنى
الأول بقوله تعالى ولقد خلقناكم
ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم وأطيعوا يحيى بأنه
على حذف مضاف والتقدير
ولقد خلقنا آياكم ثم صورنا
آياكم كى آدم ثم قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم واعتراض
المعنى الثانى بقول الشاعر
كز الردينى تحت البهاج *
جوى فى الأنايب ثم اضطرب
فان الاضطراب يعقب الجوى
بلا تراخ واجب بأن ثم فيه
ناثبة عن الغناء (و) الرابع
(حتى للتدريج والغاية
بحسب القوة والضعف) فى
المعطوف (وقد اجتمع ما فى قوله
قهرناكم حتى الحكمة فأنتم
تهاونوا حتى ينالوا الصغار)
فالحكمة جمع كفى معطوف
على الكفاف والميم
وهم فى غاية القوة والبنين
جمع ابن معطوف على نا من
تهاونوا وهم فى غاية الضعف
لوصفهم بالصغر (أرجسب
الشرق والخلة) ش المعطوف

يكون ذكره عقب إنشاء وتأخيرها لتناسب القواصل وأجيب بجواب غير مذكور
المستنف وهو أن المرجى انما يكمل وقتهاى اشتداده بعد مضي مدة طويلا
والاخراج متعاقب به شيئا فشيئا الى أن ينتهى اشتداده ثم يعقب ذلك جعله غشاء
أجوى وحيداً فلا حاجة لتدريج الذى سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة
اسجدوا الخ) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فإذا
قدرا المضاف أى خلقنا آياكم حصل الترتيب لأن المراد بالآب آدم عليه السلام وأمر
الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد
من إقامة الظاهر مقام المصغر لأن المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار
أى ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه الى الظاهر وهو آدم واجب بجواب آخر
وهو أن ثم هنا ناثبة عن الواو كفى قوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم
جعل منها زوجاً (قوله كز الردينى) البيت من بحر المتقارب والمجسم فى البهاج
من المصراع الأول والردينى نسبة لرديئة امرأة كانت تقوم الرماح وتعد لها والبهاج
الغبير والأياب جمع انبوبة وهى ما بين كل عقدتين من الرمح والشاهد فى قوله ثم
اضطرب حيث عطف بتم والمحال أنه لا تراخى لأن المصراذ جرى فى الأنايب الرمح
اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلنا أن زمن الاضطراب والجوى واحد فلا ترتيب
فالجواب أن الترتيب لسكرته حصل فى لحظات لطيفة لم يكديرك له وقد نأتى ثم للترتيب
الذكرى وأنه درج فى درج الارتفاع ذكر ما هو الأول بدون اعتبار التراتبى بين تلك
الدرج ولا أن الثانى بعد الأول فى الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر
ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

المقصود ترتيب درجات معالى المدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة
جدّه لأن سيادة نفسه أنضج به ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت
سيادة أبيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدريج والغاية) التدريج
معناه أن يقضى ما قبله شيئاً فشيئاً الى أن يبلغ الغاية أى الآخر وهو الاسم المعطوف
ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجى الذى فى الغناء ثم بل معناه ترتيب
أبوابه ما قبله اذ ههنا لا أقوى الى الاضعف أو بالعكس أو من الاشراف الى الانحسار
أو بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال إن حتى موضوعه للترتيب
(قوله قهرناكم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كفى) كفى وهو التجميع

ما نؤخذ من الحكم وهو المترادف به يستترقه بالدخول إليه (قوله كسب الحجام
 حيث) يريدنا بحث فيه الكراهية والا فالحجامة مباحة (قوله متصلة ومتعقبة)
 حيث متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستثنى بأحد مما عني الآخر وقيل سميت
 بذلك لاصطلاحها بالهجرة حتى صار في إفاضة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ونسبي
 أعضاء مادته لمعادلة الهجرة في إفاضة التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبراني
 يريد بقوله المعادلة للهجرة أنها شاركت الهجرة الاستفهام وعادلتها حتى صار
 بمعنى أي فيطلب بهما التعيين كما يطلب بأي وسميت المنقطعة بذلك لأن الكلام
 معها على كلامين فقد انقطع ولم يصل ما بين متعاطفها الوقوفها بين جملتين مستثنيتين
 ليسا في تأويل المفرد أو لعدم صيرورتها مع الهجرة كالكلمة الواحدة وجواب
 المنقطعة لأنهم لا يرون أنه استفهام مستأنف ثم حصراً في هذين التعيين هو مذهب
 الجمهور وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم
 أنا خير إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير (قوله ولكن شككت في عينه)
 وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول زيداً وعمرو ولو كان بدل أم وفقلت أعتدك
 زيداً وعمرو لم يكن جواباً بتعيين شخص وانما جواباً نعم أو لا لأنها مقيدة بالاختية
 فكذلك قلت أحدهما عندك (قوله المعادلة للهجرة) أي المشاركة لها (قوله)
 بعد هجرة التسوية أي الهجرة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء
 أم لا كما أبالي وما أدري وليت شعري وضابطها أنها الهجرة الداخلية على جملة
 يصح حصول المصدر محلها فهو سواء لهم استغفرت لهم أم لم تستغفرت لهم ونحو ما أبالي
 أفت أم تعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بتيامك أم
 قعودك (قوله سواء على) أقام زيداً وعمرو سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور
 متعلق به وأقام زيداً الخ في تأويل مصدر أي قيام زيداً وعمرو مبتدأ مؤخر وقوله
 أم عمرو أي أم قام عمرو والفعل مقدراً لأن بعد هجرة التسوية لا تقع إلا بين جملتين
 قال في المعنى وإذا عطفك بعد الهجرة بأو فان كانت هجرة التسوية لم يجر قياساً
 وتبدأ إلى الفتاه وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة
 غيرهما) أي غير الواقعة بعد هجرة يطلب بها أو بأم التعيين أو بعد هجرة التسوية
 (قوله معنى الاضراب) الاضافة يسياسة والمراد الاضراب الابطالي أو الاستثنائي

(مثال الأول مات الناس
 حتى الانبياء ومثال الثاني
 استغنى الناس حتى الحجامون
 فالانبياء في المثال الأول
 معطوف على الناس وهم
 في غاية الشرف والحجامون
 في المثال الثاني معطوف
 على الناس وهم في غاية الحقارة
 وفي الحديث كسب الحجام
 حيث (و) الحامس (أم) هي
 قتيان متصلة ومتعقبة
 فالمتصلة هي المعادلة للهجرة
 في كونها (أطلب التعيين نحو
 أعتدك زيداً وعمرو) إذا كنت
 تأمل ما أبالي أحدهما عندك
 ولكن شككت في عينه
 أو المعادلة للهجرة في التسوية
 وهي الواقعة (بعد هجرة التسوية
 فهو سواء على أقام زيداً وعمرو)
 والمتعقبة غيرهما ولا يفارقها
 معنى الاضراب

وقد تقتضي مع ذلك استيفاهما
 حقيقة وقد لا تقتضيه فالأول نحو
 إنها لا بل أم شاء أي بل أمي شاء
 وذلك أنك رأيت أشياء أحاطت بعدد
 فقلت إنها لا بل على سبيل الجزم
 ثم حصل شك أنها شاءت ففقت أم شاء
 بقصد الاضراب عن الابل واستئناف
 سؤال عن الشيء والثاني نحو هل
 يستوى الأعشى والبصير أم هل
 تستوى الضلمات والنور أي بل هل
 لأن الاستيفاهم لا يدخل على مثله
 (و) السادس (أو) وقد يكون
 (لاحد الشئين) فإذا وقعت بعد
 الطلب فهي لتخيير أو الإباحة
 فالأول نحو تزوج هنداً أو اختها
 والثاني نحو تعلم فقهاً أو شطراً والفرق
 أن التخيير يمنع الجمع والإباحة
 لا تمنعه وإذا وقعت بعد التخيير فهي
 للشك أو الإيهام فالأول (نحو لمثلنا
 يوماً أو بعض يوم) والثاني نحو
 وأنا أو أياكم على هذا أو في ضلال
 مبين والفرق أن الإيهام يباح
 العلم بشلل الشك وتكون (أو)
 لاحد (الاشياء) على التخيير
 أو الإباحة باعتبارين (نحو فكفارته
 أطعم عشرة مساكين الآية)
 وتامها من أوسط ما تفهمون عليكم
 أو كسوتهم أو تبرر برقة

وقد خص بالجل المستقلة لأنها معني بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أي الاضراب
 (قوله استيفاهما حقيقة) الاستيفاهم الحقيقي هو طلب الفهم والعلم (قوله)
 وقد لا تقتضيه أي الاستيفاهم الحقيقي بأن لا تقتضي استيفاهما أصلاً بل بقيد
 الاضراب المحض أو تقتضي الاستيفاهم الانكاري (قوله فالأول) أي كونها
 الاضراب أي الإبطال مع الاستيفاهم الحقيقي (قوله إنها لا بل أم شاء) الابل
 اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع أيضاً (قوله أي بل أمي)
 أي بسبيل إشارة معني الاضراب وبالجملة معني الاستيفاهم وقد روي لما علمت أن أم
 المائكة مخصصة بالجل ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أي كونها
 للاضراب أي الاستعالي مع عدم الاستيفاهم أصلاً وهو الاضراب المحض (قوله)
 لأن الاستيفاهم الخ) علمه لعدم تقدير الجملة بعد بل بأن يقال بل أهل كاجل
 في بل أمي شاء وسكت المصنف عن الاضراب الاستعالي مع الاستيفاهم الانكاري
 ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أي بل أم له اذ لو جعل للاضراب
 المحض لزم الحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح إرادة الاستيفاهم الحقيقي هنا
 فتعين أنها للاضراب الاستعالي مع الاستيفاهم الانكاري (قوله فهي الشك)
 أي التردد من المتكلم وقوله أو الإيهام ويقال له التشكيك أيضاً وقد مثل الأول
 بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا البناؤ ما أو بعض يوم والثاني بقوله
 تعالى وأنا أو أياكم لئلا يردى أو في ضلال مبين قال في المغني والشاهد في أو الأولى
 وتعد به الزماني بما ينص به لأدري لم يمنع من كون الشاهد في أو الثانية
 أيضاً والمغني وإن أخذ الفرق بين منا ومنكم لسبب له أحسن الأمرين كونه على
 مدى أو في ضلال مبين أنخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحده الله
 وعدّه فهو على الهدى وإن من بعده غيره من جاد أو غيره فهو في ضلال (قوله)
 يباح العلم أي من المتكلم لأن الغرض منه إيقاع السامع في الشك والتردد
 مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهي في هذه
 المحالة أيضاً تكون بعد النحر للشك أو الإيهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك الاشياء
 أو الإباحة للجميع بينهما فلا فرق بين هذه وبين التي لاحد الشئين فلو قدم هذا قبل
 قوله فإذا وقعت بعد الطلب لأفاد هذا المعنى الذي ذكرناه والافضلية يفيد المخالفة
 بين أو التي لاحد الشئين وأو التي لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده

في نحو هذا المثال خاصة لاني سائر احوالها وحاصله انه اشار الى الجواب عما قد
يقال قد مثل العلماء للتخيير باثني الكفارة والتفدية مع امكان الجمع (قوله)
فانه لا يجوز الجمع بين الجمع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون اوجوهه
على التخيير ونظيره ومعه بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جع
بينهم سماع الاعتقاد المذكور اومع عدمه وقع واحد منها ككفارة قال الاسنوي
في عميده لو اتى بخصال الكفارة كلها انيب على واحد فقط وهو اعلا مان تفاوتت
لانه لو اقتصر عليه لم يحصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنفعه وان تساوت فعلى
احدها لانه لو اقتصر عليه لاجزاء وان ترك الجميع عوب اذ انه الناصر قال الحلبي
فان قيل يمكن تعميم كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم
الاجزاء بفساد النية عند النابعة ومنهم المصنف لانه لما تولى بجمع موع الخصال
السلطنة الكفارة صارت كل خصله جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة
فلم يصح الجمع بينها قلنا نعم كلامه بآي ذلك (تتمه) تردا وبهذا الخبر للتفصيل وذلك
اذ لم تنك ولم تصد الا بهام نحو هذا ايمان يكون جوهر او يكون عرضا اذا
أردت الاستدلال على انه جوهر فقط او على انه عرض فقط او ليس واحدا منهما
ولتقسيم نحو الاسم امانة ككرة او معرفة ولا ضرب نحو وارسلناه الى مائة الف
او يزيدون اى بل يزيدون كما قاله الفراهي وقال بعض السكونيين انها في الآية بمعنى
الواد وقيل هي لشك مصر وفا لارائي (قوله) ويباح الجمع بينها اذ لم يعتقد ذلك
اى ان جميع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون اوجوهه
على الاباحة لا على التخيير (قوله) لكن طالح) بالجزء معطوف على صالح يقال
هذا لمن اعتقد انك ما مررت ببرجل طالح ايضا قال الرضى كلام النخاعة صريح في انه
انما يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي ومنه عنهما جميعا لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في القناتح اى فيكون على كلام الله تاح من
قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءك معا فانه يكون من قصر الاراد
فلم يقل به احدهما بتصرف ما (قوله) حرف استدعاء اى تبدأ بعدها الجملة وتستأنف
فهي لجزء الاستدعاء دون المظف (قوله) كقوله اى قول زهير بن ابي سلمى
يضم السين يمدح المحارب واليتم من بحر البسيط والمواد جمع بادرة وهي الحدة
قال العيني الذي في ديوان زهير يدل قوله بوادره غوائله جمع غائلة وهي ما يكون

فانه لا يجوز الجمع بين الجمع
على اعتقاد أن الجمع هو
الواجب في الكفارة ويباح
الجمع بينها اذ لم يعتقد ذلك
(و) السابح (لكن) يسكن
النون (لا استدراك) وانما
يعطى بها بثلاثة شروط
افراد معطوفها وان تسبق
بشيء او نهى وان لا تقترن
بالواو (نحو ما مررت بصالح
لكن طالح) ونحو لا يزد
لكن عمرو فان دخلت على
جاءه او وقعت بعد الواو فهي
حرف ابتداء فالاول كقوله
ان ابن ورفاء لا تخشى بوادره
لكن وفاءه في الحرب تنتظر

والثاني قوله تعالى ما كان محمد
 ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله
 أى ولكن كان رسول الله (و) الثامن
 (بل للاضراب) ويعطف بها بشرطين
 افراد معوفها وان تسبق بالاحباب
 او امرها بالاحباب (نحو قام زيد بل عمرو)
 والامر نحو قوله قام زيد بل عمرو فان دخلت
 على جملة فهى حرف ابتداء إما لا لابطال
 شعوم يقولون به جنة به جاءهم بالحق
 وإما للانتقال نحو قد افلح من تزكى
 وذكر اسم ربه ففى بل تؤثرون الحياة
 الدنيا (و) التاسع (اللاتفى) ويعطف
 بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق
 بالاحباب أو امر (نحو جاء زيد لا عمرو)
 واضرب زيد الامر (فان عطفت)
 أنت (بهذه الحرف) التسعة (على
 مرفوع عرفت) المعطوف بها (أو) عطفت
 بها (على منصوب زمته) أى المعطوف
 (أو) عطفت بها (على مخفوض
 خفضته) أى المعطوف (أو) عطفت
 بها (على مجزوم زمته) أى المعطوف
 وعلم من ذلك انه يجوز عطف الاسم
 على الاسم رفعاً ونصباً وخفوضاً وعطف
 الفعل على الفعل رفعاً ونصباً وخفوضاً
 (يقول) فى عطف الاسم على الاسم
 فى الرفع (قام زيد وعمرو) فى النصب
 (رايت زيداً وعمراً) فى الخفض (مررت
 بزيد وعمرو) يقول فى عطف الفعل على

من شر وفساد والوقائع جمع وقعة وعى القتال والمعادى قوله لكن وقاعه
 فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقاً فاعه مبتدأ خبره ينتظر قوله أى ولكن
 كان رسول اشار به الى ان رسول بالنصب خبر كان المحذوفه وليس معطوفاً
 بالواو الداخلة على لكن لان متعاطى الواو المرفوعين لا يلتصقان بالاحباب والسبب
 (قوله والثامن بل) وحالها فى الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي او نهى
 فهى لتقرر محكم ما قبلها وجعل ضد لما بعدها فالنفي نحو مام زقايد بل عمرو
 فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبت له عمرو والنهى نحو لا تضرب زيداً بل عمرو فتقرر
 نهى المضارب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد الاحباب أو امر فهى
 لازالة المحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل
 عمرو ونحو ذره ما بل ديناراً فما قبل بل فى هذين المثالين مسكوت عنه محتمل
 للاتصاف بذلك المحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى ان الاول غير مسكوت عنه
 بل منضى عنه المحكم قطعاً (قوله وإما لا لابطال) أى ابطال ما قبلها واثبات
 ما بعدها (قوله وإما للانتقال) أى من اسلوب الى آخر (قوله والتاسع واللاتفى)
 أى لئفى المحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها فصر قلب أو افراد (قوله بشرطين)
 ويراد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطىهما على الآخر فلا يجوز جاء فى رجل
 لا زيد ولا عكسه ويجوز جاء فى رجل لا امرأة وعكسه ويشرط أيضاً أن لا تقترن
 بالواو ونحو ما جاء فى زيد ولا عمرو فانها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله
 افراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافاً لابن الجباز حيث أجاز زيد قائم لا عمرو
 قاعد ويقم زيد لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) يقول هذا إذا على من
 اعتقد بجى عمرو دون زيد فيكون قصر قلب أو اعتقاد اشتراكهما فى الجى فيكون
 قصر افراد (قوله واضرب زيد الامر) مثال الامر ومثله الدعاء نحو غفر الله
 لزيد لا عمرو والتخصيص نحو هلاضر بزيد الامر والنداء نحو ما بين أخى لا ابن
 عى (قوله وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتحداز من وان اختلفت الصيغة
 فالأمر الذى ذكره المصنف اتحاد الفعل فى زمانا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون
 الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأوردهم معطوف على يقدم
 لاتحادهما فى الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذى ان شاء جعل لك خيراً
 من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصوراً فيجعل معطوف

الفعل فى الرفع (يقوم ويقعد زيد) فى النصب (لن يقوم ويقعد زيد) فى الجزم (لن يقوم ويقعد زيد) فيجوز معطوف على يقوم

على جعل الاتحاد هما في الزمن دون المصيغة وقوله تعالى ان لم نشرح لك صدرك
 ووضعتنا عنك وزرك ولا يعطف ما رفته ماض على ما رفته مستقبل وعكبه قال شيخنا
 وما ذكره الجماعة من شرط الاتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب اصلا فاعلم والا فاما
 المانع من قام امس ويقوم غدا زيد وكما يتوزع عطف الفعل على الفعل يجوز عطف
 الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى ان المصدقين
 والمصدقات واقروا وقوله اولم يروا الى الطيرة وفهم صافات ويقضن فان اسم
 الفاعل لما دل على المحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان اسم الفاعل
 يؤول بالفعل اذا حمل العمل كانه وقع صلا لا في معنى ان المصدقين والمصدقات
 ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع وقع اسم الفاعل يؤول به فان التقدير في
 ويقضن قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال ايضا والاصل
 في الحال ان يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله تعالى يخرج المحي
 من الميت ويخرج الميت من المحي فتحخرج معطوف على يخرج وجعله المحي
 معطوفا على فالتقريب ان المحكم على العمل بانه معطوف فيه نحو لان المعطوف
 هو الجملة لكن لما كان الفعل والمقصود بالهطف الاتحاد فاعل الفعلين نسب الهطف
 الى الفعل كذا قيل واشتد كل بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب
 في المعطوف لان اعراب الجمل على فظهروا الاعراب في الفعل المعطوف دليل على
 انه نفسه والمعطوف يقطع النظر عن فاعله لانه لا تنظر باللفاعل معه لكان جملة
 وخرج الكلام من عطف الفعل لهطف الجمل ومما ينبغي ان يشبه له انه اذا عطف
 الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني المعطوف
 وهو يقعد مرفوعا بتجربنا لفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا لابقاء عدم
 ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويريد هذا توضيحا ان الفعل الاول
 لو اتفق تجربته بان دخل عليه ناصبا واجازم لانتفى رفع المعطوف ونصب او جزم
 (قوله والبدل) تسميته بذلك اصطلاح المصريين والكوفيين به وانه بالترجمة
 والتبيين وقال ابن كيسان به وانه بالتكرار وهو لغة الموص ومنه قوله تعالى
 عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منا واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي
 المحكم بان يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع
 ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالمحكم هو ان يكون البدل منه غير مقصود

(و) الرابع من التوابع
 (البدل وهو التابع المقصود
 بالنسبة)

اصلاح المعنى انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع
وعلى هذا يحصل قولهم ان المبدل منه في تبة الطرح قال الرضى لا يتفق ذكر المبدل
منه من فائدة لاقتصدل لولم يذكروا تلك الكلام القبيح عن الغرير بل قد يتوقف
عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الحجج (قوله بغير واسطة)
أى واسطة حرف العطف وانما اجازنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل
ما يكون بين المبدل منه والمبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله ان
كان يرجو الخ يدل من قوله لكم ويثبت واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله
وبغير واسطة تخرج به عطف النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير
مقصود بها بحكم السابق كما عزيد لا يمر وما جاز زيد بل يمر وما قام زيد لكن بكر واما
مقصود به وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرئ كما عزيد وتمرر وهذا القسم وما قبله
خارجان بقوله المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع
القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن
بعد الاثبات وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بل لكن بعد الاثبات مذهب
كوفي (قوله بديل كل من كل) لم يقبل بديل الكل من الكل لان مذهب الجهموز
أن ادخال الـ على كل وبعض نحن قالوا الانشاء صاففة بقدر أي كل الشيء او بعضه
والى لا تصامع الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبديل المطابق نظرا
الى أن لفظ كل انما يطابق على ما يقبل التجزى وهذا البديل يقع في اسم الله كقوله
تعالى الى صراط العزيز الحميد بالله في قراءة الجوز فان لفظ الجلالة بديل من العزيز
والحميد صفة للعزيز وضابط بديل الكل من الكل ان تكون ذات البديل هي
ذات المبدل منه وان لم يكن معه ومهما واحدا وهو فيدق كيدا النسبة وتقرر بها
لذكرة مرتين ولا يحتاج الى رابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه (قوله بديل بعض من
كل) وهو الذي تكون ذاته بعض من ذات الاقل ولو كان مساويا له أو أكثر منه
كما قلت الرفيع نسبة أو ثابته وهو فيدق ايضا كيدا النسبة ولا بد أن يكون
مع رابط يربطه بالمبدل عنه ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا كمال المصنف
وأما عكس هذا القسم وهو بديل الكل من البعض فقد أثبت طائفة ونفاة آخرون
ومن أمثله قوله تعالى اولئك الذين يحبون الجنة ولا يظنون شيئا جازات عدن فيجاءات

بغير واسطة) فالتابع
جنس يشمل جميع التوابيع
والمقصود فصل يخرج به
الثبوت والبيان والتوكيد
فانما أمكلمات المقصود وبغير
واسطة تخرج به عطف النسق
(وهو) أى البديل (أربعة
اقسام) الاول (بديل كل
من كل نحو اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين أنعمت
عليهم) فالصراط الثاني بديل
من الصراط الاول بديل كل
من كل وهما العين واحدة
واستفيد من المثال أن
قضاءهما بالصفة الاضافة
لا يضرب (د) الثاني (بديل
بعض من كل

عن بدل كل من بعض وهو المجنة ورد بأن ال في المجنة للناس الساذق بيمينات
عن قوله وبدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله اغضما دفنوها • بسجستان مالمحة الظلمات

وان طلحة اطلحات بدل من اغضما بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز ان يراد
بالاغضام جملة الشخص وانما نحو ما بالذكر لانها اقوام البدن فيكون بدل كل من
شئ (قوله من استغفار) من اسم موصول مبنى على السكون في محل جملانه بدل
من الناس المجزور (قوله بدل من الناس) المصادق بالمستطيعين وغيرهم شبه
على ان ال في الناس للاستغفار فان جعلت لله والمعهود بهم المستطيعون فهو
بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الحج) الذي هو مصدر فاضاقت له ليست من
اضافة المصدر لفعوله والفاعل من استطاع والتدريج اليه من استطاع كثر
فه على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا الحج
المستطيع أتم الباقون وهذا باطل لانه لا يلزم عليه تكليف غير المستطيع فخرج
المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه
وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا نصادق في المعنى هذا كله ان جعلت ال
في الناس للاستغفار فان جعلت للعهد المذكور والمراد بنقض الناس من جرى
ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في المقول كنه
مؤخر في الزمة فان حج البيت مبتدأ والحج بر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر
لفظ ارتباطه التقديم والتدريج حيث خرج ليست المستطيعون حق ثابت لله على الناس
أي هؤلاء الناس المذكورين غاية أنه أن فيه اظهار ان في محل الاضمار أي عليهم
قال الناصر وسد الفهم مسدال ومحموها علامة على ان ال للعهد المذكور بيل
جعلها عهدية مقدم على جعلها استغرافية فقد صرح كبير بأنه متى دارت الادارين
العهد وغيره جعلت على العهد فنظر القرينة المرشدة اه وبهذا وما يذ كر بعد تعلم
ما في كلام المصنف في قوله على الاصح (قوله ولا شرطية) أي والحجواب محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليح لانه لا حاجة لتكليف المحذوف مع انه كان تمام
الكلام بدونه وهو جعل من بدلا لقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب
الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف التفسير من البدل اه فعلى هذا جعل من
شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف

فقد وثقه على الناس حج
البيت من استطاع اليه
سبيلا فمن استطاع بدل
من الناس بدل بعض من
كل والرابط بينهما محذوف
قد صدق منهم وليست من
فاعل الحج ولا شرطية

الغير من البدل خلافا لما اختاره الشارح (قوله على الاصح فهم) أي في كون
من فاعلا وكونهم اشربة ومقابل الاصح عنه جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير
المستطيع بأن يحج المستطيع انه يلزمه الامر له بالحج او تجعل آل عهدي على التقرير
السابق وجعلها اشربة وبه قال الكسائي وقد ترجع ما سمعت (قوله بدل اشتمال)
وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة بغير الكمية والبعضية فخرج بدل
البعض من الشكل وهذا المبدل أيضا يفيد كذا النسبة وتقريرها لانه بمثابة
المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما في مثال المصنف أو قد ذكر
كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود
بدل اشتمال والباطل مقدرته يدبره فيه ونقل بعضهم عن ابن جاعة أن المحققين
لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على
الظرف) معناه أن المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من
أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الاجال على البدل بأن يكون فيه اشارته وان
وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال
لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولولو حظ الاشتمال بطريق
الظرف لم يطر ذلك للتحقق في نحو نعمتي زيد علمه ولب زيد ماله وسرق زيد ثوبه
(قوله شعرا) أي دالا عليه وقوله ومقتاضيا أي طالبا والعبر في قوله ومقتاضيا
راجع للمبدل منه وقوله أي للمبدل وانما كان مشرابه ومقتاضيا له لكون
المحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فان السرعة لا تناسب
زيدا وانما تناسب المبدل وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف
مكان بمعنى الحالة أي وذلك الاشعار والتقاضى مصور بحالة هي أن تبقى النفس
الح (قوله التي ذكره) أي البدل وقوله في عو أي البدل (قوله الذي ذكره غلطا)
أي سبق اليه اللسان فالمراد الغلط الأساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام
ولذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف
النساء فان مباحثهم لا تقتصر بهن عن باب على النجاسة وقال الاولي عدم تعرضهم
له لم يصوب في من اقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب
فان بدل الغلط يصدق بهذه الاثلاث لكن بدل الغلط وبدل النسيان
لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء قيل وهو معتمد الشعراء كثيرا

للمفعول والتفتن المحاصل به وقد تعرض المحلى لقسمين فراجع ثم التفتن
 أن العامل في البذل غير العامل في البذل منه فهما جلتان مستلفتان فإذا كانت
 أكلت لرغيف شته كانت أكلت ثلثه بخلاف غيبة التوابع فإن العامل
 في التوابع هو العامل في التسابع وهذا يستلزم أن العامل في البذل هو
 العامل في البذل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل
 يجوز تقدير الدل أو لا قال أبو حيان أميد البذل فيتعذر وأما بدل الكل والبعض
 والاشتغال فلا يصح عن أحد من التحوين أعرفه في جواز التكرار فيها أرمته
 الآن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر
 (المنصوبات)

ما قبل في المرفوعات من أنه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر)
 حصر ما في هذا العدد استقرأ وبدأ منها بما يقع على الأصل وغيرها محمول
 عليها ومنه بها (قوله المفعول به) قدّمه كجمع من النخلة لأنه أخرج
 إلى الأعراب أنه الذي يقع بينه وبين المفاعل الالتباس وقدم ابن المحاسب
 كما تنحصر المسألة المطلق لأنه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر
 اسم لا في المنصوبات فكأن ينبغي أن يذكر خبر ما في المرفوعات كذلك قال
 في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما مجازية وأخواتها والعمل المضارع المجرد
 فإن هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يدر ما في باب المرفوعات وأجاب
 الناصر الصلواي بأنه يمكن إدخال خبر لا في أخواته وكذلك اسم كاد وما
 مجازية وأخواتها في أخواته كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكر كاد
 ذكرهما قبل ولم يذكرهما ما يأتي خصوص المرفوعات إذ أعية الاختصار إذ
 تصرف ما (قوله المنادى المضاق وشبهه) الأولى عدم التقييد بالمضاق وشبهه
 ليشتمل المنادى المفرد فإنه في محل نصب كاسم لا لأن الكلام هنا في عن المنصوبات
 مطلقاً ولو محلاً ويدل لهذا ما سيأتي من تقييد المنادى إلى ظاهره وإلى ضميره فإن
 الضمير متعرب محلاً للمنادى مطلقاً من المنصوبات لكن إن كان مفعلاً أو شيئاً
 بالمضاق نصب لمفعلاً أو أنصب محلاً ومنعوب إمالة فاعل محلاً (قوله إذا دخل
 عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) أي يقتضي بناء كونه السورة وتوفي التوكيد
 ذلك أن نقول لا حاجة إلى هذا المبدأ أي قوله ولم يتصل الخ لأن الكلام في المنصوبات

(المنصوبات ستة عشر) *
 الأول (المفعول به) نحو حضرت زيداً
 (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو
 صربت ضرباً (و) الثالث (المفعول
 من أجله) نحو صربت أني ناديه (و)
 الرابع (المفعول به) نحو صربت يوم
 الجمعة خلف الإمام (و) الخامس
 (المفعول منه) نحو صرنت والنيل (و)
 السادس (خبر كان) خبر (أخوتها)
 نحو كان أخوتها (و) السابع (اسم
 ان) اسم (أخوتها) نحو ان الفضل
 قائم (و) الثامن (المحال) نحو جاء
 الأمير باكاً (و) التاسع (التخيير) نحو
 انتبه الناس ما لا (و) العاشر (المستثنى)
 نحو هؤلاء الفرسان الا قايلاً (و)
 الحادي عشر (اسم لا) نحو لا شجاع
 حاضر (و) الثاني عشر (النادي
 المضاق وشبهه) فالأول نحو غلبات
 المستغنيين والثاني نحو بالطيفاء
 بالعباد (و) الثالث عشر (خبر كاد) و
 خبر (أخواتها) نحو كادت النفوس
 تترقب (و) الرابع عشر (خبر ما مجازية
 و) خبر (أخواتها) نحو أحد أثير
 من الله (و) الخامس عشر (التابع
 للمذنب) نحو رأيت رجلاً قيل
 (و) السادس عشر (الفعل المتأخر)
 إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره
 شيء) نحو لم يفلح الضال

ولو نحو لا والفعل الذي تحققت به التوثبات ودخل عليه الناصب فهو
 وان كان مبنيا يكون في محل نصب (قوله الاول المفعول به) ال اسم
 موصول ومفعول صلاته والهاء في به عائدة على ال ونائب الفاعل ضمير مستتر
 عائد على الفعل المفعول من لفظ مفعول اذا التقدير الاسم الذي فعل به الفعل
 وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا قرر
 النصار الطيلوي قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضمير مستترا في مفعول
 جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابرار بان يقال المفعول
 هو به فالاحسن ان نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء
 لا لاسباق أى الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أى حقيقة
 كضربت زيدا أو ناولا كقوله تعالى ولا تخافون انكم اشركنم أى الاشرار
 ونحو احب ان تفهم فان وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير احب فهمك
 (قوله الذى وقع عليه فعل الفاعل) أى بلا واسطة فخرج المجرور في نحو مررت
 بزيدا فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المروى ولكن بلا واسطة حرف المجرور منه التنادى
 فهو يا عبدا لله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به ولكنه لا يطلق
 عليه ما فى الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل بعيد انه لا يذمن
 وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى
 خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال المحامي والصواب انه
 مفعول به على حد ثبت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيد في قولك
 زيد ضرب بشه فان الفعل واقع على ضميره الذى هو عينه فيكون واقعا عليه
 فى المعنى فالجواب ان المراد بوقوع فعل الفاعل عليه ان يكون الاسم وضع للدلالة
 على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا عليه
 فى المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه (قوله ويصح
 نفيه عنه) قال العلامة الشنولى الاولى اوتى عنه ووجهه شيخنا بان المراد النفي
 بالفعل لا بحته بدليل المثال الذى ذكره والمحل لا ولا للواو ولعل الواو فى قوله ويصح
 عنى أو وذلك لان المراد ان المفعول به اما ان يتعاق به الفعل أو يتفق عنه لانه
 ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وحمية النفي عنه والامدخل نحو ما ضربت زيدا
 لا شفاء التقيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض

(وله ابواب) تذكر فيها
 (الاول المفعول به وهو الاسم
 الذى وقع عليه فعل الفاعل)
 حقيقة كما نزل الله الغيث
 او مجازا كما نزل الربيع البقل
 (ويصح نفيه عنه) ليدخل
 نحو ما ضربت زيدا فان زيدا
 مفعول به مع ان الفعل منفي
 عنه (وهو على قسمين ظاهر
 ومضمرة فالظاهر نحو ضربت
 زيدا وماضى بزيدا) وقس
 بقية أقسام الظاهر المتقدمة
 فى الفاعل

(انتر، زمان) لائنات نما (متعل) بعامه (ومنفعل) عنه (فالمعل) بعامه (ما لا يتقدم على عامه ولا يل إلا في الاحتمار للمفعول عن عامه (بغلافه) وهو ما يتقدم على عامه (١٦٢) ويل الا في الاختصار (وكلي منهما) أي من

يأيد لا حاجة لتلك الزيادة لأن المراد وقوعه عليه فالتقدير بقوله من أربك
على وجه التبعوت والحق وكل هذا مبني على أن قوله وبعث الخ من التعريف كقول
المتبادر وبعث أن يكون كلاما مستقما فتمام التعريف لا يقع ما يترجم
التعريف لا يشمل مقول الفعل التثني فإدائه مع التثني أي وهو داخل لما
المراد بالوقوع طلق التعلق (قوله ولا يلى إلا الاختيار) أي في حالة الاختيار
ففي حالة الضرورة كما في قول الشاعر

وما تبالي اذا ما كنت جارتها * ان لا يحاورا الاكديار
اذا التباس الايمان في متصل المفعول وانسرك المجرور وروخك وانسبدل
الاكديار من كقول آخر

أعوذ برب العرش من قلة بنت • على خالي عرض الامام
 أي الامام ثم ان المجمع بين الفسدين أي قوله ما لا يتقدم على عامه ولابل ال
 في الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والا فاحده ما يتلزم الاتصوري أن تعرف
 غير المتصل بقوله ما لا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التام من قسم
 نها فغير رفع والجواب ان ما في قوله ما لا يتقدم واقعة على التغير المتصل المنسوب
 له ملحق بالتغير المتصل - حتى يشمل انه يقرينة المقام والتشيل فذا تقرر بعد لنوع
 من المتصل وهو المنسوب وان ما واقعة على الصبره مطلقا ويحكون التعرف
 على المتصل يقطع القطر عن التمام والتيسيل (قوله وهو ما يتقدم على عامه)
 ورد عليه ايضا ان تعرف المتصل غير مانع لصدقه على اما فانه يقع بعد الاقول
 ما قام الا اما هو فغير رفع لا نصب والجواب كلذي قبله (قوله فتح اليم) قد
 بهذا لان مانع مذكور اليم تكون فاعلا والمجاصل أن ما قبل نا ان كان مقنوما
 كانت مقولا لنعوا كمنوا ورضنا وان كان ساكا كانت فاعلا لنعوا كرما
 ورضنا (قوله والكف والماء فبين هي التغير وحدها) وقيل المجمع ضمير
 وكذا انك وقيل اما متصاف بالتغير بعده ثم هو ضمير ايضا واسم غير ضمير وقيل اما
 حرف اعتمد عليه التغير بعده وهذا كله خلاف بلاغرة مقرنة (قوله الثاني
 المتعول المطلق) أي عن التقييد فلهذا المطلق كما قال السيد اشارته الى عدم التقييد
 لا للتقييد بالاملاق (قوله أي الذي يصدق الخ) هذا تفسير لمعنى الاملاق
 ويصدق أي يصل فان الصدق في المفردات بمعنى الحمل أي الاخبار فيه قال مثلا

المتصل والمفصل (متناسخ) فحما
 سبعة لحدروحة لغائب أمثلة
 (المتصل) زيد (أكرمته أكرمتا) يقع
 الياء (أكرمك) فتح الكاف للخطاب
 المدح (أكرمك) بكسرهما للخطابة
 المؤنثة (أكرمكم) لتثنى الخطاب مع لقا
 (أكرمكم) مجازة المدح كور الخطابين
 (أكرمكم) ثماسة الأمان للخطابات
 (أكرم) لقرود المدح للغائب (أكرهها)
 للعودة المؤنثة لغائب (مكرهه)
 لتثنى الغائب مطلقا (أكرمهم) لمجاعة
 المدح كور العائدين (أكرمهم) لمجاعة
 الأمان الغائبات والكاف والياء
 فيهن هي التخيير وحدها يقال في كل
 منها غير متصل في محل نصب على
 المدح والية وهو اسم مجنى لا يظهر فيه
 اعراب (و) أمثلة (المتصل أياي)
 أكرم نفسك وحده (أيايا) لتكلمكم
 ووجه غيره أو لمختم نفسه (أياك)
 يفتح الكاف للخطاب (ياك) بكسرها
 للخطابة (أياكم) لتثنى الخدام مطلقا
 (أياكم) لمجاعة المدح كور الخطابين
 (أياكن) لمجاعة الأمان للخطابات
 (أياهم) للفرود العائدين (أياها)
 الدائمة (أياها) لتثنى الغائب مطلقا
 (أياهم) مجازة المدح كور العائدين
 (أياهم) لمجاعة الأمان الغائبات
 وأياهم بكسر الموحدة وتشديد الياء

التي هي العمير وما اتصل بها حروف الدالة على التكلم والمخاطب والنية والتقنية والمجمع تدكيرا وتأيينا في
ويقال في كل منها ضمير متصل في محل نصب على التقولية ودوامه مني لا يخلو رقيه اعراب (الساقي المنذر المعلق)
أى الذى يصدق عليه قوله انه منزه عن صفاته غيره قد يصح

في ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد بـ له أو به الخ (قوله حرف أو ظرف)
 بدل من جارٍ وبدل بعض من كل فالقييد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه
 والمفعول له والقييد بالظرف الجار المفعول معه فمصدق الجار المحرف أو بالظرف
 وهو مخصوص مع في معه فانها جارة بالاضافة ومصدق الجار المفعول به العائد على
 ال قال ابن الصائغ في شرحه للجميل وانما سمى المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول
 حقيقة واطلاقهم على المفعول به انه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحا ولا فريدا
 من ضربت زيد النيس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب واما زيد فمفعول به
 الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم انه المفعول به فاذا أرادوا المفعول حقيقة
 قيدوه بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر في اللغة
 هو الحدث الذي يحدث المتاعيل واصطلاحا للفظ الجارى على فعله الدال على ذلك
 الحدث فتسمية اللفظ الدال على الحدث منزهة لا مطلقا نظرا للدلالة على الحدث
 الذي هو مفعول المتاعيل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام
 السيد قدس سره اسم للأثر المحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى
 وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
 والتحقيق انه المعنى المحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم ان المصنف حذف قيد دين
 من التعمير وكان عليه أن يقول وهو المصدر الفضلة غير الخال فخرج بقيد الفضلة
 نحو قوله ضرب بك ضرب شديد فمفعول المطلق الذي وقع خبرا وان كان مصدره مؤكدا عاما له
 وهو ضرب الواقع مبدأ ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لافضلة وخرج بقيد خبر
 الخال نحو قوله تعالى ولي مدبرا فان مدبرا مصدره مؤكدا عاما له فضلة وليس
 من المفعول المطلق لانه حال (قوله المؤكدا عاما له) أى المؤكدا للحدث الذي
 اشتمل عليه عام له وهو الفعل فمفعول من ضربت ضربا مؤكدا للحدث الذي اشتمل
 عليه عام له المصبر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا انه يفيد ما أفاده
 العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل فخرج معنى التوكيد
 اللفظي قال الرضى التآكيد في الحقيقة للمصدر المنزهة من الفعل لكنهم سموه
 تأكيدا للمفعول توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما كنت بعده ضربا
 صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المنزهة وحده
 لا بقية مدلول معنى الفعل (نبية) المصدر المؤكدا لا يثنى ولا يجمع باتفاق

حرف أو ظرف وهو المصدر
 المؤكدا عاما له

قوله فان مدبرا مصدر فيه
 انه اسم فاعل لا مصدر
 كما لا يخفى اه

وانتصبت له نوحته كغيره بعبكته واختلاف في الترخي والمشهد والمجوز من
 دفع سبويه النسخ وانتاره السليوين (قوله أو لمين لنوعه) أي لنوع
 المحقق الذي استقر عليه عامه وزيادة على التأكيدي الذي استقر عليه القسم
 الأول (قوله أو لعدد) أي والمين لعدد أي لعدد المحقق الذي استقر
 عليه عامه وزيادة على التأكيدي أن التأكيدي قد مرهشرك في الجمع (قوله
 أما الوصف) أي يكون مينا بسبب ذلك الوصف ثم من أن يذكر الموصوف
 كذل المستفاد ألا كقوله تعالى من عمل صالحا أي عملا صالحا وفي جمل هذا
 القسم مينا بالوصف سبع لأن المين في الحقيقة نفس الوصف (قوله أو بالاضافة)
 أي أو يكون مينا بسبب الاضافة أي إضافة المصدر لغيره (قوله ضرب
 الأمير) أي مثل ضربه (قوله ضربت فلان الضرب) هذا المثال ليس من
 المصدر المين وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فإن اسم الإشارة ليس مصدرا
 كما لا يخفى فكذلك لما بين اسم الإشارة بالمصدر والذي وقع بعده كان كانه المصدر
 (خاتمة) التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة لغالب فإن الغالب أن يكون
 مصدرا والاقدي ينوب عن المصدر في الاستساس على المفعول المطلق ما يدل على
 المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا تعذب أحدا أي
 لا تضرب هذا التعذيب أو إشارة كضربه ذلك الضرب أو شاركة المصدر في مادته
 وهو ثلاثة اسم مصدر كانا تملكت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى ولله أنيبكم من
 الأرض نباتا ومصدر لعل آخر كقوله تعالى وتبطل الله تبطلا أو دال على قوعه
 كرجعت القهقري أو على عدد نحو ثمانين جملته أو على آتية كضربت سوطا أو قوعه
 كقوله (المحقق هينال ليله أروم) أو لفظة كل نحو ولا تغلوا كل الميل
 أو بعض كضربه بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لأجله) أي
 الذي فعل الفعل لأجله بأن كان غرضه إغاثته على الفعل كالتأديب في ضربت ابني
 تأديبا أو غرض إغاثته الضرب وعلته تأديبه أيضا باستبار حصوله عقبه وإنما
 قدمه على المفعول قيسه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق
 لكونه مصدرا (قوله أي شاركة المصدر المحقق) المصدر فاعل مرفوع والمحدث
 مفعول منصوب فعلى هذا التعبير يكون ضمير الفاعل المستتر في شاركة تأديبا على
 المصدر والشاركة تأديبا على المحقق وفيه تعسف مجربان الحقيقة على هذا الاحتمال

أو المين لنوعه أو لعدد
 فالتو كذا علمه أقسام لأن
 تأديبه تأديبا يكون فعلا نحو
 ضربت ضراوا تأديبا يكون
 وصفا نحو أنا صاب ضراوا
 تأديبا يكون مصدرا نحو (نحو)
 من ضربك ضراوا المين لنوعه
 أنا بالوصف نحو (ضربت
 ضراوا شديدا أو) بالاضافة
 نحو (ضربت ضرب الأمير)
 بالاضافة نحو (ضربت ذلك
 الضرب أو) بلام المهن نحو
 (ضربت الضرب) أي المحدث
 لغيره (والمين لعدد)
 من مرة أو مرتين أو مرات
 (نحو ضربت ضربه أو ضربت
 أو ضربات الثالث المفعول
 لأجله) ويقال له المفعول له
 والمفعول من أجله (وهو
 المصداق كوز على المحقق
 شاركة) أي شاركة المصدر
 المحقق

على غير من هو له فالأولى أن يجعل المصدر المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على
المصدر لأن شارطة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن
تخريج كلام المصنف على هذا بأن يقرأ المصدر بالنصب معولا مقدما والحدث بالرفع
فاعلا مؤثرا (قوله في الزمان والفاعل) لافرق في مثركه له في الفاعل بين
أن تكون لفظة كضربه ناديا أو تقديرية كقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطعما فان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري منصوبا على الحال
قال البيضاوي وأنه صابها أي خوفا وطعما على الفاعل للبالغة وقيل يخاف المطر
خوفا وطعما والتأويل بالخافة والاماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على
أضمار ذوى أو طلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل للبالغة وقيل يخاف المطر
من يضربه ويطلع فيه من يتقوه واشترط ابن الجبار وغيره أن يكون ذلك
المصدر قابلا فلا يجوز بثلاث قراءة للملم ولا قليلا لكثرة فاصات الشروط ثلاثة كونه
مصدرا وفعلا قابلا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فان فقد شرط منها
وجب جزمه بخبر من حروف التعليل الأربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففقد
المصدرية كقوله تعالى والارض رضاءها الأنام فان الأنام ليس مصدرا وفقد
القبالية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أي قفر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر
وليس قابلا ولذلك نصب في آية عشية املاق ليكون الخشية فعلا قابلا وفقد
الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس (فجئت وقد نضت نوم ثيابها) أي خلعت
ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع
وفاقد الاتحاد في الفاعل بخلاف قول أبي حمزة المهدي

والى لتعزى لذكر الهمزة * كما تنقض العصفور بالله القمر

أي ينزل لى لاجل نذكرك نشاط فان الذكرى علة لتعزى الهمزة وفاعل العزى هو الهمزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فاضافة ذكرى لى كذا من اضافة
المصدر بفعوله (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة
في الفاعل هو ان يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أي في المفعول
لاجله المستوفى للشروط المذكورة أماما فقد شرطها فانها يجب فيه الجزم
كما تستد (قوله في الأول) أي الجزم من ال والاضافة نحو قوله
من أتمكم رغبة فيكم جبر * ومن يكونوا ناصريه ينصر

(في الزمان والفاعل)
بأن يكون زمانها واحدا
وفاعلها واحدا وله ثلاثة
احوال مجرد من ال والاضافة
ومقرر بآل ومضاف في الأول
(نحو فت اجلا لا للشيخ)
ففاعل القيام ولاجلال
المتكلم لان القيام والاجلال
صدر زمانه وزمانها واحد
لان القيام قارن الاجلال
في الزمان (و) الثاني نحو
(ضربت ابني التأديب) الثالث
(نحو) قصدك ابتغاء معروفك
وميجوز فيه الجزم بآله في الأول

(قوله ويكثر في الثاني) أي المنة دون يأل ومن القليل قوله
لا أقدر المجيب عن اليمين * ولو توالى زمر الاعداء

(قوله ويد - توبار) أي الجمر والنصب في الثالث أي المضاف من النصب قوله
تعالى ينطقون أمون لم يمتناه مرضاة الله ومن الجمر قوله تعالى وإن منكم لسايمط
من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقدم على المفعول معه لقربه
من المفعول المطلق * وفيه مستلزم له في الواقع إذ لا يخلو الحديث عن زمان
ومكان وبأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملغوظ به بخلاف المفعول
معه (قوله وهو ليسى نظرا عند البصريين) قال المادى ولا يسوغ عند السكوتيين
تميته طرفا لأن العرب لم تسم بذلك في موضع من المراسع ولأن الخسوف
في اللغة لوعاء وموتته أي الاقطار كما تجرأ بالعدل والنجى به منه نظا
المكان ليس كذلك ومما انقرض مصلا والسكراني وأصحابه ينفون الضروف
صعاب ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال
على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهة كقوله أو يحدثا فان ذلك
المحدث جازا أو أوجبا ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وإنما اعتبر المنة دون
اللفظ للإشارة إلى أنه لا يعتبر في الضروف صحة التصريح بها إذ لا يسوغ التصريح بها
في الضروف التي لا تتعرف كمن في قولك جلست عند زيد إذ لا يصح أن يقال في عند
مخرج بقيد ضمن معنى في نحو شافون يوما ونحواته أهلم حيث يجعل رسالته وإنما
أيسأ على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم
وليس منصوبا يعلم لأنه فعل تفضيل وهو لا يشب المفعول به إجماعا وخرج ما تضمن
للفظ المحمودة في يوم الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمى شيئا من ذلك لسرفا
في الاصطلاح ونخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وترضون أن تنكحوه ومن
إذا قرأت في لأن التكاح ليس واحدا منهما وزاد في التوضيح قيد آخر وهو أن يكون
تضمن معنى في مطرد ليخرج نحو خذت الدار وسكنت البيت فإنه لا يطرد تعدي
الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت فاستباحها
انها وعلى التوسع باسقاط المحاقض لاعتلى النظرية والاصل في الدار سكن قال
الدراميني مذهب جماعة ومنهم من يرويه امام الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من
قوله ولم يلقه المكان الا مهابا لكثرة الاستعمال (قوله سواء كان ميم أو خيم)

ويكثر في الثاني ويستويان
في الثالث (الرابع المفعول
فيه وهو ليسى نظرا عند
البصريين) لوقوع الهم
فيه (وهو ما صمدى
في من اسم زمان مطلقا) أي
سواء كان ميم أو خيم
يوصف أو يضاف أو يلام
التعريف أو مفعولا

قال المراد في شرح التفسير المبهمة من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين
 كوقت وحسن واختص قسماً من معدود وغيره فالمدود وما له قسماً من الزمان
 معلوم بخبره من شهر سنة المحرم وسائر أيام الشهر ودخول الصيف والشتاء والمختص
 غير المدود كالأسماء الأيان كالسبت والاحد وما أضاف إليه العرب شهر من أعلام
 الشهر ودور رمضان وربيع الأول وربيع الثاني وما اختص بالأسبغة أو الأضافة
 (قوله ما لا يقع جواباً للنبي منها) أي لكم ولتي كالحسين والزمان لا يقول في جواب
 من قال كم صمت أو متى صمت حيناً أو زمناً (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك
 من أسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فإنه لا حدود وصورة لشيء منها لا يدل
 شيء منها على صورة معناه أي على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع
 تلك الحقيقة الا إذا ذكر المضاف إليه كغرف السما وتحت الأرض مثلاً فلا يعرف شيء
 من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ
 بخلاف نحو الدار والبيت والمجدفانها يدل على صورة معناه بنفسه وانها حدود
 محصورة فانه تصابها في خصوص البيت وتزلزل الدار ليس على الظرفية بل على
 التوسع بإسقاط الخافض وتقدم انها خارجة أيضاً عن الظرف بالقياس الذي زاده
 ابن هشام فان قلت لا شيء يصلح اسم الزمان للظرفية معها ومختصا لا يصلح لها اسم
 المكان الا مبهمة ما في الجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان
 لكونها اقوى من دلالة على المكان لكونها الترابية فلا قوة لدلالة الفعل
 على الزمان فتعدي بجميع ما يدل عليه من اسمائه وضعف دلالة على المكان
 ليمتد إلى جميع اسمائه إلى النوع منها (قوله الأول المبهمة) هذا سبق فلم لان
 يؤمن بالمدود ولا المبهمة ولذا يقع جواباً لكم قال في القلب والمدود من الزمان ما يصلح
 جواباً لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم واليلة تقول في جواب من قال كم صمت
 يوماً (قوله وما أشبه ذلك) اسم الإشارة راسع لقوله خلف وما عطف عليه أي
 والذي أشبه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وجدته لا بد من تقدير
 مضاف أي بقية أسماء إذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل السابق منها بقوله
 نحو أمام الخ قال الناصر الطائري والجهات الست أسماءها أكثر من ستة وهي
 النوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والإمام ولما سميت
 الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (قوله وما صيغ)

وفي المختص ما يقع جواباً
 لتي والله مدود ما يقع جواباً
 لكم وبالمهم ما لا يقع جواباً
 لشيء منهما (أو اسم مكان
 مبهم) وهو ما ليس له صورة
 ولا حدود وصورة فالزمان
 (فتد صحت يوماً أو يوماً ولا
 أو يوم الخ ليس أوالدوم أو اسبوعاً)
 الأول المبهمة والثاني
 المدود والثالث المضاف
 والرابع المقرون بالوالد الخامس
 المدود (و) المكان المبهمة
 (فتد صحت خرافة أو فوقة)
 أو تحتها وما أشبه ذلك من
 أسماء الجهات الست فتد
 أمام زيد ويعينه وشماله
 وشبهه في الشبايع كخاتبة
 الدار وجاهها مكان الوقوف
 (و) اسماء المقادير كسرت
 ميلاً وقسر سخياً وبريداً
 (وما صيغ من الفعل)

أى اشتق وقوله من الفعل أى من مصدر الفعل أى أنه أراد الفعل بالمعنى القوي أى
الحدث الذى هو المصدر وإنما قلناه بذلك ليكون كلامه جارياً على مختار المبرين
أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتخذت مادته ومادة عامله) هذا قد لا بد منه
أما أن اتخذت مادته ومادة عامله فهو قد ثبت بحسب زيد لم يحتج في القياس أن يجعل
بحسب ظرفا بل يجب فيه التصریح بقى ثم ظاهر صديقه أن ما صيغ من الفعل يختص
باسم المكان وكان حقه أن يثبت على نظيره فى اسم الزمان إذ قد ثبت مقعده زيد يصح
أن يراد به الزمان أى زمان فهو متكامل مع أن يراد به المكان واعلم أن المصنف مثل
الجمهور بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وأصيح من الفعل أما الجهات
فأشهر وأما أسماء المقادير فبها اختلاف قيل لها من المبهمة وقيل شبهة به
لأمنه وأما ما صيغ من الفعل فقال المرادى أنه من المختص لأن المبهمة وقد يقال
أنه يستعمل مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهمة كقعدت مقعد زيد (تقيد) ذهب جماعة
منهم أبو القاسم وابن هشام إلى أنه ليس من ظرف المكان قوله تعالى قيل ارجعوا
وزادكم فإنها ليست به حتى فى بل وراكم اسم قول ومعداه ارجعوا وإنما جعيل بينهما
تأكيذا وإنما لم يكن ظرفا لأن الظرف إنما يحيا به لتقييد العامل وهو متصف هنا
اذلوقت ارجع وزادكم وأردت ظرفية كان بمنزلة ارجع فى الورا والرجوع لا يكون
إلا فى الورا فهذا الظرف مستعد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده اليمين
يجوز أن يكونه ظرفا إذ المعنى ارجعوا فى الموقف الذى أعطيت فيه تورا والتسوية مع من
يقبض أو إلى الدنيا فالتمه وانورا تفصيل سببه وهو الإيمان وعلى هذا يكون الظرف
ليس مستقدا من الفعل (قوله الخامس المفعول منه) معنى كونه مفعولا معه أنه
صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحيث تحسن اللفظ
بجاء الأعراب والجيش أو ثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشب فإن
الاستواء لهما فقط اذ هو الذى كان مفتضا ثم ارتفع واستوى والخشب مازال يتمازجا
فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوى على الجودى وليس المراد به التساوى
الذى لا يسكر ولا يبين اثنين والاعتين رفع الخشب على حد تشارك زيد
وعمره قاله شيخنا ثم الأصح أن المفعول معه قياسى وقيل معامى ولذلك أنكر
عن المفاعيل وادعى بعضهم عدم وقوعه فى القرآن بقينا ورده السوطى بأنه قد
وقع فى عدة آيات منها قوله تعالى فأجمعوا أمركم رشدا كما واجب بأن مراد هذا

واتخذت مادته ومادة عامله
(كرهت مري زيد) وفى
التنزيل وأما كانه مفعولا مع
للمع (الخامس المفعول معه)

اليعز باليقين ما يتفق معه احتمال غير المعنوية (قوله الواقع بعد والمصاحبة)
 أي الواو المفيدة مصاحبة ما بعده الما قبلها في المحكم في وقت واحد (قوله
 المسبوقة بفعل) ولوقت دير لتوكيف أنت وزيدا وكيف أنت وتضعه من تريد
 إذا لم تكن كيف تصنع أنت وزيدا (قوله أناسا ثروا نيل) ومثله أناسا ثروا الطريق
 والناسب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة
 الواو لأنه قد أمر لا الواو (قوله فخرج بغيره الاسم الخ) جعل الاسم قيدا نظرا
 للمعنى والأذه في التعريف جنس (قوله فتوجهت مع زيد) ومثله ضربت
 زيدا وعرفان الواو وإن دلت على مشاركة عمرو وزيد في المضروبة لكن
 لا يلزمها الدلالة على مصاحبة له في الضرب في وقت واحد (قوله وضعية)
 بالرفع عطفا على كل والمضرب راجع إلى المضاف الذي هو كل أي كل رجل مع ضيغة
 كل رجل حقيقة تران وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقه ركب الهمزة بهم فإنه
 ليس المراد أن كل إنسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة
 نفسه والضيعة بالاضارة المحبة والمنشاء التحية في اللغة العقار الذي هو الأرض والفعل
 والمتاع وهي هنا عبارة عن الضيعة أي الحرفة التي يكتب بها الإنسان سميت
 بذلك لأن صاحبها يضييع معاشه بتركها (قوله رباهم فيه معنى الفعل الخ)
 بقيا بمن كلامه أن كلامه قوله مسبوقه بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قد
 عطف وليس كذلك بل القيد أحد الأخرين إما الفعل وإما اسم فيه معناه وحرؤه
 وعلى كل خرج كل رجل وضيفة وهذا لك ربابك فلو قال وبالمسبوقة بفعل أو باسم
 فيه معنى الفعل وحرؤه خرج كل رجل وضيفته وهذا لك ربابك للسكان أسلم وأوضع
 (قوله أحد لك ربابك بالوحدة) فليس أبالك مفعولا معه لأنه وإن تقدم عليه اسم
 فيه معنى الفعل واسم الإشارة لأنه بمعنى أشير لا يمكن ليس فيه حروف ذلك
 الفعل هكذا في المأوى قال شيخنا ولا يخفى أن المصاحبة انما هي فيما سبق الواو
 ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهما مع أهلك بأن يكون جالسا معه أو مع
 كونه أهلك بأن كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالأحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل
 دون حرؤه هنا الظرف أي لك فانهم عدوهم بما تفهم معنى الفعل وهو الاسم استقرار
 دون حرؤه فالمعنى هذا الشيء استقر لك مع أهلك أي بتقريبه (قوله ولا يتكلم به)
 أي بهذا المثال أي لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأهلك مجرورا باللام

(وهو الاسم الفضلة الواقعة بعد
 وأو المصاحبة المسبوقة بفعل
 فتوجهت مع زيد وعرفان
 فيه معنى الفعل وحرؤه تدو
 أناسا ثروا نيل) فخرج بغيره
 الاسم القيد نحو لا تأكل
 السمك وتشرب اللبن بالنصب
 وبالفضلة المضافة نحو اشترك
 زيد وعمرو وبالواقع بعد واو
 المصاحبة الواو بعد مع تدو
 حثت مع زيد وبالمسبوقة بفعل
 فتوكل رجل وضيفته وسم
 فيه معنى الفعل وحرؤه تدو
 هذا لك ربابك بالوحدة فلا
 يتكلم به

قوله مع كونه أهلك لعل صدابه
 مع كونه أبالك كما لا يخفى اه

معطوف على الكاف في لك (قوله خلافا لاني على الفارسي) حيث أحاز النصب
 في اناك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الأنكساف بمعنى العمل وقياسا على
 قولهم مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير
 ما كان لك وزيدا وأوجب بوضوح الفرق بينهما وهو قوله الداعي الى تقدير الفعل
 في الثاني وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الأول
 وهو هذا لك وأياك فإنه ليس فيه الا الثاني وهو تأخر المجرور والمجرور (قوله التام
 الحال) ألها مقسلة عن واد فاصلها حول تتركب الواو فتفتح ما قبلها
 قلبت الواو والدليل على أن الالف متقلبة عن واو جمعها على احوال وتصغيرها على
 حويلة والجمع والتصغير يرد أن الاشياء الى اصولها ثم الافصح ثابث وصفا فيقال
 حال حسنة كما يد كفيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كما تقول
 على حالة لو ان في القوم حاتما * وهي نوعان مؤنثة ومؤكدة والمعرف بالتعريف
 الذي ذكره المصنف هو الاول وأما المؤكدة بحوزة أبوك عطوفا فقد عرفت ان الرضى
 بأنها اسم غير حدث بحى مقتررا بالمفعول جملة قال فلو لنا غير حدث احتراز
 المنصوب في رجع رجوعا (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مهمة
 باعتبار امر معين وليس المراد بالوصف بالبنى المصدرى وهو الملاقى الصفة
 على الموصوف لانه قد وصفه بفضله والذي يكون فضله هو نفس الصفة كرايا
 من جافز يدراك والمراد بالوصف ولو تأويل لا تدخل الجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد
 والشمس طالعة لانه في معنى جافز يدراك ما رتا طلوع الشمس ومثله ما اذا وقع المجرور
 والمجرور والظرف حالا كرايت الهلال في السماء أو بين السحاب فالحال في الحقيقة
 هو المتعلق وهو كائنا مشلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لا تأويل فلا حاجة الى ادخاله
 في التأويل نعم يدخل نحو ثبات في قوله تعالى فانقر وثبات فانه بمعنى متفرقين نعم
 لا يشمل التعريف الحال الموطئة لانها جامدة والوصف مشتق وأجاب به عنهم بأن
 الحال في الحقيقة وصفها الامي (قوله الفاضلة) المراد بها ما ليس بجزء من الكلام
 أى ما ليس بركا في الاسناد لا ما يستقنى عنه الكلام فان كثر من الاحوال
 يتوقف عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمس في الارض مرجعا وقوله تعالى
 لا تقر بها الصلاة وأتم كبرى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
 الا عجين ونحو ذلك ونرج بقاء الفاضلة الخبر نحو صاحبك في قولك زيد صاحبك

خلافا لاني على الفارسي
 السادس نحو كان زيد قائما
 (أخواتها نحو كان زيد قائما)
 السابع اسم ان و اسم
 (أخواتها نحو ان زيد قائم
 وقد ما في المرفوعات) فلا حاجة
 الى إعادة ذلك (الناس)
 الحال وهو الوصف الفاضلة

قوله فان الصدق والاسلام الخ فكذا
في النسخ ولا يخفى ما في هذه العبارة من
الركاكة ولعل صوابها هكذا فان
صادقا ومسلما مبدئان لصدق المتكلم
والميت وهما الصدق والاسلام وليس
الخ تأمل اه

المبين لهية صاحبه فاعلا كان
صاحبه (تحوجا زيدا كذا) فراجا
حال من زيد (أومف) عولا شور كبت
الفرس مسرجا) خسر جا حال من
الفرس (أومجروا بابا محرف) شعور مرت
بهند جالسة) نجاسة حال من هند
(أومجروا بالاضاف) بشرط أن يكون
المضاف بعض المضاف اليه نحو واجب
أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فان
الله بعض الانخ أو كبعضه في الاستغناء
عنه ويجذف المضاف واقامة المضاف
ليه مقامه فمر أن اتبع مله ابراهيم
حنيفا فانه يصح في الكلام أن اتبع
ابراهيم حنيفا

قوله لما فيها من معنى الخال الخ هكذا
في النسخ وهو غير ظاهر فقل صوابه
لما فيها من معنى الفعل المشعر الخ
وقوله حرف الجرح أى المقدّر الذي
الإضافة على معناه تأمل اه

قوله وصف لكنه ليس بفضلة (قوله المبين لهية صاحبه) المراد بالهية المغة
لا الصورة المحسوسة المشاهدة والآخر يخرج فتوتكم صادقا ومات مسلما فان الصدق
والاسلام مبدئان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام ولا يسمي بمحسوسين
مشاهدين بل هما أمران معنويان ويخرج بهذا القيد الغير فانه مبين للذات والتعب
في مثل جاءني رجل راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهية به
ضمها لا قصد اخر ثم زاد الخابي فبدل الصدق في التعريف فقال المبين لهية صاحبه
فصدرا (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا شعير كان مقدّم عليه واصاحبه اسمه او غيره
يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل
أومعنى شعور زيد من قولك زيد في الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو
الضهير الذي انتقل من العاقل المحذوف الى الطرف وقيل انه حال من زيد لانه
وان كان مبنيّا أصورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار (قوله
أومف عولا) أى أومف مامعا كما سيأتي في كلامه ذا وأومف تخلو فتحو را جمع وشمل
كلامه المقول اللفظي كما مثل والمعنى شعور هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول
معنى وهو زيد لان المعنى أشير الى زيد قائما فزيد مفعول أشير والفعل ليس بمقدّر
في الكلام لان زيد خبر المبنة لكنه مفعول منه (قوله أوجب أحدكم أن يأكل
لحم أخيه ميتا) قال الزبيدي في كشافه وهو معالجات شتى منها الاستغناء
الإنكاري ومنها جعل ما هو في الغاية عن الكراهة موصولا بالتحبة ومنها الاستناد
الفعل الى أحدكم اسم ارباب الاحدين لا يجب ذلك ومنها أنه لم يتصر على
تمثيل الاضباب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها أنه لم يتصر على
كل لحم الا الخ حتى جعل ميتا عن قتادة كما تذكره وحدث حنيفة حمودة
أن ثأكل ميتا كذلك فأكره لحم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم
وبجوز أن ينتصب عن الاخ (قوله أن اتبع مله ابراهيم حنيفا) قال التتاراني
في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه لا يطبق على جواز ذلك انه كان
المضاف جزءا من المضاف اليه أو بمنزلة الجزم بحيث يصح قيام مقامه مثل اتبعوا
ابراهيم اذا اتبعوا ملته رأيت هذا اذ رأيت وجهها بخلاف رأيت غلاما هذا قائمه
واختلافه في عامل مثل هذا الخال فويل معنى الاضامة لما فيها من معنى الخال
المشعر به حرف الجزم كانه قيل مله نسبت لابراهيم حنيفا فالجميع أن عامها عامل

المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبتني ضرب
زيدرا كما فلا كلام في جوازها وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اهـ وعما
يؤيد القول بأن العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بأن
العامل هو الاضافة جوازها لئلا من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين
اقول بأن العامل معنى الاضافة ليس بشئ لان معنى الاضافة لا يصلح ان يكون
عاملا للبتة (قوله اليه مرجعكم جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر رمي بمعنى
الرجوع والقياس فتح الجيم لا المصدر والميم من فعل يقل بكسر العين في المضارع
قياسه أن يكون على وزن مفعول بفتح العين كقرب فعبى مرجع بالكسر شاذ
أى مخالف للقياس وان كان فسيح في الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع
عامل في الحال العـ) فجميعا حال من المكاف الذي هو المضاف اليه المفعول
ذلالمضاف اليه للمضاف الذي هو مرجع لانه عامل عمل الله ان هو مصدر
كما علمت فرجع مبتدا خبره اليه وهو مضاف للمكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون
من اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من المكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها
وأما العامل في الحال في المثالين الابقين فهو أن اتبع وبأكل وهما عاملان
في نفس المضاف أيضا وهو محم وهله ولهما عاملان في المضاف اليه الذي هو صاحب
الحال وهو أخيه وأبراهيم وامشككل بأنه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملا
في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه مع قولهم ان العامل في الحال
هو العامل في صاحبها أو اجيب بأنه لما كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة
المضاف لانه كل له أو كنهه جاز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان
لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة مفعول
ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمه اشتراطهم أن يكون
المضاف بعضا من المضاف اليه أو كنهه (قوله وتسم الحال بالظرائي وصفها)
أى ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أى في قوله ساء قاجا زيد راكبا وركبت الفرس
ممرجا وان الركوب يقارق زيدا ولا يلزمه مجوزا أن ينتقل الى صفة أخرى
(قوله دعوت الله سميعا) فجميعا حال من المفعول وهذه السقفة ثابتة له تعالى
ولا يبدأ (قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشبذ والزرافة بفتح الزاى
مفعول خلق وليد يبادل متبايدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها

أو عاملا في الحال (قوله اليه)
مرجعكم جميعا) فان مرجع
عامل في الحال العـ
(وتسم الحال بالظرائي)
الى وصفها (الى متعلقة) أى
غير لازمة لصاحبها (كما مثلنا)
ألا ترى أن الركوب
قد يقارق زيدا ويحيى ماشيا
(والى لازمة) أى لا تقارق
صاحبها (فدعوت دعوت الله
سميعا) وخلق الله الزرافة
يبدلها أطول من رجليها

متعاقبا بطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمته من فتح الزاي وقال فيها لفتح
والضم فينت له ان هذه اللفظة ذكرها البرمفور وهو بن الجواب في كتابه
فيما يضاف فيه العامة فقال في باب ما يجيء مفتوحا والعامة تنضم مانسه وهي
الزرافة يفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيه مخلق شتي مأخوذ من قولهم للجمع من
الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تنضمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول
يداء ما أول من رجلها بالرفع فيداعا مبتدأ وأما أول خبره والجملة حالية قال بعضهم
ولا تميز الجمالية مجاوز الوصفية لان الزرافة معرفة بأل الجنسية فجا بعده يصح
فيه الجنسية نظر اللفظ والوصفية نظر اللفظ (قوله البرمفور) يفتح أو له وسكون
ثانيه وضم ثالثه جميعه يربيع (قوله والى موطنه) وهي الجملة مفعول عباره الرضى
هى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامدا موصوفا
الطريق لما هو حال فى الحقيقة فليجئ قبلها موصوفا بها اه وموطئة بكسر الصاد
أى مودة (قوله وهو الملك) فى الحقيقة الفاعل ضمير تمثلى لكنته فسر بمذلوله
ايضا حوالا الملك يفتح اللام وضمير لما هو دالى مريم (قوله وهو الموسوع) ضمير هو يعود
الى اشرار قوله الموسوع أى الخو زلوقوع الحال وهو سوا وانما كان موصوفا بالاحمال
فى الحقيقة وهو سوا وبشر او طاء الطريق له جميعته قبله موصوفا به واستشكل اعراب
بشرا حلا لا بأنه يصير المسمى حينئذ تمثلى لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك
لانه فى وقت التمثيل ملك لا بشرا فالأولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أى تمثلى لها
الملك ببشر أى تشبهه وهو وبصرته قال الحماي ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة
والمقتضية وانما تقابل المستتقة فكان الأولى أن يقول وتنقسم الى مستتقة كما ملنا
والى موطئة (قوله الى مقارنة فى الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها فى زمن
واحد (قوله هذا بعل شيئا) اسم الإشارة مبتدأ خبره بعل شيئا حال أى كبيرا
والشيوخ مفعولة مع الإشارة التى هى العامل فى زمن واحد ثم جعل عامل الحال
هو المبتدأ وهو هذا يلزم عليه أن العامل فى الحال وصاحبها هو الابداع وهو عامل
ضعيف لا يعمل فى شيئين وأجيب بأن المعنى أشير له شيئا فتجد عاملها بعد التقدير
وهو أشير العامل فى الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال (قوله
والى مقدرة) ويقال لها متطرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين
خلودكم اذا خلود ليس مقارنا لخلول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الا قول للشافى

وخلق الله الى ربوع يديه
أقصر من رجله (والى موطئة
وهى الجملة الموصوفة
بمشتق مفعول لها بشرا
سويا) فبشر حال من فاعل
تمثلى وهو الملك وسويا
بشرا وهو الموسوع لوقوع الحال
جامدة (و) بالنظر الى زمانها
الحقيقية فى الزمان نحو
هذا بعل شيئا والى مقدرة
وهى المستتقة فهو ادخلوها
خالدين والى محكية) وهى
الماضية (فتحوها فريد امس
راكبا و) بالنظر الى الأفراد
والتعدد الحاقصين (بمقدرة
كما تقدم) من الأمثلة
(ومتعددة لتعدد خواصه
معددا متصدا ويقدر الحال
الأولى) وهو معدا (الافان)
من الامين وهو المعاء

(والعكس) فيقدر المحال
الناسي وهو متعددا للذول
من الاعمين وهو التاء
وشاهد قوله

عهدت سعاد ذات هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا واه
فمعنى حال من التاء ذات هوى
حال من سعاد وقد تأتي على
الترتيب ان امر القيس كقول
خرجت بها أمشي بغير راما
فجعل أمشي حال من التاء
في خرجت وجعله بغير راما
الفوقية حال من الهاء في بها
(ومتعددة لواحد مع لترادف
أول التداخل نحو جاء زيد
وا كما متبعا فان جلت را كما
ومتبعا حالين من زيد حالا
بعد حال فهي المترادفة بمعنى
المتباعدة سميت بذلك
لترادفها) أي تتابعها (وان
جلت متبعا حالا من فاعل
را كما المستوفية فهي المتداخلة
سميت بذلك لدخول صاحب
الحال الثانية في المحال
الأول هذا كله في المحال
المبينة) وهي المؤسفة (وقد
تأتي المحال مؤكدة) وهي
ثلاثة أنواع

والعكس) تحرير هذه المسألة وايضا هما كما يعلم من كلام الرضي انه اذا جاء حالان
من الفاعل والمفعول مع افان كانا متعقبن فالأولى المجمع بينهما حالانده انحصرت فوقت
زيدارا كين لا يمنع من التمرق نحو لقيت را كياريدا را كيا ولقيت زيدا را كيارا را كيا
وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز
وقوعهما كقوله كان نحو لقيت هندامعدا متعديرة وان لم يكن هناك قرينة
فالأولى جعل كل حال بحيث صاحبه نحو لقيت منجودا زيدا معدا ويغوز على
المنصف جعل حال المفعول يتجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المنصف نحو لقيت
زيدا معدا متعديرا معدا حال من المفعول ومتعديرا حال من الماعل فعلم ان مثال
المنصف ضعيف ويغوز عطف أحد حال الفاعل والمفعول على الآخر كقول
أقيت زيدا را كيا وما شيا قال الشاعر

وا ما وف تدرك المنايا * مقدرة لنا ومقدرة لنا

(قوله وشاهد) أي شاهد هذا الضنيع من حيث يحى المحال على غير الترتيب
واليت من بحر الزواهر ومعناه في ما وما ساد متحابان فأما ما فزدت في الهوى وأما هي
فما في صار هوها سلوانا بضم السين وهو القراغ من الحبة ولا يخفى أن في البيت
قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتأنيث وهذا اختلاف الفرض
في المسألة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستبعد من المثال
الذي ذكره المنصف اذ لا قرينة في لقيته معدا متعديرا يعرف بها صاحب كل
حال (قوله كقول) أي امرئ القيس من معلقة التي أولها

فأنتك من ذكرى حبيب ومهمل * بسقط الأولى بين الدخول فعمل

وهي من بحر الطويل ونظام البيت الذي في المنصف (على أن يشاذيل مرط مرحل)
وأمرئ القيس أنه خرج مع الخبيبة من نجاشها وقد أرخت ذيل
مرطها على أثرها ليخفي أثر أقدامها لتسليطيهما أحد والمرط نزع عن الثياب
والمرحل بالحذاء المهملة كساه من خراوف فيه أصلام (قوله لترادفها أي
تتابعها) قال شيخنا الأولى انه لما اتحد صاحبها شميم ابا رديقين وهما الزاكان
على دابة واحدة (قوله هذا كله) أي ما ذكر من تعريف المحال
وتعريفها الخ (قوله وهي المؤسفة) أي التي لا يستقام معناها بدون ذكرها
(قوله مؤكدة) وهي التي يستقام معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضي

(قوله)

(قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها
للعامل أضاف في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفي المعنى
كذلك المصنف فان التبيين الخلق الخفيف فهو نوع من الخلق ولفظ الحال وعاملها
مختلف وقيل ان الجمل هنا مقدرة أي فتقسم مقدرا الخلق وشارعاه لان التبيين
تحريرك الشقين لا يتبدل الخلق وليس بالخلق (قوله لا آمن من في الارض) من
اسم موصول فاعل آمن وفي الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم
تأكيد وجه محال ومادلت عليه الحال من المصنف مستفاد من لفظ من لان
الموصول من صيغ الموصوفين وصا وقد قوى ذلك الجزم بالتأكيد ونص المصنف
على أن الحال هنا مؤكدة لصاحب الإشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالمثل
المذكور للؤكد للعامل (قوله ومؤكدة لضمون جملة قبلها) وهي التي يستفاد
معناها من مضمون تلك الجملة فان المعطوف أي الشفقة والمحذوف من شأن الإثبات
(قوله وعامل الثمانية محذوف وجوبا) وانما وجب حذف الماثل لان لفظ الأب
يشعر بالمعطوف فاستغنى به عن التصريح بالعامل (قوله تدريه أحقه ونحوه)
كأنه عرفه وأدبته وأدبته وعلى هذا يكون حاله من المذموم وهو الماء فان قدرنا أدب
وحق ونحو ذلك كانت حاله من الفاعل (قوله التاسع التبيين) ومعناه لغة فصل
الشيء عن غيره فقال تعالى وأما زوال اليوم أي انفصاله عن المؤمنين
وقال تعالى وكان يتميز من الغنم أي يفصل بعضها من بعض (قوله بعسى من) أي
التي إيمان الجندس فخرجت من المدينة للاستغراق فتولا رجل كاسيا أي وخرجت
من الابتدائية فتحو قول الشاعر أستغفر الله ذنبا استغفرت فيه (قوله مدين لا بهام
الحج) أشار به إلى أن التبيين مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدرية
لقال بمعنى من إيمان بهام الحج (قوله زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر
وجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس يتميز لانه معرفة وانما لم يكن
مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مستفاد من فعل قاصر غير متعطف كما أن الفعل
الذي هو الاصل لا يتعدى وكذلك الصفة المشبهة التي هي فرع لا تتعدى وأما قول
الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صلدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(مؤكدة لعاملها) فتبين
مضاحكا ومؤكدة لصاحبها
نحو لا آمن من في الارض
كلهم جميعا ومؤكدة لانهون
جملة قبلها فتحو زيد ابوك مطرنا
فحاصل الحال الاولى والثانية
مذكور وعامل الثمانية
محذوف وجوبا تدريه أحقه
ونحوه (التاسع التبيين) ويقال
لهما التفسير والتبيين (وهو اسم
تذكير بمعنى من مدين لا بهام اسم
أواجال نسبة) فتخرج بقيد
التذكير فتحو زيد حسن وجهه
بالنصب وبمعنى من الحال
فانه بمعنى في

وبالمثل لا بهام اسم لا تخول لاجل ذاته اسم بمعنى من الاستغرافية لا الميتة (فالاول) وهو المثل لا بهام اسم يقع (في أربعة مواضع أحدها لعدد المركب) والحق بالمجمع السالم والمطوف (١٧٦) (نحو أحد عشر كوكبا) وعشرون رجلا وتسع

وتسعون رجعة (ثانيها المساحة نحو مشر أرضا) فشر اسم مسم وأرضاً تميز (ثالثها الوزن كمثل ريتا) فمثل اسم مسم وريثاً تميز (رابعها التكيل نحو أردب قمحا) فأردب اسم مسم وقمحا تميز وبأصل التميز في هذه المواضع الأربعة الاسم المهم تشبهاً بالمشقق (والثاني) وهو المثلين بحال نسبة يقع (في أربعة مواضع أيضاً أحدها لمتقول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيباً) أصله اشتعل شيب الرأس ثم قول الاساعد عن المضاف إلى المضاف إليه فيحصل إبهام في النسبة فيجب بالمضاف وهو شيب الذي كان فاعلاً وحالاً تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر التثنية مبهماً ثم ذكره مفعلاً وقع في النفس (ثانيها) المفعول عن المفعول نحو وفيه ربا الأرض (ثالثها) أصله وفجر ياهيون الأرض فمفعول الاساعد المضاف وجعل تميزاً وأقيم المضاف إليه مقامه فاشتبه على المفعولية والعلة فيه ما تقدم (ثالثها) المذكور من المتدافعاً أن أكثره مسك (مالا) أصله ماني أكثره مفعول المضاف وجعل تميزاً وأقيم التميز المضاف إليه مقام المضاف فارتفع وانفصل (رابعها غير المفعول عن شيء نحو زيد أكرم الناس رجلاً) وأصله التميز في هذه المواضع الأربعة المستند من قول أو شبهه

أحد ومع التمييز معرفة بأ. وهو ليس قدما أحجب منه بأ. إل زائده وليست معرفة فتكون النفس في معنى التكرار وهذا وقد ذهب السكوفيون وابن الطراوة إلى حواشيه تميز وعلى هذا فلا إشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغرافية) أي المؤكدة فلا استغراق المستفاد من دخول حرف النفي على التكرار (قوله لا الميتة) أي التي ليس الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الأخيرة منها فمن أسماء المقادير لا يعرف بها مقدار الشيء وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المنحصرين ثم هذه المقادير إذا بسطت على التمييز ٢ رادها المقدرات فبراد المدد والمدد وروغ والمكيل والموزن (قوله تشبهاً بالمشقق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه على لاجل كونه شبه المشقق كاسم الفاعل ووجه التشبه الإبهام في كل منهما وفي الرضى أن الاسم المذكور يجعل لمشابهة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها فإذا تم بذلك فقد تشابه الفعل إذا تم بالفاعل وصاربه كذا ما تشابه التميز لا في هذه المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما في المفعول - فقه أن يكون بعد تمام الكلام اه ونقل عن الاحمض أن هذا التميز لا ماضيه وإنما هو شبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) محموله بعد الطلب ولا ر فيه إعادة علمين ومضامين من علم واحد قيل الحكيم إذا أراد التعليم لا بد أن يجمع بين أجمال تشويق معه الذهن وتفصيل تسكين إليه (قوله والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث عليه ما تقدم من أن ذكر الشيء بمجلا ثم مفصلاً أو بمعنى النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلاً) أي من جهة الرحولية لا من جهة الابوة ولا من جهة المحوولة وغيرها (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كافي المثال الثالث والرابع ودوا أكثر ما ذكره المصنف من أن تائب التميز في المواضع الأربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيويه ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انصب عن تمامها التميز (خاتمة) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويختلفان في سبعة فأمأما والاتفاق فأنهما اسمان يكرتان فصلتان منصوبتان واقعتان للإبهام وأما هو والاستغراق فالاول أن الحال ينبغي جملة وقارده ويجزوا كما هو التميز لا يكون إلا اسماً الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التميز الثالث أن الحال ميتة لهيئة والتمييز ميم لاداء الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التميز الخامس أن الحال

تتقدم على عامها اذا كان فعلا متصرا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك
 في التميز على الامح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التميز المجمود وقد
 تبعنا كسان فتأني الحال جامدة كذا ما لك ذهنا وبأني التميز مشتقا فحقوله دهره
 فارسا السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعمامها بخلاف التميز وأما قوله تعالى أن هذة
 الشهر وعند الله اثنا عشر شهرا فشهرا فيه مؤكدا لم يفهم من عدة الشهر وأما
 بالنسبة الى عامه وهو اثنا عشر شهرا (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول
 مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال مائة كذا عن كذا أى صرفك عنه
 وفي الاصطلاح اخراج ما لولا لدخل في الكلام السابق واعتراض بأنه يلزم عليه
 الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجب أن المراد بالدخول توهم الدخول
 أى اخراج شئ لولا ذلك لاخراج توهم دخوله أى دخول ذلك الشئ الخارج أو أن
 المراد دخوله تناولا لا حكما فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عموه مراد تناولا
 لا حكما لقريته كالاستثناء وأما العام الذى أريد به الخصوص فهو ما ليس عموه
 مرادا لتناولا ولا حكما وبما تقرره بخل اشكال مشهور حاصله أن زيدا فى قولك
 قام القوم الا زيد الا يدخل أو ما أن يكون داخل فى القوم أو خارجا فان قلنا انه
 داخل فى القوم والحال اننا انبأنا بالانحاجه بعد الدخول كان المعنى جافز يد
 مع القوم ولم يجز زيد وهذا تناقض وان قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف
 الاجماع لانهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ومع لموم انه لا يمكن اخراج
 الشئ الا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الاشكال ما أشرنا اليه من أن زيدا
 داخل فى مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم
 شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدرا سنداه القوم بعد انخارج المستثنى
 الذى هو زيد من القوم وان كان الاستناد الى المستثنى قبل الانحاج منه هذا
 كله فى الاستثناء المتصل وأما المنقطع فمخرج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه
 معام (قوله فى بعض أحواله) وهى حالة النصب أى أن الذى يعنى المنصوبات
 هو الاستثناء فى هذه الحالة وأما فى غيرهما من الأحوال كالرفع والمجر فليس
 دخلا فى المنصوبات وان أطلق عليه انه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية)
 منها حرفان وهو الاعتد المجمع وحاشا عند سيديه وإسمان وهما غير سوى بلغاتهما
 وفعلان وهما ليس ولا يكون ومترددين المجرىة والفعلية وهما خا لاعتد المجمع

(العاشر المستثنى فى بعض
 أحواله وأدوات الاستثناء
 ثمانية الا وهى أمها) وغير
 سوى ثلغاتها) فانه يقال
 سوى سوى كرمى وسوى
 فى سوى كرمى وسواء
 كرمى وسواء كرمى وسواء
 كرماء (وليس ولا يكون
 ونحوهما وعدا وحاشا)

ولا يستثنى بها أحكام (فالمستثنى)
 بالانصب (وجوبا) (لذا كان ما قبل
 الاكلاما تاما موجبا) يقع الجسيم
 (نحو قوام الناس الاريدا) فقام فعل
 ماض والناس فاعله والاريد
 استثناء وزيد منصوب بالا على
 الاستثناء (والمراد بالكلام التام
 ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
 قبله والمراد بالانصب ان لا يتقدمه
 نفي ولا شبهه سواء كان الاستثناء
 متصلا أم منقطعا والمراد بالاستثناء
 المتصل ان يكون المستثنى
 من جنس المستثنى منه (والاستثناء
 المنقطع بخلافه) وهو ان لا يكون
 المستثنى من جنس المستثنى منه
 فالتصل نحو قوام القوم الاريدا
 والمنقطع نحو قوام القوم الاحمارا
 (وان كان ما قبل الاكلاما تاما
 غير موجب) بان تقدم عليه نفي
 أو شبهه فلا يخلو إما أن يكون
 الاستثناء متصلا أو منقطعا (فان
 كان الاستثناء متصلا جاز فيه
 الانصب) للمستثنى منه فصار نصبا
 وجزا (د) جاز فيه (النصب اتفاقا
 من المجازين والتمحيين نحو قوام
 القوم الاريد بالرفع) على الابدال
 من القوم بدل بعض من كل عند
 البصريين

ومعدا غير سيديوه قاله في التوضيح (قوله ولا يستثنى بها أحكام) قال أبو حيان
 في شرح التسهيل ولا يستوى في الادوات التي بمعنى الا الاستثناء المتصل والمنفصل
 فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدوا احد
 خلاصا (قوله تاما موجبا) محمول مذكوره من الضرورة لانه اما ان يكون
 الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا أو ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو
 أن يكون الكلام موجبا غير تام وأجاب الناصر الطيلاوي بأن هذا القسم غير
 جائز عندهم في الاغلب فلا يصح أن تقول قام الاريدا وذلك لان معنى هذا قام جميع
 الناس الاريدا وهو بعيد ثم ان استعمال المعنى جائز نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يعد
 وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم العين (قوله يقع الجسيم) اسم مفعول أي
 مثبتا لاعتزازهم بالكسور الجسيم فانه اسم فاعل صفة للكلام (قوله وزيد منصوب
 بالا) ووجهه ان الانائية عن استثنى كما ان حرف النسخ نائب عن انادي ولا
 النصل ما به يتقوم المعنى وقد تقدم هنا بالا قال البصريون العامل في المستثنى
 هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بنحو الا وقل غير ذلك (قوله والمراد بالانصب
 ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه) وهو النهي والاستفهام قال في شرح التفسير ونفي
 بغير الانصب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
 منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر
 وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد
 الامر انك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من أحد وقرأ الباقون
 بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يفتن من رحمة ربه
 الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضالين في ينقض (قوله والمنقطع
 بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام
 اقوم الاقبانا (قوله بان تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النفي صريحا
 نحو ما جاء في احد الاريدا أو مؤولا نحو ومن يفتن الذنوب الا الله أي لا يفترها أحد
 الا الله ومن النفي المؤول قوله بعض السلف فسر بوايه الا قليل بالرفع أي لم يتركوه
 بدليل ما قبله وهو فن شرب منه فليس معنى (قوله بدل بعض من كل) ولم ينتج
 هنا الضمير الى ابط بين البدل والمبدل منه محمول الى بطلان الا وما بعدها من
 تمام الكلام السابق عليه ولا يضر التخالف بين المبدل منه والمبدل في كون

وعطف نسق عند الكوفيين لان الاعددهم من حروف

زنه لا (والا زيدا نصب) على الاستثناء (وان كان الاستثناء

منه) فان لم يكن تسليط العامل (١٧٩) على المستثنى وجب نصب اتفعا فهو ما زاد هذا المال الا انقص اذ لا يقال زاد

النقص وان أمكن تسليط العامل على

المستثنى (فنه خلاف) بين النجاريين

والتميميين (فالنجاريون يوجبون نصب

المستثنى والتميميون يميزون فيه

الاتباع) للمستثنى منه (فهوم ما قام القوم

الاجارا) بالنصب على الاستثناء واجبا

هذا النجاريين راجعا عند التميميين

(ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه

فيهما) أى فى المتصل والمنقطع (فان

تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع

اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع

مادام باقيا على تبعيته (فهوم ما قام الازيدا

القوم وما قام الاجارا) واحدا وعاربه

مانافيه وقام فعل ماض والاحرف

استثناء وزيدا واجارا نصبا على الاستثناء

والقوم واحدا فاعل واحترزنا بقولنا

مادام باقيا على تبعيته من فهو ما مررت

بذلك أحذفان المتبوع آخر وصارنا بها

وبذلك يوجه قولهم ما لى الأبولك ناصر

برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى

منه (وان كان ما قبل الأخير تام) بأن

لم يذكر فيه المستثنى منه (وغيره موجب)

بأن تقدمه نفي أو شبهه (كان ما بعد

الإعنى حسب ما قبلها) ويسمى الاستثناء

مفترضا لأن ما قبل الامن العوامل تفرغ

للعمل فيما بعدها (فان كان ما قبل

الإحتياج الى مرفوع فعنا ما بعد الا

وقلنا ما قام الازيدا فزيد مرفوع على

الغالبية بتمام (وان كان ما قبل الإحتياج الى منصوب نصبا ما بعد الا) وقلنا ما رأت الازيدا فزيدا منصوب على المفعولية برأيت (وان

كان) ما قبل الا (يحتاج الى مخفوض خفضا ما بعد الا) وقلنا ما مررت الا بزيدا فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمررت هذا حكم المستثنى بالا

البدل منه مفيا والبدل مثبتا خلافا لتعاليل (قوله وعطف نسق عند الكوفيين)
ليس المراد أنها تعطف النسق عندهم كما قد يهتكم من ظاهر قوله لان الاعددهم
من حروف التعاطيل ككونها عاطفة خاص بباب الاستثناء فى مثل هذه الصورة
(قوله وما زاد هذا المال الا انقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه
على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص
بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التى هى النقص والنقصان من المتناز (قوله
فالنجاريون يوجبون نصب المستثنى) أى يوجبون نصب على الاستثناء ولا يميزون
فيه الاتباع اذ لا يهتكم فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه
وعلى الرضى امتناع الابدال بأن يدل الفاعل غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى
لو ابدل كان بدل غلط وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتميميون يميزون
فيه الاتباع) هكذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر يميزون وقوله الاتباع أى
للمستثنى منه قال الناصر وعليه حل الرخصى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات
والارض الغيب الا الله وأطال فى بيانه ونحسه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع
بدل من من لانه فاعل يعلم تقدّمه ولا يعلم الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل
الاهنبا استثناء متصلا ولا ينفك ان هذا اختراجه للذلاوة على وجهه مروج لان
الاتباع مروج عند التميميين فحزّره (قوله أى فى المتصل والمنقطع) أى والمقسم
انه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الازيدا القوم ومنه قول السكيت
وما لى الا أجد شعرة * وما لى المذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد آخر عن تابعه وهو مثلك اذا اصل ما مررت بأحد
مثلك فقل صفة أحد قدّم عليه وقبل ما مررت بذلك أحد وصار المتبوع وهو أحد
تابعيا غير بدل لان مثل بدل كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى)
أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو
ما لى ناصر الأرباك وأما الآن فى هذا التركيب وهو ما لى الأبولك ناصر فهو
استثناء مفترغ ولى خبر مقدم وأبولك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى
منه محذوف أى ما لى أحد الأبولك ناصر واعلم أن المتصور من هذا التركيب حصر
الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فلا لى أن يجعل ناصر صفة
لا أحد المحذوف وقد فصل بينهما بالاولى ودخلوا وألوانه خبر مبتدأ محذوف والجملة

استأنفة استأما يا سيالنا ما قال مالي الأيرك كأنه قيل هذا الابل لك
دون غيره في أي شيء فقال هو ناصر أفاذه شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى
فهو مجرور دائماً) أي بغير وسوى لا بالاضافة على الأصح من أن العامل
في المنافي إليه هو المنافي وأصل غير صفة مفيدة لغاية ما يند عالم قبلها إما
بالفئات نحو مروت بريحل غير زيد وإما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذي خرج به
وسوى في الأصل اسم المكان المستوي ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم يعني بدل
نحو أنت لي سوى عمرو أي بدله ثم يعني الاستثناء وما ذكره المصنف من أن
سوى كغير تبس في الزاجي وابن مالك حيث قال لا سوى كغير معنى وإعربا
ويؤيده أنا في سراك حكاة القزاع الذي ذهب إليه ميبويه وأجبهور أنها عطف بدليل
وصل الموصول بها بحكا الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الطريقة إلا
في النمر نحو قوله

ولم يبق سوى العدو * ن ذناهم كإدانوا

قال الناصر ومعنى قول أجمهور بظرفيتها أنها منصوبة في حال الاستثناء نظراً
لصاها من الطرفية والافق حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الطرفية لأنها
خرجت عن معنى الطرفية إلى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلف
في نصبها فقال ابن خروف انصبت عما قبلها على الاستثناء كما انصبت الاسم الذي
بعد الأوجمل ذلك دليل على أن النصب في قام القوم لا زيد ليس بالأول لأن لا قبل
عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن للنائب المستثنى بالأول
هو الجملة قبلها فقط لا بقية غيرها ولا إلا فقط وقال الفارسي أن غير منصوبة على
الحال وفيها معنى الاستثناء وفي حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غير لا يتعرف
بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجماع بينهما الإبهام * (شبهه) *
يخبر في العطوف على المستثنى بغير مرعاة التفتة فيجوز مرعاة المعنى في نصب قول
قام القوم غير زيد وعمرو وعمروا قام أحد غير زيد وعمرو وعمرو وقال الشاويين
هو من باب التوهم ولا يجوز في العطوف على المستثنى بالانحوا قام القوم لا زيد وعمرو
يخبر وعمرو وأجازه بعضهم قاله الناصر (قوله واسمه) أي ليس ولا يكون
خير مستلزمين أن الاستثناء واجب أو جازم قد صرح في خلا وعدا وحاشا بأن
الاستثناء واجب وهذا المنع ربما يؤهم الفرق وليس كذلك إذ الحكم في الجميع

(وأما المستثنى بغير وسوى)
يلغاتها (فهو مجرور دائماً)
بالاضافة (ويحكم بغير وسوى
بما حكمناه فلازم الواقع بعد
الامن وحوب النصب مع القيام
والإيهاب) نحو قام القوم غير زيد
وسوى زيد بنصب غير لفظاً وسوى
تقدسرا (ومن جوار الوحيين)
ومما نصب والاشاع (مع التي
والتمام) نحو قام القوم غير زيد
وسوى زيد برفع غير وسوى
وتنصهما (ومن الأجر على
حسب العوامل مع التي وعدم
التمام) نحو قام غير زيد وسوى
زيد برفع غير وسوى على العاطلية
ومما رأيت غير زيد وسوى زيد
بنصب غير وسوى على المعولية
ومما روت بغير زيد وسوى زيد بجبر
غير وسوى بالياء (وأما المستثنى
بليس ولا يكون فهو واجب
النصب لأنه خبرهما) واسمه
خير مستتر فيه ما عائد على اسم
الفاعل المفعول من الفعل
السابق عند ميبويه أو على
البعض المدلول عليه بكنه
السابق عند جمهور البصريين
أو على المصدر المدلول عليه
بالفعل ضمناً عند الكوفيين

وجوب الاضمار فكان الاولى أن يصرح هنا أيضا بأن الاستدرا وجب وقوله عائد
على اسم الفاعل هذا غير مطرد إذ قد يتخلف في نحو القوم انخولت ليس أولا يكون
زيد الان لم يتقدم فيه فعل أو شبهه وحمل ما ذكره أيضا إذا كان الفعل السابق
منه الاضمار على أن كان من المفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل
السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيدا أي ليس أولا يكون هو أي المضروب
زيد اقلو غير الموصف لكان اشمل وقوله المفهوم من الفعل السابق الاولى زيادة
أو الوصف لينشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله قاموا ليس زيدا الخ) جملة
ليس ولا يكون في موضع نصب على المحال أو مستثناة (قوله وأما المستثنى
بخلافه) هو في أصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن
معنى جاوز بين جعل أداة استثناء فن ثم كان المنصوب بهما مفعولا به وأما عدا
وحاشا فامر مامته ديان فان انصابت خلا وعدا وحاشا بغير خطب أو غيبة نحو قام
القوم حاشاك أو حاشاه جاز كون الضمير محرورا أو كونه منصوبا فان قلت حاشاي
تعين الجزأ وحاشاي تعين النصب (قوله ما لم يتقدم ما المصدرية على خلا وعدا)
لم يذكر مرة ثمها على حاشا لانه قليل ومنه سبويه وفي التسهيل وبعاقيل
ما حاشا ومنه قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فأنشأ فاضلهم قولا

واعلم أن ما هنا وإن كانت مصدرية الا انه لا يسلط ما بعد ما يصدر لانهم افعلان
جامدان لا مصدر ولهما فتنه هذه الدقيقة وحمل ما هذه وصلتها النصب إما على
الظرفية بتقدير مضاف أو على المحالية بالتأويل باسم الفاعل فغنى قاموا ما عدا
زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أو مجاوزين زيدا (قوله ما لم يصحكم بزيادة ما)
وهو شاذ لأن ما ذا زيدت مع حرف الجزر لا يتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى
فبما رجة من الله والقاتل بجزر مع دخول ما السكائي والجزري أو على نقل ذلك
أبو حيان وقال معترض على الجزري أن كان الحذف منه قياسا فوفا سدا لانه ليس
من مواضع زيادته وان حكى ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما مؤنثة مع
النصب كما جعلت زائدة مع الحذف فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز
بقاس وزيادة ما قبل المحرف لا تقاس فكان جملة ما على ما تقاس أولى (قوله
الحجادي عشر اسم لا النافية للجنس) أي النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه

(نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون
زيدا) والتقدير ليس هو
ولا يكون هو أي القاسم
أو بعضهم زيدا أو قسامهم
قيام زيد فغنى في المناف
واقسم المناف اسم مفعول
وأما المستثنى بخلا وعدا وحاشا
ففيوز زنه على المفهومية
وقالوا ضاهير مستتر فيم أو جوبا
وفي مقسرة الخلاف السابق
أن قدرتها أفع لا وجه
أن قدرتها حرفا جارة للمستثنى
نحو قام القوم خمد لا زيدا وزيد
وعدا زيدا وزيدا وحاشا زيدا
وزيد بنصب زيد وجهه (ما لم يتقدم
ما المصدرية على خلا وعدا فان
تقدمت عليها وجب النصب)
لعمري الفاعلية حيث لا بد
ما المصدرية مختصة بالافعال
(ما لم يصحكم بزيادة ما) فانه يجوز
الجزر على تقدير المحرفية (الحجادي
عشر اسم لا النافية للجنس

فأضافه نبي الجنس لادق ملاحظة وبيان ذلك انك اذا قلت لارجل ضارب مثلا
أرادت لادق الضرب عن الرجل فالتفتي بها الضرب وهو معنى الاحكام المتلاحقة
للجنس ولست تلتفتي بالمباخر من استماع الشيء لانه لان النافي حقيقة
هو التكلم والتفتي في هذه من بخلاف التي تعمل على ليس فانها وان نفت الجنس
أيضا في تحقوله

فقر فلاشيء على الأرض باقيا * ولا وزر عما قضى الله راقيا
لكن نقيضه من قبيل الظاهر فذلك اختصت له العامة على إن بقي الجنس
واشتهرت له العامة على ليس بالنافية لا وحدها لأن النفي في العامة على إن أمكن
ومن ثم قل لما لا التبرئة وانما علت لا هذه الجمل المذكور لكونها انتهت ان وجه
النسبة أن لا للبالغة في الالبيات ولا التبرئة للبالغة في النفي فلما توغشت في الطرفين
تساويتا فأجملت عليها (قوله اذا كان متنافا) تقييد لاسم لا أي ان اسم
لا ان كان مضافا أو شيئا بالمتناق يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنسوبات
وأما اذا كان اسمها مفردا فإنه يكون منصوبا بحال هذا وقد كان الأولى له ترك هذا
التقييد لأن المراد بالمنسوبات في كلامه سابقا بما شمل المنصوب لفظا وحال فيدخل
اسم لا بجميع أقسامه (قوله أو شيئا بالنافي) قيل وبسعي المظول والمطرول
من مطلق التحديد اذا مدتها وانما يصول الاسم اذا لفظ بالمعمول (قوله في العمل
فيما بعده) بيان لوجه شبهه بالنافي واعتراض عليه بأن بيان وجه الشبه
بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين لأن المعروف عليه ليس عاملا في المعطوف
وكذلك ما تعبت بحمله نحو لا عظيم أرجى لكل عظيم غير اقرب أو المتعوت بها
شبه الجملة من ظرف أو جار مجرور ونحو لا حليما عندك أو في الدار قديم فإن التعوت
ليس عاملا في النعت وحينئذ فالأولى أن يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتفق به شيء
من تمام معناه وذلك لأن النافي يتصل به شيء من تمامه وهو النافي اليه وكذلك
الشيء به اتصل به شيء من تمامه كالمثلية الآية * (فيها) سائر التوابع
من البذل وعطف البيان ولما أكيد لا يكون متبوعا بما أشبه بالنافي (قوله
فبني على التفتح في نحو لا رجل ولا رجل) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد
على التفتح هو مذهب الجوهري وذهب الزجاج والسيارفي إلى أن التفتح فيه انحرافية
لكن حذف التنوين مع كونه معربا بالتساقل به يجب التركيب مع عاملة والتخفيف

إذا كان متنافا فنحو لا غلام
مع رجاس (فلا نافية للجنس
وغلام مفرد اسمها وطرأ
نحوها) أو شيئا بالنافي
في العمل فيما بعده (وهو
ما اتصل به شيء من تمام معناه
مرفوعا كان) المعمول (نحو
لا قبيحا فعليه حاضر) قبيحا
صفة مشبهة اسم لا وقع له
فأعلاها وحاضر خبر لا أو منصوبا
نحو لا عالما جلا مقم
فما العال اسم لا وهو اسم فاعل
وفاعله مستتر فيه وجب لا منفعوله
ومقيم خبرها (أو محذوف
بما قضى متعلق بنحو لا ما را
يزيد عندنا) فإذا الاسم فاعل
ودراسم لا ويزيد جار مجرور
متعلق به وعندنا خبرها
(فان كان اسم لا مفردا) أي
خير مضاف ولا شبهه به (فانه
يبنى على ما ينسب به لو كان
معربا) فيبنى على التفتح في نحو
لا رجل ولا رجل لانهم ما ينصبان
بالفتحة

ما قاله المصنف انه مبني على الفتح لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
المتون غير اضافية و بناء غير معهود واختلاف في علمه البناء قبل تركب مع
عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح مبنى لمتخذه معنى من
الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصافي الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا ارادوا
التنصيص على الاستغراق ضعنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما
بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على شيء استحقته النكرة في الأصل
قبيل البناء وانما بين المضاف ولا الشبهة بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب وأما ما في الحديث من
قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت فانه من قبيل الشبهة بالمضاف فكان
القياس أن يقال ما عا بالانصب والتنوين نحو لا ما ز يزيد وقد خبرجه البغداديون
بأنه منصوب لكن ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال البصريون ان هذا
الجار والمجرور متعلق بمضمر لا المحذوف والتقدير لا مانع لما أعطيت وحيث
يكون من قبيل المفرد لا من الشبهة بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله
تعز فلا الذين بالعيش متعاضدا * ولكن لو زاد المثنون تسابع
(قوله نحو لا مسلميات) ومنه قوله.

ان الشيايب الذي يحذروا فيه * فيه نالذ ولا لذات للشب
(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص انه لا يميز فتحه بصرى الا أبو عثمان قال
ابو حيان وتخص أن في نحو لا مسلميات أربعة مذاهب أحدها الكسبر والتنوين
وهو مذهب ابن خروف وقدمه بقية الى ذلك قوم من الفخوين قاله ابن الدهان
في الفرة والثاني الكسبر والتنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب
الميازني والقاسري والرابع جواز الكسبر والفتح من غير تنوين في الجاهل وهو
الصحيح اذورد به السامع (قوله الثاني عشر المتبادي) هو اسم مفعول من يبادي
ببادي فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها قلذ ك قال بفتح الدال
(قوله وهو المطلوب اقباله) أي توجهه الى يبادي بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه
أو القاب حقيقة كان نحو يا زيد أو حكا نحو قوله تعالى وقيل بأرض ابلعي ما
وباسمها اقلعي فانهم انوديات نزلها منزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذلك

ويبنى على البناء في التنبيه
وجمع المذكر السالم فالاول
نحو لا رجلين والثاني نحو
لا زيد بكسر الدال لانها
ينصبان بالبناء ويبنى على
الكسبر في الجمع بالالف
والثاء نحو لا مسلميات بالكسبر
لانه ينصب بالكسرة وقد
يفتح اجراء للباب على وتيرة
واحدة عند أبي عثمان
المأثري من البصريين (الثاني
عشر المتبادي) يفتح الدال وهو
المطلوب اقباله

قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن يجارى على المولى تبارك وتعالى فيقال إنه خاطب
غير العاقل منزلة العاقل وذلك لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء
فيما لم يزل كلاً منهما كلاً لا تترك كلاهما محتمل ويقبل إقبال الآخر فلا يمتزج
بازيد اضرب عمراً إذا كانا حاضرين عندك قال إقبال فيه ما إقبال امثال له كلامه
ودخل في التعريف بازيد لا يقبل فإن إقباله مطلوب لسمع النبي ونبيه عن الإقبال
انما هو بعد ترجمته فاختلقت الجهتان وأما نحو ما الله فإن المقصود من النداء فيه لا يتم
التوجه وهو الإجابة وتخرج بالمطوب إقباله التجميع عليه نحو بازيد أنه ليس
مطوب الإقبال إذ دخول حرف النداء عليه بخلاف التجميع وفي كثر الرضى التجميع
عليه منادى على وجه التجميع فإذا قلت بازيداه ككأنك قلت تعال فاما ما تاتي
الك فهو في هذا لا يكون خارجاً عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضى
ومثله المستثناة (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطوب وتخرج بهذا القيد
أطلب إقبال زيد وأما د زيد وأدعوك ونحو ذلك فالمطوب إقباله هذا لا يسمى منادى
لأنه في ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحرف النداء خمسة وهي باؤا واو هاء
وأي والمهمزة وباء الادوات وقد عمل معكوسها وهاءى عملها فتدوى بها
كما تدوى بيازيد لك ألفز المحررى فقال وما العامل الذي يعمل آخره باؤه ويعمل
معكوسه مثل عمله (قوله لنا كأن مشافاً) قيد في كون المنادى منصوباً متعلقاً
أما إذا لم يكن مشافاً ولا شبيهاً به فهو منصوب محلاً وقد كان الأولى الأطلاق وترك
هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلاً كما علمت أن المراد بالمسبوبات ما بقا
ما يعمل المنصوب لتضاو محلاً وتقدير (قوله وهو ما عمل فيما به ده) فيه قصور كما تقدم
والأولى أن يقول هو اسم يبي بعده شيء من تمامه إما معمول له نحو باطل العاجيل
وباحسناد وجهه وبانصير من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون
التمام طاناً مما انتهى واحد نحو باطل لامة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين أو نعت
نحو باطل لامة لا يعمل وباحواد الامتثال وكقوله (أعبد احل في شعبي غريباً) وقوله
ألا يا تاجل من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مما به التماسق (قوله يا احتاج وجهه) يا حرف نداء وجهنا
منادى منصوب وهو وصفة مشبهة وجهه فاعل والماء مشاف اليه (قوله
يا باطل العاجيل) فاعل ما منادى منصوب وهو اسم فاعل وقاعله التعمير المستتر

بحرف مخصوص وانما ينبغي
(إذا كان مشافاً نحو يا عبد
الله أو شبيهاً بالنساق) وهو
ما عمل فيما بعده الرفع (نحو
يا حسناً وجهه) أو النسب
(نحو يا باطل العاجيل)

فيه جواز اوجيلاد. قوله (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسع والاولى أن يقول
 أو ترفع من مابعد بخافض يتعلق هو وإنما به أى بالنسبة (قوله فهو يارفعاً
 بالعباد) رقيق من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل أى كبر الرفق أى اللطف
 بمعنى الاحسان (قوله ثمرة قول الاعشى) التقييد بالاعشى للتوضيح لقوله ورحم
 القصد منه والافتقار يكون عدم القصد أى من البصير (قوله يا غافلاً والموت
 يطلبه) هذا شرط يثبت من مجرد الكمال اخذ العروضة مع الأجزاء يصبح أن يكون
 من مجرد السريع عروضة متبوية مطوية كسوفة والظاهر أنه مجرد تمثيل لم يقصد
 به الشعر بل اتفق انزاعه ومثله لا يسمى شعراً وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي
 شرح الاسلام على الخزرجية رسل الله تعالى أن يجمعنا ثم أبقى وبقية مؤلفاتنا
 (قوله لأن الاعشى والواعظ الخ) علة لثذوف أى وإنما كان ما ذكر من قبيل النكرة
 غير المقصودة لأن الخ (قوله أى ليس مضافاً ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فإنها
 أيضاً ليست منصوبة أى إذا لم يكن المنادى واحداً من هذه الثلاثة فإنه يبنى على
 ما يرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم في نحو ياريد) أى وأخذت
 لأنهما يربان بالمعزة رفعاً فهو منادى مبنى على الضم في محل نصب وحكمة بناء
 المنادى المقر دسوا كان هماً وأنكره مقصودة شبهه للعرف في المعنى لأنه وقع موقع
 الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لأن ياريد بمنزلة
 أدعوك وهذه الكاف كالكاف ذلك وكان البناء على حركة لأن له أصلاً في الأعراب
 وكانت خصوص الهمزة فربا بين حركة المنادى المبني وحركة العرب نحو يا قوم
 ويا قومنا وأما المضاف والشبه به فلم يلزم لأن الإضافة وشبهها عارضت موجب
 البناء المحققهما باصلاهما وهو الأعراب ولم تكن النكرة غير المقصودة لكونها
 لم تقع موقع الكاف واختلاف في العامل في المنادى فقال سيديوه فعل مقدر
 وأصل ياريد أدعوك زيد فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثر الاستعمال ودلالة
 حرف النداء عليه وذهب المبرز إلى أن الناصب حرف النداء لصدقه الفعل وعلى
 كلا المذهبين فيا زيد كلام تام أما على مذهب سيديوه فيجزأ الكلام مقدران وهما
 الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرز فيعرف النداء سبعة أحدها الجزأين وهو
 الفعل والفاعل مقدر قال الناصب ولا مانع من دعوى سطر حرف النداء سبعة الجزئين
 وذهب الكسائي والرياشي إلى أن خمسة ياريد ونحوه خمسة أعراب ونقله ابن الأعرابي

(اد) الجزأين بخافض يتعلق به
 (نحو يارفعاً بالعباد) نكرة
 غير مقصودة (نحو قول)
 الاعشى يارجل اخذ سيدي
 وقول (الواعظ يا غافلاً
 والموت يطلبه) لأن الاعشى
 والواعظ لا يقصدان شخصاً
 بعينه (فان كان المنادى
 مفرداً) أى ليس مضافاً ولا
 شبهه (فانه يبنى على ما يرفع به
 لو كان معرباً فيبنى على الضم
 في نحو ياريد) لأنه يرفع
 بالهمزة

عن الكوفيين (ثانيه) لو قلت يا ضارب بيشته على الضم ولا يستقر الى التغيير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد فان قدرت زيدا معه وقاعلى ضارب بيت ضارب أيضا وان قدرته معه وقاعلى التغيير فمبت ضارب بالجملة في زيد واسطة المحرف قد يكون من قبل الشبه بالمضاف ولذا وجب نصبه كذا في قولك يا مترك وزيد علفا على التغيير لعدم استغنائه باحد لان الاشتراك يقتضي التثنية (قوله نحو يا زيدان) ويا ثمان عشرة ويا اثنا عشرة لانهم جاورقان بالالف فان قلت ان العلم اذا تثنى اوجب دخول ال عليه فلا تقول يا زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم يصح يا زيدان ويا زيدون بل في الجواب ان باقاعة مقام ال فيس في حكمها في افادة التعريف فلما أتى بالهناز من اجتماع اداتي تعريف وهو يا وال على معرف واحد (قوله في افادة التبيين) بيان لاجراء النكرة المقصودة بجرى العلم والمسمى ان النكرة المقصودة لما أشبهت المسمى المقدر العلم في افادة التبيين بيت على الضم كما في العلم قال في الضم المتأدى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والناسي ما تعرف بالنداء نحو يا زيدان رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس ونصبته بالنداء بجرى بجرى ان تقول لرجل بلام التعريف فاصدا واحدا منه ثم اختلف اصحابنا في أن العلم هل يكون يا قاعلى عليه وهذا النداء لم لا فذهب الاكثر الى انه نكرة ورجل جناس فزيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والالكان جمابين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قوله يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ومضد هذا المنع انهم يجوابين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يتبع التنكير والبحث مستغنى في المتنازع (قوله ما لم توصف) أي النكرة المقصودة ومضد ارتباطه بقوله فانها تثنى على الضم وقيد له يعني أن على بناء النكرة المقصودة على الضم ان لم توصف أما اذا وصفت بميملة كالمثال الذي في المصنف أو شبيهه ما هو المترك كقولك يا عظيم عند الناس وبجارا ونحوه وانما عظيم في الناس (قوله يا عظيم بجرى لكل عظيم) هذا شعريته من بحر الخفيف وعظيم فعل من امثلة المبالغة (قوله لا من المحقق به) وذلك لأن ما انفصل بها معه ولها ما توجهه انتم المروح

(وعلى الالف في) الثاني
(نحو يا زيدان) لانه يرفع
بالالف (وه على الواو في)
جمع المذكر السالم (نحو
يا زيدون) لانه يرفع بالواو
(وان كان نكرة مقصودة)
فانها تثنى على الضم من غير
تنوين نحو يا رجل لمين
اجراءها بجرى العلم في افادة
التبيين (ما لم توصف فان
وصفت ترجع نصبها على ضمها)
لان اللفظ من تمام المنوت
فانحوت بالشبه بالمضاف
(نحو يا عظيم بجرى لكل
عظيم) فمعلمه بجرى في موضع
نصب نعت العظيم هذا قول
ابن مالك وقال ابن هشام
الانصاري بجملة بجرى
في موضع نصب على الحال
من فاعل عظيم المستتر فيه
والعامل في الحال هو العامل
في صاحب اه في من امثلة
الشبه بالمضاف لان
المحقق به

فقد رأت جملة ترجى السكل عظيم نعت بها عظيم هذا الداء لا قبله فيكون من قبل
وصف المنادى لأن نداء الموصوف ووجه مرجوحته أنه يلزم عليه نعت المعرفة
بالجملة وهو مخالف لقاعدة أن الجملة بعد المعارف أحوال لصفات وأفعال هذا
هو الخامل لأن هشام على ما قاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال
المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالفاعلة غير مرادة بقريضة قوله لا تأتي ما وضع
للدلالة على قرب الخبر (قوله وهي من باب تسمية السكل باسم خبره) وذلك لأن
معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك لبعض خبر من جملة تلك الأفعال فأما التي
على مجموعها أفعال المقاربة هذا الترجيح كلامه وأنت تخبر بأن تسمية السكل باسم
الجزء عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كإطلاق
الرقبة في قوله تعالى فقهر برقبة على مجموع ذات الرقيق وإطلاق العين على
الجاسوس وكإطلاق لفظ كلمة على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من
الكلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تليدا
كالعمرين في أبي بكر وعمر والقهرين في شمس وقر وما نحن فيه من هذا القبيل
(قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون إطلاق أفعال المقاربة عليها مجازا
أي وإنما كانت تسميتها بذلك مجازا لأن حقيقة الحال الخ وال عوض عن المعاني
إليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الأمر أنها ليست كلها
مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للأقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك
وأما ابن الجاصب فإنه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع لدنو الخبر جاء أو حصولا
أو أخذافيه فظاهره هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها
للمقاربة الخبر جاء نحو وعسى وقسم للمقاربة حصوله نحو كاد وقسم للمقاربة أخذافيه
نحو جعل وطلق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على
قرب الخبر أي قرب حصوله والخبر بمعنى الخبره وفي قوله لا دلالة تجوز لأنه إنما
وضع اقرب الخبر لا دلالة عليه أذ هي أعراض للموضوع له لا موضوع له وأجيب
بمعنى أن تكون اللام للتأنيده لا صلة لتوضع أي ما وضع لأجل الدلالة على قرب الخبر
فحينئذ لا يقتضي كلامه أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهي
أشهر تلك الأفعال ومن ثم بدأ بها وأتى منها المضارع واسم الفاعل المصدر نحو
يكاد وكاد وكيد وكادوا كيدا بالياء والواو (قوله وركب) بفتح الراء من كسر هاء وجاء

(الثالث عشر خبر كاد)
وأندوا بها علم وقتك الله
أن كادوا وأندوا بها تسمى
أفعال المقاربة وهي من باب
تسمية السكل باسم خبره
وحقيقة الحال أنها (ثلاثة)
أقسام ما وضع للدلالة على
قرب الخبر وهؤلاء كاد
وركب

منها المضارع كـرب بضم كـاء كسر شـمروا سم الماعل نحو كارب ولم يحش عنها المصنف
(قوله واوشك) وجاءتها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعلاء من ما فيها واسم
القاعل موشك وحكى المصنف عنها وهو اشك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه)
يقال فيه مثل ما قيل في قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر وإضافة رجاءه بغير
من إضافة المصدر لفعوله أى رجاءه المتكلم به أى الخبر والمراد بالرجاء هنا الاشتقاق
(قوله حرى) يقع الراء وقد كسر واسم حرى قال ابن هشام في شرح السذور
ولا يعرف من ذكر حرى من العرب غير ابن مالك وقوله أبو حيان أنه غلط فيها
وانها حرى بالتنون اسما لا فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب
الاقفال من العرب كـلـر مـطـى وابن عـرـفـو وأندوا عليهم أشعر (قوله وعسى)
ويصرف تصرفا ماضيا فـتـجـاء منها المضارع وهو عسى ويعصو وليس له مصنف
(قوله وما وضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل في تصديره من أن لام
الدلالة لتعليل لامه لوضع والتصدير المحرور في يعود على الخبر ومعنى الشروع
في الخبر التلبس بأولى أجزائه فان قلت انشأريد بقسرا معناه أنه تلبس بأولى أجزائه
القرأة وقس عليه نظائره (قوله وطق) يقع الفاء وكسرها وقبها منه المضارع
يـطـق الفاء وكسرها ومن باب ضرب يشرب أو علم ولم يجمع منه اسم الفاعل لرجله
منه المصدر على طفق على أنه من باب علم وعلى طوق على أنه من باب ضرب (قوله
وتاق) بكسر اللام كقوله

أراك عفت تظلم من لبرنا • وظلم الجار إذ لا المجير

(قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ويحيى منه اسم فاعل ولا مصنف
(قوله وب) كقوله

هيب ألو القلب في طاعة الهوى • فلي كافي كنت بالقر مغفرا

وقوله بالتشديد أحد ترادف عن حب بالسكون التي هي من انوات من محبب
المبتدأ والخبر على أنه ما فعلوا له وما شاءه

فقلت لبرنى إياها لك • والافهني امرأها لك

فان التامع قول أول لب و امرأ مقول ثان وما لك مفعلة (قوله وكلها) أى هذه
الافعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فاعلها مضارع) ولا بد أن
يكون ذلك المضارع رافعا للغير الإسم ولا يجوز أن يرفع السببي الأبدع على خامسة

وارشك وما وضع للدلالة على
رجائه وهو ثلاثة أفعال
ماضيه وراه المصنفين
(وانحازوا) بالحاء النجبة
(وعسى وما وضع للدلالة
على الشروع فيه وهو
كثير ومنه انشأ وطق وتاق
وجعل واحد تمام وفاعل
ومب) بالتشديد وكلها تامل
عمل كان إلا أن خبرها يجب
كونه جملة فعلية فاعلها مضارع
(تقول كذا زيد بقر) فكذلك
فعل ماض ناقص وزيد
أمر أو جملة يقرأ في موضع
نصب خبر كان

كقوله وما ذاعبى الخجاج يبلغ جهده * على رواية الرفع ثم اشتراط
هذين الشرطين في الخبر اعني كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعاً باعتبار
الغالب والافتد يـ يكون خبر كاد مقدراً كقوله
فأبى الى فهم وما كدت آيـ * وكـ مثلهما فارتقا وهى تصغر
وكذلك خبر عسى كقوله

أ كـرت في العدل لمـدادنا * لا تكـون أنى عـيدت صائـنا
وقد يقع خبر جـملة اسمية كقوله

وقد جـملت قـلوص بنى زياد * من الاكـوادر تعـها اقرب

وجـملة ماضوية كقول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع
أن يخرج ارسل رسـولا فان جـملة أرسل رسـولا خبر جـملة وفي جملة ماضوية وقد
يخذف الخبر كقوله تعالى فعـلق مسـجداً أى يسبح مسجداً فاسم طفق ضمير مستتر
فيها جـملة تقديره هو وسـمها مفعول مطلق منصوب بمـامل محذوف وهو يسبح وجملة
يسبح خبر طفق (قوله وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بفعلة مقـدرة على
البيان مع من ظهـر رها الثقل وهذا مركب من كاف التشبيه واسم الإشارة قال كاف
جارة وزامنى على السكون في محل جر والمجار والمجرور خبر مقـدم والآثار اليه هو
اعراب المثال المتقدم أى والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقيس عليه
كقوله

كرب القلب من جـواه يذوب * حين قال الوشاة هـند غـضوب

وقوله

ولو سـئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنعوا
وقول حـزى زيد أن يقولوا وشكوا لوقت السماء أن تظـرر وقول الشاعر

عسى الكـرب الذى أـمسيت فيه * يـكون وراءه فرج قـرب

وأنسأ زيد يستظم وطفاً يخضفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق مبنى على السكون
في محل رفع ويخضفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل
نصب خبر طفق وعاق زيد يسبح وجملة زيد يعدل وأنشد عمر ويتكلم وقام بكر ينشد
وهـب زيد يغسل واعراب هذه الأمثلة واضحة فلا تطيل به (قوله فيمتنع مع أفعال
الشرع) لان هذه الأفعال الجمال وأن لا يستقبل ويمنع ما تناف (قوله ويجب مع

(وكذا الباقي) بالاضافة
الافى اقتران الخبر بأن المصدورية
فانها في ذلك على أربعة
اقسام ما يمتنع وما يجب
وما يغاب وما يقل فيمتنع مع
أفعال الشرع ويجب مع
جرى واخلاق

حري الخ) ههنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بأن المصدرية تؤدي إلى الاختيار
 بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم مثلاً فيحصل المعنى بعد
 التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الاصل زيد القيام وهو ما سألنا زيد ليس
 نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر للباقية
 على حد زبد عدل أو في الكلام مضاف تحذوف بقدر قبل الاسم كأن يقال عسى
 حال زيد أو قبل المحرك كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم طال الأمر إلى أنه يصير
 الاصل هكذا حال زيد القيام شاء على التأويل الأول وزيد صاحب القيام على
 الثاني وهذا الاختيار صحيح وأما الجواب بأن ان زائدة فتعبر عن معنى لانها مع
 النسب والزائدة لا يعمل ويحدث أيضاً بأن في كلام المستصف تنافياً لا به صريح بأن خبر
 هذه الافعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الافعال لا يقتضي بأن
 المصدرية ومعها لوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة
 فان المحرف المصدرية يخرج ما اقترن به عن الجملة إلى الافراد فلو قال ويشترط
 في خبر هذه الافعال أن يكون فلامضارعاً لكان انصراً وأولى له لامتعة من ورود
 هذا الاعتراض عليه (قوله ويندب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكف
 بأس الذين كفروا فاعل عسى ان توليتم ان تفقدوا في الارض وتكونوا من الغالين
 قوله

ويقال مع عسى داوودك
 ويقال مع كاد وكرب

عسى الكرب الذي امسيت فيه * يكون دواءه فرح قريب
 فان يكون خبر عسى ولم يقترب بأن والكرب اسمها والوصول صفة وجملة امسيت فيه
 صلبة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب
 الصيريين إلى أن حذفها بعد عسى ضرورة وتساها ككلام يديويه انه لا يختص بالشعر
 (قوله واوشك) أي الصائب في خبر ما ان يقترب بأن كقوله
 ولو سئل الاس التراب لاوشكوا * اذا قبل ما توأنا يملوا ويمنوا
 ويقبل يخيشه بدونها كقوله

يوشك من قر من مثبته * في بعض غزائه بواقعه
 وتقل في التصريح عن الشاويين أن خبر واوشك لا يجب اقترانه بالإن جعلت
 لترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا (قوله ويقال مع كاد وكرب)
 قال الباهر الطبلادي واذا اقترنت كاد وكرب واوشك بأن فهي بتقدير حرف الجزم

أى كادركب في أن يقوم وأوشك في أن يقرأنم حذف حرف الجر على القياس
وأوجبوا حذفه لكثرته الاستعمال (قوله الرابع عشر خبر ما التجازية)
نسبة لأهل التجاز لأنهم هم الذين نطقوا بها ماملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم
ونصبوا الخبر وبقيتهم جاء التزويل قال تعالى ما هن أمهاتهم ما هذا بشر ونحو ذلك
وصنف ما بالتجازية استرا عن القيمة أى التي نطق بها بنو قديم مهملة ليست عاملة
فيقال على لغتهم ما زيد قائم هنا فاقية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل التجاز
ما زيد قائم ما هنا فاقية تجازية عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها
وقائم خبرها وأنشد على لسان بني تميم

ومفهم الأعداء قلب له اتسب * فأجاب ما قبله المحب حوام

يرفع الجزم أى أناتيمى لاجازى قال الأصمعي أن ما لم ينجى في الشعر إلا على لغة
بني تميم أى ما خلا يسا نأفلية وأنما أجمت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي
الحال والدخول على المعارف والتكرات وفي دخول الباء في خبرها فهذه أوجه
ثلاثة اشتركت مع ليس فيها (قوله وأنما فعل هذا العمل بشروط) أى أربعة
ذكر المصنف منها ثلاثة بقي شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها
فان تقدم نحو قوله وما كل من وفى معنى أنا عارف بطل عملها وأوجبنا الضمها
في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً
ومجروراً أو ما عندك زيد مقبها وباني أنت معنيا وذلك لأنهم توسعوا في التجار والمجرور
والظرف ما لم يتوسعوا في غيرهما (قوله ما إن زيد ذاهب) ومثله قول الشاعر

بني غ. أنه ما إن أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخنزف

وروي ما إن أنتم ذهباً بالنصب ونرجع على أن أن نافية مؤكدة لما وليست زائدة
وأنما بطل عملها إذا اقترن بها أن لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن
اسمها بأن فعدلت عن مشابهتها للنسب ولوجود الفاصل بينهما وبين معمولها ولأن
أن الزائدة في صورة أن النافية فكأن النفي انتقض لأن نفي النفي إيجاب (قوله
نحو ما في الداررجل) ومثله قولهم ما مسمى من أعقب وتمثل المصنف بهذا المثال
إشارة إلى أن عمله لا يطل إذا تقدم الخبر مطلقاً ولو جاراً ومجروراً وذهب القراء وابن
عصفور إلى أن جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يطل عملها عند جموع وقال
الرقي أنه القياس لبقاء معنى النفي خصوصاً وقد توسعوا في الظروف والمجرورات

(الرابع عشر خبر ما التجازية)
نحو ما هذا بشر) فهنا
اسمها وبشر خبرها وأما
تعمل هذا العمل بشروط
أن لا يقترن الاسم بأن الزائدة
وأن لا ينتقض نفي الخبر
وأن لا يتقدم الخبر على الاسم
فان اقترن الاسم بأن نحو
ما إن زيد ذاهب أو انتقض
نفي الخبر نحو وما محمد
الارسل أو تقدم الخبر على
الاسم نحو ما في الداررجل
بطل العمل في الأمثلة
الثلاثة لأنهم انما عملت جملاً على

(قوله ليس الطبيب الا المسك بالرفع) فليس موهلة والطيب ميتة او الا اعادة مسمة
والمسك خبر الطبيب قال في التوسيل ووقع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا المسك
منه فم أى وأما لغة أهل البحار فقه والنسب كما قاله أبو عمرو بن العلاء وهذه المسألة حوت
بين أبنى عمرو وعيسى بن عمرو والتقى وأبى عمرو بن العلاء كان عيسى يتكلم بالرفع وأبو عمرو
يخبره فاجتمعوا فقال له عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو وقت ما بالرفع وأبو عمرو
ليس في الأرض بحار الا اموئصب ولا تعين الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو وخلفا
الاحمر وأبو عمرو اليربوعي الى بعض أنحمارين وجه هذا أن يلقاه الرفع فلم يفعل والى
بعض التميميين وجه هذا أن يلقاه النصب فلم يفعل ثم رجعا وانحمارا بذلك عيسى
وأبو عمرو فأتى عيسى خاتمه من اصبه ووجهى به الى أبى عمرو قال ذلك بهذا فأتى
الناس (خاتمة) بنى مما جعل عمل ليس لا النساقية لأوحدة فأنها تجعل عمل ليس
عند أنحمارين أيضا لا سكن عما خاص بالنساقية ويشتد تنكير معمولها نحو قوله
تغزلا نى على الأرض باقيا * ولا زورما نى الله وأقيا

ومثله الا ت فأنها تجعل عمل ليس ونص ميويه على أنها لا تعمل الا في الحين
فأخذ بعضهم بظاهره فقصروا على الحين لكن في الشذور أنها تجعل في الحين
بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين اسمها ونسبها لضعفها
في العمل والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أى ليس الحين
حين فرأوا من غير الغالب حذف الخبر ويقا "الاسم وعليه قرئ شاذ ولا ت حين
مناص يرفع حين وكذا يعمل عمل ليس ان النساقية وهي لغة أهل العالية كقول
بعضهم ان احذير من احدا لا بالنساقية وقول الشاعر

ان هو مستول على احد * الاعلى اضغف المجانين

واعمالها نادرا كفى الا وضع تبعه الاين ما قبل ذكر القراء وأكثر البصريين المنع
(قوله الا البذل) استثناء البذل من بين التواضع مبنى على ما ذهب اليه الاخش
والزماني والقاسري واكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل في البذل ليس
هو العامل في البذل منه بل حامل مقدر مماثل لعامل البذل منه واستدلوا
على ذلك بالجمع والقياس أما الجمع فقوله تعالى لمجلى اليك بما رجع
ليوتهم سقما من قصة فقد اعيد المجازى في البذل وهو ليوتهم وغير ذلك من الآتى
فالشعار وأما القياس فلان البذل مستعمل ومقصود بالذكور والتم تشترط مطابقة

ليس وليس لا يزداد بعدها
ان وقد جعل في النقص
نقى الخبر بالانصاف ليس
الطبيب الا المسك بالرفع جلا
على ما وضعف ما في العمل
اشترط الترتيب في معمولها
(الخامس عشر التابع
للتصويب وهو أربعة التبع
نحو رأيت زيدا العاقل
والعطف نحو رأيت زيدا وعمر
والتركيد نحو رأيت زيدا نفسه
والبدل نحو رأيت زيدا أخاك
فهذه التواضع الأربعة
منسوبة وانصافها صاحب مقبوعها
الا البذل فتأصب مقبوعه
سائل لتأصب مقبوعه
ولذلك أنكر

للمبدل منه تعريفا وتنكيراً ومذهب سيدويه والمبرد والسيوطي
والزنجشیری وابن المحاسب أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه إذا لم يتوحد
في حكم الطرح فكأن العامل الأول بأشرف الثاني وقد رد الرضي استدلال
الأولين كما نقله الناصر الطبري في شرحه (قوله السادس عشر الفعل المضارع
الح) تقييد المصنف للفعل المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الأعراب لفظياً
ظاهراً أما إذا اتصل به نون النسوة أو نون التأنيك فإتته يكون مبدلاً إذا دخل
عليه ناصب أو جازم كان أعرابه حياً وقد علمت أن المراد بالمنصوبات في كلامه سابقاً
ما يشمل المنصوب لفظاً أو تقديرًا أو محلاً فتدبر (قوله ونواصبه المتفق عليه الخ)
فيه نظر إذ قد ذهب الزجاج والفارسي إلى أن النصب بعد أن بان مضمرة وذهب
الآخفش إلى أن نون بجميع أسمائه لا تحرف جزواً وتصاب الفعل بعدها بأن
مضمرة (قوله أن يفتح الهمزة وسكون النون) احتراز عن أن يكسر الهمزة
فإنها من الجوازم وعنها يكسر الهمزة أو فتحة مع تشديد النون فيها فإنها ناصبة
تنصب الاسم وترفع المحذو والمراد بأن ههنا المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية
لانتماء المتبادرة عند الإطلاق فخرجت أن المقسرة وهي التي سقت بجملة فيها معنى
القول دون حروفه وتأخر عنها جملته ولم يترن أن يجازال لفظاً ولا تقدير لثوق قوله تعالى
إذا وحينا إلى أمك ما لوحي أن أذقيه في الثابت وخرجت الزائدة وهي التالية للمحذو
فلما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف ومحذورهما كقوله (كان ظبية تعطو
إلى وارق السلمي) بغير ظبية أو بين القسم ولونحو أقسم أن لو يأتيني زيد لا كرمته
وسميت أن الناصبة مصدرية لانتماء سلك مع مدخولها بمصدر نحو عجت من أن
تقوم أي من قيامك ثم محذو كونها ناصبة إذا لم يقبل بيتها وبين الفعل السين فان
فصلت السين بيتها بين الفعل كانت متخلفة من الثقيلة نحو قوله تعالى علم أن
سينكون منك مرضى فان أن متخلفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملته سينكون
الخ في محل رفع خبرها (قوله وإن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدوداً
كان النفي فنحو لن يرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أو غير محدود ونحو
إن الذين تدعون من دون الله لم يخلقوا بآبائهم وقد زعم الزنجشیری أن لن تقييد
تأكيده النفي وتأكيده فقوله لن أفعله كقولك لا أفعله أي لا أفعله وقوله تعالى
إن يخلقوا ذباباً وقد رد علي الزنجشیری بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر

السادس عشر الفعل
المضارع إذا دخل عليه
ناصب ولم يتصل بآخره
شئ يوجب بناءه كنون
الاناث أو نون التوكيد
(ونواصبه المتفق عليها
أربعة أن) يفتح الهمزة
وسكون النون (وإن)

واذن وكى) المسدرة (مثال
 ان نغمر ان تقول نفس) بان
 حرف نصب واستقبال اما انها
 حرف نصب قواضخ واما انها
 حرف استقبال فلانها تخلص
 المضارع للاستقبال وتقول فعل
 مضارع منصوب بان المسدرة
 وعلامة نصبه الفتحة (ومثال
 لن نغول نبرج) فلن حرف نفى
 ونصب واستقبال اما لن فلانها
 لنفى الحدث فى المستقبل واما
 النصب والاستقبال فمعلومان
 مما تقدم فى أن ونبرج فعل
 مضارع منصوب بلى وعلامة
 نصبه الفتحة (ومثال اذا نحو
 اذا أكرمك جوابا لمن قال
 أريدان أن يورك) فاذا حرف
 جواب ونصب وأكرمك فعل
 مضارع منصوب باذا وعلامة
 نصبه فتح الميم ويشترط نصبها
 أن تكون مصدرة فى أول الجواب
 وان يكون الفعل الداخلة عليه
 مستقبلا وان يكون متصلا بها
 ولا يشترط له التام فان وقعت
 حشا ونحوها اذا أكرمك او كان
 الفعل للعالم نحو اذا ندم جوابا
 لمن قال انى احبك او قل ينتهجا
 فاعمل غير القسم نحو اذا فى الدار
 أكرمك أهملت فى الامثلة الثلاثة واغتر القبل بالقسم لانه مؤكد نحو اذا والله أكرمك بالنصب اسمه

البللاوى وقد وقفه على التام كيد جماعة بل قال بعضهم ان منعه مكبرة
 (قوله واذن) وهى حرف بسيط عتدا المجزوء وقيل حرف مركب قليل من اذ وان
 انقلت حركة الهاء الى الذا لم تحذف الهاء وقيل من اذ وان تحذف حمزة اذ
 ثم التفت اذا لالتقاء الساكنين قال الرضى والذى يلوح لى وقلب على تلخى ان
 اسلمها ان حذفت الجمل المتساق اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا
 لجميع الارمنة بعدما كان محتما بالماضى اه واختلاف هل ترسم بالوزن
 او بالالف فذهب المبرد الى انها ترسم زنا حتى انه قال اشترى أن تسكوى يدي من
 يكتنم بالالف لا لنها مثل ان وان وقيل ترسم لالفها مطلقا لى ان نسبت رسمت
 بالالف وان أهملت رسمت بالوزن للفريقين اه وبن اذا الضرفية لتلايق الالتباس
 وهى حرف جواب وجزاء عند سيدييه قال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال
 الهارمى فى الاكثر كقولك لمن قال أن يورك اذن أكرمك فقد أجبت به وجعلت
 اكرامه جزاء زيارته أى ان زورتى أكرمك وقد تضمنت الجواب بدليل انه يقال
 احك فتقول اذن أشكك صادقا فاذا لبحارة منا اذا الشرط والمجزوء كما قاله الرضى
 إما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى المحال (قوله فلانها تخلص
 المضارع للاستقبال) أى قد من زمن المضارع الذى دخلت عليه للاستقبال
 بعد ان كان محتلا له وللعالم إمالا لانه مشترك بينهما على ما ذهب اليه السيد
 وأنه حقيقة فى المحال جواز فى الاستقبال كما ذهب اليه الرضى قال السيوطى وهو
 افتتار عندى فملى كل من القولين تسكون أن قرينة على أن للرادى المضارع
 الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة ومجاز وذلك لاحتياج كل من المشترك
 والحقيقة والمجاز للقرينة الا ان القرينة فى المشترك لتعيين المعنى المراد فى المجاز
 لنوع ارادة المعنى الحقيقي (قوله وتقول فعل مضارع منصوب بالفتح) والنصب
 به اتفاق البصريين والكوفيين وروى ما يرمز منه قول الشاعر
 ادعاهم فنادوا ولان اعلنا * فمالوا الى أن يأتا العبد فخطب
 وقد تم نحل فرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر
 ان تغمر ان على أسماء ويحكى * منى السلام وان لا نغمر احدا
 ومنه أيضا قراءة أبى عبيد من اراد ان يتم الرضاة بضم الميم (قوله فلن حرف
 نفى الخ) ونبرج فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر
 أكرمك أهملت فى الامثلة الثلاثة واغتر القبل بالقسم لانه مؤكد نحو اذا والله أكرمك بالنصب اسمه

اسمه ضمير مستتر فيه وجواب تقديره نحن وعاء كفيين خبره منصوب بالياء لانه جمع
مذكر سالم وعليه جار مجرور متعلق بـ عاء كفيين وحتى حرف غاية وجرو يرجع
منصوب بان مضمر وجوابه حتى والياء متعلق بـ يرجع وهو سى قاعل يرجع وقد
تجزئ لان ومنه قول الشاعر (فلن يحمل للعنين بعدك منظر) فان يحمل فعل
مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها (قوله
ولا يضرب فصله بالقسم) نحو قوله

اذن والله نرهم ثم يحرب * يشيب الطفل من قبل المتب
وذلك لان القسم جى به لتأكيده فلا يمنع النصب كما يمنع المجزى في قولهم ان النساء
لتجترن ففتح صوت والله مرها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لا اكرمك
لان النافي كالجزم من المنفى وكذلك النداء نحو اذن يا زيدا كرمك وقد اجاز ابن
عصفور الفصل بالنظر والجاء والجرو كما اشير لذلك في قول بعضهم
أجهل اذن اذا أتيتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذرا اذا أعلمتها ان تفصلا * الا يحلف أو نداء أو بلا
وافصل يظرف أو يعبر ورعى * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
ولو وقعت اذن بعد الواو والفاء اجازهما نظرا الى كون ما بعد العاطف جـ لانه
مستأنف نفسه والفاء وانظرا لتقدم حرف العطف وهو الاكثر فتحووا اذا ايلشون
تخلط الا قبلها فاذا لا يؤتون الناس تغيرا وقرئ شاذبا بالنصب فيهما (قوله أى
لعدم اساءتكم) لعدم تفسيره للاو والاساءة تفسيره بالصدر المنسوب من كى والفعل
قال الشاعر الطبري « وفي كون مصدرنا سوا الاساءة فنظر بل الظاهر انه الاسى
أى الحزن اذ المعنى لكى لا تجزوا فى القساموس اسيت عليه كرضيت أسى أى
رضيت فتأمل (قوله تعذر لام التعليل عليها) قال الشهاب عميرة ان قلت فلو فرض
في هذه الحالة النطق بان بعدها نحو لكى أن تقتضى قلت هي بدل من كى لان كى
بعد اللام بمعنى أن وهذا كما أن اللام بعد كى لتعليلية في نحو قولك كى لتقتضى بدل
من كى واعترضه الشيخ محمد الشوبرى كما قل من خطبه بأنه ان أراد البذل الذى هو
أخذ التواضع ففيه نظرا لانه لم يدخل في الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه
وبين معوضه فليتأمل (قوله وتضر أن الخ) هذا مذهب البصريين وخالف
لكوفون فدخلوا الى أن الاربعة الاول ناصبة بنفسها وقال الجرجسي ان

(ومثال كى نحووا كى لا
تأسوا) فكى حرف مصدر
ونصب اما انها حرف مصدر
فلا انها تؤول مع الفعل بعدها
بصدر أى لعدم اساءتكم
واما انها حرف نصب فاعمالها
النصب وعلامة كونها
مصدرية تقدم لام التعليل
عليها لفظا أو تقديرًا وتأسوا
فعل مضارع منصوب بكى
وعلامة نصبه حذف النون
وما جاء منصوبا من الافعال
ولم يذكر معه شىء من
النواصب الاربعة فالناصب
له أن مقفلة وتضر أن بعد
اربعة من حروف الجر وثلاثة
من حروف العطف) وانما
اختصت ان بالاضمة لانها من
النواصب وهم يخصصون
الاقهات بزيادة الاحكام
اظهار المزينة

ووزار المضارع فثمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا (نحو لم يلد ولم يولد) وما (بشدديد الم)
 انتهاني الجزم نحو ولما أتكم بخلاف (١٩٧) لما الحينية نحو ولما الإيجابية نحو أقسمت عليك لما فعلت كذا أي

الافيات كذا فانهم ما يدخلان على
 الماضي (ولام الامر) نحو لم ينفق
 (ولام الدعاء) نحو لم يقص علينا (ولا
 في النهي) نحو لا تخف (ولا في
 الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأما معانيها
 (فلم لنفي الفعل) في الماضي مطلقا
 ولما لنفي الفعل في الماضي متصلا
 بالحال نحو لما يذوقوا عذاب أي
 إلى الآن ماذا أقوه (وقد تحقق لم ولما
 همزة الاستفهام) فيمقرر الكلام
 معها (نحو ألم نشرح لك صدرك ولما
 يقدم زيد ولما الامر والدعاء اطلب
 الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب
 الترك) فن الاعلى إلى الادنى أمر
 ونهي ومن الادنى إلى الاعلى دعاء
 (والذي يجزم فعلين حرف واسم
 فالحرف أن) بكسرة المهزلة وسكون
 النون (باتفاق وذما على الاصح)
 وقيل هي اسم (وهما موضوعان
 لجرد الدلالة على تطبيق الجواب على
 الشرط والاسم) نوعان (ظرف وغير
 ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم
 (وما ومهما وأي وكيفما والظرف

مستقبلا بأخذ الاعتبارين امتنع اضماران وتعين الرفع كقولك سرت حتى
 أدخلوها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أنتهاني الجزم) المراد
 بالانته هنا النظر فقيسه بحار بطريق الاستعارة التصريحية بقصد لك تقريره
 في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه التشبه أو انها أنتهاني الدلالة على النفي
 وانتهت في مسأله فقل مر كسبة من لم المجازمة وما الزائدة كما زيدت في أيضا
 وقيل هي بسيطة (قوله فيمقرر الكلام معها) قال الرضي ومعنى التقرير الجاء
 الخطاب إلى الأقرار بما يعرفه كقوله تعالى ألم نربك فينا وليدا وقوله ألم نخرج
 لك صدرك (قوله فالحرف أن) وهي تقتضي الربط من غير اشياء بمن ولا شخص
 ولا مكان ولا حال ومثلها اذا ما كسبا في فهمها موضوعان لجرد الدلالة بخلاف
 بقية الأدوات كما سبقت عليه وبدأ بها لانها أم الباب ومن ثم خص في بعضها الشرط
 والجزاء مع في الشرع نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمي وانن * كئن فقير ام دعا قالت وانن
 (قوله وقيل هي اسم) ولله ذهب المبرد وابن السراج والفارسي (قوله والاسم
 نوعان) قال في الضوء اعلم أن هذه الاسماء وضعت موضع ان تضرب من الإيجاز
 والاختصار وبما أنه انك اذا قلت من تضرب تضرب كان حقه أن يقال ان تضرب زيدا
 أضرب زيدا وان تضرب عمرا أضرب عمرا وان تضرب خالدا أضرب خالدا إلى ما لا
 يمكن حصره ولاية صدر على استيعابه فأتى باسم عام شمل الجميع وترك استعمال
 ان معه فقل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكمهم باسمته
 وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كأنك
 قلت على ناو بل أي انسان تضرب أضرب اذا قلت من يكرفني أكرمه كان محله
 مرفوعا بالابتداء على ناو بل أي انسان يكرفني أكرمه وعلى هذا فقص نحو ما تصح
 أصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنعه أصنعه لأن ما مفعول يقع على كل شيء فلما قصد الشياخ
 اتى به وجعل نائباً عن حرف الشرط كان كذا كرهنا ومحله نصب على المفعولية

مائي ومكاني فإلزامي متى وأيان عط والمتكافئ أين وأني وحيشا وهي تقسم ستة أقسام) أحدها (ما وضع
 دلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذا ما) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو
 ن) الثالث (ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن
 معنى الشرط وهو متى وأيان) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأني وحيشا)

والسادس (ما هو متروك من الاسم الخمسة وهو رأى فانها يحذف ما مضى اليه) فهي في قولك أياهم قسم أقوم معهم من باب من وفي قولك أي الدوب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان تجلس اجلس من باب أين (أمثلة ذلك مع مثال لم تحذفه ذكر أمثلة) اعرابه لم حرف في وجزم وتنكب فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه السكون (ومثال لما تحذفه وقوا عذاب) اعرابه لم حرف في وجزم ويذوقوا فعل مضارع مجزوم ولماء علامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة (ومثال لام الاخر تحذف في قوله) اعرابه اللام لام المروية في فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه سكون اسمه وزدوا فعل وسعة مضاعف اليه (ومثال لام الدعاء تحذف في قوله) فغنض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال الخمسة ولما جار مجزور (١٩٨) متعلق بقوم من ذلك فاعل ومضارع في اليه

(قوله في الاقسام الخمسة) وايه الادوية على شرح السطور وقسمه في المنصب على اصول في شرح التوضيح وقال السادس ما هو متروك من انواع لام الاربعة وقد سكت المنصب عن كيف لم يدخلها في قسم من الاقسام لانه المذكرة فذلك بالتأمل في ادخالها (قوله وتألف جواب الشرط) قال العيني قوله ان من الانبياء وكذلك آتيا ودفع في بعض النسخ آتيا بالياء الموحدة من اليا وهو الاشارة وهو غير صحيح لانه يعكس به المعنى (قوله وانك مما تأثرى الياء) جعل صدره (أعز لك من أن حلت قاتلي) واليت لام مرى القيس من معلقة (قوله فمهم اسم شرط) أي على الاصح والليل عليه قوله ته على معانيها من آية دعوا الضعفاء ودعوا الربا ولا يكون الضمير بالاسم (قوله فاما اسم شرط) وأما ما زائدة للتوكيد وقيل هي شرطية كقولهم اختلص اللذان ذكره ابو القعاق (قوله وحل المحلة بالابتداء جزم) مراده بالابتداء المفسدة بالمتابعة المستأنفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعاء في الآية الشرطية بمعنى التحية لا العلم مراد به ان غشوى وغيره وتبين ايا عوض عن المضاعف اليه وقدر الكلام دعوا لله او دعوا للرجل أي هذين الاثنين تسعوا فهو حق وانما وضع قوله تعالى قبله الاسماء المحسنى موضع فهو حق لانه بعد ذلك مع اثبات المحسن لاسمائها اذ لا يخفى في ان هذين الاثنين من جملتها كانت لها ثلث ثلث لها ثم ضمير له للمسمى بل وعلا لا الاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) صدره

(ومثال لافي التمسى) فعولا تحذف ولا تحزن) فلا حرف نهى. تحبب وتحزن مجزومان والاول علامة جزمه والآخر السكون (ومثال لافي الدعاء تحلوا تنازعا) لا حرف دعاء وقوا حذو وبها وعلامة جزمه السكون وقوا غلة مستتر فيه وجوابه ذكره أنت وامر قوله (ومثال ان تحلوا تؤمنوا وتبوا يؤتكم) فان حرف شرط مجزوم فعلى وتؤمنوا فعل شرط وهو مجزوم بأت وعلامة جزمه حذف النون وتبوا مطوف عليه وعلامة جزمه حذف النون أيضا ويؤتكم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال اذا مضوا نك اذا ماتت ما أنت أكرم به نافع من إياه تامر آتيا) فاما حرف شرط مجزوم فعلى

ونأت فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتألف جواب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء ومثال من تحوم (انا يعمل سواي جزمه) فن اسم شرط مجزوم فعلى محله ارفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويعمل وقاؤه العائد على من في موضع رفع على المحبرة وقيل المحرر جواب الشرط وقيل هو ما يجز جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الالف (ومثال ما تحوم ما تملوا من خير يعلم الله) فاسم شرط وموضعها نصب على المفعولية لعل الذي بعدها وعامل في محله التنبؤ وفي طائفة في له فله الجزم وعلامة جزمه حذف النون ومن خبر بيان لما يحله الله جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (ومثال مما وانك مما تأثرى القلب يقول) فاسم شرط مبتدأ وأمرى خبرها وهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والتل مفعول به ويعمل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر ما وقته حركة الروى والشرط وخوابه خبران (ومثال أي تحو أيا ما تدعوا فله الاسم المحسنى) فأي اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وفيه جار وبحرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر) بل المحسنى نعت الاسماء ومحل الجملة الابتدائية جزم على انما جواب الشرط (ومثال كيفما تقعوا كيفما تنوجه تصادف غيرا) فكيفما في محل نصب بالفعل وتنوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له على شاهد شرولا لانه (ومثال متى تحوم متى أضع العمامة تعرفوني)

ففي اسم شرط في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر
 لا لتقاء الساكنين وتعرفون جواب الشرط (١٩٩) وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل تعرفون

ومثال أيا ن نحو أيا ن تؤمنك تأمن
 غير ناراذا * لم نذكر الأمان منالم
 تزل حذرا) فإيا ن في موضع نصب
 على الظرفية الزمانية وناصبه تؤمنك
 وتؤمنك فعل الشرط وتأمن جواب
 الشرط وعلامة جزمها السكون
 وغيرنا مقع حول به) ومثال أين نحو
 أينما تكو نأيدرك كككم الموت)
 فإين في محل نصب على الظرفية
 المكانية وناصبه تكو نأيدرك وعلامة
 جزمه حذف النون ويدير ككم
 جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة
 جزمه السكون والموت فاعل) ومثال
 أني نحو أني تأتمر تستجبرها * تجد
 حطبا جزلا ونارا ناجحا) فأن في محل
 الهمزة وتشديد النون المفتوحة
 في محل نصب على الظرفية المكانية
 وناصبه تأتمر وتأتمرها فعل الشرط
 وعلامة جزمه حذف الياء وتستجبر
 بدل منه بدل اشتمال وتجد جواب

(أنا ن جلاوط لاع الثنايا) وهذه
 فان مكاننا من جيري * مكان الليث من وسط العرب
 والياء المشددة من جيري زائدة كما في أجرى وتحقق أنها اللينة وحذف
 الموصوف أي فان مكاننا من نسب جيري وجير قيلة من اليمن كانت من المملوك
 فيها ساءت والليث الاسود والعرب مأوّه والمعنى أنا المقصم للامور لعناصم متى أضع
 العمامة عن رأسي تعرفون فيستبجوهول فان مكاننا من جيري مكان الليث في وسط
 عربيه الذي يأتيه وفيه اعماع الى انه من أشرف بني جدير (قوله ويدير ككم
 جواب الشرط) وقد قرئ يدير ككم بازفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هدا هو
 المشهور وبعضهم سميه شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة
 تدعى شرطا (قوله جواب الشرط الخ) أما جده فسميته جوابا فلانه لما لم عن الاول
 صارا كالجواب التي به في الكلام السائل وأما وجه تسميته جزءا فلانه لما كان مترتبا
 على ما قبله أشبهه الجزءاء على الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقاني وأفهم
 تعبيرهم بالجواب والجزءان الاول وهو فعل الشرط سبب للثاني فأدوات الشرط هي
 ما تدخل على شيئين تجعل أولهما سببا لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل
 المراد بعمل الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية شيء آخر أو ملزومية شيء لشيء
 وجعله ادلة عليه قال الجعفي وليس المراد أن لا يكون الفعل الاول سببا
 حقيقة للثاني لا خارجا ولا داخل فينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها
 في صورة السبب والنسب واللازم والمزوم كقولك ان شمتني أكرمتك فالشتم ليس
 سببا حقيقيا للأكرام ولا الأكرام سببا حقيقيا لانه لاذنهنا ولا خارجا لكان المتكلم
 اعتبر ذلك النسبة اطاهارالمتكلم بالاخلاق يعني انه منها يمكن يصير الشتم الذي هو
 سبب الإهانة عند الناس سبب الأكرام عنده (قوله المجسرورات قسمان) أ) ال

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون) ومثال حيثما تتوجه ما تستقيم وقد لك الله سبحانه غابر الأمان فيصحباني
 موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقيم وما زائدة وتستقيم فعل الشرط وقد تجد جواب الشرط وعلامة جزمها
 السكون (ويسمى الاول من الفعلين فعل الشرط ويسمى الثاني منهما جواب الشرط و) يسمى أيضا (جزء الشرط) سواء كانا
 معضارين كعاشلنا أو ماضيين نحو وان عذمت عدنا أو الاول مضارع والثاني ماضيا نحو من يقيم ليله القدر إيماننا
 واحدنا باعقره أو بالعكس نحو من كان يريد حوث الاخرة نزلته في حرقه (المجسرورات) المشهورة (قسمان مجرور

بالحرف ويجوز بالمتاق لا بالاضافة على الاصح وزاد به ضم الجبر بالتبعية وبعضهم الجبر بالمجاورة وبعضهم الجبر بالترحم
 (فا) قول هو والجبر والحقرف (ما يجري من والى) فهو من (١٠٠) السجدة الحرام الى المسجد الاقصى

والكل منه واليه (وعن) نحو رضى
 الله عن المؤمنين ورضوا عنه (وعلى)
 فمؤاتت كانت على الله واقلت
 دله (وفى) نحو النعم في الجنة وفيها
 ما تنهى الانفس (ورب) شعوب
 رجل فباجب كيف هذه القصة (والله)
 المبردة فمؤاتت بالله واستهنت
 به (والكاف) نحو الادعى كالتحفة
 اذ اقض رأسه مات (واللام) نحو
 المد للبناء ولهم سواء المتقلب (وحرف)
 انقسم (وهي الباء) اوحدة (والواو)
 والتاء) الواو خمسة نحو بقاء والله
 وتائه ما رايت فتنة اعظم من هذه
 الفتنة الواو خمسة في آخر ستة اثنين
 وتسعة ائمة واو دة بالله من شمس ستة
 ثلاث (والثاني) وهو المحرور بالمتاق
 (ثلاثة أقسام ما يقدر باللام)
 الاستحقاق (نحو غلام زيد وما يقدر
 على الجنسية) فهو خاتم فتنة وما يقدر
 بقى (الظرفية) نحو مكر الليل فالاول
 من الثلاثة على معنى غلام زيد
 والثاني على معنى خاتم من فتنة
 والثالث على معنى مكر في الليل وبعضهم
 حصر المحرورات في المتاق اليه فقط
 وراس كل نسب اليه شيء بواسطة
 حرف الجبر فاما كالتقسيم الاول
 او تقدير كالتقسيم الثاني (واما ما يباع

في المحرورات جنسية تحل معنى الجمعية قطع الاخبار عنه بالمتاق وان التخصيص لما
 كان كل واحد منهما مشتقاً عن جريبات كثيرة كان اجازاً في المعنى فحصل من
 هذه الحقيقة التطابق بين المبدأ والمخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بان
 العامل في المتاق اليه معنى الاضافة قال الرضى انه ليس بشئ لانه ان اريد كون
 الاسم مضافاً اليه فهذا هو المعنى التقضي والعامل ما به يتقوم المعنى التقضي
 وان اريد بها النسبة التي بين المتاق والمضاف اليه فيبقى ان يكون العامل
 في القاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل اه (وقى) قول ما لث وهو
 ان العامل حوالمحرف للفتنة نظر الى ان معناه في الاصل هو التقوم للاضافة بين
 الفعل والمضاف اليه اناصل غلام زيد غلام حصل لزيد فحق في المتاق قائم بالمتاق
 اليه لاجل المحرف وهذا الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية
 ففي عامل المضاف اليه فيها اشكال فعليه الناصر الطيلاوى عن الرضى في شرحه
 (قوله ورب) ضم الراوى فتح الموحدة مشددة ومحققة وفيها ايضا مع اسكان الباء
 ويقال رب بضم الراء فتح الموحدة مشددة ومحققة وثانيتها قال الناصر وقد
 ذكرت لها في بعض التعالقي اكثر من مائة لفة (قوله والثاني ثلاثة اقسام)
 هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام)
 بان يكون المعنى علم اذ ان المحرف هو العامل لانه تحل على الاصح ومعنى ذلك
 ان تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة الماسة فاذ كان
 من اللام اذ ذكرت اللام مع المتاق اليه وضابط هذه الاضافة ان لا يكون المضاف
 اليه جنساً للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر على الجنسية) بان يستفاد منها
 ما يستفاد من ذكره مع المتاق اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة
 ان يكون المتاق اليه جنساً للمضاف (قوله وما يقدر بقى) بان يستفاد من تلك
 الاضافة ما يستفاد من ذكره في وضابط هذا القسم ان يكون المتاق اليه ظرفاً
 للمضاف (قوله وبعضهم حصر الجبر وراى في المتاق اليه) ممن ذهب الى هذا ان
 المحاسب في الكافية (قوله او تقدير) اي مراد قال ابن الحاجب واحتررت مراداً
 عن المفعول فيه والفعول له لان حرف الجر توعد رفه ما لث كنه غير مراد اه
 وقد اغفل المصنف قيد مراد وكان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر

الخفوض فالصح في غير البدل انه مجرور بما جرمته وعنه من حرف) محبور زيد
 المعاضل فالفاضل مجرور بالباء (او مضاف) نحو غلام هذا الفاضلة في الدار الفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها في المعنى وفي
 البدل انه على تية تكرر العامل

(قوله)

وأما الجبر بالمجاورة فتعوهذا المذهب جنوب بحر جنوب لمجاورته لضبط البحر وكان حقه الرفع لانه ذمت بحر المرفوع على الجزية والبحر
بالنوم فتوصلت قائما ولا فاعدا بالبحر (٢٠١) على توهم دخول الباقي خبر ليس فانه ما يرجع عند التحقيق الى البحر

(قوله ذكر الجمل وأقسامها) هذه ترجمة أى هذا موضع ذكر الجمل أى أحكام الجمل
والمراد بالاحكام ما يمرض فامان كونها ذات محل من الاعراب أولا و مراده بالاقسام
انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية و فعلية وغير ذلك من الاقسام الاربعة (قوله
الجملة كل مركب) أى حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادى أى فى الاصل أو فى المحال
وقوله افادكة وذلك قام زيد لم يقدحون قام زيد فالجملة اسم من الكلام لصدقها
على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولذا اسمعهم يقولون جملة
الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع أن شيئا من هذه الجمل وحده ليس
مقيما ردهم بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجديش قائله لانه الذى
يقع فيه كلام الحصة وأما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا وجوابا أو صلة فاطلاق
بجراى باعتبار ما كان اه وقام الكلام فى هذا المقام مفصل فيما كتبناه
على شرح التواعد (قوله وقائم زيد) كذا وفى النص بدون همة الاستفهام
والاحسن أن يقول وقائم زيد ليحصل الاعتداد و اعرابه قائم مبتدا وهو مستند وزيد
فاعل به اغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط
الاعتداد فى اعمال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقته أما من يشترط
الاعتداد فقام عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب
الجمهور لا يصح التثنية ولك أن تقول لا يتعين جعله مثالا للسنبل يجوز أن يكون
مثالا لثانيا للسنبل اليه للاشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المستند اليه فى رتبته
أولا (قوله فعمله كيف جاء زيد) كيف اسم استفهام فى محل نصب على المحال
من زيد وانما قدمت المحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر
الكلام (قوله ففريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير
لكنه قدم جوازا وفى المثال الذى قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبالما ذكرنا من
التعليل (قوله فان قلت بقى من التعميم جملتان الخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال
بالنسبة لشرطية قليل المجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت فى عبارة المتن
السابقة وان صدرت بحرف دخلت فى عبارته اللاحقة (قوله وأما الظرفية الخ)
اعلم أن الظرف والبحر و اذا اعتمد على أداة فى أو استفهام ووقع بعدهما مرفوع

الظرفية فان قدرت فها عط الظرف متعلقا بفعل ففى فعلية والافهى اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى
ما بعده المحرف فان كان اسما نحو ان زيد قائم فهى اسمية نظرا لدخول المحرف (وان كان فعلا نحو اضربت زيدا فهى فعلية) نظرا
الى مدخول المحرف (ثم تقسم) الجملة ثانيا (الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر فى الصغرى الى الجزى والكبرى
الى الصدر فلا شئ قدمت ما راعى فيه الجزى على ما راعى فيه الصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار الكل انما يكون
بعد اعتبار الجزى بل بما فيه وضع الجزى ثم الكل ليوافق الوضع الطبع فان قلت قلت الصغرى والكبرى بالعرف بأل
ولم نقل صغرى وكبرى بانتيكثير قلت لانها من باب اسم التفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة

يتبين ان يكون مفردا مذكرا اذا اتفرد بالوصف مطابقته لموصوفه (قال كبرى ما كان المحرف فيه اجلة والمغرى ما كانت خبرا
فجمله زيد قام ابوه من زيد الى ابوه) أي زيد وابوه وما بينهما (جمله (٢٠٢) كبرى لان الخبر وقع فيها اجلة) وذلك ان زيدا

والاغتشاش والسكونين فيميزون ان يرفع كما يميزون ذلك دون اعتمادا ويؤيدوه
والجمله ولا يميزون رفسه دون اعتمادا فقول المستوف وأما القرفصة التي مع جملة
بعندك مالي بدون اعتمادا فتش على قول الاغتشاش والسكونين (قوله يتبين
ان يكون مفردا الخ) ومن ثم كان قول ابن هاني

كان مغرى وكبرى من فقاها * حصبا دبر على أرض من الذهب
لما كان كاذ كره في التوضيح وقال في شرح النظر ولا يميزون ان تقول كبرى ولا مغرى
ولا كبرى ولا مغرى ولهذا اختلفوا الدروميين في قولهم فاصلة كبرى رفاصلة مغرى ويحتوا
اباناس (قوله والمغرى ما كانت خبرا) سؤالا كانت اسمية او فعلية وقد فطره ما ذكره
ان الجملة الكبرى لا تكون الاسمية وان المغرى تكون اسمية وفعلية (قوله لا غير)
استعمل المصنف لا غير ان ابن هشام صرح في المعنى بأنه محس قال الناصر الطيلاوي
والحجج انه مسموع وقد انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله
جوابا به تجوز اعتد فوبينا * لئن عمل اسلفت لا غير مثل

(قوله الاولي الابتدائية) أي الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية قال
في المعنى وتسمى ايضا المستأنفة وهو واضح لان الابتدائية تطابق ايضا على الجميل
المصدرية بالمتناول وكان لها محل اه وأما اليتاويون فيخصرون الاستئناف
بما كان جوابا لسؤال مقدّم نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب
سؤال قد مره فهاذا قال لهم ولذا افصلت عن الاولي فلم تعطف (قوله فجمله انزل
مسألة الذي) فلا محل لها من الاعراب وأما الموصول في محل جواز زعم بعضهم
ان الصلة في مثل هذا لو ان كان لا محل لها لكان صحيح ان يقال ان الموصول وصلته
معها محل وهو المحر في هذا المثال وذلك لانها مكملة الكلمة الواحدة قال ابن
هشام والمحذوف خلاف ذلك بديل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو قوله تعالى
ربنا ارفعنا الذين اضلنا ونحو قولك ولا كرم من أيهم عندك الى غير ذلك (قوله فجمله
نحو قوله ما) وهي موصول حرفي على الاصح فهو مجرور بالباء بعد اتاويل بالصدر

مبتدأ واجلة تام ابوه خبر عنه (وجمله
قام ابوه) من الفعل والفاعل (جمله
مغرى لانها وقعت خبرا عن زيد)
وكبر الجملة ومغرى ما نصب كثرة
الكلمات وفلها (وقد تكون الجملة
الواحدة كبرى ومغرى باعتبار ان
نحو زيد ابوه غلامه متعلقان) فزيد
مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان وغلامه
مبتدأ ثالث ومنطوق خبرا للمبتدأ
الثالث والمبتدأ الثالث وخبره
شهر المبتدأ الثاني والرابط بينهما
الحاء من غلامه والمبتدأ الثاني
وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط
بينهما الحاء من ابوه والمغنى زيد
غلاما يسه منطلق (خبر زيد الى
منطوق) أي زيد ومنطوق وما بينهما
(جملة كبرى لا غير) لان خبرها جملة
(وجمله غلامه منطوق جملة مغرى
لا غير) لانها رفعت خبرا (وجمله ابوه
غلامه منطوق كبرى باعتبار كون
المحرف فيه اجلة ومغرى باعتبار كونها
خبر عن زيد) وقس على ذلك زيد
عمر و بكر مقیم عنده في داره بكر
مقیم خبر عمر والرابط بينهما الحاء

من عنده وعمر وما بعده خبر عن زيد والرابط بينهما الحاء من داره (وقد تلون الجملة لا كبرى
ولا مغرى لفقد الترمين) السابقين (نحو زيد قائم) ذكر الجملة التي لا محل لها من محال (الاعراب والجميل التي لها محل من)
محال (الاعراب * الجملة التي لا محل لها من الاعراب سبغ الاولي الابتدائية) حقيقة (نحو انا انزلناه) او محكم نحو
الا ان و لسان الله لا تدف عليهم (والتي هي الصلة) الموصول اسمي او حرفي قالوا في (نحو الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب
فجمله انزل صلة الذي) والثانية نحو من اسوا يوم الحساب فجمله تب وصاله ما

ويفتقر الموصولان بأن الاسمى لا يتبك مع صلاته بعد زح لاني الحرفي وتفتقر ما اهميان صلة الاسمى تحتاج الى رابط وصلة الحرفي لا تحتاج اليه (الشائنة المعترضة بين شيئين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملةين سواء افتقرتا أو لا افتراض فيمن أم لا لا افتقرتا بالروا بأقسامه لثلاثة (٢٠٣) نحو على وان لا يحمل اللاح شجاع فجملة وان لم يحمله السلاح من الفعل

والفعل معترضة بين المبتدأ والخبر والتقدير على شجاع ونحو

ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجان فجملة وبلغتها قد احوجت سمعي

معترضة بين اسم ان ونحو هو (نحو) فان لم تفعلوا وان تفعلوا فاقفوا النار

فجملة وان تفعلوا معترضة بين جملة اشرو وجوابه) وغير المقترنة

بأقسامها الثلاثة نحو وانه لقسيم لو تفعلون عظيم فجملة لو تفعلون معترضة

بين مفردين وهما قسم وعظيم ونحو الشران شاء الله يزل ونحو ولا اقدم

بمواقع الجحوم الى قوله انه لفران كريم وما بينهما اعتراض بين جملةين جملة القسم وجوابه (الرابعة المقدرة لغير

ضمير الشان) سواء كان ما تفسره حفظ من الاعراب أم لا فالاولى (نحو

كحل آدم خاقه من تراب) فجملة خلقه من تراب تفسر لئلا الجور

بالكاف ولثانية نحو زيد اضربه فجملة اضربه مفعلة بجملة مفعلة

وتلك المقدرة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وفصل السلولين

أي بنسب ٢-٢م وأما البدلة وحدها وهي فـ وان لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من الاعراب اذا الحرف لا اعراب له لفظا ولا معنى (قوله وصلة الحرفي لا تحتاج اليه) بل لا يصح تعلق رابط به لانه لا يعود الاعلى الاسماء وأيضا خالف الحرفي الاسمى في انه يصح ان تقول في بما نسوا يوم الحسبان ما وصلته في محل حران الموصول الحرفي لا اعراب له اصلا بخلاف الاسمى (قوله الشائنة المعترضة) كسر ال اعلى الاسناد المجازي كعبدة راضية ويجوز فتحها على انه من باب المحذف والابصال أي المسترض بها قال في الصحاح واعترض الشيء صار عارضا كالحشبة المعترضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية الكلام أو تحسينه أو تسديده (قوله بين شيئين متلازمين) وهذا اصطلاح النحاة وأما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في أن نوال الكلام قال الزمخشري في قوله تعالى وتبين له مسلمون فانه كما يصح أن تكون حالا من فاعل زبر أو من مفعوله يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا اناله محضون التوحيد قاله في المغني ويرد عليه من لا يعرف هذا العلم كما في حبان توهمنا منه انه لا اعتراض الا بما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متلازمين (قوله تفسير بل) قال في المغني لا باعتبار ما به طيه ظاهر اللفظ من كونه فترجيدا من طين ثم كونه بل باعتبار المعنى أي ان شأن عيسى ك شأن آدم في الخروج عن مستر العادة وهو التوالد بين ابوين (قوله وفصل السلولين) هو أبو علي عمير بن محمد بن عمار الأزدی من اهل اشيلة رئيس النخاسة وشيخهم انه ذل علم الغريبة عن أبي اسحق بن مالك بن أبي الحسين نجمة بن يحيى بن بجسة وأبي الحسين وغيرهما وصح من أبي بكر بن الجيد كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية اليه يرسل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى وهو شيخ تميم بن خنيس الأبدی وأبي الحسن بن الضائع ابن أبي الربيع وأبي جعفر الكاكي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله

فقال ان فسر ما لا محل له فلا جعل لها والا فبى تابعة لما تفسره في اعرابه وتبقى المجموع على أن المفعلة لغير الشان لها محل من الاعراب في نحو انه زيد قائم في محل رفع على المحبرة لان في نحو كان هو زيد قائم في محل نصب على المحبرة اسكان

الخامسة الواقعة جواباً بالاسم) سواء ذكره أم لم لا، الأولى عند اقترافه ان الصلح خير والثانية (نحوهم والكاتب المدين اما انزلناه
فجعلنا انزلناه جواباً والكاتب) (السادسة الواقعة جواباً للترغيب جازم) (٢٠٤) كذا وانحواتها (مطلقة أو جواباً بالترغيب)

[illegible]

محمد بن أبي الفضل الموصي والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس
ابن الحاج والاستاذ أبي ذكرى بن ذي التون والاستاذ أبي جعفر بن ربيعة وغيرهم
من مشايخ الصفة لم ينجب أحدا فاعلموا من أهل لغو انتخابه وقبح موت من
تلاميذه نحو ثمانين ثلاثين تلميذا ليس منهم أحد الامت ورايا بالعلم والفقه ولده ستة
اثنان وستين وخمسة وثلاثون متصرفا خمسة وخمسين وأربعين وسميائه بأشيلة
والثلاثون لقب لاسمه ثم قلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التمهيد
لأبي حيان في باب كان (قوله كذا وأخواتها) أي نعتا رواها في إعادة الشرطة من
غيره وهي لورولا ولوما وكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المني والساني أي
الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم ولم تقرب بالفاء ولا فاعخوان تقم اتم وان قلت
لما الأول فاعلها والجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلان الحكم بموضعها بالجزم
الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا بماذا الثانية) فان اقترنت بأحدهما كانت
في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل (قوله نحو قيام زيد وتعد جهره) هذا
إذا لم تقدر الوالدة الخلة على فعله لعل فان قدرتها لعل كانت قد مدققة بالجملة بعدما
محالها وصح على المحال من زيد (قوله الجمل التي لها محل من الأعراب) قيل
هذا يقتضي أن الأعراب محل الجملة لأن المتبادر أن من البيان مع أن محل الجملة هو
أفضل الذي يقع فيه الأعراب لأنفس الأعراب وأجيب عن ذلك بأنه جعل الأعراب
محلا للجملة بما لغة لا لزومه له عند فقد المانع أو بان من تبيينه وهناك معاني
محددة في أي محل الأعراب (قوله أيضا) قال الشافعي في شرحه وساجدة المعنى
وكذا أيضا لا تستعمل الأمع شيئين بينهما توافق ويمكن استثناء أحدهما عن الآخر
وهو مفقود مطلق حذف عامله وجوبا بما عا أو حال حذف عاملها رصاحبها
له فالتدبر على الأول ارجع إلى الأخبارية كرجل الجمل التي لها محل من الأعراب
رجوعا وعلى الثاني انجبر بما قدم راجعا إلى الأخبارية كرجل الجمل التي لها محل وأعلم
أن ابن هشام هذا الجمل التي لها محل من الأعراب تسع أفرادا جملتين الأولى المستناة
نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر إلا قولك وكفره بعذبه الله العذاب الأكبر قال
من تعرف من مبتدأ بعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع
والثانية المستند إليها نحو وسأعطيهم المذرة الآية إذا أعربوا وأخبروا وأندرتهم
مبتدأ فيكون محله الرفع (قوله الواقعة عبرا) ومنه الجملة الانشائية نحو زيد

مرتبط بالوارقة اوبالغصير فقط اوبالورد الغصير فالاولى (تخرجوا زبد والشعس طالعية) فجملة والشعس طالعية اضربه عليها نصب على الحال من زبد والثانية تخرجوا زبد يده على رأسه فجملة يده على رأسه في محل نصب على الحال من زبد والثالثة فعولم ترالى الذين خرجوا من ديارهم وهم خوف فجملة وهم الرقى في محل نصب على الحال من الوراق خرجوا (الثالثة الوارقة

الثالثة الواقعة معقولة للقول) الخالص من معنى الظن (تخو قال اني عبد الله) فيجمله اني عبد الله محلها نصب على المعقولة
للقول فان كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل في محل الجملة وانما يعمل في مفرداتها نحو قول زيد عالما أي تظن (الرابعة
المضاف اليها) اسم زمان أو مكان (٢٠٥) فالاولى (تخو جاء نصر الله) فيجمله جاء نصر الله محلها الجزر

باضافة اذا اليها والثانية نحو الله
أعلم حيث يجعل رسالته فيجمله
يجعل رسالته محلها الجزر باضافة
حيث اليها (الخامسة الواقعة جوابا
لشرط جازم) وهو ان الشرطية
واختواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء
أو اذا الفعائية مثال الاول) وهي
المقترنة بالفاء (وما تفعلوا من خير
فان الله به عليم) فيجمله فان الله به
عليه محلها الجزم لانها جواب
ما الشرطية (ومثال الثانية) وهي
المقترنة باذا الفعائية (وان نصبهم
سنة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطرون)
فيجمله هم يقنطرون محلها الجزم لانها
جواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان
الشرط غير جازم أو جازما ولم يقترن
بالفاء ولا باذا الفعائية فان الجملة
الواقعة في جوابه لا محل لها كما تقدم
(السابعة التابعة لمفرد) فان محلها
تابع المفرد في اعرابه من رفع ونصب
وجز قال رفع (تخو من قبل ان يأتي يوم
لا يسع فيه) فيجمله لا يسع فيه محلها
الرفع لانها انت ليوم والنصب نحو

أضربه فيجمله أضربه في محل رفع خبر زيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول
سفره وانما يربى على أن الانشائية لا تقع خبرا (قوله مفعولا للقول) اختلف
في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذ هي دالة
على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحناجب (قوله باضافة حيث اليها)
فحيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللوحة اذا استلقت عن
حدث من قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقول مفعول به لا ظرف مكان
والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان
وناصبها يعلم محذوفا مذكورا عليه بأعلم لأن أعدل التفضيل لا ينصب
المفعول به فان أولته بعلم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم (قوله الخامسة الواقعة
جوابا لشرط جازم) اعترض بأنه لا يصلح ما أن يريد ما بشرط أداة الشرط أو فعل
الشرط فان أراد الاول فالجملة ليست بجواب لأداة الشرط وانما هي جواب لفعل
الشرط وان أراد الثاني فقوله جازم ينافيه اذا الجازم عنده انما هو الأداة لا الفعل
وأجيب بأنه أراد بان الشرط فعل الشرط وبأن الضمير في قوله جازم الشرط بمعنى الأداة
فيكون استخدما (قوله اذا صك كانت مقترنة بالفاء) انما اشترط فيها ذلك لانها
حينئذ غير مصدرة بفعل يعقل الجزم لفظا فتحوان تمام أقسم أو محال فتحوان جثتي
أكرمك (قوله فيجمله فان الله به عليم الخ) فيه تصريح بأن المحل لمجموع انشاء
وما بعدها وهو الذي عليه جمع وحينئذ فيجمل ببقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة
المقترنة بالفاء أو باذا مجموع الجملة والفاء أو اذا (قوله التابعة لمفرد) أي لاسم مفرد
نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدا وأما المعروف بالام الجنس فهو في حكم
النكرة ولهذا جعل يسبني على الوصف في قول الشاعر ولقد أمر على الشير يسبني

(قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولو قدرت الواو وقد حاله لا عاطفة
ولا استئنافية كانت الجملة الدخيلة عليها في موضع نصب على الحال من أبوه وكانت

واقفوا يترجعون فيه الى الله فيجمله ٥٢ عط . ترجعون فيه الى الله محلها نصب لانها انت ليوم وما الجزر نحو ليوم
لا يرب فيه فيجمله لا يرب فيه محلها الجزر لانها انت ليوم (السابعة التابعة للجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه
وقعد أخوه) فيجمله قعد أخوه محلها الرفع اذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواو خبرا عن زيد فان كانت معطوفة على
الجملة الكبرى بامرها فلا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية والاولى

لان تناسب المجملتين المتعاضفتين أولى من تخالفهما (والضابط في الاغلب ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب يجب ما يصحته ذلك المفرد من الاعراب وكل جملة لا تقع موقع المفرد لها محل لها من الاعراب) ومن غير الاغلب فيها الجملة الواقعة بعد لفظ او اذا الرباعية اذا كانت جوابا للشرط جازم فانها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلا لا لفظا ولا عملا فكل ما يخفى أن لا يكون لها محل مع أن محلها الجزم (حكم الجمل) الخبرية المنخفضة (بعد المعارف والتكرات اذا وقعت الجملة بعد معرفة متضمنة لفظا ومعنى) (فهي حال من تلك المعرفة نحو جازا اياهم (٢٠٦) عشاءا يسكون) فيجوز له يسكون

حال من الواو في جازا أى باسكن (واذا وقعت بعد تنكرة متضمنة) أى التى لم تقتضى بنى من التخصصات (فهي نعت لتلك التنكرة) فيقولون لا رب فيه) فيجملة لا رب فيه نعت لبوم فان قلت كيف تقع الجملة حالا ونه. تسمع أن الحال ونعت التنكرة واجبا للتذكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت الجملة اذا وقعت موقع المتكررت منزلة لقيام موجب التنكير واستفاد مقتضى التعريف (واذا وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتذكير احتملت المحالصة والوصفية نحو كل الجمار يجعل أسفارا) فيجملة يحمل أسفارا يحتمل أن تكون حالا نظرا الى لفظ الجار فانه معرف بالالجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرا الى معناه فان المراد به الجنس لا جمار بعينه والاسفار جمع سفر بالسكسر الكتب

فذهبها معرفة لتقريب الماضى من الحال ويكون تقديم الكلام زيد قام أبوه وشال أنه قد قد اخوه (قوله لان تناسب المجملتين الخ) يعنى ان عطف على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطف جملة تعلية على مثله وان عطف على الجملة الكبرى كنت عاطفة على جملة تعلية على أهمية ومعاملة لفان (قوله ومن غير الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والخبر انه مثال لغير الاغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتخيل لغير الاغلب من النوع الاول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وأظنه غير واقع ولو قال المصنف والضابط في الاغلب ان الجملة التى لها محل من الاعراب هى التى تقع موقع المفرد واجبة الى لا محل لها من الاعراب هى التى لا تقع موقع المفرد لمع كونه مثلا له انما مل (قوله موقع مفرد) أى فصل وقوله لا لفظا أى كافى للمضارع وقوله ولا علما أى كافى الماضى (قوله المنخفضة) قال بعض الفضلاء أراد بالمنخفضة التى قصد بها التخصيص واحتراز بهذا الفصل عن الجملة التى قصد بها الحكم لمكون الخبر اعين مبتدا فى الحال أبوى الأصل فلا تكون من هذه المساعدة فلا يقال فى مثل زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة متضمنة بل هى خبر فلم تكن الجملة متضمنة ولا فى مثل أرجل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرجل لوقوعها بعد تنكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو وهذا عبد سكره تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بسكره كذلك فان المجملتين مستأنفتان لأن الانشاء لا يكون مقننا ولا حالا ويحوزان بكونا خبرين آخرين لا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدد بالافراد والجملة وهو أبوعلى وعند من منع

أى يحتمل كتبها كإيمان من كتب العلم فهو يمشى بها ولا يعلم منها الا ما يمر بجنتيه من السكك والتعب وكل من علم ولم يعمل بهاء فهو مثله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية

وغير المختصة فانهم لا يكونان حالا

(٢٠٧)

من معرفة ولا نعتا للكرة (وحكم الظروف) الزمانية والمكانية

وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكو فبين كذا في المعنى (قوله غير المختصة)
تحو لا يسمعون من قوله تعالى وحققا من كل شيعة ما رد لا يسمعون الى الملا الا على
فان الذين يتبادرون انه صفة لكل شيعة احوال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى
للفق من شيعة لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ونحو زارني زيد سا كانه اول
انسي له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المختصة حال وليكن السين ولن مانعا
لان الجملة لا تصدر بدليل استقبال فيتعين حينئذ الاستئناف وتقوم فلان رجه
الله في عمله ترجمه الله وقت بعد شكره تحضة وليست صفة لها لا تغطاها عن افعسى
مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سألوا عليمكم منه ذكرا انا مكاله في الارض فجملة
انا مكاله في الارض مستأنفة لا تغطاها عما قبلها (قوله ليس بجماع عليه) فقد
ذهب ابن السراج الى ان الظروف والجوار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل
الاجمل وزعم الكوفيون وان طاهر وابن خروف الى انه لا تقدر في نحو زيد عندك
وعرف في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المستأنف وزعموا انه
يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد انحولت وينصبه ان كان غيره وان ذلك مذهب
سيدويه وقال الكوفيون ان الناصب امر معنوي وهو كونهما متعلقين بالابتداء (قوله)
فعدم ذكرهما بالكتابة مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله
اخلال بالعلم بحكمهما في الجملة وذلك لان الاخلال حينئذ انما يكون بالنظر الى
القول الذي ذهب الى انهما متعلقان بشئ وقوله لا سيما على المتعلمين في بعض النسخ
لا سيما على المتعلمين أي لا سيما العلم بحكمهما اعلى التعيين فان ترك افرادهما محتمل
به على كلا التوازين (قوله بل بدل اشتمال) على حد البديل في قوله تعالى سألوك
عن الشهر الحرام قتال فيه وعلى اليساوى البدلية بقوله لان الاحيان مشقة على
ما فيها قال الشيخ موفق الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا
عن الجملة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ معنى
ان المدبرية وهو منقول حسن بدل الاشتمال وتقديره واذا كرمم ابتداء انتهى
وجوز اليساوى ان يكون بدل كل لان المراد بمرم قصتها او الظروف الامر الواقع
فيه وهما واحد او أنه ظرف اضاف مقدر وقال أبو حيان في النحو واذا ظرف لما
مضى لا يعمل فيه اذ كراهته مستقبل بل التقدير اذ كرمم بمرم وقت كذا

(والمجوزات) بالمحروف الاصلية
(بحكم الجملة المحبوبة) المختصة
(فبعد المعارف المختصة) لفظا ومعنى
(أدول نحو جاء زيد على الفرس أدفوق
الذقة) فالجاء والمجرور والظرف حالان
من زيد لانه معرفة محضة (وبعد
التكرات المختصة) أي التي لم تنقص
بوجه (صفات نحو مرت برجل
في داره وأتحت السقف) فالجاء والمجرور
والظرف صفتان لرجل (وبعد ما يحتمل
التعريف والتذكير يحتملان الجمالية
والوصفية نحو يهجي القرع على أخصانه
أفوق النخيل) فالجاء والمجرور
والظرف يحتملان الجمالية نظرا الى
لفظ القرع فانه معروف بالاليجنية
ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه
فان المراد به الجنس فان قلت الظرف
والجاء والمجرور اذا وقع احالا ووصفة
تعلقا بما قبل محذوف وجوبا وذلك
المحذوف هو الحال أو النعت على الصحيح
فان قدره ما كان من قبيل الجميل
وان قدره ما كان من قبيل المفردات
فأوجه افرادهما بالذ كر قلت هذا التقدير
ليس بجماعية فعدم ذكرهما
بالكتابة اخلال بالعلم بحكمهما
في الجملة لا سيما على المتعلمين فان
قلت هذه القابلة منقوضة بمثل

واذ كرمم الكتاب مريم اذا انتبذت فاذا بعد معرفة محضة وليس حالا بل بدل اشتمال من مريم وبمثل ضربت رجلا بسيف
فالجار والمجرور متعلق بضربت وليس نعتا لرجل فالتقضية والقاعدة مشروطة بوجه التقضي واتقاء المانع وما ورد به ليس
كذلك فان المقضي له الية والوصفية هو التخصيص وهو منفك والمانع موجود وهو العامل الخاص

(ولا بد للمعروف وانجر ورات المحروف الاصلية من عامل) فيها تتعلق به (ومسمى) العامل (التعلق) بفتح اللام واخترنا
بالاصالة عن الزائدة فانها لا تتعلق بشئ (ثم تارة يكون) متعلقا (مذكورا) فحوصلت في الجامع خاف الامام (وتارة يكون
محدوثا) وسيأتي مثله (والحذف تارة يكون عاما) كالاستقراء والمحصل (وتارة يكون خاصا) كالقيام والنعوذ (والحذف تارة
يكون واجبا وتارة يكون جائزا) وسيأتي مثلهما (فان كان) الحذف (عاما واجب الحذف سمي الطرف) او الجار والمجرور (مستقرا
بفتح التاني لا استقرارا للغير) المتعلق اليه (فيه) والاصل (٢٠٨) مستقر فيه فحذف فيه تحقيقا (وذلك في مواضع

(قوله ولا بد) قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا أي لا قرار منه (قوله ويسمى
العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى المعمل متعلقا بكسر هاء السرى ذلك أن التعلق
هو التثبت والتثبت بالكسر هو المعمل الضعيف وبالفتح هو العامل القوي وصرح
الفتح في المعمل والكسر في العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل متعلق ومستحق
بفتح اللام وكسرهما (قوله لا تتعلق بشئ) وذلك كالياء في كني بالله شهيد او ماريك
يشاقق ومن في قوله تعالى ما لكم من الله نيرة وفي قوله تعالى هل من خالق غير
الله يرزقكم والسرقي عدم تعلق الزائدة أن المحروف الاصلية دخلت لربط الفعال
للقاصرة عن العمل في الاسماء بالاسماء والزائدة انما دخلت في الكلام بقوته
وتوكيد او بدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهت بالمتعلق اشياء كثيرة
الحاقا لما بالزائدة فنهال في لغة عقيل كقوله (لعل لي المتواضع منك قريب)
فلعل حرف جر تسميه بالزائد ويجوز دها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع
ما بعده على الخبرية ومنها الولافين قال لولا لولا لولا على قول سيبويه بأنها
جارة لضعيف فانها منزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المثل بالابتداء ومنها رب في نحو
رب رجل صالح لقسمه أو لقيت لان مجرور ما مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول ومثلها
خلوا وعدا وحاش اذا جرت (قوله والحذف تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا الخ)
مقتبناه أن الاقسام اربعة الاول أن يكون عاما واجبا الحذف الثاني أن يكون
خاصا واجبا الحذف الثالث أن يكون خاصا جائزا الحذف الرابع أن يكون عاما
جائزا الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا ما يجب الخارج فالقسم الرابع غير موجود
بمخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان الحذف عاما واجبا الحذف) ربما أوسم
أن العام فليس يكون جائزا الحذف مع أنه لا يكون الا واجبا فلو قال فان كان عاما كان
واجبا الحذف وسمى الطرف مستقرا كان أولى (قوله مستقرا بفتح الغاف)
والضعيف مستقرا بكسرهما (قوله أو توصلحالا) ومنه قوله تعالى فيخرج على قومه

من الطرف والجار والمجرور اذا قلنا
مادة) كما وصول الاسمي (بحجوبه الذي
عندك اوفى الدار او) وقعا (خسرا)
عن خبر عنه (نحو الحمد لله والركب
اسفل منكم أو) وقعا (مفنة نحو مرت
يرجل عن ذلك اوفى الدار او) وقعا (حالا)
نحو جازيد عمل القرس أو فوق
الناقة) فهما في هذه المواضع الاربعة
متعلقان بعامل محذوف وجوبا
وهو عام تقديره استقرارا مستقرا
الافى الصلية فانه يتعين استقرارا لان
الصلة لا تكون في غير الالاجلة
وفي ذلك العامل ضمير متصرف
محذوف المتعلق الذي كان فيه
وسكن في الطرف والجار والمجرور
وسمى كل من الطرف والجار والمجرور
مستقرا استقرارا للغير فيه بعد
حذف عامله (وان كان) عامله
(خاصا) ونعني به أن يكون غير
استقرار (سمى كل من الطرف والجار
والمجرور) (لما في) (اللفاظ)
عن الضمير أي لعدم استقرار الضمير
فيه (سواء ذكر المتعلق به خصوصيات

هذه زيد في المجد) فالطرف والجار والمجرور متعلقان بسلط وهو عامل مذكور (أم حذف) وسواء محذف في
(وجوبا نحو يوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبا بضمير العامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه
بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد زيدا بضرته ولا يجوز ذكر عامله لان العامل المذكور كالعوض عنه
وهم لا يجمعون بين العوض والمعرض (أم حذف) (جوز نحو يوم الجمعة جوابا لما قال متى قدمت) أي قدمت يوم الجمعة

(اعراب الاستاذة عاذا عوذ) فعل مضارع مرفوع
 وبنو روم متعلق بأعوذ (من الشيطان) جار مجرور متعلق
 (اعراب البشارة) بسم جار مجرور متعلق بمحذوف
 (٢٠٩) وجوبا تقديره اقرأ او قرأت (الله) مضاف

اليه (الرحمن الرحيم) نعمان لله وقيل
 الرحمن بدل من الله والرحيم نعت
 للرحمن (اعراب بقية الفاتحة المجدد)
 مبتدأ (الله) جار مجرور وروم متعلق
 بمحذوف وجوبا تقديره استرأوم مستقر
 خبر المبتدأ (رب) نعت اول لله وهو
 مضاف و(العالمين) مضاف اليه
 (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم) نعت
 ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح
 ذلك دلالة على الدوام والاستمرار
 لكونه من صفات البارئ تعالى

في زينة واما قوله تعالى فلما رآه مصرة قرا عنده فزع من ابن عطية أن مستقرا هو
 المتعلق الذي يقدري أمثاله قلعه والصلوات عاقلة أبو البقاء وغيره من أن هذا
 الاستاذة قرا معناه عدم التذكر لا مطلق الوجود والمحصل فهو كون خاص
 والظرف لغو (قوله اعراب الاستاذة) هذه ترجمة (قوله أعوذ بالله) أعوذ
 بسكون العين وضم الواو مثل اقل استقلت الفعلة على الواو فقلت الى العين وبقيت
 ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وقال ابن عطية ومعنى الاستاذة الاستشارة
 والتعير الى الشيء على معنى الاستئذان به من المكروه والشيطان اسم لكل جني مقرد
 كافر وقيل لسركل مقرد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال
 الجحداق هو فعال من شطن اذا بعدل لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوحى
 شطون أي بعدة قال الاعشى

نائب يسعد عثك نوحى شطون * فبات والأقارب ساردين
 ومنه قيل للبعير شطن لبعده طرقيه واستداده وقال قوم ان شيطانا مأخوذ من قولهم
 شيط يشيط اذا هاج واستبق وصده فهو قعلان ويرد على هذه القرينة بأن سيديويه
 حكى ان العرب يقول تشيط فلان اذا فعل افعال الشياطين فهنا بين أنه بفعل
 من شطن ولو كان من شيط لقالوا تشيط وقال الجوهري والشيطان فونه اصلية
 ويقال زالمة فان جعلته فعلا من قولهم تشيطن الرجل مرفقه وان جعلناه
 من تشيط لم تصرفه لانه قعلان والرحيم فعمل بمعنى مفعول كقوله بمعنى مفعول
 وجرى ونحوه ومعناه انه رحيم بالجنة والمقت وعدم الرحمة وقيل وفعل بمعنى فاعل
 أي يرحم غيره بالاغواء والوسواس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة
 وغير لا تتعرف بالاضافة فلا يصح أن تكون صفة له فالجواب من وجهين أحدهما
 ان خبر اذا وقت بين متعدين وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عشت من
 الحور كنه خبر الساكنين وكذلك الامر هنا لان المتع على اسم والمفعول عليهم متشددان
 الثاني أن الذين قرير من النكرة لانه لم يرد عليه قوم بأعيانهم وغير المفعول عليهم

وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف
 اليه وهو مضاف ايضا و(الذين) مضاف
 اليه (ايك) مفعول مقدم لعبد
 (عبد) فعل مضارع وفاعله مستتر
 فيه وجوبا تقديره نحن (وايك) مفعول
 لتسعين (تسعين) فعل - فعل مضارع
 معطوف على نعت وفاعله مستتر فيه
 وجوبا تقديره نحن (اهد) فعل دعاء
 وفاعله مستتر فيه وجوبا (انا) مفعوله
 الاول (الصراط) مفعوله الثاني
 (المستقيم) نعت الصراط (صراط)
 يدل من الصراط يدل كل من كل
 (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول

احتاج الى ماله وعاد
 والهاء والياء غير حادثة على الذين (غير) نعت الذين أو يدل منه (المغضوب) مضاف اليه وال في المغضوب اسم موصول ومغضوب
 صيغة ال وهو اسم مفعول استغنى عن جمعه مجمع الضمير بعده لان فعله لازم واسم المفعول يحتاج الى مرفوعه وب عن فاعله
 (عليهم) جار مجرور وروم متعلق بمغضوب في موضع وقع على انه نائب الفاعل (ولا) الواو حرف لاف ولا صلة لتأكيده الثاني المستفاد
 من غير (الضالين) معطوف على المغضوب (اعراب سورة قمر يش بسم الله الرحمن الرحيم) تقدم اعرابها (لشلاف) جار مجرور

قريب من المعرفة بالتخصيص المحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما ما فيه ما بهما
من وجه واحتصاص من وجه قاله ابو اليقاء (قوله متعلق بعبدوا) وقيل متعلق
بجذوف تقديره فلما ذلك أي ادلائك أصعاب القبل لا يلاف قرش وقيل تقديره
البحر وقيل يما في السورة قبلها من قوله فيعلمهم كعصف ما كؤل قال الزمخشري
ويؤيد هذا أنهم في عصف أي سورة واحدة يلاف وال معنى أنه اهتلك الخبيثة
الذين قصدوا لم يتسمع الناس بذلك فتبينونهم زيادة تريب ويحترمونهم فضل
احترام حتى يظلم لهم الامر في الفرحتين فلا يجترئ احد عليهم وكانت القرش
وسلطان يرتحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام فيتأرون ويغترون
وكأنوا في رحلتهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولايتته فلا يتعرض لهم والناس غيرهم
يقتطعون وينار عليهم والايلاف مصدر الفربا عيانة كرم يقال آلفته ولفه
ايلافا وقرأ ابن عامر لا لاف بدون وا قبل اللام مصدر لا لاف فلا يقال آلفه العا
والا لا أو آلف رباعيا نحو فأن لا لا واجمع الكل على اثبات الياء في الثاني وهو
ايلافهم قال الناصر الطبرسي ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين أن القراء
أحتلوا في سقوط الياء وشبهوا في الأول مع اتفاق المصاحف على اثباتها عطف
وانتقلوا على اثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه عطفها
ادل دليل على أن القراء متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط (قوله قرش) اسم
قبله مأخوذ من القرش وهو التجميع لاجتماعهم بعد اقترافهم وشبهه أنه من اقرش
وهو الكسب وكانت قرش تجازا وقد سأل مماويه ابن عباس رضي الله عنهما فقال
سميت بداية في البحر يقال لها القرش نأ كل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلو واجمعوا على
صرفه هنا مراد به المحي ولوا ريده التيسر لتسع من العرف كما في سائر أسماء القبائل
(قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل توكيد لدق على الاول ولذلك
انقل بغير ما اضيف اليه قال بعض الغضلاء اطلق الايلاف ثم ابدل منه المنقذ
بالرحلتين فثبت ما الامر الايلاف وتذكير بعظيم النعمة كما تقول بعثت من
احسانك احسانك الى زيد (قوله رحلة مقوله) ويصح أن يكون مغفولاً به المصدر
الاول المضاق الى فاعله بناء على أن الثاني تأكيدي فان اعترضه بدل لا فرحلة
مغفول به الثاني لانه المقصود حثهم من الكلام والامس رحلتى الشتاء والصيف
فأفرد لا من اللبس والرحلة بالكسر لا رتجال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرسل

متعلق بعبدوا (قرش) مضاق
اليه (ايلافهم) بدل من ايلاف
بدل كل من كل وهو مصدر مضاق
الى فاعله (رحلة) مقوله

(الشيء) مضاف إليه (والصيف) معطوف على (أ) (فأبعدوا) قبل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة

جزؤه حذف النون والواو فاعله
ودخلت القاءا في الكلام من
معنى الشرط (رب) مفعوله (حذا)
مضاف إليه (البيت) عطاف بيان
على هذا أو نعت له (الذي) نعت
لرب (أطعمهم) فعل وفاعل ومفعول
والجمله صلة الذي والدائد إلى الموصول
الضمير المستتر في أطعمهم المرفوع على
القاءاية (من جوع) متعلق بأطعمهم
(وأمنهم) معطوف على أطعمهم
(من خوف) متعلق بأمنهم (اعراب
سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم
أرأيت) فعل وفاعل (الذي) مفعول
به (يكذب) فعل وفاعل صلة الذي
وعائدها الضمير المستتر في يكذب
(بالدين) متعلق بكذب (فذلك)
القاء عاطفة وذا اسم إشارة إلى الذي
يكذب في موضع رفع على الابتداء
واللام للبعد النسي والكاف حرف
خطاب لا موضع لها من الاعراب
(الذي) خبر فذلك (يدع اليتيم)
فعل وفاعل ومفعول صلة الذي
وعائدها الضمير المستتر في يدع المرفوع
على الفاعلية (ولا يفيض) معطوف
على يدع ومفعوله محذوف تقديره
ولا يفيض غيره (على طعام) متعلق
بفيض (المساكين) مضاف إليه

المهاجر إلى مكة قرأ العامة وبالضم قرأ أو ألهالك (قوله الشئ) لانه
وأوله ولم يتم الشئ وشئ شئ وشئ في النسبة إليه فقواشئ وى والقياس
شئ شئ أو شئ شئ كذا في تركادى (قوله ودخلت القاءا في الكلام
من معنى الشرط) لان المعنى اما لا فبعدوه لا يلا فمهم على معني ان نعم الله
عليهم لا تحصى فان لم بعدوه لساير نعمه فليبعدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة
ظاهرة اه وقوله لان المعنى اما لا الخ تقول العرب افعل هذا إما لاى ان كنت
لا تفعل غيره (قوله من جوع) من تعيلية والتعويل في جوع للتعظيم أى من اجل
جوع عظيم وقيل من معنى يمد أى أطعمهم بعد الجوع الذي اصابهم في سنى القحط
حتى اكلا الجيف (قوله أرأيت) الممزة للاستفهام التهيى وربت فعل وفاعل
واختلف فيها قيل بصريه وقيل علمية فتعذرى لاثنتين قدزه المحرفى إلى بس مستحقا
للعذاب والاعترشى من هو ويدل على ان الروية علمية قراءة عبدالله أرأيتك بكاف
المخاطب والكاف لا تلحق البصرية (قوله فذلك) في القاء وجهان أحدهما
انها جواب شرط مقدر رأى ان طلبت علمه فذلك والسانى عاطفة فذلك على الذي
يكذب عطاف ذات على ذات أو صفة على صفة وعلى الأول القاء واقعة في جواب
الشرط واسم الإشارة في محل رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثانى يكون
منصوبا بالعطف على ما هو منصوب وعلى هذا يكون الموصول نعمة أو عطاف بيان وبه
يعرف أن المصنف افق بين القوانين حيث جعل القاء عاطفة ثم قضى على اسم
الإشارة بأنه في محل رفع وهو فاسد لما فيه من عطاف الجملة على المفرد اللهم
الا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت فيندفع الفساد وان لم يندفع
الخبر على الإنشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد النسي) وذلك لان مرتبة
المكذب بالدين في غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق (قوله يدع) بضم
الذال وتشديد الدال قراءة العامة من دعه أى من دفعه وقرأ أمير المؤمنين والحسن
وأبو رجاء يدع بفتح الدال وتخفيف العين أى يترك ويهم (قوله ومفعوله محذوف)
وفي الكلام حذف مضاف أيضا والتقدير ولا يفيض غيره على إطعام طعام
المساكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الإطعام (قوله
فويل للمصلين) أى اذا علم انه مسمى فويل للمصلين على معنى فويل لهم الا أنه وضع

(فويل) مبتدا (المصلين) متعلق باستقرار محذوف تحصيل (الذين) نعت أول المصلين (هم) مبتدا (عن مسلاتهم)
متعلق بمساؤون (مساؤون) خبر المبتدا ووجه المبتدا وخبره صلة الذين (الذين) نعت ثان للمصلين (هم) مبتدا

مفهوم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما اضيف اليه ساهمين عن الصلاة
 مرأين غير من كثر أموالهم (قوله براؤن) أصله براؤن كيقاقلون ومعنى المراءة
 ان يرى الانسان عمله للناس ومم برؤيه النساء عليه والمفاعلة فيها واضحة (قوله
 الماعون) فاعول من المعن وهو الشيء قليل يقال ماله من أى قليل واختلفت
 عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها انه كل ما يستعان به وينتفع ولم يذكر المفعول
 الا فى اللحن اما العلم به أى يتعون الناس أو الطالين واما لان العرض ذكر ما يتعونونه
 لا من يتعونونه تنبها على خباياهم ومنهم بالاشياء المتأخرة المستعجج منها اعتدوا
 احد (قوله الكثر) اثنى الكثير ثلث اعرابية عن ابنها فقل بما آيا بئله
 فقالت آيا بكور أى بغير كبير قال القوطى فى الجنة حوضان الاول قبل الصراط
 وقبل الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عن حاشا من قبورهم فيردونه قبل
 الميزان والصراط والثاني فى الجنة وكذا هما سمي كور أى روى مسلم عن أنس بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين الله والنذاعنى اغشاه ثم رفع رأسه
 متبجعا فقلنا ما اضحكك يا رسول الله قال أمرت على آتقاسورة فقررنا ما اعطيت الله
 الكور ثم قال اندرون ما الكور فقلنا انه ورصوله أعلم قال فانه نهر وعنده روى
 عليه ضمير كبير وموحوش ترد عليه أى يوم القيامة آتقاسورة فقلنا ما اعطيت الله
 منهم فاقول يا رب انه من اثنى فيقول ما ندرى ما أحدث بعدك وفى الصحيح حديث
 حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورق ويحبه أطيب من المسك كبراته كبر
 المعاء من تربته لم يظلم احد أبدا ذكره السيوطى فى شرح النقاية (قوله
 فصل) الفاء عاطفة ولا يفكر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان الفاء ضمير زائدة
 والفاء مع العطف مقيدة أيضا للسببية لان الاعداء بسبب الشكر (قوله وانهم)
 من الضرور وفى الايل بمنزلة الذبح فى البقر والغنم والمعنى فصل ربك شكر الازامه أى
 دم عليها بخلافها فى الا كالمسمى المرائى وانهم الذين التى هى غير أموال العرب
 وتصدق بها على الخارج لا كمن يذبحهم أى ينهرهم ويمنع عنهم الماعون والسورة
 كالتأدية للسورة المتقدمة وقد فسرة الصلاة بصلوة اليد والذكر بالتحفة (قوله
 شأنك) الثانى المفضل يقال شاء أى أبغضه والابتر هو الذى لا غنى له أى

(براؤن) خبره ومجبه انه ملة الذين
 (ويتعون) معطوف على براؤن
 (الماعون) مفعول يتعون (اعراب
 سورة الكور) بسم الله الرحمن الرحيم
 ان حرف فوكيد ونصب والفاء
 والاصل ان ثلاث فوات حذفوا
 الثانية لتوالى الامثال (اعطيتك)
 الفعل وفاعل ومفعول اول (الكور
 مفعول ثان وفاعل اعطيتك خبر ان
 (فعل) الفاء عاطفة وصل فعل امر
 (ربك) جاد مجرور ومعلق بصل
 (وانهم) معطوف على صل (ان) حرف
 توصيل ونصب (شأنك) اسم
 ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل
 لا يحمل له من الاعراب (الابتر)
 خبر ان (اعراب سورة الكافرون
 بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر
 وفاعل (يا) حرف نداء (أيا) أى
 منادى مبنى على الفهم وفاعل فاعله
 (الكافرون) نعت أى (لا) حرف
 نفي (اعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر
 فيه وجوبا (ما) اسم موصول بمعنى
 الذى فى موضع نصب على التقررية

(تعبدون) فاعل صلاة ما والعائد محذوف تقديره تعبده (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المعنوية بعابدون (أعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبدته (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المعنوية بعابد (عبدتم) فعل فاعله وهو وفاعله صلاة ما والعائد محذوف تقديره عبدتموه (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) موصول اسمي في موضع نصب على المعنوية بعابدون (أعبد) فعل مضارع وهو وفاعله صلاة ما والعائد محذوف تقديره أعبدته جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبره مقدم (دينكم) مبتدأ مؤخر (ولي) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبره مقدم (دين) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه وفائدة تكرار العطف اشتلاف المعاني من ماض وحال (٢١٣) واستقبال (اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم

لا ذرية وهو في الأصل الشيء المقطوع من بتره أي قطعه (قوله والعائد محذوف) تقديره تعبده ويحتمل أن ما موصول حرفي فتسبب ما بعده ما يصدر رأي لا أعبد عبادتكم أي مثل عبادتكم المندبة على الشك وتركت النظر فلا احتياج حينئذ لتقدير عائد (قوله والفتح) أي والفتح للبلاذعيك وعلى أمك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لأن فعلا بالسكون قياس جمعه فاعل كفلس وأفلس إلا أنه استقلت الغة على الواقع جمعه وجمع فعل بالتحريك (قوله وهو العامل فيها) هذا معترض بأن ما بعده الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا حسن أن يجعل العامل في إذا فعل الشرط وهو جاء يكاذب إليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح أن يعمل في موضع نصب على التحال من المنوي في فسبح أي فسبحه ما مدله (قوله وتب) يصح أن يعمل الفعل الأول دعاء والثاني اخبارا أي قد وقع المدعوبه شوقه

جزائي جزاء الله شر جزائه * جزاء الكلاب العايات وقد فعل وقيل كل من الفعلين اخبارا وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغني) يجوز في ما لنفي والاستغناء أن لا تكون محالها التنبأ بأغني والمعنى أي شيء أغني عنه ماله جزائي

بسم (ربك) مضاف إليه ومضاف إليه ٥٤ عط أيضا (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل أمر وفاعل ومفعول (أنه) ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها في محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى ربك (توابع) خبر كان وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبران (اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن تبت) تب فعل ماض والهاء حرف تأنيث (يدا) فاعل تب وعلامة رفعه الالف لأنه مني (أي) مضاف إليه ومضاف أيضا (اللب) مضاف إليه (وتب) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى أي لب والجملة معطوفة على ما قبلها (ما) نافية (أغني) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق بأغني (ماله) فاعل أغني ومضاف والهاء مضاف إليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسمي بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله (كسب) فعل وفاعله مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والقاعل صلة ما والعائد محذوف والتقدير والذي كسبه ويحتمل أن تكون موصولا بجرها وجملة كسب صلتها ولا تحتاج إلى ما وما قبلها تأويل مصدر رر فوع بالعطف على ماله والتمهيد وكسبه

(سبيل) قوله في شارع رفاعه مستتر فيه يعود الى الجواب (بارا) هو اول بيت على (الذات) يعني صاحبها في قوله ما بارا (الهاب) في (الهاب) اليه (وامرأته) يتحمل ان تكون معلومة على فاعل يصلي المستتر فيه (حالة) اوت امرأة ويجوز ان تكون امرأة مبتدأ ومضاف اليه وحالة خبره (المحط) مضاف اليه (في جدها) جار مجرور متعلق باستقراره في خيرة قدم (جل) مبتدأ مؤخر وجلة المبتدأ والخبر خبر ثان لامرأته اوتت (من مد) متعلق باستقراره في بيت محمل (عرباء) دوة لاختلاص اسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر وفاعله مستتر فيه وموبا (هو) ضمير الناس محله رفع على الابتداء وجهه (الله احد) خبره (الله الصمد) مبتدأ وخبر (المبدأ) جار مجرور (ولم يولد) جار مجرور معطوف (جار مجرور معطوف) على ما قبله (ولم يكن) جار مجرور

(٢٤١)

معطوف ايضا (له) يتحمل ان يكون متعلقا بكهوا (كهوا) خبر يمكن مقدم (احد) اسم يمكن مؤخر ويحمل ان يكون له متعلقا باستقراره في دفع على المحبة ليكن وكهوا معطوف على الحال لانه في الاصل بيت احد واعتد التكرار اذا تقدم عليها انتصب على الحال (عرباء) سورة الملق اسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر وفاعل (اعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (رب) جار مجرور متعلق بأعوذ (الهاب) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ ايضا (ما) يتحمل ان تكون موصولة اسميا بحدوث المحل باضافة شر اليه وجهه (خلق) من الفعل والفاعل محله ما والهاء الموحدة وف والتقدير من

(قوله سبيل) المراد من حرف التنفيس التأكيد أي يصلي ولا بد (قوله حاله المحط) قيل أنها تحمل يوم القيمة حرمة من حط السار كما كانت تحمل المحط في الدنيا وفي قوله حاله المحط قولان أحدهما حقيقة والثاني انه مجاز عن الشيء بالشيء ورعى القتن بين الناس قال الشاعر ان نرى الادرم جبالا والمحاب هم الرشا في الرضى وفي الغضب (قوله الصمد) هو السيد الذي بعده في الواجب أي يقصد ولا يقدر على قضائها الا هو وقيل ان تفسيره بما بعده يعني لا بد له (قوله انلق) فعل بمعنى مفعول أي مفلوق وفي الحديث الرشا فاق الصبح قال الشاعر باليلة لانهمايت مرتقا * ارجى النجوم الى أن تزل الناق وقيل الناق حب في جهنم وقيل الطمئن من الارض وجعه ففان (قوله من شر ما خلق) باضافة شر الى ما الرصدلة وقرا عربون عبيد ومعنى المعتزلة بتثني شر وجعلوا ما تافيه وهي قراءة مرددة قبيية على مذهبهم الفاسد من ان الشرايين مخلوقاته تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل الظلم وقب دخل (قوله اذا حسد) أي اظهر حسده وعمل بقتضاه فإنه لا يعود منه قبل ظهوره والجل بقتضاه فهو على المحذور (قوله رب الساس) قال في الكشف فان قلت لم يقل رب الناس مضاهيهم خاصة قلت لان الاستعانة وقعت من شر الموسوس في صدره دور الناس فكأنه قيل اعد من شر الموسوس الى الناس بربهم الذي يملك امرهم

شر الذي خلقه ويحتمل ان يكون هو صلاحيه وجهه خلق صلتها ولا عايد عليها وهي صلتها في تأويل مصدر مضاف اليه (قوله والتقدير من شر خلقه) (ومن شر) جار مجرور وهو مضاف الى (من شر غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجهه (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر (النفائات) مضاف اليه (في العسقد) متعلق بالنفائات (ومن شر) مضاف الى من شر ايضا (حامد) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجهه (حسد) من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (العرباء) سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر وفاعل (اعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه (رب) جار مجرور متعلق بأعوذ (الناس) مضاف اليه (ملك) متعلق برب (الناس) مضاف اليه (الله) متعلق بعن رب (الناس) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ

(قوله الوساوس) هو اسم بمعنى الوسوسة كالززال والزلزلة وأما المصدرة وسواس
بالكسر كالززال والمراد به الشيطان معي بالمصدرة وسوسة في نفسه لانها صنعه
وغيره أو أراد ذوالوسواس والمختاس مثال مالا من المختوس وهو الناظر في كثير
التأخر إذ ذكر اسم الله (قوله من الجنة والاس) قال الماصر لطبلاوي استبعد
بعضهم صدور الوسوسة في الصدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى
والناس عطف على الوسواس وليس بشئ لأن الوسوسة صادرة من الغياليين على وجه
يأتي بكل منهم الجار الله تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا ونتم انابا للمالحات
وغيرنا بقوله السينات والمجد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وجنبيه وسلم قال مؤلفها الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الازهرى ثم
تسويد هذه الحاشية تأليفى سلطانى القعدة من شهر رعام سبعة عشر بعد المائتين
والاquis وأما بقدر ما علم عند توجهى من مصر قصد البلاد الرومية وبقيت المسودة
هى حتى رجعت من البلاد الرومية الى الشامية فى التاريخ المسطور فى الديباجة
عشر من جادى الأولى بأمة خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف
والمقصود من أطلع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طوى
به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله
لى العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى
أن ينفع بها كل مستغل ويحصل انه ذو الفضل
العظيم والكرم المجسم ولا حول ولا قوة
الا بالله العلى العظيم وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى آله وجنبيه
وسلم

ثم طبع هذه الحاشية فى محرم سنة ١٢٨١ بالمطبعة الكسبية
بملاحظة صاحبها الفقير نصر أبو الوفاء هورينى عفى عنه

(الوسواس) مضاف اليه (الحسن)
نعت للوسواس (الذى) اسم موصول
فى موضع جر نعت للوسواس وجاءه
(يوسوس) من الفعل والقاعل
صلة الذى وعائد عاقل يوسوس
المستتر فيه (فى صدور) جار ومجرور
متعلق بيوسوس أيضا (الناس)
مضاف اليه (من الجنة) متعلق
مضاف اليه (والناس) معطوف
أيضا بيوسوس (الناس)
على الجنة وفى هذا كفاية للبندى
والحمد لله الذى هدانا لهذا الله وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه وسلم تسليما كثيرا
داعيا ألبا الى يوم الدين